المقاربة الجزائرية تجاه التحدّيات الأمنية اللاّتماثلية

لمنطقة السّاحل الافريقي

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه طور ثالث (ل.م.د.) في العلوم السياسية

تخصّص: دراسات إقليمية

إعداد الطالب: بوشناق أحمد إسماعيل **إشراف الأستاذ الدكتور:** كريم خلفان

أساتذة أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. مسيح الدين تسعديت	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**رئيسا**
أ.د. كريم خلفان	**جامعة مولود معمري – تيزي وزو**	**مشرفا ومقررا**
د. خواص مصطفى	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**عضوا مناقشا**
أ.د. تيغزة زهرة	**جامعة الجزائر03**	**عضوا مناقشا**
د. كبير سيد أحمد	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**عضوا مناقشا**
د. العاقل رقية	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية:

2020-2019

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

تخصص: دراسات إقليمية

المقاربة الجزائرية تجاه التحدّيات الأمنية اللاّتماثلية لمنطقة السّاحل الافريقي

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه طور ثالث (ل.م.د.) في العلوم السياسية

تخصّص: دراسات إقليمية

إعداد الطالب: بوشناق أحمد إسماعيل

إشراف الأستاذ الدكتور: كريم خلفان

أساتذة أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. مسيح الدين تسعديت	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**رئيسا**
أ.د. كريم خلفان	**جامعة مولود معمري – تيزي وزو**	**مشرفا ومقررا**
د. خواص مصطفى	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**عضوا مناقشا**
أ.د. تيغزة زهرة	**جامعة الجزائر03**	**عضوا مناقشا**
د. كبير سيد أحمد	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**عضوا مناقشا**
د. العاقل رقية	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية:

2020-2019

« Pour comprendre le pourquoi,

il faut analyser le comment »

Richard Snyder, H.W.Bruck et Burton Sapin

الإهداء:

إلى والديّ الكريمين أطال الله في عمرهما؛

إلى زوجتي، إلى ابنتي صوفيا وإخوتي؛

إلى كلّ من شجّعني وساعدني للوصول

إلى مراتب علمية متقدّمة.

الشّكر:

في البداية أشكر الله عزّ وجلّ وأحمده على أن وفّقني لانجاز هذه الأطروحة.

و عملا بقول المصطفى صلّى الله عليه و سلّم: "من لا يشكر النّاس لا يشكر الله" أخرجه الترمذي. أودّ في هذا المقام أن أتقدّم بأسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير والاحترام إلى الأستاذ الدكتور **"كريم خلفان"** على قبوله الإشراف وعلى مرافقته، توجيهاته ونصحه لاستكمال هذه الدراسة.

دمتم لنا وللوطن ذخرا..

قائمة المختصرات:

قائمة المختصرات باللغة العربية	
الجماعة السّلفية للدعوة و القتال	**(ج.س.د.ق)**
تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي	**(ت.ق.ب.م.إ)**
الجبهة الاسلامية للإنقاذ	**(ج.إ.إ)**
الحركة الوطنية لتحرير الأزواد	**(ح.و.ت.أ)**
حركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا	**(ك.ت.ج.غ.إ.)**
تنظيم الدولة الاسلامية بالعراق والشّام	**(داعش)**
لجنة الأركان العملياتية المشتركة	**(ل.أ.ع.م)**
أهداف التنمية المستدامة	**(أ.ت.م.)**
المفوضية السامية للاجئين	**(م.س.ل)**
المنظمة الدولية للهجرة	**(م.د.هـ)**
مكتب الأمم المتّحدة للمخدرات والجريمة	**(م.أ.م.م.ج)**
التعليم والتدريب العسكري الدولي	**(ت.ت.ع.د.)**
القوات المسلحة المالية	**(ق.م.م.)**
لجنة تنسيق المصالح الأمنية	**(ل.ت.م.أ.)**

قائمة المختصرات باللغة الفرنسية	
Groupe Cinq Sahel	**(G5-S)**
Force conjointe du Groupe Cinq Sahel	**(FC-G5S)**

Mission Internationale de Soutien au Mali	**(MISMA)**
Mission multidimensionnelle Intégrée des Nations Unies pour la Stabilisation au Mali	**(MINUSMA)**
Opérations Militaires Conjointes Transfrontalières	**(O.M.C.T.)**
Partenariat Militaire Conjoint Transfrontalier	**(P.M.C.T.)**
Mission de Formation de l'UE au Mali	**(E.U.T.M.)**
Politique de Sécurité et de Défense Commune	**(P.S.D.C.)**
Désarmement, Démobilisation et Réintégration	**(D.D.R.)**
Conseil National pour la Réforme du Secteur de la Sécurité	**(C.N.R.S.S.)**
La Coordination des Mouvements Azawad	**(C.M.A.)**
La Coordination des Mouvements de l'Entente	**(C.M.E.)**

قائمة المختصرات باللغة الإنجليزية	
Man-portable air-defense systems	**(MANPADS)**
non proliferation, anti-terrorism, demining and rolated programs	**(N.A.D.R)**
international military education and training	**(I.M.E.T)**
Defense Sector Assessment Rating Tool	**(D.S.A.R.T)**

الملخّص:

تحاول هذه الدراسة تحليل ظاهرة التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي من خلال التعريف بها، وتحديد مسبباتها ومؤشراتها.كما تحاول الدراسة أيضًا تحديد النشاط الإرهابي (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أنصار الدين، وبوكو حرام ... إلخ) وكذا النشاط الإجرامي (الاتجار بالأسلحة، والهجرة غير الشرعية ، والاتجار بالمخدرات) في المنطقة ، خاصة بعد تدخل الناتو وسقوط النظام الليبي، وذلك من خلال دراسة أسباب تزايد نشاط هذه الجماعات وتوالي تأسيسها،بالإضافة إلى ارتباطاتها.

تهدف الدراسة أيضًا إلى إبراز الآليات العملياتية الوطنية والإقليمية للمقاربة الجزائرية في مواجهة التحديات اللاّتماثلية على ضوء التوازنات الجيو-استراتيجية لمنطقة الساحل والتي تتميز بتواجد أجنبي مكثف، سواء فرنسي (سرفال وبرخان)، أوروبي (بعثة التدريب الأوربية في مالي) أو حتى أممي (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي).

بالإضافة إلى ذلك، تبرز الدراسة تصور الدبلوماسية الجزائرية تجاه التحديات اللاّتماثلية لمنطقة الساحل الأفريقي، لاسيما من خلال دورها في التعبئة والتوعية حول عمق هذه الظاهرة؛ بالإضافة إلى مشاركتها في حل النزاعات الإقليمية ، بما في ذلك وساطتها في مالي، والتي وضعت أسس تصور الأمن الإقليمي المدمج الجديد للجزائر تجاه الإرهاب والجريمة المنظمة.

أخيرًا، تحاول الدراسة تقييم حدود وثغرات المبادئ التي تحكم المقاربة الجزائرية؛ وكذلك تحديد تحدياتها في مواجهتها للتهديدات اللاّتماثلية في المنطقة.

Résumé :

Cette étude tente de mettre en évidence le phénomène de l'Asymétrie au Sahel Africain, sa définition, ses générateurs et ses symptômes. L'étude tente aussi de définir l'activité terroriste (AQMI, ANSAR EDIN, MUJAO, BOKO HARAM… etc.) et criminelle (Trafic d'armes, Immigration clandestines, trafic de drogue) dans la région notamment après l'intervention du NATO et la chute du régime Libyen, à travers la mise en relief de la montée en force de ces groupes, la succession de leurs créations ainsi que leurs articulations.

L'étude à pour objectif aussi de mettre en exergue les mécanismes opérationnels nationaux et régionaux de l'approche Algérienne envers les défis Asymétriques à la lumière des équilibres géostratégiques de la zone Sahélienne marquée par une forte présence étrangère, particulièrement française à travers les opérations de serval et Barkhane , Européenne (EUTM) voire Onusienne (MINUSMA).

Par ailleurs, la présente étude à pour but de démontrer la perception de la diplomatie Algérienne envers les défis sécuritaires Asymétriques du Sahel Africains, particulièrement à travers son rôle mobilisateur et sensibilisateur sur la profondeur du phénomène ; ainsi que son implication dans la résolution des conflits régionaux, notamment sa médiation -au Mali- qu'a mis les fondements de la nouvelle perception sécuritaire régionale intégrée de l'Algérie envers le terrorisme et le crime organisé.

En fin, l'étude essaie d'évaluer les limites et lacunes des principes qui régirent l'approche Algérienne ; ainsi que de définir ses défis dans sa lutte contre les menaces asymétriques de la région Sahélienne.

مقدّمة

إنّ دراسة الوضع الأمني لمنطقة السّاحل الإفريقي يشكل انشغالا فعليا و عمليا ليس فقط على مستوى اتخاذ القرار بالجزائر، إذ تمثل المنطقة العمق الإستراتيجي للجزائر والفضاء الأمني المتخم بالتهديدات اللاتماثلية، بالنظر إلى الحدود الواسعة التي تربطها بدوله ، يضاف إلى ذلك ضعف الآداء الأمني الداخلي لتلك الدول، ما يوسّع حجم الإرباك الأمني غير المتناهي ضمن خريطة الامتدادات الجيوسياسية للجزائر. ولكن كذلك على المستوى العلمي الأكاديمي حيث بات يتصدّر الموضوع محاور الدراسات الإقليمية والأمنية لتحليل تصوّرات وإدراكات المقاربة الجزائرية للوضع، لاسيما بعد انهيار الدولة بليبيا بعد تدخّل حلف الشمال الأطلسي، الذي أسفر على انهيار الدولة بمالي، بفعل انكشاف الحدود الصحراوية، وانتشار الجماعات الإرهابية والإجرامية أو ما يصطلح عليه في الدراسات الأمنية بالتهديدات والتحدّيات الأمنية اللّاتماثلية لكون أنّ التهديدات الفعلية باتت تتحدّى الدولة في مجال الأمن الذي يعتبر أحد وظائفها واختصاصها الرئيسية.

وفي هذا السياق، فقد أدى عالم ما بعد الحرب الباردة والتطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي، الى إعادة تشكل القوى والفواعل المؤثرة في بنية أنظمته السياسية، بشكل جعل الدول أمام تهديدات الفواعل الجديدة بالإضافة الى تلك التقليدية، بل و ما زاد الأمر تعقيدا هو استغلال القوى لهذه الفواعل في سبيل تحقيق أجندتها. إذ طرح هذا الوضع الأمني، إشكالات نظرية وواقعية، دفعت بالتحليل الأمني الى الانتقال من المستوى الدولاتي الى المستوى الغير– دولاتي في تحديد الفواعل المهددة لأمون الدول، التي تتأثر بما يحدث حولها سواء في الفضاءات المتاخمة أو حتى البعيدة، وتؤثر على جوارها الإقليمي.

حيث لم تعد الحروب الكلاسيكية بين الدول من الشواغل الأمنية الوحيدة للدول، وإنما شمل هذا الاهتمام جملة التهديدات الأمنية التي باتت تجتاح الوحدات السياسية وبات يصعب حصر مجال نشاطها من جهة، وقدرتها الهائلة على التداخل والتعقيد من جهة أخرى، نتيجة التأثر المتبادل فيما بينها وسرعتها في تحقيق الأهداف المنشودة. ما بات يدعو الى ضرورة تبني مقاربة أمنية شاملة تسمح بالتصدي لإفرازات الفواعل الدولاتية واللادولاتية في منطقة الساحل.

وفي الوقت الذي ظلّت الأطر النظرية الأمنية تعالج توسيع الأمن وتعميقه الذي يقوم أساسا على الأمن الصلب (العسكري) ثمّ بقية المستويات، نجد أن انتشار تلك التهديدات يضع الأمن الصلب لدول منطقة الساحل الإفريقي على المحكّ.

ومن هنا فقد أضحت مؤشّرات اليقظة الأمنية عالية التدفق لدى صانع القرار الجزائري، نتيجة الانفلاتات الأمنية والاضطرابات العرقية في مالي والنيجر خصوصا، كونهما تفتقران إلى المقدّرات التنظيمية والتوزيعية لمواجهة الأشكال المختلفة للتهديدات، كالجرائم العابرة للحدود، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وغيرها من التهديدات التي أضحت هاجسا يهدّد أمن المنطقة واستقرارها، ويخل بعمليات التنمية المنشودة داخل وحداتها السياسية.

ومن الناحية الجيو–إستراتيجية فقد واكب انتشار التهديدات اللّاتماثلية بمنطقة السّاحل الإفريقي انتشار عسكري أجنبي، وهو ما له بالغ الأثر والتداعيات على الأمن الوطني الجزائري، مما يستدعي بلورة تصّوّر لوجهي السياسة الخارجية سواء على المستوى العملياتي العسكري الذي يقتضي مستويات عالية من التعبئة، أو على المستوى الدبلوماسي لحلّ النزاع الذي من شأنه أن يستقطب تلك التحدّيات.

انسجاما مع هذه التوليفة التراكبية بين الهاجس الأمني بمختلف مستوياته وأهمية المعطى الجغرافي للساحل في الإدراك الأمني الجزائري، فيم يلي ستتطرق إشكالية الدراسة إلى مختلف هذه الجوانب.

الإشكالية:

تعزى دراسة المقاربة الجزائرية تجاه منطقة السّاحل الإفريقي إلى الطبيعة المعقّدة للبيئة الأمنية لهذا الفضاء. وبالنظر لـ:

- الامتدادات الجغرافية التي تتقاسمها الجزائر مع دول المنطقة والمقدّرة بحوالي 44.7%من مجموع الحدود؛
- الارتباطات الاجتماعية حيث ترتبط مع كلّ من مالي والنيجر وليبيا من خلال المكوّن البشري التارقي. بالإضافة إلى القواسم التاريخية بل وحتّى الإستراتيجية مع دول المنطقة؛

- تزايد نشاط، حجم ونوع التهديدات الأمنية اللّاتماثلية (الإرهاب والجريمة المنظّمة) وارتباطاتها العضوية والهيكلية –بفعل تزايد مؤشّرات الفشل الدولاتي بالمنطقة– وتحدّياتها للدول في مجال الأمن. وكذا تداعيات ذلك على الأمن الوطني الجزائري في إطار مركّب الأمن الإقليمي؛
- تباين التحديد العملياتي لمفهوم العمق الاستراتيجي ومفهوم الحزام الأمني لمنطقة السّاحل الإفريقي. حيث ارتبطت الآليات العسكرية الجزائرية بمبادئ عدم التدخّل، واقتصارها في مكافحة تلك التهديدات على الطّابع القطري المفسّر بـ: زيادة النفقات العسكرية سنة 2019 التي بلغت 25% من الميزانية السنوية للبلد[1] أي بزيادة قدرها 06% بالمقارنة مع سنة 2015. كإنشاء مقاطعتين عسكريتين بورقلة والأخرى بإيليزي في 2013.[2] أمّا على المستوى الإقليمي فقد اقتصرت على التشاور الأمني الجزائري مع دول الميدان المحدود، هذا من جهة؛ في حين، ومن زاوية جيو–استراتيجية تعرف المنطقة انتشارا عسكريا فرنسيا في إطار عمليتي سرفال ثمّ برخان، في ظلّ غياب مقاربة ما وراء حدودية للجزائر. ثمّ الدعم الفرنسي لتأسيس تنظيم تحت إقليمي مشترك من خلال مجموعة دول السّاحل الخمسة G5، على أنقاض لجنة الأركان العملياتية المشتركة؛ من جهة أخرى.
- طبيعة النزاع بمالي وليبيا التي تقتضي تفعيل الآليات الدبلوماسية الجزائرية بحكم ارتباطات الجزائر بالمنطقة –المذكورة سلفا– وأنّ استمراره يعني المزيد من الاستقطاب للإرهاب والإجرام بالمنطقة، وبحكم أنّ الوساطة تقتضي الحياد أي عدم التدخّل العسكري.

[1] République Algérienne démocratique et populaire, **Loi de finances 2019**, n° 18-18, 27 décembre 2018,p.27.

[2] AMMOUR Laurence Aida, "évolution de la politique de défense algérienne", **in bulletin de documentation,** N°7, France : centre français de recherche sur le renseignement, aout 2013, pp. 4-5.

فإنّ **<u>التساؤل المطروح</u>** هو:

ما مدى فعالية المقاربة الجزائرية في مكافحة التحدّيات والتهديدات الأمنية اللّاتماثلية بمنطقة السّاحل الإفريقي في ظلّ التوازنات الجيو-إستراتيجية بعد انهيار الدولة في ليبيا؟

ثمّ إنّ التساؤل المركزي يدفعنا لطرح **<u>التساؤلات الفرعية</u>** التالية:

- ماهي المؤشّرات السببية لظاهرة التحدّيات اللاّتماثلية بمنطقة السّاحل الإفريقي؟
- كيف يمكن تفسير تزايد التحدّيات اللّاتماثلية بمنطقة السّاحل الإفريقي بعد انهيار الدولة في ليبيا؟
- وهل يعبّر تأسيس تنظيمات إرهابية جديدة بالمنطقة عن توجهات إيديولوجية جديدة أم أنّه استمرار الولاء لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي؟ وما هي علاقات تلك التنظيمات بجماعات الإجرام وتقاطعاتها؟ وتداعيات كلاهما على الأمن الوطني الجزائري؟
- هل يمكن تفسير التهديدات اللّاتماثلية للمنطقة تحت الإقليمية والتصدّي لها من خلال مفهوم مركّب الأمن وغيرها من المنطقات الفكرية والنظرية النمطية الأمنية الغربية ؟ أم أنّ هذه الأخيرة تعتبر مطية للتدخّل الأجنبي بالمنطقة وتكريسا لتبعيتها؟
- ما المقصود بمفهوم المقاربة؟ وما هي الآليات المشكّلة للمقاربة الجزائرية في تعاملها مع تهديدات الساحل الإفريقي؟
- إلى أيّ مدى تبقى المقاربة الجزائرية صامدة أمام الأنماط الجديدة للتهديدات المتسمة بعدم التماثل؟ أو بالأحرى، ما مدى توافق الآليات العسكرية للمقاربة الجزائرية وطبيعة العابرة للحدود للتحدّيات الأمنية اللاّتماثلية من جهة؟ ومعطى التواجد العسكري الفرنسي بمنطقة السّاحل الإفريقي من جهة أخرى؟
- هل يعتبر التصوّر الدبلوماسي الجزائري كفيل لحفظ وبناء الأمن بمنطقة السّاحل الإفريقي؟ واستعادة تموقع الجزائر بالمنطقة؟

للإجابة على التساؤل الرّئيسي، تختبر الدراسة **الفرضية المركزية** التالية:

ترتبط مكافحة التحدّيات والتهديدات الأمنية اللّاتماثلية لمنطقة السّاحل الإفريقي بعد انهيار الدولة اللّيبية، بمدى نجاعة الآليات العسكرية والدبلوماسية للمقاربة الجزائرية.

كما تتطلّب الإجابة على التساؤلات الفرعية اختبار **الفرضيات الفرعية** التالية:

- أدى انهيار النظام في ليبيا ومالي إلى ارتفاع التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي.
- يرتبط التحدّي الأمني اللّاتماثلي بمنطقة السّاحل الإفريقي بمدى منافسة التنظيمات الإرهابية والإجرامية للدولة في مجال الأمن.
- يتحدد تصدي الجزائر للتهديدات اللاتماثلية في دول الساحل بالتشريعات الداخلية من جهة، ومواثيق المنظمات الدولية التي تنتمي إليها من ناحية أخرى.
- لم تفلح التدخلات الأجنبية في منطقة الساحل في مكافحة التهديدات اللاتماثلية بفعل خضوعها لمنطق تغليب المصلحة الوطنية للطرف المتدخل على حساب أمن الدولة المتدخل فيها.
- يرتهن بناء السلم في منطقة السّاحل الإفريقي بالتصوّر الإقليمي للدبلوماسية الجزائرية تجاه ظاهرتي النزاع والتهديدات اللّاتماثلية.

مناهج الدراسة: اقتضى البناء المنهجي للدراسة تركيبة محدّدة من المناهج وتتمثّل في:

المنهج الاستقرائي:

إذا كان المنهج الاستنباطي يقوم على المعرفة النظرية التي تم تأسيسها مسبقا للتحقق من صحة البيانات الامبريقية، حيث تبحث النظرية في هذا المنهج عن بيانات ملموسة، فهو منهج تحققي Vérificatoire. حيث يقوم على تحليل الخاص انطلاقا من العام، لقراءة واقع ملموس محدد باستخدام شبكة نظرية عامة محددة مسبقًا.

فإنّ المنهج الاستقرائي يقوم على البيانات الامبريقية لبناء العلاقات المفاهيمية، فهو استقرائي وتعميمي. حيث يحاول التعميم انطلاقا من حالات خاصّة. نلاحظ خصائص محددة لبعض فئات مجتمع الدراسة مع محاولة إظهار إمكانية تعميم هذه الخصائص على الفئات التي تمّ دراستها. إنها تعاقب: الملاحظة – التحليل – التفسير – التعميم. [1]

تجدر الإشارة إلى أنّه خلال عملية البحث، غالبًا ما يكمّل المنهجين بعضهما البعض. حيث يبدو من المستحيل إجراء البحوث من دون المنهج الاستقرائي أو الاستنباطي تمامًا. لكن طبيعة المنهجين (أي إيجاد مشكلة من البناء المفاهيمي أو وضع القائم) يتضمنان منطقًا يستلزم بناء إشكالية مختلفة تمامًا.[2]

وعليه فإنّ بناء إشكالية الدراسة la problématisation اقتضت الاعتماد على استخدام الاستقراء بالنظر إلى كون دراسة تداعيات التحديات الأمنية لمنطقة السّاحل على الأمن الجزائري والتعامل الجزائري والأجنبي معها، يعبّر عن حالة أو وضعية واقعية معاشة، اقتضت في البداية طرح مشكل بحث مؤقّت ثمّ إعادة صياغته من خلال جمع المعلومات واستقراء متغيّرات الدراسة (الإرهاب، الجريمة المنظّمة، المقاربة الجزائرية والمقاربات الأجنبية..) وفي الأخير دحض أو تأكيد بعض المنطلقات الفكرية والمبادئ النظرية وإقرار مدى إمكانية تطبيقها على الأمن بمنطقة السّاحل الإفريقي.

المقاربة التاريخية: إذا كانت الظاهرة المدروسة ليست حديثة ميدانيا، فإنّ توظيف المنهج التاريخي خلال الدراسة يهدف إلى تتبع تطور ظاهرة اللّاتماثلية (الإرهاب والإجرام) بمنطقة السّاحل الإفريقي ومساراتها التاريخية وتداعياتها على المنطقة لاسيما بعد انهيار ليبيا من جهة، وكذا تطوّر المقاربة الجزائرية تجاه الظّاهرة وتجاه المقاربات الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

---

[1] Omar Aktouf, **Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations : une introduction à la démarche classique et une critique**, Canada : Presses de l'université du Québec, 1987, p.29.

[2] Benoit Gauthier, **Recherche Sociale : de la problématique à la collecte des données**, 5eme édition, Canada : Presses de l'université du Québec, 2009, p.57.

المنهج المقارن: يقتضي توظيف المنهج التاريخي في الدراسة ضرورة المقارنة بين مختلف الحقبات والمسارات التاريخية للظّاهرة الإرهابية والإجرامية بمنطقة السّاحل الإفريقي من جهة، بالإضافة إلى مقارنة طبيعة المقاربة الجزائرية مع المقاربات الأجنبية تجاه الظّاهرة في المستوى الأول ثم تجاه بعضها البعض في المستوى الثاني، من جهة أخرى. وذلك لمحاولة دراسة مدى استباقيتها، نجاعتها في مكافحة الظّاهرة أو تضاربها من الناحية الجيو–سياسية.

أهمّية الدراسة:

تستمدّ الدراسة أهمّيتها من كون أنّ طبيعة الموضوع تتعلّق بارتباط الأمن الوطني الجزائري بمنطقة السّاحل الإفريقي. كذا انتشار التهديدات اللاّتماثلية على الحدود الجزائرية، حيث تعرف تصاعدا خطيا لاسيما بعد انهيار الدولة بليبيا وانتشار السّلاح بالمنطقة الذي أثّر على الوضع الأمني بمالي.

ممّا جعل تلك التهديدات تحدّيا وانشغال حقيقي للجزائر ومقاربتها الأمنية بالمنطقة التي باتت بين مطرقة مكافحة التهديد اللاّتماثلي Asymétrique في إطار دولاتيEtatique وإقليمي Régional، وسندان التواجد الأجنبي التماثلي Symétrique ضمن دول غير تماثلية dissymétrique –غير متكافئة في القوة– للمنطقة الذي من شأنه أن يعقّد معادلة المكافحة بالنسبة للجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة في المقام الأوّل الى دراسة المؤشّرات السوسيو اقتصادية وارتباطاتها السببية بظّاهرتي الإرهاب والإجرام بمنطقة السّاحل الإفريقي. وتطوّر الظّاهرتين على ضوء انهيار ليبيا والأزمة المالية وتداعيات ذلك على الأمن الوطني الجزائري؛ مع دراسة تحليلية للمقاربات الأمنية ومدى إمكانية إسقاطها على المنطقة.

زيادة على ذلك تبحث الدراسة استقراء المقاربة الجزائرية وسلوكاتها في التعامل مع تلك التهديدات عن خلال تحليل وتفسير المحاور العسكرية والدبلوماسية للمقاربة الجزائرية ومرتكزاتها تجاه منطقة السّاحل الإفريقي ومدى قدرتها وحدودها في عملية بناء الأمن بالمنطقة في ظلّ التوازنات الجيواستراتيجية الجديدة. وفي الأخير تهدف الدراسة إلى تقديم الحلول والبدائل الممكنة لمواجهة مجموع التحدّيات.

أسباب اختيار الموضوع:

يحكم اختيار موضوع الدّراسة مجموعة من الدوافع تداخلت بين الموضوعية والذاتية:

أمّا بالنسبة للموضوعية فتتمثّل في كون أنّ موضوع الأمن الإقليمي يندرج ضمن المحاور التي تمّ تحديدها من طرف الإدارة فيما يتعلّق بتخصص الدراسات الإقليمية. زيادة على أنّ دراسة علاقة الإحصائيات والمؤشّرات السياسية، العسكرية، الاجتماعية والاقصادية بالإضافة إلى الجغرافية بظاهرة التهديدات اللّاتماثلية في منطقة السّاحل الإفريقي وكذا بالاستقطاب جيو–استراتيجي وتداعيات ذلك الأمن الجزائري؛ يقتضي من الناحية الموضوعية تراكم فكريّ نوعيّ حول الموضوع، من شأنه أن ينوّر صنّاع القرار والمجتمع الأكاديمي بالبحوث ذات الطّابع الوطني ويؤسّس لعقيدة أمنية جزائرية ليس من منطلقات عاطفية وإنّما من خلال دراسة موضوعية نقدية بنّاءة.

أمّا فيما يخصّ الأسباب الذاتية فقد تراوحت بين الوطنية، القناعات والاهتمامات الشخصية بموضوع الدراسات الأمنية الحديثة.

حدود الدّراسة:

على الرغم من صعوبات التحديد الزماني والمكاني للدراسة، بالنظر للارتباطات الزمكانية لظاهرة التهديدات اللّاتماثلية ومسبّباتها بمنطقة السّاحل الإفريقي، باعتبار مثلا ظاهرة الهجرة هي ظاهرة متأصّلة في مجتمعات المنطقة. أمّا الحديث عن تعاظم وتزايد نشاط الظواهر اللّاتماثلية

الأخرى كالإرهاب وتهريب الأسلحة وغيرها، فقد تزايد مع انهيار الدولة اللّيبية وانتشار الأسلحة التي أفرزت تشكيل جماعات إرهابية أخرى أو زيادة نشاطات تلك التي كانت متموقعة أصلا في المنطقة. إلاّ أنّ الدراسة تعود إلى سنة 2011 أي مرحلة النزاع المسلّح اللّيبي وتداعياته على المنطقة، وفي فترات أخرى، مراعاة للضّرورة المنهجية، يتمّ العودة لمراحل زمنية سابقة سواء لدراسة تطوّر الجماعات الإرهابية كالقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي أو لتحليل مدى نجاعة أو فشل بعض الميكانيزمات الجزائرية كلجنة الأركان العملياتية في 2009.

أمّا من حيث الحدود المكانية، فإذا كان تحديد منطقة الساحل يشوبه ما يسمى بعدم اليقين الجيوبوليتيكي l'incertitude géopolitique فإنّ الدراسة تنحصر في تحليل وتفسير سلوكات الجزائر تجاه ظاهرة التهديدات اللّاتماثلية المنتشرة بدول فضاء السّاحل الإفريقي القريب من الجزائر أي دول الميدان أو حتّى دول مجموعة الخمسة، مع مراعاة التصوّر الإقليمي للدبلوماسية الجزائرية لاسيما خلال الوساطة المشتركة بقيادة جزائرية في مالي، ثمّ محاولات الربط بين فضائيّ المغرب الغربي والسّاحل الإفريقي في سبيل مكافحة تحدّيات المنطقة.

مفاهيم الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المفاهيم أهمّها:

مفهوم المقاربة:

هي باختصار تتركز في مجموعة من المعايير التي تتم من خلالها اختيار وتحديد المشكلات والبيانات ذات الصلة، في حين تعتبر المناهج أساليب تحديد ضبط واستخدام البيانات،[1]بمعنى اخر فان المقاربة هي المعايير التي تحكم ضم واقصاء المسكلات والبيانات.

ومن هنا فان دراسة المقاربة الجزائرية تجاه التهديدات اللاتماثلية بمنطقة الساحل الافريقي لا يمكن دراستها بمنىء عن السياسة الخارجية باعتبارها نساط، فعل أو سلوك الدولة الخارجي الذي يمثله

[1] - Vernon Van Daky, **Political Science a philosophiacal analysis**, California: Stanford University Press, 1960, p114.

الجهاز التنفيذي، رئيس الدولة، الحكومة الخارجية أو وزير الدفاع، تجاه الفواعل الرسمية وغير الرسمية المتفاعلة داخل المنطقة، اذ تتحدد تلك السلوكات بمجموعة من المبادئ والأهداف، كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية و الخارجية[1].

وبناءا على تعريف المقاربة، وكذلك تحديد الاطار الذي يمكن من خلاله دراستها في العلاقات الدولية فان المقاربة الجزائرية هي مجموعة من المعايير التي ترتكز عليها الجزائر في اقتناء واختيار المعطيات والبيانات التي تسمح بتحديد التحديات والتهديدات الأمنية لمنطقة الساحل الافريقي (أي المعطيات التي يتحدد وفقها التصور الجزائري للظاهرة)، ومنه تحديد الأليات الممكن اتخاذها في سبيل مكافحتها.

الإرهاب:

إذا كان المجتمع الدولي لم يعتمد لغاية الآن تعريفا شاملا للإرهاب ، فإن الإعلانات والقرارات والمعاهدات "القطاعية" العالمية تحدد أفعال وعناصر أساسية من الظاهرة. ففي عام 1994، ذكرت الجمعية العامة، في الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي الوارد في القرار 60/49، أن الإرهاب يشمل "الأعمال الإجرامية التي لها أغراض سياسية ، هادفة لإثارة الرعب في الجمهور أو مجموعة من الأشخاص أو الأفراد "وأن مثل هذه الأعمال" غير مبررة في جميع الظروف ومهما كانت الدوافع ذات الطبيعة السياسية أو الفلسفية أو الأيديولوجية أو العرقية أو العرقية أو الدينية أو غير ذلك لا يمكننا اللّجوء لها لتبريرها".

وبعد عشر سنوات، أشار مجلس الأمن في القرار رقم 1566 سنة 2004 إلى "الأعمال الإجرامية، بما في ذلك تلك الموجهة ضد المدنيين بقصد القتل أو الإصابة الخطيرة أو أخذ الرهائن في بهدف بث الرعب بين السكان، أو بين مجموعة من الأشخاص أو بين الأفراد، لتخويف السكان أو لإجبار حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام بذلك ". وفي العام نفسه ، وصف الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي أنشأه الأمين العام الإرهاب بأنه أي عمل "يُرتكب بقصد قتل المدنيين أو إصابتهم بجروح خطيرة. أو إلى غير

[1] -Bull Hedley, **The anarchical society (a study of order in world politics)**.London: The Macmillan press LTD. 1977. p184.

المقاتلين ، الذين يكون هدفهم، بحكم طبيعته أو سياقه، هو تخويف السكان أو إجبار حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو الامتناع عنه".

فإنّ، الإرهاب يعرّف عمليا على أنّه: (استخدام العنف غير الشرعي أو التهديد باستخدامه من طرف فرد أو جماعة أو دولة أخرى، معتمدا في ذلك على أساليب متنوعة كخطف الطائرات أو احتجاز الرهائن أو التفجيرات أو الاغتيالات... ساعيا إلى بث رسالة تحمل أهدافا سياسية إلى جهة معينة). [1]

الجريمة المنظّمة:

وفقا لتعريف إتفاقية الأمم المتّحدة هي مجموعة من السلوكات والأعمال التي تقوم بها جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة (الفعل الذي يشكل جريمة يعاقب عليها بالحرمان من الحرية ، يجب ألا يكون الحد الأقصى أقل من ذلك. في سن أربع سنوات أو حكم أشد) أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية (وفقًا للمواد 5 و 6 و 8 و 23 من الاتفاقية ، المشاركة في جماعة إجرامية منظمة ؛ غسل عائدات الجريمة ؛ الرشوة الإيجابية أو السلبية للموظفين العموميين المحليين ؛ إعاقة حسن سير عمل العدالة)، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.[2]

الأمن الوطني:

يعرف الأمن الوطني لغويا على أساس أنه سلامة المكان الذي يستقر فيه جمع الناس، في سلام من دون خوف، وبالتالي يصبح الأمن الوطني هو كل ما يبعد الأخطار عن مكان وسبل العيش، بحيث تصبح تحديد المخاطر، التهديدات والتحديات هي أساس البحث والدراسة من أجل تحقيق السلامة والأمن،[3]أما اجرائيا وحسب التعريف الذي قدمه حسن بن طلال ولي عهد الأردن سابقا

[1] Haut Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, Droits de l'homme, terrorisme et lutte antiterroriste, **Fiche d'information**, No 32, Suisse : Genève, novembre 2009, P.6.

[2] الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية** ، نيويورك، 08 جانفي 2001، ص4.

[3]-محمد سعيد آل عياش الشهراني،**أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني**، رسالة ماجيستيرفي القيادة الأمنية، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2007،ص28.

فهو يقسم مفهوم الأمن جزئين بحيث يحصص الجزء الأول حماية التراب الوطني، وكيان الدولة، ومواردها من الأخطار الحارجية، الا أن هذا الجزء من التعريف هو ضيق، خاصة في اطار تطور مفهوم الأمن وارتباطه بالفرد كوحدة للتحليل، ليضاف بذلك حماية هوية المجتمع وقيمه، بالإضافة تأمين المواطن من الخوف بل وتحقيق حد أدنى من الرفاهية والمشاركة السياسية.[1]

وبالتالي فالأمن الوطني هو قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات بغض النظر عن شكل هذه التهديدات ومصدرها.[2]وبالتالي يبقى الهدف الأسمى للدولة هو توفير حياة مستقرة لشعوبها، بالقدر الذي يمكنها من استغلال أقصى طاقة ممكنة للنهوض والتقدم،[3]وبالتالي انطلاقا من التعاريف السايقة للأمن الوطني، يمكننا تحقيق الأفكار الرئيسية التالية:

-يركز الأمن الوطني بالدرجة الأولى على الجانب العسكري، لكن لا يستبعد الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

-حماية القيم الداخلية للمجتمع يبنى على تخطيط لسياسات وأهداف المجتمع مع السعي تنفيذها.

-قد تغير الدول ذات عناصر القوة سلوك الدول الأخرى بما يتفق ومصالحها الوطنية، مما يجعل الدول الأقل قوة تابعة لها.

-يعتبر البعد الجيوبوليتيكي والتقني، من أهم الأبعاد المتحكمة في سلوك الدول من أجل تحقيق أمنها الوطني.

وبالتالي نجد مرتكزات الأمن الوطني تتلخص فيما يلي[4]:

1-الادراك: على القادة السياسيين وأفراد الشعب ادراك، درتسة وتحليل التهديدات التي تواجههم بمختلف أنواعها، مصادرها وأسبابها.

---

[1]-**نفس المرجع**،ص30.

[2]-محمد نصر مهنا، **علم السياسة**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر،1997،ص237.

[3]-عبد العزيز الصويغ، **الأمن القومي العربي وجهة نظر مستقبلية**،القاهرة: منشورات أوراق للنشرو الأبحاث والاعلام،1991،ص98.

[4]- عيسى درويش، **ركائز الإستراتيجية في خدمة الأمن القومي**، دمشق: مجلة الفكر الإستراتيجي، عدد:4، شتاء 1998-1999،ص23.

2-استراتيجية تنموية شاملة: على النظام السياسي رسم إستراتيجية تنموية شاملة يعمل من خلالها على تحقيق حاجات وقوة الدولة.

3-القدرات المادية: على الدولة توفير وايجاد القدرة على مواجهة التهديدات المحتملة الداخلية والخارجية من خلال بناء قوة عسكرية وأمنية قوية.

4-المؤهلات البشرية: الاستعداد البشري لكل التهديدات المحتملة واتخاذ الاجراءات المناسبة لواجهتها.

الهجرة غير الشّرعية:

يمكن تعريفها على أنّها هجرة دولية تتعارض مع الإطار القانوني لبلد المنشأ أو العبور أو المقصد. ويعبّر الطّابع السرّي لهذا النشاط عن حالة المهاجرين غير الشرعين الذين يجبرون على العيش على هامش المجتمع. وتعتبر الهجرة غير شرعية إما في حالة الدخول غير النظامي إلى أراضي دولة ما، أو في حالة البقاء في إقليم دولة ما بعد فترة صلاحية إذن الإقامة، أو في حالة التهرب من تنفيذ أمر الترحيل. [1]

كما تعرف على أنها هجرة غير نظامية أو منظمة التي تتم سريا ودون علم السلطات المعنية أو الجهات الرسمية ، خارجة عن القانون والأعراف الدولية.حيث تعد تلك الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي باتت منتشرة بكثافة في الآونة الأخيرة وباتت أيضاً تؤرق المجتمع الدولي؛ إذ أصبحت ظاهرة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، أو في الدول الأقل تقدما كدول آسيا، دول الخليج ودول المشرق العربي، و دول أمريكا اللاتينية؛ إذ أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة للمهاجرين القادمين من دول مجاورة لها، حتى الظاهرة تطال إفريقيا؛ إذ أن الحدود الموروثة التي أسفر عنها الاستعمار لا تشكل بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة ولكنهم يخترقون تلك الحدود وخاصة في

[1] Organisation internationale pour les migrations (OIM), **Glossaire De La Migration**, Suisse : Genève, 2007, P.48.

بعض الدول كساحل العاج وجنوب إفريقيا ونيجيريا. وتمثل الطريقة التي يهاجر بها المهاجر السري وكذلك وضعه صعوبة في تحديد حجم الهجرة، بحيث تتباين صنوف المهاجرين على النحو التالي:

- أشخاص يدخلون دون استقبال بطريقة قانونية، ويمكثون في تلك الدول المهاجر إليها بعد انقضاء مدة الإقامة.
- أشخاص يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال الإقامة القانونية المسموح بها.

الأمن:

يعرّف أرلوند وولفرز Arnold Wolfers الأمن: على أنّه "غياب أي تهديد تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم".[1]

كما أنّ المنظورات الحديثة للأمن، في إشارة إلى تعريف باري بوزان Barry Buzan الذي يعرّفه "العمل على التحرر من التهديد"، من وجهة نظر شارل فليب دفيد، ظلّت وفية لمنظور أرلوند وولفرز Arnold Wolfers حيث أنّ الأمن هو: "غياب التهديد العسكري وغير العسكري الذي من شأنه أن يهدّد القيم المركزية التي يريد الشخص أو الجماعة حمايتها وتطويرها والذي من شأنه أن يؤدي إلى خطر استخدام القوة".[2]

الأمن الإقليمي:

يعتبر الأمن الإقليمي احدى مستويات الامن على غرار الأمن القومي (الوطني)، والأمن الدولي، بحيث ارتبط هذا المستوى من الأمن–مستوى الأمن الإقليمي _ بتوجهات فكرية عديدة في العلاقات الدولية ومن أبرزها ما يلي[3]:

---

[1] Hiroshi Ohta, "The Interlinkage of Climate Security and Human Security: The Convergence on Policy Requirements", **Conference on "Climate/Security"**, University of Copenhagen, Denmark: Copenhagen, 9 March 2009, p.4.

[2] Charles philippe DAVID, **la guerre et la paix approches contemporaines de la sécurité et la stratégie**, France : Presse de Sciences Po, 2000, p.31.

[3]-ناصف حنى، **النظرية في العلاقات الدولية**،لبنان: دار الكتاب العربي،1985،ص55.

–المدرسة الإقليمية: تركز على بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، في مقابل المرسة العالمية التي تدعو اقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار ومنع الحروب.

–مدرسة التكامل: والتي لعبت دورا هاما في دفع عجلة الإقليمية، بمساهمة كل من أنصار الوظيفية والوظيفية الجديدة في دفع التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي.

–مدرسة النظم: تقوم على فكرة أساسية مفادها أن أي تشابه أو تباين في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الاطار الكوني والأطر الإقليمية المختلفة، يؤدي نشأة النظام الإقليمي .

يعود ظهور المستوى الإقليمي للأمن الحرب الباردة في اطار التنافس الشديد بين المعسكرين الشرقي والغربي، بحيث انظمت وحدات جانب المعسكر الشيوعي وفقا لمصالحها ووحدات أخرى المعسكر الرأسمالي حسب أهدافها المسطرة، ليشير بذلك الأمن في اطاره الإقليمي تكامل مجموعة من الدول، والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي .[1]

كما يعرف ناظم عبد الواحد الجاسور الأمن الإقليمي على انه:" مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي ، من أجل مواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم."[2]بحيث نلاحظ من خلال هذا التعريف على أن نظام الأمن الإقليمي يعمل على تأسيس مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار اذا ما توافقت مصالح، أهداف وغايات هذه المجموعة أو تماثلت الرهانات والتحديات التي باتت تواجهها ضمن نطاق اقليمي واحد.

كما يعمل الأمن الإقليمي على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، اذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق اقليمي واح، حيث

---

[1]-ناصف حنى، **مرجع سابق**،ص60.

[2]-ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**،ط1،لبنان: دار النهضة العربية،2008،ص123.

لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وانما بتوافق ارادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام.[1]

أما عن نظام الأمن الإقليمي الذي يعتبر بمثابة التعبير النظامي أو الحركي، الذي يرتبط بمدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية، فالنظام الإقليمي يفعل وفق ارادة الدول المنخرطة ضمنه، وهو حال اتحاد المغرب العربي الذي عجز عن تحقيق الأهداف التي سطرت وقت تأسيسه والذي لم تجد الجزائر على غرار الدول المغاربية الأخرى الملجأ والأساس لتحقيق تعاون أمني قادر على صد تلك الرهانات الجيوسياسية التي أصبحت تهدد الأمن الإقليمي المغاربي من جهة، والأمن الوطني الجزائري من جهة أخرى.

الأمن الإنساني:

هو أمن الإنسان من الخوف (من القهر والعنف والتهميش) والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي)، أي محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية بدل من التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئتة.

حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية خارطة مضامنية حول المحتوى البعدي dimensional substance [2] للأمن الإنساني في سبعة أبعاد حركية متكاملة و غير مرتبة و هي :

1- الأمن البيئي و يقصد به خلق السياسات و الآليات و القوانين التي تدرج في منطقه التسيري العقلاني ضرورة حماية البيئة من التلوث كشرط أساسي لاستمرار الحياة

2- الأمن الصحي و يقصد به تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض كما توفر له أيضا الحق في التداوي و في الاستشفاء و في الوقاية منها كما توفر له أيضا الحق في التداوي و في الاستشفاء و في الوقاية منها

---

[1]-سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق**،ص19-25.

2- Rob McRae, Human security in a globalized world, in "**Human security and the new diplomacy: Protecting perpole promoting peace**", Montreal: McGill University Press, 2002, PP. 18_25

3- الأمن الغذائي و الذي يستدعي توفير الغذاء الصحي الكافي و باستمرار بشكل يحقق توازن في نمو الإنسان و في بقائه في صحة جيدة ... مع توافر الجهود الدولية من اجل منع وقوع كوارث المجاعة و سوء التغذية. كما يجب على الدولة أيضا توفير أمنها الغذائي.

4- الأمن الفردي و الخاص بتمكين الإنسان من تحقيق خصوصياته العقدية و اللغوية و الثقافية. و كذلك تمكين الفرد من تكوين عائلة وتحقيق الطموح في ظل نظام مجتمعي قائم على التساوي في الفرص و العدالة في التوزيع.

5- الأمن الثقافي و التي يقتضي التمكين الفعلي للأقليات من حقوقها الثقافية دونما استثناء باسم أمن الدولة أو ضرورات التجانس المجتمعي

6- الأمن المجتمعي الذي يعني خلق توازن فعلي بين الخصوصية (الثقافية/ الدينية اللغوية/ العرقية) و ضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي و عادل

7- الأمن االسياسي و الذي يعني تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية و السياسة في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي.

بالنظر لهذه الأبعاد الكلية يمكن القول أن الأمن الإنساني معرفيا و مضامنيا و جينيالوجيا هو تعبير فعلي عن رغبة عالمية لتدارك الأخطار و التهديدات التي رسمت لمستقبل نظام عالمي عماده الكوارث الإنسانية من: كوارث بيئية، كوارث صحية مع تنامي الحروب الداخلية ذات الطبيعة العرقية أو الدينية (و الهوياتية عموما) و في تنامي الفقر و الجهل و العنف (المادي و غير المادي) .... و هذا ما من شأنه تهديد أمن و سلامة الدول و المجتمعات و العالم.

الإطار النّظري للدّراسة:

تأسّست الدراسة على مجموعة من النظريات، تتمثّل في:

النظرية الواقعية:

على عكس الاتجاه الأخلاقي الذي يسعى نشر السلم والأمن العالميين وفض النزاعات والصراعات الدولية بالطرق السلمية، بالإضافة تكريس السلام عن طريق القانون والتنظيم الدوليين ولإنشاء

حكومة عالمية، فان الاتجاه الواقعي، ولاسيما منه الكلاسيكي ينظر العلاقات الدولية على أنها علاقات صراع قوة ومن أجل القوة، رافضا بذلك كل ما له علاقة بالجانب الأخلاقي لهذه العلاقات، فالواقعيون يرجعون الدافع الرئيسي والغريزي الذي يحرك الإنسان دوما هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومواجهة التحدي واثبات الذات، ولا يتوقف هذا السعي الا عند الموت1، وهذا ما أكدته النظرية الواقعية.

منطلقات الواقعيون في دراساتهم للظواهر السياسية:

-الواقع الدولي المعيش، أي دراسة ما هو كائن فعلا، معتمدين في ذلك على المقاربة المنهجية التجريبية القريبة من المقاربة الوضعية الكانطية[2]، من خلال الممارسة السياسية والخبرة التاريخية.

-يرفض الواقعيون ما يدعيه المثاليون بوجود تناسق وانسجام في المصالح بين الوحدات السياسية للمجتمع الدولي، بل يوجد تضارب في المصالح بين هذه الوحدات السياسية لدرجة تؤدي اندلاع الحرب[3].

- الدولة هي المرجعية الأساسية لموضوع الأمن، وهي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.

- مصدر التهديد يكون مادي خارجي، وتمثله الفواعل الأخرى، وجوهره يحمل صفة عسكرية.

-تعتمد الدولة على الأسلوب العسكري في الرد على التهديدات المباشرة، من أجل تحقيق هدفها الأسمى وهو بقاءها[4].

لم تسجل تلك الفترة (خمسين سنة من الظهور)، أي تراجع للفكر الواقعي في العلاقات الدولية، على حساب التحليل الأخلاقي (المثالية)، بل شكلت تلك الاختلافات الجوهرية بين التيارين،

---

[1] - Thomas Hobbes, Leviathan, Oxford : Basil Blackwell, 1994, P.64, in : James E.Dougherty & Robert l. Pfaltzgraff, **Contending theories of international Relations**,USA,Harper&Row Publishers, Inc,1981,P93.

[2] -Jean Jaques Roche, **Thémes des Relation Internationales**, Paris : Montchrestien, 2éme édition, 1997,p42.

[3] -جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية،2007، ض133-134.

[4] -ناصف يوسف حنى، **النظرية في العلاقات الدولية**، لبنان: بيروت: دار الكتاب العربي،1985،ص38-40.

الأسباب التي مهدت لظهور الواقعية السياسية الكلاسيكية، بزعامة هانس مورغانثو Hans Morgenthau.[1]

يهدف هذا الاتجاه في الدراسات الأمنية إلى التركيز على حل المشاكل على المدى القصير والمتوسط. وهي تركز على أكثر الجوانب الفنية والعملياتية لاستخدام القوة. في هذا النوع من النماذج المعرفية، يوجد قناعة مشتركة بأن سلوك الفواعل الأمنية يستجيب للقوانين العامة التي يجب اكتشافها (كما لو كانت "قوانين طبيعية"). حيث أنّه من المفترض أن تستند سياسات الأمن القومي إلى عوامل مادية (التجهيزات وعدد الأقسام وميزانية الدفاع) التي يمكن تحديدها كمياً، وتوزيع السلطة والموارد على المستوى العالمي ووجود تهديدات.

تعتبر هذه المقاربة النظرية موضوعية إلى حدّ بعيد، بل ومحايدة من وجهة نظر "أكسيولوجية" "axiologique"*؛ وغالبا ما تبتعد من مسألة المعايير والقيم التي تعتبر ثانوية بالنسبة للحقائق.

أمّا فيم يتعلّق بوحدة التحليل المركزية، فإنّ معظم الدراسات الأمنية المتعلقة بالنموذج الواقعي، تعتبر الدولة نقطة مرجعية للأمن: إنها قبل كل شيء ضمان بقائها ككيان ذي سيادة وضمان استقلالها السياسي، وكذلك سلامة أراضيها. في هذا السياق، فإن الفوضى التي تُفهم على أنها غياب حكومة مركزية في العلاقات الدولية، تضطر الفرد إلى التفكير في الأمن من خلال الإشارة إلى الوحدة الأساسية للنظام الدولي وهي الدولة ذات السيادة، وفي علاقاتها مع الآخرين. كما يفترض المنظور أنّ تحليل الصراع في العلاقات الدولية (البحث عن السلطة، والحفاظ على المكانة ...). حيث يُنظر إلى أمن الدولة على أنّه رد فعل تجاه التهديدات "الوجودية" « existentielles »التي تواجهها، وأنّ وسائل التعامل معها تعتبر "استثنائية" وتعتمد بشكل أساسي على استخدام الإكراه والأدوات العسكرية المقابلة لطبيعة وشدة التهديدات.

ويعود إسقاط النظرية الواقعية على الأوضاع الأمنية بالمنطقة، من منطلق أنّ كلّ دولة – التي تعدّ الفاعل المركزي والوحيد في العلاقات الدولية – تقوم على مبدأ زيادة القوّة بهدف تحقيق أمنها

[1] -Peter Gellman, Hans J.Morgenthau and **the Legacy of Political Realism**, EReview of International studies,Vol.14,N4,October,1988, p247.

* الحياد الأكسيولوحي: هو مفهوم طوّره ماكس فيبر ويعني موقف منهجي أنطولوجي يهدف إلى التمييز الحتمي بين أحكام (ما هو كائن) والأحكام (ما يجب أن يكون) التمييز بين الحقائق والقيم.

(المصلحة العليا). أي محاولة فهم مدى قدرة دول المنطقة على الحفاظ على بقائها، وكذا مصلحة الدول الأجنبية في هذا الفضاء ومدى ارتباط أمنها به.

وعليه فإذا كان الأمن هو أمن الدولة من هذا المنظور فإنّ انتشار اللاّأمن بمنطقة السّاحل الإفريقي بفعل الظاّهرة الإرهابية والإجرامية، يجعل أمن الدول المشكّلة لفضاء ومصالحها العليا مهدّدة. كما أنّ ذلك الانتشار للتهديدات اللاّتماثلية من جهة وجيو–سياسية المنطقة من جهة أخرى أدّت إلى تضارب وتعارض مصالح القوى الأجنبية.

المقاربة الجيو–سياسية:

تعريف الجيوسياسية:

في معناها البسيط هي "علم سياسة الأرض"، أي دراسة تأثير السلوك السياسي للدولة في تغيير أبعادها الجغرافية، وبالتالي فهي ذلك العلم الذي يعنى بدراسة تأثير الأرض برها، بحرها، ثرواتها وموقعها الجغرافي على السياسة في مقابل مسعى هذه السياسة من للاستفادة من هذه المميزات، أي السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الوصول اليه، اذ أن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعبا فعالا في أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية.[1]

الفرق بين مفهومي الجيو–سياسة والجيو–استراتيجية.

أمّا بالنسبة للجيو–سياسة فمنذ اكتشافه من طرف الألماني رودولف كيلين Rudolf Kjellen في أواخر القرن 19 في كتابه "القوى الكبرى" « Stormakterna » الذي عرّفه على أنّه "علم الدولة كمؤسسة جغرافية كما تتجلى في الفضاء"[2] ثمّ طوّره فيما بعد الإنجليز من طرف هالفورد ماكيندر Halford Mackinder وغيرهم. وإذا كانت المقاربة قد تراجعت في الدراسات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية فإنّه قد أعيد إحياؤها في أواخر السبعينات من القرن العشرين لاسيما مع الفرنسي إيف لاكوست Yves Lacoste في كتابه حول الجيو–سياسة وكذا ميشال فوشر

[1]-لورا محمود، **الجيوبوليتيك جغرافية السياسة أو استراتيجية السياسة**، مصر: يومية البناء، العدد1628، http://www.al-binaa.com،23.12.2017

[2] Pascal boniface, **la Géopolitique**, France : Eyrolles, 5eme édition, 2018, P.13.

Michel Foucher. يعنى المفهوم بدراسة التفاعل بين الفضاء الجغرافي وصراعات القوى المنتشرة. فهو يعنى كذلك بدراسة تأثير الجغرافيا على سياسة الدول.[1]

وإذا كان المفهوم الذي يعني "دراسة صراع القوى حول مناطق النفوذ" قد اقتصر في السابق على الدول، فإنّ مصطلح " صراع القوى" حسب إيف لاكست Yves Lacoste لا يعني فقط الدول وإنّما حتّى القوى السياسية الموجودة داخل تلك الدول سواء كانت حركات سياسية أو مجموعات إرهابية، وأنّ هذه الصراعات السياسية تمارس السيطرة والهيمنة على الأقاليم الجغرافية مهما كانت مساحتها. [2]

في حين يعتبر ستيفان روسيير Stéphane Rousière الجيو–إستراتيجية امتداد للجيو–سياسة لكن في الشقّ النزاعي أي الحرب.[3] عموما فإنّ الجيو–استراتيجية تأخذ الطّابع العسكري للجغرافيا، أي هي تأثير المعطيات العسكرية للجغرافيا على القرارات العسكرية في منطقة معيّنة، بما يعني صراعات القوى العسكرية للسيطرة والنفوذ في لإقليم جغرافي معيّن. أو هو التخصص الذي يضطلع بدراسة العلاقات بين الفضاء وميزان القوة "العسكرية".

بالنسبة للجيو–إستراتيجية، يمكن القول إنها تدرس النزاعات المتعلقة بالقضايا الجيوسياسية عندما تتخذ بعدًا عسكريًا، حيث تعتبر الحرب "استمرارًا للسياسة بوسائل أخرى" بمفهوم كلوزويتز Clausewitz. وبالنسبة لستيفان روسيير، هناك استمرارية بين الجيو–سياسة والجيو–استراتيجية. حيث تصبح المشكلة الجيو–سياسية جيو–إستراتيجية إذا كان هناك صراع. كما أنّ المستوى الاستراتيجي لا يلغي أبداً البعد السياسي (الأساسي)، لذلك يمكننا اعتبار الجيو–إستراتيجية بمثابة تطور محدد للجيو–سياسة. وأنّ الفرق بين الجيو–سياسة والجيو–استراتيجية هو أنّ الأول هو المدني والسياسي في حين أنّ المفهوم الثاني هو عسكري.

ومن هنا فإنّ استخدام المقاربة الجيو–سياسية في مفهومها المتقدّم (كما ورد في كتاب إيف لاكوست) في الدراسة يهدف لفهم تصوّر وتمركز الفواعل المتنافسة والمتصارعة ضمن منطقة

[1] Alexandre Defay, **la Géopolitique**, France : P.U.F., 2eme édition, 2013, pp. 35.
[2] Yves Lacoste, **la géopolitique de la méditerranée**, France : Armand colin, p.5.
[3] Stéphane Rosière, "Géographie politique, géopolitique et géostratégie: distinctions opératoires", **L'Information Géographique**, N°1, France: sedes, 2001, p.42.

السّاحل الإفريقي، أي فهم قرارات تلك الفواعل (دول المنطقة لاسيما بالنسبة للجزائر، الأجنبية خاصّة فرنسا والفواعل اللّاتماثلية الأخرى) ومصالحها الاستراتيجية. أمّا بالنسبة لتوظيف المقاربة الجيو–استراتيجية فيعود لدراسة التصّرفات والسلوكات العسكرية –أي البعد العسكري– لمختلف الفواعل المنتشرة بالمنطقة.

النظرية الليبرالية:

على الرغم من تعارض هذه المدرسة مع النظرية الواقعية إلاّ أن توظيفها يعود لكونها تحتل حيّزا مهمّا في الدراسة، حيث جسّدت جزءا مهما من المقاربة الجزائرية بالنّظر للدور الجزائري في تفعيل ميكانيزمات التعاون الدولي والتنسيق الأمني في مكافحة التهديدات اللّاتماثلية وعدم استعمال خيار العنف والقوّة بالاضافة إلى الحوار والوسائل الدبلوماسية في سبيل حرية وأمن الفرد والمجتمع.

تعتبر الليبرالية، المقاربة الأساسية العامة الثانية في العلاقات الدولية بعد الواقعية[1]، بحيث يعتبر إتباع هذه النظرية في العلاقات الدولية من الأوائل الذين أدركوا أن البعد الدولي لليبرالية، ما هو سوى اسقاط للفلسفة العالمية على المستوى الدولي،[2] بحيث تقوم تلك الفلسفة على مبادئ أساسية، على غرار أولوية الفرد العقلاني، المساواة القائمة بين الأفراد والايمان بالتطور والنمو.[3]

بحيث ينطلق الليبراليون من أعمال لوك John Locke1689، روسو Jean Jaque Rousseau1762، وايمنوال كانط Emmanuel Kant1779[4]، في تصورهم الإيجابي للطبيعة الانسانية، وهذا يتضح من خلال المظهر المعياري للتيار الليبرالي الذي يسعى فهم العالم وتغييره

[1] -Dario Battistella,Op.Cit,P170.
[2] -Hoffman Stanely, **The Crisis of Liberal Internationalism**, Foreign Policy, printemps 1995,P159.
[3] -Dario,Op,Cit,P170.
[4] -**مشروع كانط للسلام الدائم هو من بين الروافد التاريخية للنظرية الليبرالية، حيث يرى أن تحقيق** السلام يكون من خلال نشر الديمقراطية وتطبيقها بالنسبة للأنظمة السياسية (فكرة السلام الديمقراطي.)لكن أُنتقدت هذه الفكرة انطلاقا من أن هناك أنظمة سياسية في العالم تعتبر ديمقراطية الا أنها تشهد اضطرابات وعنف كبير كما شهدت أعمال ارهابية مثل الهند، وفي المقابل هناك دول ذات أنظمة مغلقة الا أنها لم تشهد العنف والأعمال الارهابية الا بشكل محدود مثل الصين.

في آن واحد، ليركز بذلك على الوضعية الاقتصادية الجديدة، حماية حقوق الإنسان والديمقراطية ونشر العدالة، والاعتماد المتبادل[1].

كما يحول الاقتراب الليبرالي بؤرة التحليل الأساسية من الدولة الفرد والمجتمع، ويربط بين الأمن والسلم، فان كانت الواقعية ترى بأن العلاقات الدولية هي علاقات صراع دائم تبحث فيه الدول عن الأمن، فان المدرسة الليبرالية هي أكثر مدارس العلاقات الدولية إملاءات لقيمة التعاون، والمصلحة الشخصية، كما تربط حماية الحريات الفردية ودرع أي اعتداء عليها، بالدولة باعتبار هذه الأخيرة مكملة لنواقص الجنس البشري، بحيث كلما تقدم شعور الأفراد بالانتماء والولاء، كلما قلت الحاجة تدخل الدولة، بحيث ترتكز هذه النظرية على جملة مت الدعائم الآتية[2]:

1-الحقوق الطبيعية للإنسان هي حقوق طبيعية مستمدة من صفته الانسانية، وعلى الدولة الاعتراف بهذه الحقوق واحترامها.

2-حرية الفرد، تفتح له باب المنافسة من أجل الوصول أحسن النتائج لمصلحة الفرد والمجتمع.

3-نظرية العقد الاجتماعي التي ترى أن قيام الدولة بين الأفراد بالتراضي على أساس فكرة التعاقد التي ضمنت حقوقهم.

4-النظرية الاقتصادية المبنية على الاعتقاد بوجود نظام طبيعي تخضع له الظواهر الاقتصادية، هوالنظام الأفضل لتلبية حاجيات الفرد.

5-النظرية العلمية التي تقوم على مبدأ البقاء للأصلح، فالتقدم الطبيعي، يتطلب فناء الضعيف والتضحية ببعض الأفراد ثمن تأمين حياة المجتمع[3].

بهذا نجد أن النظرية الليبرالية حصرت وظيفة الدولة، في حاية نفسها وأفرادها من العدوان الخارجي، بالإضافة حرية الفرد، كما جاء في قول هربرت سبنسر Herbert Spenser: "ان

---

[1]-مبروك غضبان،**المدخل العلاقات الدولية**،الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع،2007،ص133.

[2]-محمد يعقوب عبد الرحمان، **التدخل الانساني في العلاقات الدولية**، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، 2004، ص182.

[3] - Tim Dunne, Milja Kurki, Steve Smith. **International Relation Theories : Discipline and Diversity,** Oxford :oup ,2nd edition, 2010,p166.

الفرد ليس له سوى حق واحد وهو حق الحرية، كما أن على الدولة واجبا واحدا وهو واجب حماية ذلك الحق."[1] لتعبر بذلك الليبرالية في العلاقات الدولية على جملة من الأفكار، التي تركز على:

-الحرية في النظام السياسي.

-اصلاح النظم السياسية، وفق لقيم الجمهورية، الفصل بين السلطات وتقييد السلطات المطلقة. ضرورة وضع حد للحروب، وتغيير النظام الدولي القائم على توازن القوى والحرب وضرورة اعتماد الدبلوماسية العلنية والمفتوحة بين الدول وفقا لمبدأ الاعتماد المتبادل.[2]

مقاربة مركب الأمن الاقليمي:

تعتبر هذه المقاربة من أهم الاسهامات الحديثة في مجال الأمن لمدرسة كوبنهاجن، حيث قدّمت هذه الأخيرة، مفهوما جديدا للأمن، نتيجة التغيرات والتطورات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي أحدثت تطورا وانقلابا على مجمل الأفكار التي كانت سائدة في تلك الفترة، لتظهر بذلك الحاجة لمراجعة مفهوم الأمن، ليتماشى وطبيعة التهديدات الجديدة.

لتطرح بذلك هذه المقاربة من خلال أبرز منظريها وهو "باري بوزن"، المصطلحات التالية، كمراجعة لمفهوم الأمن، وهي: قطاعات الأمن، المركب الأمن الإقليمي، الأمننة".

وقبل التطرّق إلى مقاربة "مركّب الأمن الإقليمي"، نودّ الإشارة إلى إسهام باري بوزان في تعميق وتوسيع في مفهوم الأمن وفتح مجالات جديدة للبحث في هذا الميدان. وأنّ الأهم في هذا الصدد هو الإرادة لإيجاد منهجية محددة لدراسات أمنية تسمح بتجاوز حدود الدراسات الاستراتيجية التقليدية والمنهج الكلاسيكي في العلاقات الدولية واقتراح إطار نظري يسمح بالدراسة انطلاقا من مفهوم موسع للأمن. ويعود إسهامه في توسيع الدراسات الأمنية من خلال اقتراحه التركيز على دراسة أنواع مختلفة من التهديدات بالإضافة إلى تلك العسكرية وهي:[3]

---

[1]-محمد يعقوب، **مرجع سابق**،ص33.

[2] -Tim Dunne, Liberalism in John Bylis and Steve Smith, **The globalisation of world politics and introduction to international relations**, Oxford :OUP,2001 ,p164.

[3] Barbara Delcourt, « Théories de sécurités », **conférence délivrée aux étudiants du deuxième cycle ; relations internationales**, Université libre de Bruxelles, 2006, pp. 38-39.

– التهديد العسكري الناجم عن التصرّفات العسكرية الموجهة ضد إقليم الدولة؛

– التهديد السياسي الناجم عن عدم الاستقرار المؤسساتي للدولة وتنظيمها (التدخل والدعاية ...)؛

– التهديد المجتمعي الذي يقوض الهوية الوطنية أو الدينية؛

– التهديد الاقتصادي (الحصار ، القيود المفروضة على التجارة، الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية، وما إلى ذلك) والتي قد تكون لها تداعيات على استقرار البلاد، ورفاهية سكانها؛

– التهديد البيئي (الوصول إلى مياه الشرب ، التلوث، ...).

تقوم مقاربة مركّب الأمن الإقليمي لبوزان على فكرة مفادها " مجموعة الدول التي ترتبط انشغالاتها الأمنية ارتباطا وثيقا ببعضها البعض، بشكل لا يمكن فصل أمن أحدهما عن الآخر".[1] حيث يوجد بين الوحدات السياسية والنظام الدولي أنظمة فرعية إقليمية يبرر وجودها اعتبارات أمنية. طالما أن الأمن هو ظاهرة علائقية Relationel، إذ لا يمكن فهم السياسة الأمنية لدولة ما دون النظر إلى السياق والمكان الذي توجد فيه. يشير مصطلح "المنطقة" إلى وجود نظام فرعي متميز ومهم يجمع بين الدول القريبة جغرافياً – حيث أن الفضاء عنصر يلعب دورًا مهمًا في إدراك التهديد. كما أن التفكير في أمن المنطقة يعني تجاوز مسألة علاقات القوة والسلطة. في الواقع، يشير الأمن بشكل أساسي إلى تمييز الأصدقاء / الأعداء ويعمل وفقًا لمنطق يجب تمييزه عن ذلك الذي يستمد من التوزيع البسيط للسلطة بين وحدات النظام.

ويشير مركّب الأمن إلى تشكيل نظام فرعي للأمن استنادًا إلى تمييز الأصدقاء/ الأعداء. إذ إنه يقوم على المخاوف المشتركة بين مجموعة من الدول ويعني أنه لا يمكن تصور أمن الدولة بشكل مستقل عن أمن جيرانها. العامل الرئيسي الذي يحدد وجود مركب أمني هو وجود شعور جماعي حول تهديد محدد نسبيًا. للإشارة فقد تم تطبيق هذا المفهوم بشكل خاص على مناطق

[1] Drio Battistella, **théories des relations internationales**, 5eme édition, France : Presses de Sciences Po, 2015, p. 507.

أمريكا الجنوبية وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط وشبه القارة الهندية ومنطقة البحيرات العظمى في إفريقيا.[1]

ومن هنا فإنّ اعتماد مقاربة "مركب الأمن الاقليمي" لباري بوزان في الدراسة يعود فكرة مفادها أمن الجزائر، لا يمكن أن يُحقق بمعزل عن أمن جيرانها بمنطقة السّاحل الإفريقي. وأن العامل الأساسي الذي يُفسر وجود مركب أمني، هو وجود شعور مشترك تجاه تهديد أمني مشترك. كما تقدّم هذه المقاربة إطارا عامّا لفهم التهديدات اللّاتماثلية وانتشارها في منطقة السّاحل الإفريقي، وارتباطات الجزائر بالمنطقة.

مقاربات تحليل السياسة الخارجية:

تعبر السياسة الخارجية عن الآلية التي تحاول الدولة من خلالها بناء بيئتها السياسية الدولية وكذا المحافظة على الحالات التي تخدم مصالحها أو تعديل مالا يتماشى معها–تلك المصالح–. فهي تعتبر المادة الأولى للعلاقات الدولية بامتياز باعتبار أن هذه الأخيرة تهتم بالتفاعلات التي تجري ليس بين الدول فحسب، وإنما كذلك بين الدول تجاه الفواعل الأخرى الدولاتية واللادولاتية على المستوى الدولي، وهذا ما يفسر مكانة السياسة الخارجية في العلاقات الدولية، ثم إن دراسة السياسة الخارجية لا يمكن أن تكون بمعزل عن النظريات والنماذج المعرفية للعلاقات الدولية. حيث تعبر لدى الواقعيين عن السياسة الخارجية لرئيس الدولة وعليه فان مركزية الدولة حسبهم– الواقعيون– لا تعني أنها الفاعل الوحيد و الرئيسي في الساحة الدولية فحسب ولكن كذلك تمركزها في شخص رئيسها. حيث يرى في هذا السياق ريمون آرون (RYMOND) ARON أن القيادة الدبلوماسية الإستراتيجية تمارس من طرف الدبلوماسي الذي يتحدث باسم الجماعة الدولاتية LA COLLECTIVITEE ETATIQUE) وهو الأمر نفسه بالنسبة للجندي الذي يقتل باسمها.[2]

وبالرجوع الى هانس مورجانتو (HANS MORGENTHAU) فان دراسة و تحليل سلوكات السياسة الخارجية تتطلب اكتشاف ما قام به رجال الدولة فعلا، ومن هنا يمكن فهم وتصور مدى بلوغ أهدافهم، وحسبه –مورجانتو– هو الفاعل العقلاني الوحيد القادر على الموازنة بين المكاسب و

[1] **Ibid**., p. 508.
[2] **Ibid.**, pp. 356-357.

الخسائر التي تنجم عن أي قرار تجاه قضية دولية معينة، فالأهداف التي يسعى اليها صانع القرار في المحصلة هي المصلحة المعرفة على أساس القوة وهو ما يراه كذلك آرون ARON واذا كانت كذلك –السياسة الخارجية– فان السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة، واذا كانت السياسة الخارجية محصورة في المحيط الدولي و منفصلة عن السياسة الداخلية، فان هذا البعد الأخير في التصور الواقعي له مدلولين: إبعاد كل الاعتبارات الداخلية في اتخاذ القرارات الدبلوماسية؛ وإبعاد الرأي العام عن المجال الدبوماسي.

كون أن المنطق أثبت أن الاتجاه الصحيح في السياسة الخارجية هو ذلك المخالف لتطلعات الجمهور و ممثليه وكون أن رئيس الدولة يفكر من منطلق المصلحة الوطنية من جهة وبعد النظر من جهة أخرى وهذا الفصل يعود بالأساس الى طبيعة البيئة الدولية الفوضوية و اللامركزية و البيئة المحلية المركزية و الهرمية.

أما بالنسبة للسلوكيين فان هذا التحليل يعتبر شبه علمي باعتباره لا يأخذ بعين الاعتبار الاملاءات الأخلاقية. فالسياسة الخارجية حسب النموذج السلوكي هي دراسة التبادلات الرسمية بين الوحدات الدولية من منطلق الظروف الداخلية التي تملي ذلك، فأفعال الدولة هي أفعال من يتصرفون باسم الدولة، وحسب سنايدر فان مفتاح فهم لماذا تتصرف الدول بطريقة ما يكمن في الطريقة التي يدرك بها أصحاب القرار حالات معينة. وعليه فإنّ السلوكية تنتقل من فكرة العقلانية والموضوعية فيما يخص المصلحة في السياسة الخارجية إلى فكرة المسار والذاتية فيما يخص المصلحة الوطنية بالنظر إلى التكوين الفكري والأخلاقي لصاحب القرار. للإشارة فقد ميز هارولد مارجريت بين عالمين، عالم اتخاذ القرار أي المقومات الذهنية والسيكولوجية ومكان تطبيق القرارات.[1]

كما يتفق أنصار التبعية على انتهاج الدول لنموذجين أساسيين من السياسة الخارجية:

نموذج السياسة الخارجية المؤيدة أو المرافقة للمركز:

[1] **Ibid.**, p.363.

تقوم على أساس أن الاتفاقيات والمعاهدات بينهم لا تحتاج اقناع أو مفاوضات، بل هي نتيجة تنازلات من طرف المحيط فقط، والتي تعود أساسا ثلاثة أسباب:

-احتواء دول المحيط على نخب وطبقات لها مصالح وهي تابعة للمركز سواء كانت مصالح سياسية اقتصادية أو غيرها.

-تماثل ايديولوجيات وسياسات بعض دول المحيط حسب مصالح المركز، أي تبعية ثقافية لصناع القرار.

-انتهاج سياسة خارجية لصالح المركز خوفا من العزلة او العقوبات.

نموذج السياسة الخارجية المعادية للمركز[1]:

كرد فعل عن التبعية، يرفض صناع القرار هذه العلاقة، والتي تولد بدورها نوعين أساسيين من السياسة الخارجية، بحيث تتمثل الأولى في انتهاج صناع القرار في صياغتهم لسياستهم الخارجية، لسياسات مختلفة ومخالفة للغرب، لضرب مصالح دول المركز في دوله، اما الأخرى فتتمثل في اقامة علاقات جادة مع دول ذات ايديولوجية مختلفة مع دول المركز التابعة لها.

تبرز مكانة مقاربة تحليل السياسة الخارجية في الدراسة في تحليل أدوار وسلوكات الوحدات السياسية المشكّلة للفضاء تجاه بعضها البعض، وتجاه الفواعل الأخرى. من خلال دراسة الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الجزائرية وحدودها في إيجاد الحلول بما يخدم أمن الدولة بالمنطقة، وكذا دور الجزائر والفواعل الأخرى في مجال مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه وتجريم دفع الفدية. وعليه تأخذ هذه المقاربة أهميّة خاصّة في تحليل المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة السّاحل الإفريقي.

[1]-مارتن غرفتش، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، الترجمة والنشر،2008،ض118.

أدبيات الدراسة:

إنّ دراسة موضوع المقاربة الجزائرية تجاه التحدّيات الأمنية اللاّتماثلية في منطقة السّاحل الإفريقي، اقتضت دراسة ومسح بيبليوغرافي لمجموعة من الكتب، الرّسائل، والدّراسات، وتتمثّل في:

الكتب:

-Charles Philippe David, **La GUERRE ET LA PAIX: approche contemporaines de la sécurité et de la stratégie,** France : Presses de Sciences Po, 2eme édition, 2006.

انطلق شارل فيليب دفيد في دراسته "للاأمن في النظام الدولي" من سؤال مركزي وهو: كيف يمكن فهم استمرار حالة اللاّأمن منذ نهاية الحرب الباردة؟ حيث اقترح خمس إجابات ممكنة تتمثّل في: الفكر التقليدي "للمعضلة الأمنية"؛ والتهديد غير الدولاتي أو اللاّتماثلي Asymétrique الجديد الذي يمثله الإرهاب الدولي؛ وعودة الهيمنة الأمريكية المصحوبة بتأكيدها على الحق في الحرب الوقائية؛ الفشل الدولاتي كمؤجج مسرع للعنف، وتهميش القانون الدولي الذي فشل في التغلب على الإغراءات الإمبريالية والأحادية الاتجاه.

ومن هنا فإنّه لا يمكن دراسة حالة اللاّأمن l'état de l'insécurité بمنطقة الساحل الإفريقي بعيدا عن الأسباب التي ذكرها شارل فليب دفيد فيم يتعلّق النظام الدولي عدا تلك المتعلّقة بالتأثير الأمريكي الذي يرافقه بالدرجة الأولى التأثير الفرنسي في المنطقة بالنظر للاعتبارات التاريخية.

-BARTHELEMY Courmont, **la guerre**, paris, Armond colin,2007.

تناول الباحث في هذا الكتاب تطوّر الحروب والنزاعات في الدراسات الاستراتيجية. من التماثلية "Symétrique" إلى اللاّتماثلية "Asymétrique" كأحد أهمّ الحروب التي ظهرت بعد الحرب الباردة خاصّة في دول العالم الثالث، حيث يرى الكاتب أنّ هذه الدول ربطت انتصارها

"victoire" بتحرّرها من المستعمر غافلة بذلك أهمّ تحدّي وهو بناء الدولة، ممّا أدّى الى ضعف أداء تلك الأنظمة السياسية الذي كان أهمّ عامل لبروز التهديدات اللّاتماثلية.

-Vernon Van Daky, **Political Science a philosophiacal analysis**, California: Stanford University Press, 1960.

حيث يعالج فان دايك من خلال هذا الكتاب المفاهيم الاساسية في العلوم السياسية، لاسيما منها مفهوم المقاربة، حيث يتطرق الى تعريفها، وكيفية تحديدها ودراستها.

بناءا على ذلك تم تحديد سلوكات المقاربة الجزائرية في مواجهتها للتهديدات، المشاكل على ضوء البيانات المتاحة.

المقالات:

-Issa N'DIAYE, «le pouvoir au bout du fusil !», **Revue Algérienne de Droit Comparé**, N°4, Algérie : IBN-Khaldoun, 2017.

ينطلق المؤلّف[1] من فكرة نموذج التبعية في تفسيره للوضع القائم بمنطقة السّاحل الإفريقي من خلال الكشف عن تناقضات تطبيق الديمقراطية في مالي أو ما يسمّى " بوحشية ضربات الديمقراطية" « la brutalité des frappes démocratiques » للقوى العسكرية الغربية وجعلها تتناسب مع المعايير اللّيبيرالية، تحت غطاءات قانونية كمفهوم حقّ التدخّل ومكافحة الإرهاب...الخ. كما يعتبر أنّ استرجاع السيادة يقتضي إزاحة التواجد العسكري الأجنبي والقضاء على فكرة "المنقذ الأعلى"« sauveur suprême » . كما وأنّ إرساء الأمن بمالي لابدّ أن يمرّ عبر التحالف الاستراتيجي مع الجزائر، وهذا لا يعني التناقض "الساذج" وغير المبرّر مع التوجّه الفرنسي وإنّما يراعي المصلحة العليا لمالي.

لدى يجب الإشارة إلى أنّ هناك فرق بين ما هو كائن على مستوى ميزان القوى وما يجب أن يكون عليه.

[1] أستاذ التعليم العالي بقسم الفلسفة ببماكو، ووزير سابق بوزارة التربية ثمّ وزارة الثقافة بمالي.

وإذا كان لا يمكن عرض جميع الأدبيات العلمية المتعلّقة بالمنطقة في هذا المقام ، فإنّ من خلال دراسة مختلف هذه الرّسائل اتّضح أنّ أغلبيتها تماثلت وتقاطعت في كونها على الرّغم من حداثة الموضوع إلاّ أنّها افتقدت للمعطيات والبيانات الحديثة. كما أنّنا نجدها تناولت موضوع الأمن والمقاربة الجزائرية بمنطقة السّاحل الإفريقي منفصلة عن النظم الإقليمية الأخرى كالمغرب العربي وغرب إفريقيا وهذا ما تسعى هذه الدراسة إلى توضيحه من خلال التكيّف مع المستجدات، المعطيات والبيانات المحيّنة.

تبرير الخطّة:

تقوم الخطّة على منطق تراتبي في طرح أفكار الدراسة، حيث أنّه كان لزاما شرح مفهوم التحديات بل التهديدات اللّاتماثلية وإبراز مكامن التحدّي أي الإجابة على الأسئلة التالية: من تتحدّى؟ وما هي مجالات التحدّي؟ وكيف تتحدّى؟ ثمّ بعد ذلك إبراز أسباب التهديدات اللّاتماثلية من خلال مجموعة من المؤشّرات، بالإضافة إلى تحديد أشكال ظاهرة اللّاتماثلية (الإرهاب والجريمة المنظّمة) ونشاطاتها في منطقة السّاحل الإفريقي بعد انهيار ليبيا وهذا ما تمّ دراسته في الفصل الأوّل.

وإذا كانت الظّاهرة تستوجب مجموعة من الآليات للمكافحة والتصدّي العسكري –بالنظر لخصوصية التهديد– من طرف الجزائر (قطري) باعتبارها أكثر عرضة لتداعياتها أو مع دول المنطقة في إطار مشترك (لجنة الأركان العملياتية المشتركة)، فإنّ الآليات العسكرية الجزائرية تجاه الظّاهرة باتت موضوع تضارب وتناقض مع سياسات واستراتيجيات دولاتية (فرنسية) في إطار عمليتي سرفال وبرخان، وحتّى فوق دولاتية في ظلّ مجموعة دول السّاحل الخمسة وهذا ما ستحاول الدراسة معالجته خلال الفصل الثاني.

وإذا كانت تلك المبادرات إقصاء استراتيجي عسكري للجزائر. فأنّ مكافحة ظاهرة التهديدات اللّاتماثلية، التي تغلغلت بفعل تزايد الصراعات الداخلية، بالإضافة إلى التدخلات العسكرية الأجنبية بالأخص الفرنسية، تقتضي تفعيل العمل الدبلوماسي. حيث عالج الفصل الثالث آليات الدبلوماسية الجزائرية من خلال الوساطة بمالي وأبعادها الإقليمية لاستعادت تموقعها في منطقة السّاحل

الإفريقي. كما تطرّق الفصل إلى تناقضات المقاربة الجزائرية من حيث المبادئ والمعطيات الميدانية، بالإضافة إلى تحدّياتها الوطنية والإقليمية.

صعوبات الدراسة:

تتلخّص صعوبات الدراسة في:

- انعدام قاعدة بيانات رسمية لوزارة الدفاع الوطني في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة التي من شأنها أن تساعد على تحليل وتقييم معمّق للمقاربة الجزائرية من ناحية، وتدعم دور المؤسسة العسكرية في مواجهة ظاهرة التهديدات اللّاتماثلية من ناحية أخرى.
- عدم إمكانية إجراء عمليّة بحث ميداني بالنظر إلى طبيعة الموضوع والظروف الأمنية للمنطقة وهو ما يصعّب من عمليّة رفع الغموض على الظّاهرة.
- تضارب زوايا ومقاربات التحليل الأجنبية وبالأخصّ الفرنسية والأمريكية مع مؤلّفات باحثي دول منطقة السّاحل الإفريقي التي تعود أساسا إلى إمكانية الوصول إلى المعلومة بالنظر للانتشار الميداني وتوظيفها لخدمة مصالح محدّدة، وهو الأمر الذي يستدعي توخي الحذر ويزيد من صعوبة استخدام تلك المعلومات من دون تحليلها ومقارنة أهدافها.

الفصل الأوّل:

التهديدات الامنية اللاّتماثلية في منطقة السّاحل الافريقي

إذا كان مفهوم الأمن قد انتقل وتوسّع من الصلب نحو الليّن فإنّ خصوصية البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي تقتضي إعادة النظر في البعد الصلب للأمن ومهدّداته (فواعله) من خلال دراسة ظاهرة التهديدات اللّاتماثلية ومسبّباتها. فمن خلال هذا الفصل سنتناول مفهوم التهديدات اللّاتماثللية بمنطقة السّاحل الإفريقي (الإرهاب و الجريمة المنظّمة) من خلال تعريفها ودراسة أبعادها ومؤشّراتها السببية (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والبيئية ...الخ) وتداعيات تلك العوامل على توطيد الارتباطات بين الإرهاب والإجرام، وهذا ما سيتطرّق إليه المبحث الأوّل.

أمّا المبحث الثاني فيشمل دراسة تطوّر النشاط الإرهابي بالمنطقة وواقعه بعد سقوط النظام اللّيبي، مع التركيز على دراسة مدى الولاء الإيديولوجي للتنظيمات الإرهابية الحديثة النشأة (حركة أنصار الدين، جماعة بوكوحرام ...الخ) لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

في حين يعالج المبحث الثالث أهمّ أشكال الجريمة المنظّمة بالسّاحل الإفريقي من خلال دراسة مسارات تهريب الأسلحة بالمنطقة وتداعياتها زيادة حجم ونوع الجماعات الإرهابية بالمنطقة، ومنه على الأمن الوطني الجزائري. بالإضافة إلى دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأهدافها بالمنطقة. وكذا الاتجار غير الشرعي بالمخدّرات.

المبحث الأول: التهديدات اللاّتماثلية بمنطقة السّاحل الإفريقي: دراسة في المفهوم، الأسباب والنتائج

يعالج المبحث مفهوم ظاهرة التهديدات اللاّتماثلية في منطقة السّاحل وذلك من خلال دراسة أسبابها ومختلف أبعادها من خلال الارتكاز على بعض المفاهيم والنظريات الأمنية المفسّرة للوضع الأمني مع محاولة استنباط خصوصياته، وهذا هو موضوع المطلب الأوّل. أمّا المطلب الثاني سيعالج نتائج مؤشّرات المطلب الأوّل التداخلات والارتباطات العضوية والوظيفية الموجودة بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظّمة. فما هي الحركيات السببية للتهديدات الامنية اللاّتماثلية بمنطقة السّاحل الافريقي؟ وما هي طبيعة الفواعل المهدّدة للأمن بالمنطقة والعلاقة بينها؟

المطلب الأوّل: مفهوم ظاهرة التهديدات اللاّتماثلية في منطقة السّاحل الإفريقي

إنّ دراسة هذا المطلب تنطلق من سؤال جوهري: **هل دول الساحل الإفريقي بالمفهوم الحديث للدولة قادرة على القيام بوظائفها الأمنية وحماية مجتمعاتها من التهديدات الأمنية اللاّتماثلية؟ لتنتقل بعدها إلى الأبعاد الليّنة للأمن؟ أم أنّ تلك التهديدات الأمنية اللّينة أضعفت القدرة التنظيمية للنظم السياسية بمنطقة الساحل الإفريقي؟**

الفرع الأوّل: تعريف التهديدات اللاّتماثلية

لقد أدّى ظهور مفهوم جديد للأمن منذ سقوط جدار برلين إلى التحوّل في بعض المسلّمات والممارسات الأمنية، خصوصا في منطقة السّاحل حيث تراجعت النزاعات التماثلية الدولاتية التي كانت إبّان القطبية الثنائية وما قبلها لاسيما التقليدية منها، لصالح النزاعات اللاّتماثلية التي تقودها العصابات والجماعات تحت دولاتية العابرة للأوطان التي تواجه النظام وجيشه الرّسمي. [1]

فإذا كانت الحرب التماثلية تعرّف على أنها حرب ببن قوّتين متوازيتين نسبيا. فإنّ الحروب غير التماثلية dissymétrique تعبّر عن سعي أحد الطّرفين لتحقيق تفوّق كمّي أو / ونوعي. في حين تقوم الحروب اللاّتماثلية على توجّه مغاير، يقوم على توظيف وتعميق ثغرات الضعف

[1] Charles philippe DAVID, **la guerre et la paix approches contemporaines de la sécurité et la stratégie**, France : Presse de Sciences Po., 2006, p.14.

لدى الخصم. فهي تقوم على عدم احترام قواعد المعركة التي يفرضها العدوّ، وهذا ما يفترض في نفس الوقت مفاجأة الطرف الآخر بتوظيف مقاتلين غير تقليديين ولا يشكّ بهم (كالمدنيين). وكذا استخدام أسلحة ضدّ القدرات الدفاعية للدولة التي عادة غير متناسبة ومتلائمة (سلاح الدّمار الشامل)، استعمال طرق تتجاوز معايير الحرب التقليدية (حرب العصابات، الإرهاب). أمّا بالنسبة لأماكن المواجهة فهي غير متوقّعة (المدن، الأحياء الشّعبية)، وإجمالا فإنّ عنصر المفاجأة هو الأكثر أهمّية في هذا النوع من الحروب.[1]

ومن أهمّ خاصّيات الحروب اللاّتماثلية هي استخدام وسائل تقنية بسيطة (سلاح الفقراء) بهدف إلحاق أكبر ضرر بالعدوّ.

إنّ المكانة التي حقّقتها اللاّتماثلية في الحروب المعاصرة هو نتاج للسّعي الحثيث للقوى الكبرى الحروب لتحقيق التفوّق النوعي خاصّة التكنولوجي حتّى قبل بداية المواجهة ، ممّا يدفع الاطراف الأقلّ قوّة إلى استخدام استراتيجيات ملتوية للاستمرار في المقاومة ، وخلط أوراق الأكثر قوّة.

وعليه، فإنّ اللاّتماثلية هي ردّ على الثورة في الشؤون العسكرية ويقينيتها، وهذا ما يؤكّد مقولة شارل دي غول (إنّ الحرب تقوم أساسا على خاصيّة الاحتمال والنتيجة التي تهدف اليها مرتبطة بالعدوّ المتغيّر بامتياز).[2]

وعلى هذا الأساس فقد طرح مفهوم جديد للأمن مكيّف مع تلك المستجدّات حيث أنّ تلك التهديدات لم تعد مرتبطة بالدول وإنّما بداخلها (أي التهديدات داخلية المنشأ)، لتوضع حاجيات الفرد في قلب الانشغال الحقيقي للدول.

إلاّ أنه ينبغي الإشارة إلى أنّ هذا المفهوم الذي رسّخته مدرسة كوبنهاغن ممثّلة في باري بوزان Barry Buzzan الذي اكّد "على أنّه بالرغم من أنّ النظام الدولي الحالي أقرب منه إلى حالة الفوضوية الدولية الناضجة بفضل –قدرة الدول على حماية نفسها من جهة، والمعايير

[1] BARTHELEMY courmont, **La guerre**, Paris, armond colin,2007, pp.94-98.
[2] **Ibid**., p. 98.

القانونية والمؤسساتية المنظّمة للعلاقات الدولية من جهة أخرى، إلى الفوضى غير الناضجة –التي تكون الدول خلالها في صراع دائم من أجل الهيمنة. وإنّه ليس خلال علاقات القوّة العسكرية أين يقل المأزق الأمني يعني غياب مشاكل الأمن الأخرى، بل عكس ذلك فإنّ الفوضى الناضجة تجعلنا ندرك بأنّ الأمن العسكري ما هو إلا بعد من الأبعاد الأخرى للأمن".[1]

إلاّ أنّ التحدّيات اللّاتماثلية تجعلنا نعيد النظر في مفهوم قطاعية الأمن[2] –أي التصوّر الموسّع للأمن وأبعاده غير العسكرية–، ومدى إمكانية التركيز عليه كمتغيّر وحيد في دراسة الظاهرة بمنطقة الساحل الإفريقي بمنأى عن البعد العسكري؟!

باعتبار أنّ التحدّيات اللّاتماثلية هي تحدّي حقيقي يعني منافسة الدولة في المنطقة في مجال الأمن أي في مجال وظيفتها الرئيسية.

ومن هنا فإنّه على الرغم من أنّ الأبعاد التي شكّلت هذه المقاربة جعلت الفهم أعمق وأوضح للكيفية التي من خلالها يتمّ حفظ الاستقرار والتوازن الدّاخلي في المناطق المضطربة كالسّاحل الإفريقي، إذ تتصدّر عوامل مثل الإرهاب و الجريمة المنظّمة والفقر سلّم الأوليات.

إلاّ أنّ طبيعة هذه الدول وقدرتها على مواجهة تلك التحديات اللّاتماثلية، تعيدنا لدراسة المفهوم التقليدي للأمن وكذا مفهوم الدولة ووظائفها التقليدية في المنطقة. الأمر الذي يحيلنا فيما بعد لدراسة الاسباب الكامنة وراء تلك التهديدات.

وعليه فإنّه وتماشيا، مع هذا التوسيع للمقاربة الأمنية طرح التّساؤل مجدّدا حول الدّور والوظيفة الأمنية للدول في هذه المناطق. إذ تبعا للظّروف الجديدة التي انبثقت عن تغيّر البيئة الأمنية الدولية أصبحت الدّولة فاعلا مسؤولا وأكثر تكليفا ومطالبة بالتبرير والتكيّف، فالسّيادة لم تعد تحميها من التهديدات أو المساءلة عن مدى احترامها لحقوق الإنسان[3]. حيث أعيد النّظر في القيم

[1] Barry Buzan, **Peaople, States and Fear,** Barry Buzan, Peaople, States and Fear, United Kingdom: ecpr, 2007, p.p.175 -177

[2] أي قطاعات الأمن :االسياسي، الاقتصادي، البيئي والمجتمعي.

[3] SORENSEN George, "after the security dilemma: the challenges of insecurity in weak states and the dilemma of liberal values", **security dialogue**, 2007, p.363.

والمعايير التي كانت على هامش اهتمامات الدّولة لاسيما بروز الطبيعة العابرة للأمن أو ما يسمّى بمركّب الأمن[1] – أين ترتبط الانشغالات الأمنية لمجوعة الدول ببعضها البعض، بشكل يصعب فصل أمن أحدهم عن الآخر – ممّا فرض وألّح على الدولة زيادة وتحسين قدراتها ومخرجاتها، الشيء الذي طرح مشكلة الدول الفاشلة والضّعيفة في العلاقات الدولية.[2]

الفرع الثّاني: المؤشّرات السببية لظاهرة التهديدات اللّاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي

إذا كانت الدولة بالمفهوم الإجتماعي حسب ماكس فيبر Max Weber هي الإحتكار المادّي المشروع للعنف (لقوّة). والذي يعني قبول إعتراف الأفراد لسلطة الدولة والخضوع لها. وإذا كانت أهمّ وظيفة للدولة هي الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي.

وإذا كان تقليديا، يعرّف أرلوند وولفرز Arlond Wolfers الأمن على أنّه في المعنى الموضوعي هو غياب التهديد للقيم المركزية المكتسبة، وفي المعنى الذاتي هو غياب الخوف.[3]

فإنّه، وانطلاقا من ممّا سبق، من الزاويتين القانونية والسياسية، تبقى ممارسة السيادة الداخلية والخارجية من أهمّ خصائص الدولة ومميزاتها. ويبقى ممارسة الدور الأمني دور مركزي تضطلع به الدولة دون سواها.

وعليه، إذا كانت الدولة في منطقة الساحل الإفريقي تحتكر السلطة فهل تمارس السيادة على كافة المناطق التي تقع ضمن إقليمها؟ وإذا كانت فعلا فما هو مصدر تلك السيادة؟

إنّ دول السّاحل لا زالت تربطها علاقات تاريخية مع المستعمر الفرنسي. وحتّى إن تمّ التسليم بفرضية تحقيقها للإستقلال السياسي النسبي فإنّها لا تزال تابعة إقتصاديا وعسكريا بحكم التدخّلات

[1] BUZAN Barry and ole weaver**, Region And Power : The Structure Of International Security**, cambrige: cambrige university press, 2003,p.43.
also, WILLIAM Paul d., **Security Studies : An Introduction**, 1st edition, British: Taylor & Francis e-Library, 2008, p.68.
[2] ROTBERG Robert, "The Nature Of State Failure", in **the washington quarterly**, vol. XXV, 2002, pp. 85-96.
[3] Arnold Wolfers, **Discord and collaboration, Essays on International Politics,** Baltimore: John Hopkins University Press, 1962, P.150.

المتكرّرة لفرنسا وبطلب من تلك الدول في سبيل استرجاع السيادة التي باتت الجماعات الإرهابية تنافسها في ذلك (قاعدة بركان).

أمّا عن مصدر السيادة بالنسبة للنيجر على سبيل المثال لا الحصر:

فإنّه منذ استيلاء العسكريين على السلطة في النيجر في أفريل 1974، لم يصرّحوا علنا بأنّهم سيعيدونها للمدنيين. بل وتأكيدا لأطماعهم في البقاء والسيطرة على الساحة السياسية، قاموا في 21 فيفري 1976 بحذف كلمة "العسكرية" من الحكومة لتصبح بذلك "الحكومة المؤقتة" بالرغم من أنّ سبعة 7 عسكريين كانوا ضمنها.

كما أنّه، ومنذ 1979 أكّد الرئيس كونتش Kountche ثمّ بعده علي سايبو Ali Saibou الذي صرّح في خطابه بمناسبة الذكرى 14 لاستيلاء العسكر على السلطة: "... نؤكد على أنّ وجود الجيش في الأجهزة السياسي والإداري غير قابل للإلغاء".

ومنذ 1974 إلى غاية قيام الجمهورية الثانية في النيجر عام 1989، سمح تطورّ النظام بظهور أشكال جديدة لممارسة السلطة السياسية من قبل العسكريين، على غرار: التقنوقراطيين المدنيين... لكن هذا التطوّر أظهر هشاشة على المستوى الداخلي للمؤسسة نتيجة الصراعات الداخلية.

يمكن إدراك ثلاثة صور للتهديد، لدول منطقة السّاحل الإفريقي مثل التشاد، النيجر ومالي دفعتها التغيّرات الحالية إلى سطح الأدبيات الجديدة المهتمّة بدراسة بناء الدّولة ومقوّمات نجاحها على المستوى الدّاخلي.

أوّلا: يلاحظ الضعف أو هشاشة الترابط والتّكامل الاجتماعي وهذا ما يدفع إلى انهيار الدولة القائمة وعدم قدرتها على التحكّم في النظام العامّ.

ثانيا: إمكانية انتقال التفكّك الاجتماعي إلى تفكّك الوحدة الترابية تبعا لتمثيل غير عادل ومنتظم لمختلف فئات المجتمع داخل النّظام القائم.

ثالثا: يكون الاستقرار مهدّدا حين يكون هناك انقطاع للاستمرار السياسي الذي يزوّد السّلطة بالشرعية الضرورية لممارسة مهامها وبسط نفوذها. [1]

إنّ الفهم العميق للتهديدات التي تتخلّل المنطقة يتطلّب دراسة نظرية لمتغيرين أساسيين، هما:

1- عدم القدرة على الحكم ungovernability والذي يعني عجز الدولة على فرض النّظام والقانون في الأقاليم التّابعة لها. يجب الإشارة الى أنّ هذا لا يعني غياب المؤسّسات بها وإنّما غير فاعلة ولا تمثّل المركزية في تلك المنطقة. ويمكن قياس هذا المتغيّر من خلال مجموعة من المؤشّرات:[2]

- مستوى انخراط الدولة وتواجدها في كافة المناطق التي توصف بالخارجة عن سيطرة السّلطات المركزية.

- درجة قدرة الدولة على التحكّم واستعمال الإكراه المادّي المشروع، واحتكار الجهات المخوّلة قانونا لهذا الأخير.

- مدى قدرة الدولة على مراقبة حدودها والدّفاع عنها في حالات التدخّل الأجنبي.

2- إنّ عدم سيطرة أو غياب حكم الدولة في بعض المناطق يعتبر أحد أهمّ الشّروط والظّروف المهيّئة لبروز تحدّيات أخرى بتلك المناطق أو ما يسمّى ب conduciveness ويمكن قياسه بمجموعة من المؤشّرات كالبعد الإسهامي، ضمان المستوى الجيّد للدخول والموارد الاقتصادية والظّروف الاجتماعية، بالإضافة الى انعدام التمييز بين السكّان في موارد الدّخل، وكذا النموّ الاجتماعي المتوازن مع النموّ الاقتصادي في ظلّ الشفافية في التّسيير.[3]

[1] BRATTON Michael and CHANG eric c.c., "State Building And Democratization In Sub-saharan Africa Forwards, backwards, or together?", **in comparative political studies**, vol. 39, November 2006, pp. 1059-1083.
[2] RABASA Angel, **Ungoverned Territories: Understanding And Reducing Terrorism Risks**, United States: RAND corporation, 2007, p.36.
[3] **Ibid.**, p.38.

ولإسقاط المتغيّرين السابقين على منطقة السّاحل الإفريقي يمكن العودة إلى مفهوم الفشل الدولاتي بمجموع مؤشّراته[1] الذي لخّصته دراسة الأستاذ أمحند برقوق، الذي يرى بأنّ التهديدات الأمنية بالمنطقة والشّروخات الدّاخلية يمكن أن تتفاقم وذلك لتوفّر عدد من الحركيات السّببية التي تتمثّل في:[2]

-الطّبيعة الاجتماعية المفكّكة إثنيا، قبليا وعرقيا ممّا جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا، وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة، خاصّة مع غياب ثقافة سياسة وطنية موحّدة وموحّدة، ممّا ينتج أزمات مثل دارفور في السودان، الطوارق في مالي* والنيجر.

إذ نميّز في مالي مثلا بين مجموعتين عرقيتين مختلفتين حيث يتركّز في:

*الشمال الأمازيغ-العرب لاسيما الطوارق والمور يمثّلون 1.5 مليون وتتوزّع على كلّ من تمبكتو، قاو وكيدال وعلى مساحة 818613 كلم2 من المساحة الكلية المقدّرة ب 1248574 كلم2.

*في حين تتركز الإثنيات الصحراوية في الجنوب وتتشكل من:السينوفو، السونج، الديولا الدوغون وبامبارا...إلخ وتتربّع على باقي التراب المالي أي 429961 كلم2.

---

[1] Fund For Peace, **cast guide d'évaluation des conflits**, Washington: Foreing Policy,2014, p.4.

[2] امحند برقوق، **منطق الأمننة في ساحل الأزمات**، على الموقع:
http://politics-ar.com/ar2/?p=3003 ,(06/05/2015, 18 :50)

* نجد أنّ التمرّد الاوّل للتوارق في 1963 كان هدفه استقلال التوارق، تدخّلت الجزائر لمساندة الحكومة المالية، كما قامت بتلسم قادة التوارق لحكومة باماكو. أمّا التمرّد الثاني فقد كان في سنة 1990 انتقاما من خسارة 1964 (مع الأزواد) بعد ستّة أشهر من القتال تمّ توقيع اتفاقية تمنراست بين حكومة موسى تراوري وإياد آغ غالي قائد حركة تحرير الأزواد، حيث تخلّت الحركة عن المطالب الإنفصالية. وبعد استحالت تطبيق العقد الوطني قام التوارق بتمرّد ثالث في 23 ماي 2006 بمنطقة كيدال ليضع اتّفاق الجزائر حدّا للنّزاع. ليتجدّد بعدها النّزاع في 2008 بقيادة ابراهيم بهانغا.

الخريطة رقم 01: انتشار المجموعات الإثنية بمالي

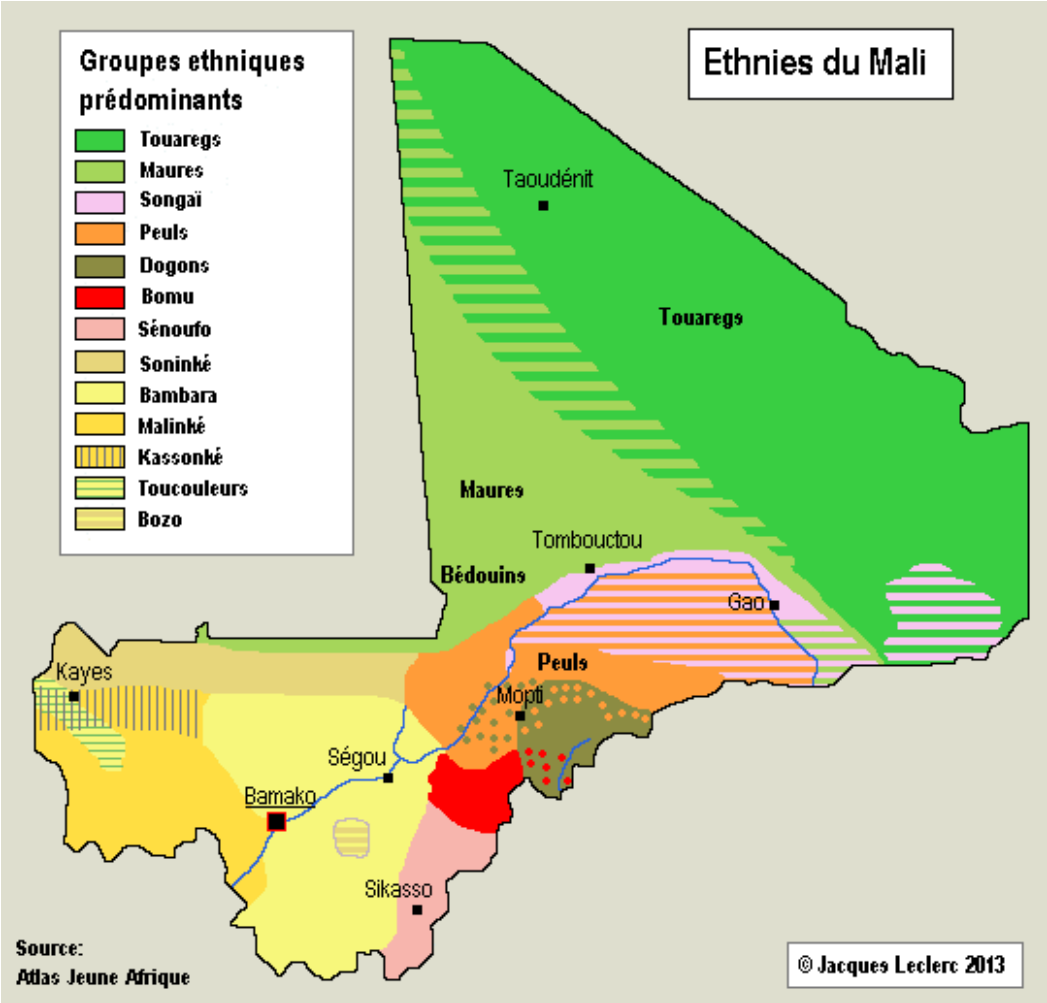

المصدر: www.maliactu.net/quel-est-letendue-reelle-du-mali

–فشل الدول الجديدة التي ورثت حدود سياسية دون مراعاة الحدود الانتروبولوجية للمجتمعات المحلّية[1] في عمليّات البناء السّياسي للدول خاصّة مع وجود أشكال للهيمنة الاثنية أو الجهوية على الحياة السياسية –عقدة الإنتماء القبلي– في الكثير من دول السّاحل، لاسيما على مستوى التمثيل الإداري.

– ضعف الأداء الاقتصادي لدول منطقة السّاحل الإفريقي وكذا ضعف العدالة التوزيعية (اجتماعيا،اقتصاديا وسياسيا)ممّا ينتج حالات من الاحباط السياسي التي تخلق حركيات للتمرّد

[1] GREGOIRE Emmanuel et BOURGEOT André, " désordre, pouvoirs et recompositions territoriales au Sahara ", **Hérodote : géopolitique du Sahara**, N°142, Paris : la découverte, 3eme trimestre 2011, p.7.

والعنف السياسي (مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من واردات الإنتاج وتصدير اليورانيوم مثلا).[1]

وفي هذا السياق وبالاعتماد على المعطيات السوسيو–اقتصادية يمكن التأكيد فرضية العجز الاقتصادي والاجتماعي لدول المنطقة –من دون الأخذ بعين الإعتبار السودان– من خلال ما يلي:

على مستوى الدخل الفردي تسجّل المنطقة ركودا على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، ممّا يعكس في الوقت ذاته ضعف الناتج المحلي الخام وكذا النموّ. إذ سجّل أضعف معدّل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في كلّ من المالي والمقدّر بـ: 824.52 دولار، النيجر: 378.06 دولار ، بوركينافاسو: 670.71 دولار والتشاد: 669.8 دولار. حيث يقدّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في دول الساحل الإفريقي مجتمعة بـ 16836.58 دولار، وهو أحد أهمّ مؤشرات الضعف الإقتصادي.

وفي السياق ذاته تسجّل منطقة الساحل أكبر نسبة بطالة على المستوى العالمي، حيث تبلغ نسبتها 8.60% من إجمالي عدد السكّان –والمقدّر بـ: 145.3 مليون في 2018 – أي حوالي 12.5 مليون. وهذا ما يؤثّر بدوره على معدّلات الفقر[2] الذي بلغ أعلى مستوياته في المنطقة لاسيما في كلّ من: مالي 9.7 م، النيجر 9.6م، التشاد 5.8م وبوركينافاسو 8.9م. أي حوالي 33م فقط في هذه الدول. في حين بلغت نسبة الفقر حوالي 29.18% بالمنطقة أي حوالي 42.43م.

كما يتّضح كذلك أنّ الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، أهمّ مؤشّر لقياس مستوى الأداء الإقتصادي وكذا المستوى المعيشي للفرد بالمنطقة. حيث سجّل أضعف مستوياته في كلّ من : مالي، النيجر بوركينافاسو موريتانيا حيث بلغ معدّل 53 دولار. وأهمّ ما يمكن ملاحظته هو أنّ

[1] GREGOIRE Emmanuel, "Niger : un Etat à forte teneur en uranium", **Hérodote : géopolitique du Sahara,** N°142, Paris : la découverte, 3eme trimestre 2011, p.206.
Voire aussi : CELLIER François et ROBINET Cyril, La Rente De L'uranium Au Niger**, mémoire de master 2 en PDAPS**, 2008, p.9.

[2] حيث تقدّر عتبة الفقر حسب البنك العالمي بـ : 1.9 دولار في اليوم.

مستوى الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون لدول المنطقة مجتمعة لم يتجاوز حتّى نصف الحدّ الأدنى المضمون في فرنسا.

ثمّ إنّ كلّ هذه المؤشّرات تؤثّر وبشكل مباشر على المستوى التربوي بل وكذا السوسيو–ديمغرافي. ومن أهمّ مؤشّرات ذلك هو معدّل معرفة القراءة والكتابة، حيث بلغ في مالي33% أي 5.3م ، النيجر15% أي2.7م، التشاد 22% أي 2.9م وبوركينافاسو 35% أي6.3م. في حين بلغ معدّل ذلك في المنطقة ككلّ 45.83% أي 58.9 م. وهو أهمّ مؤشّر تربوي لقياس مدى انتشار الأمية بالمنطقة. وهذا ما أثّر كذلك على المسنويات النموّ الديغرافي الذي سجّل مستويات قياسية في ظرف أربع سنوات حيث بلغ 11.56 %. ممّا يؤشّر على أنّ المنطقة مقبلة على انفجار ديمغرافي في السنوات المقبلة إذ سيتضاعف عدد السكّان خلال 30 سنة المقبلة، وهذا مايمثّل تحدّيا للدولة الوطنية وتهديدا في الوقت ذاته بالنظر إلى مستويات التعليم وكذا الفقر والبطالة.

الجدول 01: الوضع السوسيو-اقتصادي لمنطقة السّاحل الإفريقي

الدول / الوضع والاقتصادي	المالي	النيجر	التشاد	بوركينافاسو	موريتانيا	السنغال	ليبيا	الجزائر	المجموع
نصيب الفرد من الدخل المحلي الخام/ دولار	824.52	378.06	669.8	670.71	1136	1033.07	7998.03	4126.39	16836.58
النمو 2016	5.8%	4.9%	−6.3%	5.9%	2%	6.2%	−2.8%	3.3%	/
النمو 2017	5.4%	4.9%	−3%	6.3%	3.5%	7.2%	26.68%	1.6%	/

نسبة الفقر	49.7%	44.5%	38.4%	43.7%	6%	38%	/	5%	%29.18
عدد الفقراء م	9.7	9.6	5.8	8.9	264000	5.97	/	2.2	42.434
عـــدد الســـكان 2014/م[1]	15,9	18,2	13,3	17,9	4,0	13,9	6.2	39.11	128.5
الكثافــة الســكانية في 2018	19.6	21.5	15.2	20.3	4.4	15.7	6.5	42.5	145.3
نســـبة النمـــو السكاني	18.87%	15.34%	12.5%	11.82%	9.09%	11.45%	4.61%	7.97%	11.56%
معـدل معرفـة القراءة والكتابـة +15 سنة 2014	33%	15%	22%	35%	46%	43%	77%	75%	%45.83
عـدد معرفـة القراءة والكتابـة +15 سنة	5.3	2.7	2.9	6.3	1.8	5.9	4.7	29.3	58.9
الـــدخل الفـــردي الخـــام شـــهريا/ دولار	64	34	60	52	94	79	652	352	1387
الـــدخل الفـــردي الخـــام الســـنوي/ دولار	770	410	720	620	1130	950	7820	4220	16640

[1] Carl Haub et Toshiko Kaneda, **2014 World Population Data Sheet,** Washington: Population Reference Bureau, 2014, p..

الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون / الدولار	54.27	52.52	104	56.32	52.44	91.77	181	152	744.32
نسبة البطالة[1]	7.90%	0.40%	5.89%	6.30%	11.80%	15.70%	17.70%	11.10%	8.60%
عدد البطالة	1.5م	86000	895280	1.27 م	472000	2.46 م	1.15م	4.71 م	12.5م

المصدر: مجموع إحصائيات المنظّمات الدولية (بتصرّف من الباحث)

-أدّى غياب أو ضعف الشعور بالمواطنة في هذه الدول بالنظر إلى المؤشرات المذكورة أعلاه، مع انتشار الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسّساتي والتنمية السياسية[2] بشكل عامّ، إلى استحالة بناء آليات الوقاية أو حلّ النزاعات الدّاخلية ذات فعالية ومصداقية. ممّا يجعل من تدخّل طرف عسكري ممثّلا في مؤسّسة الجيش- وذلك بالنظر لفشل التسيير المدني للشأن السياسي- أو أجنبي ثالث أمرا ضروريا (كالجزائر في مالي، الدول الإفريقية والغربية في التشّاد والسودان وغيرها).[3] ومن مؤشّرات ذلك الفشل نجد كذلك الانقلابات العسكرية في كلّ من مالي والنيجر وكذا التمرّد المسلح للجماعات في دول المنطقة. على غرار الحركات الأزوادية العسكرية حيث تتشكّل من:[4]

[1] Sur le site : https://tradingeconomics.com

[2] حيث تعرّف التنمية السياسية على أنّها عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا، تستهدف تطوير واستحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق ايديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية، ويتألف هيكل هذا النظام وقوامه البنائي من منظومة عريضة متنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية وما إلى ذلك من كيانات نوعية تتمايز عن بعضها بنائيا وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا وتتكامل مع بعضها وظيفيا، وتمثل بشكل أساسي الغالبة العظمى من جموع المواطنين، وتعكس مصالحها، ومن ثم تهيئ المناخ الملائم لشراكتها الإيجابية الفاعلة في جدليات العملية السياسية وديناميات العمل العام، مما يساعد في النهاية على تجذير أسباب التكامل الاجتماعي -السياسي وتعميق مشاعره ويفسح المجال رحبا أمام توفير أوضاع مواتية ومناسبة لإرساء قواعد النظام العام، وكفالة الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي - السياسي بوجه عام"

في عبد حليم الزيات، **التنمية السياسية – الأبعاد والمنهجية-**، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 1985، ص 151.

[3] امحند برقوق، **موقع سبق ذكره**.

[4] الحاج ولد إبراهيم،" أزمة مالي: انفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر: الدوحة، فبراير 2012 ، ص- ص3-4.

أ- المسلّحون الماليون والنيجيريون من أصول تارقية الذين عملوا تحت إمرة الزعيم اللّيبي في وحدة خاصّة تسمّى الوحدة 32 يقودها نجل الزّعيم اللّيبي الرّاحل خميس القذافي. للإشارة فإنّ آخر مجموعة من هؤولاء المسلّحين قد عادت في 3 أكتوبر 2011 واضطرت السلطات الإقليمية في كيدال إلى استقبالهم ودمجهم في الجيش النظامي المالي.

ب- المجنّدون السابقون في تحالف 23 ماي 2006 الذي كان يقوده آغ ابراهيم بهانغا Ag Ibrahim Bahanga (الذي لقي مصرعه في أوت 2011 في حادث سيّارة أثناء عودته من ليبيا) سواء الذين انضمّوا لاتفاقات السّلام وملحقاته، أوالذين هربوا منذ اندلاع الأزمة الأخيرة، أو الذين لم يدخلوا أصلا الجيش النّظامي وتمسّكوا بسلاحهم منذ إتفاقية الجزائر 2006 (ينحدر زعماء هذه القبيلة من قبيلة ايفوغاس التي لها نفوذ سياسي واسع في شمال مالي).

ج- حركة أنصار الدين التي يتزعّمها قائد المتمرّدين التوارق إياد آغ غالي الذي عيّنته الحكومة المالية قنصلا عامّا لمالي في جدّة في محاولة من الرّئيس المالي توماني توري لإبعاد آغ غالي عن مركز قوّته في كيدال قبل أن تطرده الممكلة العربية السّعودية على خلفية اتهامه بالقيام بأعمال تخريبية.[1]

وتسعى الحركة التي توصف بأنّها حركة "تبليغية" حسب بعض المصادر في الأزواد إلى "ضرورة إظهار الحالة الدّينية الإسلامية للشّعب الأزوادي" وذلك بتطبيق الشّريعة وإقامة الحكم الإسلامي في الأزواد. وقد توحّدت مع الحركات الأزوادية الأخرى التي ليس لها توجّه ديني نتيجة التقاء مصالح الطرفين إضافة إلى كون عدوّهما واحد متمثّل في الحكومة المالية.

د- الدّور الخفي الذي يلعبه تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في توفير الدعم اللّوجستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصّراع. رغم حرص كلّ القيادات باسم المتمرّدين التوارق لنفي صلتهم بالتنظيم، بعد تصاعد الاتّهامات الإقليمية والدولية. في حين يؤكّد النظام المالي مشاركة قادة التنظيم المسلّح في عمليات قتل بشعة استهدفت أفراد الجيش المالي.

[1] بوحنية قوي، "الاستراتيجية الأمنية تجاه التطوّرات الأمنية في منطقة السّاحل"، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر: الدوحة، جوان 2012، ص8-9.

إنّ هذا الوضع يعبّر عن عدم قدرة النظام على احتواء البنى الاجتماعية المكوّنة له، وكذا الفشل على مستوى التمثيل والتوزيع زيادة إلى انعدام تغلغل النظام بشكل يؤكّد أنّ:

– جغرافية الدولة أكبر من جغرافية النظام السياسي،

– وأنّ النظام السياسي غير قادر على التفاعل، المواكبة والاستجابة لمطالب البيئة الداخلية فكيف يمكن أن يواكب مستجدّات السياسة الدولية تجاه المنطقة؟[1]

– غياب القدرة الإستباقية للنظام السياسي،

– تجاوز القدرة التنظيمية لدى الحركات المتمرّدة لقدرات النظام السياسية.

–انتشار الأزمات البيئية كما هو موضّح في الخريطة التالية:

خريطة 02: الطّبيعة المناخية لمنطقة الساحل الافريقي

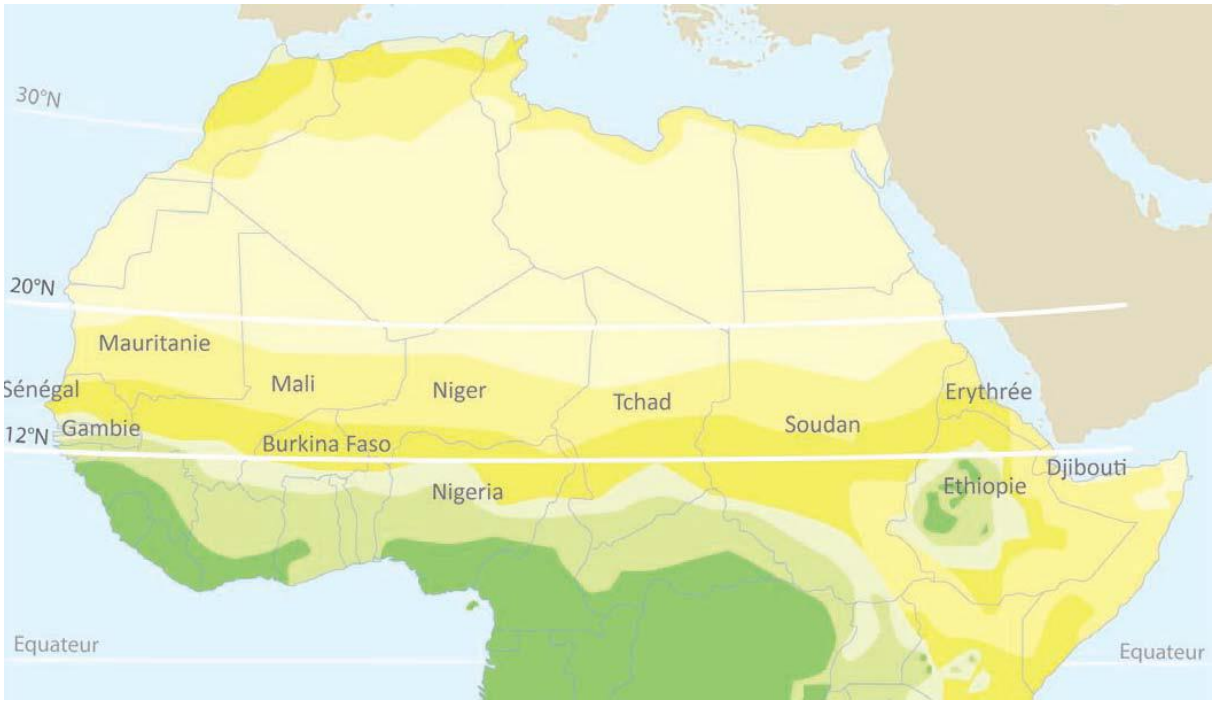

	منطقة رطبة		منطقة شبه قاحلة
	منطقة شبه رطبة		منطقة قاحلة
	منطقة جافّة		منطقة جدّ قاحلة

[1] للإجابة على هذا السؤال سيتمّ التطرّق إلى حيثيات الأزمة في مالي خلال الفصل الثاني.

*Source : Mehdi Taje, « Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel », **in Enjeux ouest africains,** n° 1, août 2010, Note publiée par le Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (CSAO/OCDE).* مع تعديلات من الباحث

ممّا أنتج أكثر من مليوني ضحية لأزمات المجاعة في الثلاثين سنة الماضية، بالإضافة الى انتشار الفقر المدقع إذ أنّ أكثر من 80% من السكان في التشاد يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي في اليوم. وأكثر من 60% من سكان مالي والنيجر في نفس الحالة المعيشية، وهذا ما ينتج حركيات الهجرة السريّة والإحباط الاجتماعي الذي يخلق حركيات التوجّه نحو الاجرام والعنف.

ففي النيجر فنجد مثلا ، وبالنظر للمشاكل البيئية في الشّمال، يتوزع السكان بشكل غير متوازن من الناحية الجغرافية. إذ نجد في المناطق الشمالية كـ: أقاديز التي تشكّل 824705 كلم2 أي ما يقارب 70% من المساحة الإجمالية يسكنها فقط 25% من عدد السكان الإدجمالي.

في حين75% من السكان يتمركزون في الجنوب، أي في ¼ ربع المساحة الإجمالية للدولة، أي في نيامي، زيندر، مرادي، طاهووا، الدوسو وتيلابيري كما توضّح الخريطة اسفله.

الخريطة رقم03: الكثافة السكانية في النيجر (كلم2)

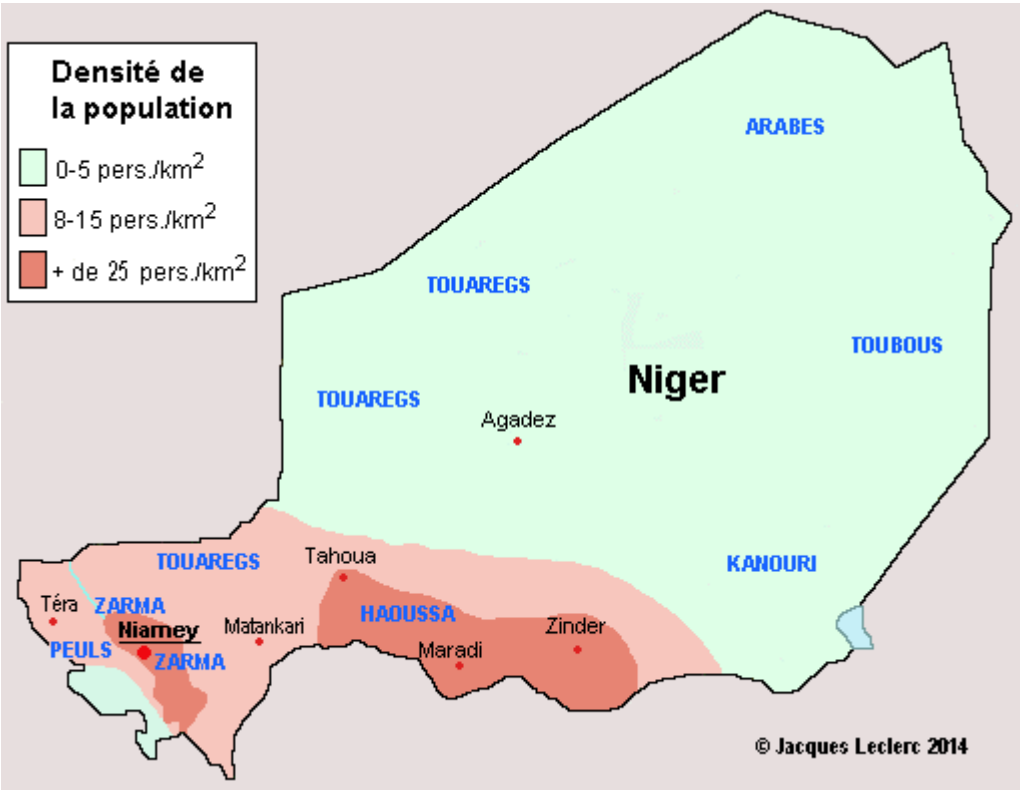

source: (14-02-2019)http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/niger.htm

–انتشار الأوبئة المعدية مثل الملاريا، الايدز والسّل بأشكال خطيرة (حسب جميع تقارير منظّمة الصحّة العالمية).

–تأثّر منطقة السّاحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البينية (نزوح اللاّجئين من السودان الى الصومال، من اريتريا سابقا للسودان، من البحيرات الكبرى، السيراليون وليبيريا نحو كلّ المنطقة. وهذا ما يجعل من منطقة السّاحل منطقة عبور الكثير من الحالات نحو الشّمال للمهاجرين وسوقا مفتوحا للسّلاح الخفيف وبيئة خصبة لانتشار الأمراض، بالإضافة الى شدّة العجز في الفعالية الاقتصادية التي تتعقّد بفعل الحاجات الجديدة التي تفرزها ضرورات التعامل مع التّبعات الإنسانية لحركيات تدفّق اللاّجئين.

–الاهتمام المتزايد للقوى الاقتصادية والسياسية عالميا بمنطقة السّاحل خاصّة مع وجود مؤشّرات إيجابية لمستوى الاكتشافات النفطية والغازية وهذا ما خلق تنافسا محتدما بين فرنسا والولايات المتّحدة الأمريكية والصين. أو كما يسمّيها الأستاذ الدكتور إسماعيل دبش –بمقاربة اقتصادية واقعية– بعمليّة تبادل الأدوار. إنّ هذا الاهتمام خلق مجموعة من التدخّلات خاصّة بليبيا في 2011 ثمّ انعكاس ذلك التدخل على مالي والتي شهدت هي الأخرى عملية مماثلة في 2013. ويمكن فهم مجموع حركيات الدولة الهشّة في الحالة المالية.

وعليه، تجد الجزائر نفسها أمام دولة يغيب فيها التحكّم و تتهيّأ فيها ظروف الإرهاب والإجرام، وذلك بعد انقلاب أفريل 2012 والذي أدّى إلى إعلان كيان أزوادي وما انجر عنه لاحقا من انتشار وتوسّع رقعة التهديدات الأمنية الصلبة والنّاعمة من انتشار للسّلاح والجريمة المنظّمة والهجرة غير الشّرعية. وهي تهديدات تضعها الجزائر وتتعامل معها بدقّة وحذر عاليين لما لها من تداعيات على الصعيد الأمني والوحدة الترابية نتيجة الروابط الجغرافية، الإثنية والتّاريخية.

ومن هنا فإنّ قيام كيان أزوادي سيعمل ليس فقط على تهديد وإضعاف الدولة المالية بل ويشكّل في الوقت نفسه مأوى حقيقي للقاعدة وذلك راجع لكون هذا الكيان الهجين الوليد منح 20 حقيبة وزارية للقاعدة في الحكومة الأزوادية المعلنة. للإشارة فإنّ التطوّرات الحاصلة آنذاك بمالي

أفرزت تدخّلا عسكرياً أجنبي بالمنطقة بقيادة فرنسا تحت ما يسمّى بعمليّة سرفال serval[1] والتي تحوّلت إلى عمليّة برخان berkhane[2] ممّا يعزز الطّرح الذي تمّ تبنّيه في هذا المطلب.

المطلب الثّاني: التداخل العضوي والوظيفي بين الإرهاب والجريمة المنظّمة

في الماضي القريب، كان ينظر للإرهاب بشكل معزول عن الجريمة المنظّمة، على أساس أنّ لكلّ واحد منهما أهداف تختلف عن الآخر. حيث أنّ الأول له بعد إيديولوجي في حين أنّ الجريمة لها أهداف مادية ربحية بالأساس. إلاّ أنّ العديد من الدراسات أثبت في الوقت الحالي عكس ذلك.

إذ أثبت مدير المركز الدولي للدراسات الراديكالية، الأستاذ بيتر نيومان Peter R. Neumann من خلال الدراسة الميدانية العديد من تقاطعات بين الفعل الإرهابي والإجرامي. إذ أكّدت الشرطة الألمانية أنّ ثلثي الإرهابيين الذين التحقوا بتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والمقدّرة عددهم بـ 669 فردا، كانت هناك لديهم سوابق عدلية في ألمانيا. في حين أكّت الشرطة البلجيكية أنّ نصف الملتحقين بالتنظيم مسبوقين قضائيا. وهو الأمر الذي أكّدته كذلك الأمم المتّحدة بالنسبة للإرهابيين الفرنسيين.

في نفس السياق، وبهدف فهم العلاقة بين الظاّهرتين، قام معهد كينق KING'S بانجلترا بإنشاء قاعدة بيانات للسير الشخصية والمهنية لـ 79 إرهابي أوروبي الأصل وذوي السوابق الإجرامية. تأكّد أنّ 67% منهم أي الثلثي حاولوا الالتحاق بالتنظيم في سوريا. إذ تبيّن أنّ أغلبيتهم منحرفين محليّا، و57% دخلوا السّجن وأنّ 27% من هؤولاء المسجونين أي 15% من المجموع اعتنقوا الفكر الإرهابي في السجن.[1]

[1] GUILLOTEAU Christophe et NAUCHE Philippe**, " l'opération Serval *au* Mali",** assemblée nationale français: rapport d'information, juillet 2013, p.11.

[2] SHURKIN Michael, **France's War in Mali Lessons for an Expeditionary Army**, U.S.A: RAND Corporation, 2014, p.2.

[1] Peter Neumann et Ana Salinas de Frias, **Rapport sur les liens entre le terrorisme et la criminalité transnationale organisée**, Conseil de l'Europe : Strasbourg, 10 mai 2017, p. 4-5.

وبالعودة إلى منطقة السّاحل الإفريقي فإنّ توفّر الحركيات السببيّة المشار إليها في المطلب السابق أي غياب السّيطرة والظّروف المهيّئة للإرهاب والإجرام، إلى توطيد الصّلة بين الشبكات الإرهابية والإجرامية.

إذ يرى العديد من المتتبّعين للشّأن الإفريقي أنّ منطقة السّاحل شهدت منذ الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الجديدة من شأنها الإضرار بمصالح الأفراد والجماعات والحكومات. وتأتي هذه التحدّيات ضمن التحوّلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم. حيث شكّلت شبكات الجريمة المنظّمة العابرة للحدود والإرهاب الدولي انشغالا حقيقيا لدول المنطقة، خصوصا وأنّ جميع المؤشّرات تدلّ على تنامي هذه الظّاهرة التي تتحرّك خارج سلطان الدّولة. ويخشى الخبراء إمكانية وجود تنسيق وتحالف ضمني بين هذه التّهديدات لاسيما في ظلّ قلّة الإمكانات وهشاشة المؤسّسات الضّامنة للأمن في معظم هذه الدول.[1]

وإذا كان الإرهاب والجريمة سابقا يختلفان جوهريا من حيث الأهداف فإنّ أحداث 11 سبتمبر 2001 قد أحدثت العديد من التّغييرات إذ بدأ الحديث عن الإرهاب الجديد والجريمة الجديدة حيث أنّ الوسائل التي يعتمدها الإرهاب والجريمة تتّجه نحو التّقارب والتّقاطع.

إنّ وضوح التفاعل بين الإرهاب والجريمة المنظّمة العابرة للحدود غيّر الفهم حول منهج الدّراسة لهذين المتغيّرين، حيث يشير المتخصّصون الى مصطلح السّلسلة.

في الحقيقة فإنّ التواجد الإرهابي بالقارّة السّمراء –من وجهة نظر غربية– عموما ومنطقة السّاحل خصوصا ليس وليد أحداث 11 سبتمبر 2001، وإنّما تعود جذوره للحقبة الاستعمارية أين كانت توصف أعمال الحركات الوطنية بالإرهابية، كما هو الشأن بالنسبة للجزائر إبان حرب التحرير.[2]

---

[1] BERKOUK Mhand, "région du sahel : pour un épistème de sécurité collective", **in politis-el moudjahide : terrorisme les marchands de la mort**, N°01, septembre 2011, p.6.

[2] عمّار بن سلطان، "نظام الاختراق والتّغلغل ونشوء الظّاهرة الارهابية في الجزائر"، **ملتقى دولي حول الدولة الوطنية والتحوّلات الدولية الراهنة**، الجزائر: دار هومة، 2004، ص105.

تعود بدايات اختراق تنظيم القاعدة للقارّة السمراء إلى بداية التسعينات مع الجهود المبذولة لتدعيم الدولة الإسلامية بالسودان سنة 1989، ثمّ الجماعات المسلّحة في الصومال في 1992 و1993 القادمة من إقليم أوغادين بكينيا والتي شاركت في قتال الماريتر، لتتبع بمحاولة اغتيال الرّئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا ثمّ تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي بكينيا ودار السّلام بتنزانيا عام 1998.[1]

في حين يعود بروز الظّاهرة الإرهابية على السّاحة السّاحلية بشكل واضح لمطلع الألفية الجديدة وكانت البداية من الجزائر التي عاشت دوّامة أمنية معقّدة من بداية التسعينات بعد توقّف المسار الانتخابي، حيث تواصلت حتّى اعتلاء الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة السّلطة والذي أعلن عن سياسة الوئام المدني، ممّا أدّى إلى تراجع الأعمال الإرهابية خصوصا بالمناطق الشّمالية مقارنة بالمناطق الصّحراوية التي عاشت استقرارا نسبيا طوال تلك المدّة.

للإشارة فإنّ الجماعة السّلفية للدعوة و القتال (ج.س.د.ق) لم ترضخ للسّياسة المعلنة، بل عملت على توسيع أهدافها بالمناطق الصحراوية التي كانت تنعم بالأمن وتشمل حتّى السّاحل الإفريقي. إذ تعود بدايات نشاط الجماعة الى سنة 2003 أين تمّ إختطاف 32 سائحا ألمانيا في ايليزي وأمقيد بالصحراء الجزائرية حيث أنّ الافراج عنهم كان عن طريق دفع فدية قدّرت ب 5 ملايين أورو. وقد أبان هذا الحادث عن التوجّهات الإقليمية والعالمية للجماعة. وقد أسفرت العملية عن بروز "عبد الرزاق البارا" في الحدود الجزائرية. ليعلن فيما بعد في 26 جانفي 2007 إلى تحوّله إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[2]

لقد أكّدت العديد من الإحصائيات أنّ الاقتصاد الموازي في الدول السّاحلية يوظّف 65% من السكان ويساهم ب 60% من الإنتاج المحلي لاقتصاديات غرب إفريقيا، والذي تمتدّ نشاطاته غير الإقليمية حتّى دول شمال إفريقيا، للإشارة فقد عمل الفشل الأمني على استعانة المسلّحين والإرهابيين بتجار المخدّرات، التي تشكّل بالنسبة لها هذا النوع من الاقتصاد أهمّ مصدر لتمويلها.

---

[1] كمال حبيب، **تحوّلات الحركة الاسلامية والاستراتيجية الامريكية**، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2006، ص163.

[2] William Assanvo," Etat de la menace térroriste en afrique de l'ouest**"**, **note d'analyse**, n°12, Ovida, juillet 2012, p.3.

انظر كذلك: شوادرة رضا، اشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة السّاحل الافريقي، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2010-2011، ص100.

ففيما يتعلّق بتجارة المخدّرات (الكوكايين) فإنّ هشاشة الحدود الصحراوية وضعف النظم القانونية والأمنية الوطنية، قد شكّلت بالنسبة للمهرّبين قيمة نسبية محدّدة لخياراتهم، فمنذ 2006 جرى تهريبها عن طريق الساحل الإفريقي إلى أوربا.

وبعيدا على كون المادّة موضوع المكافحة من قبل السلطات فإنّه على العكس يعدّ وصولها مسموح لأنها تسمح للحكومات بالحصول على السّيولة التي لم يستطع الاقتصاد الرسمي ومشاريع التنمية من تحقيقها وضمانها للشّعوب.

إنّ هذه التجارة بالمخدّرات تتماشى بالموازاة أو مع تزايد تهريب الأسلحة الثقيلة والخفيفة خاصّة أثناء الحرب أو النزاع القائم بليبيا. [1]

فانطلاقا من التعاريف التي تم رصدها في مقدّمة البحث، يتبيّن أنّ العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة أثناء دورة الأمم المتّحدة في 17 أكتوبر 2001 أي حوالي شهر بعد أحداث 11 سبتمبر قد شكّلت محور المنظمة.[2] إذ أشار الممثلين في هذه الدورة إلى ضرورة إنفاذ وتجفيف الفوائد والأرباح المحصّل عليها من النّشاط الإجرامي. وهذا بهدف إحلال اللاّتوازن واللاّاستقرار داخل التنظيمات الإرهابية. وهذا ما أكّده كذلك القرار 1373 لمجلس الأمن في مادّته الرابعة " ***نسجّل بانشغال العلاقات الموجودة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظّمة العابرة للحدود، المخدّرات،تبييض الأموال، تهريب الأسلحة، الانتقال غير الشّرعي للمواد النووية، الكمياوية، البيولوجية وغيرها، والتي تشكّل بدورها خطر مميت، وعلى هذا الأساس تأكّد على ضرورة تنسيق المجهودات بين المستويات المحلّية أو الوطنية، الإقليمية والدّولية، وهذا بهدف تعزيز العمل العالمي تجاه هذا الخطر، والتهديد الثقيل الذي يحدق بالأمن الدولي"*** [3]

يتشابه المتغيران لحدّ التطابق فوسائل ارتكاب الفعل الإرهاب هي نفسها المستعملة لدى الجريمة المنظّمة. كما أنّ المبادئ والإجراءات التي عرفتها مختلف الآليات الدولية وتحت إقليمية

[1] GREGOIRE Emmanuel et BOURGEOT André**, op.cit**, p.7.
[2] Sur le site : http://www.un.org/news/fr-press/does/2011/AGSHC523.doc.htm (07/03/2016)
[3] Conseil de Sécurité des Nations Unis**, résolution 1373**, article 04, 2001.

وكذا اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة العابرة للحدود تمثّل تقاربا كبيرا للحدّ من كافة أشكال الإجرام.[1]

وما يوضّح هذا هو التحقيقات التي أجريت مع 29 إرهابي بعد أحداث قطارات مدريد 2004، التي كشفت على أنّهم كانوا متورّطون ليس فقط في أعمال إرهابية بل وحتّى في تهريب المخدّرات.

كما أكّدت عملية لمزرّب في 2008 التي تمكّن من خلالها الجيش الموريتاني من تصفي واسترجاع ثلاثة سيّارات مشحونة بالأسلحة، وشاحنة تنقل ثمانية أطنان من والقنب الهندي عن وجود تلك العلاقة بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي والتهريب غير الشّرعي للأسلحة، المخدّرات والسّجائر.[2]

بالإضافة الى هذا فقد كشفت التحرّيات الجزائرية حول الاعتداء المسلح في نهاية جوان 2010 بتين زواتين بتمنراست، و الذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري،عن تورّط القاعدة فيه، وأنّ الاعتداء كان تسهيلا لعمليّة تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب جزائري. بالإضافة إلى اعتداءات أخرى ضدّ فرق الجمارك الجزائرية التي أدّت الى مقتل 13 جمركيا بالمنيعة على أيدي الجماعات السلفية في 2006، وكذا الاعتداءات المسلّحة ضدّ حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممرّ للتهريب في نفس السنة.

كما أنّه يمكن ومن خلال ما تقدّم استنباط مجموعة من التطابقات والاختلافات بين الفعل الارهابي والعمل الاجرامي.

فبالنسبة لمكامن التطابق فنجد أنّ كلاهما يشتركان في طبيعتهما العابرة للحدود واستخدام القوّة المادية والعنف والترويج والسعي لإفشاء الرعب كما يحكمهما التنظيم، التخطيط، التنفيذ الدّقيق وسرعة العمليات، وينتمي كلاهما إلى الفواعل تحت الدولاتية التي تشكّل تحدّيا بالنسبة للدّولة

[1] Nations Unis, **Lutte contre le terrorisme dans la région du Sahel: cadre juridique, techniques d'enquête et coopération policière**, Office des Nations Unies : Vienne, juillet 2012, p.10.
[2] **Ibid.,** p.10.

والقانون والأمن بالإضافة الى استفادتهما من الوضع الدولي الذي تشوبه العولمة وتزول فيه معالم السيادة(الحدود) وسرعة الانتشار.

أمّا بالنسبة لأوجه الاختلاف فإنّنا نجد ومن حيث الهدف أنّ الإرهاب هدفه سياسي (تغيير النظم السياسية والاجتماعية القائمة) بينما تسعى الجريمة الى تحقيق الكسب المادّي عن طريق مجموعة من الوسائل.[1]

وفي الأخير، وكما تمّ إثباته من خلال استقراء مجموعة من الوقائع، يتبيّن وإلى حدّ بعيد أنّ الفواعل المرتكبة للفعل الإجرامي في منطقة السّاحل الإفريقي هي نفسها المرتكبة للفعل الإرهابي بل وممولّة لها، والعكس صحيح. وحتّى وإن لم يكن ذلك فقد ثبتت العلاقة فيما بينهما.

لذا ترتبط مكافحتهما ليس بالقدرات العملياتية للدول فحسب بل بالإرادة الدولية ومدى احترامها للترسانة القانونية القائمة وتعزيزها، لاسيما ما تعلّق بدفع الفدية التي تعتبر أهمّ مصادر تمويل العمل الإرهابي.

[1] بكشيط خالد، دور المقاربة الامنية الانسانية في تحقيق الأمن في السّاحل الافريقي، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية الاعلام،2010-2011، ص87.

المبحث الثاني: التهديدات الإرهابية في السّاحل الإفريقي بعد الأزمة اللّيبية

لم يضع سقوط نظام معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011 (بعد قرار مجلس الامن لهيئة الامم المتحدة 1973، في 11 مارس 2011، والقاضي بحظر الطّيران وحماية المدنيين)[1] حدا للصراع القائم بليبيا ، بل زاده حدة بين القبائل الليبية المعارضة والداعمة للقذافي، بل والمعارضة في ذاتها، المتناحرة على السلطة. والأكثر من هذا فان النزاع الليبي، لم يعترف بالحدود الجغرافية اذ امتد لمالي لدول الساحل، مما يؤثر على الأمن القومي الجزائري.

لقد أدى تأزم البيئة الأمنية في المنطقة الى زيادة حجم ونوع الجماعات الارهابية نتيجة فوضى انتشار السلاح، خاصة بعدما أذن القذافي بهذا في 25 فيفري 2011، حيث قال:*"وعند اللزوم ستفتح كل المخازن ليتسلح الشعب الليبي، لتتسلح كل القبائل اللّيبية"* ، وبذلك تصبح منطقة الساحل، سوق للأسلحة الخفيفة والثقيلة، على حد تعبير الرئيس التشادي ديبي Idriss Déby لمجلة Jeune Afrique: ***"لقد استفادت القاعدة، من انتشار السلاح المتطور صواريخ بزّ جو، ما جعلها أكثر جيوش المنطقة تسلحا"***.[2] وهو الأمر الذي أكّده وزير الخارجية السابق عبد القادر مساهل.

وفي نفس السياق أكّد دبلوماسي فرنسي بأن *"أولئك الذين اتخذوا قرار قصف القذافي، لم يكن لديهم أقل الادراك بانعكاسات ذلك الوضع على الجنوب"* . وما يؤكد هذا القول هو تسلسل الأحداث في مالي.[3]

ان تأثير ليبيا على المنطقة، لم يكن وليد الانقلاب على القذافي، وانما يعود تأثيره الى سنوات قبل هذا، خاصة مع دعمه للتوارق الماليين والنيجريين.

فلقد أدى سقوط نظام القذافي الى اجبار الأفراد الذين لم يعد مرحّبا بهم خارج التراب اللّيبي، الى تسليحهم كالحركة الوطنية لتحرير الازواد التي تسلحت بمجموعة من المعدات العسكرية. [4]

---

[1] Conseil de sécurité des Nations unis, **résolution 1973**, article 04 et 06, 17 mars 2011, pp. 3-7.

[2] منصور لخضاري، **"**الأزمة اللّيبية وانعكاساتها على منطقة السّاحل الإفريقي"، **مجلّة البحوث والدراسات العلمية**، الجزائر، جامعة يحيي فارس بالمدية، العدد 06، الجزء الثاني، جوان 2012، ص186.

[3] Crisis Group**, mali : évite l'escalade**, rapport afrique n°189, Bruxelles, 18 juillet 2012, p.9.

[4] « Libyan oil buys allies for Qaddafi », **New York Times**, 15 mars 2010.

كما أقام القذافي في فزان بالجنوب الغربي، قوات مشكلة أساسا من التوارق الماليين والنيجريين، الذين سرعان ما أكدوا أن مكانهم أصبح مهددا بليبيا، خاصة بعد تدخل الحلف الأطلسي، الذي ساند المجلس الوطني الانتقالي "جهاز الثوار". واذا كانت تلك القوات قد ساهمت في دعم الحرب القذافية، فانها كذلك زادت من عدد القادمين الماليين (الذين قدّر عددهم بحوالي 1000 الى 4000)[1] الذين التحقوا مباشرة بالقوات المناهضة للنظام. كما أنّ انهيار النظام اللّيبي قد حرّر ابراهيم آغ بهانغا (أبرز محرّك للحياة السياسية بشمال مالي ومفتاح القوّة العسكرية للمتمرّدين التوارق، الذي لقي مصرعه في عودته من ليبيا)[2]. إذ يمكن فهم ذلك الإنتشار الاستراتيجي لكلّ من أنصار القذافي والمتمردّين ومدى تأثيره على مالي من خلال الخريطة التالية:

خريطة رقم 04: انتشار الجماعات الموالية للقذّافي والمتمرّدين

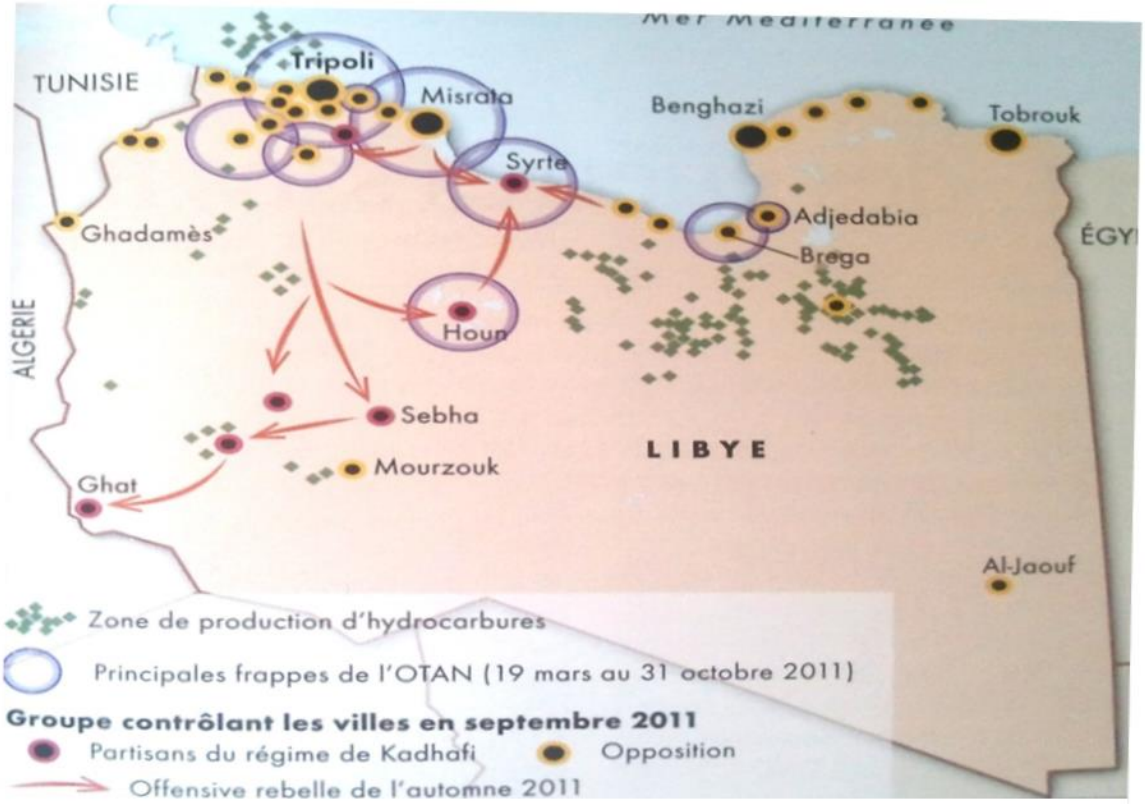

المصدر: CATTARUZZA Amael, **atlas des guerres et des conflits**, France : autrement, 2014, p65.

[1] RAFFRAY Mériadec, **les rébellions touarègues au sahel**, France: CDEP/DREX, 2013, p76.
[2] Crisis Group, **op.cit.**, p.10.

وعليه من خلال الخريطة يتّضح ذلك التمركز الاستراتيجي لأنصار القذافي –والمتكوّنة أساسا من المرتزقة– التي وجدت نفسها في إطار جغرافي تنعدم فيه أدنى مستويات المراقبة الحدودية، عدا بعض الكمينات المتفرقة على غرار العملية التي قامت بها النيجر في جوان 2011، حيث ألقت القبض على موكب من السيارات تحمل مئات الكيلوغرامات من المواد المتفجرة. حيث وعلى إثر ذلك وبهذه المناسبة صرح الارهابي آبت حميدين، أن المقاتلين العائدين من ليبيا لابد أن تصلها هذه المواد في مالي.[1] حيث أنّ تلك المراقبة المحدودة لم تمنع من تواجد (ت.ق.ب.م.إ) منذ بداية 2012، في الجنوب الليبي لتمرير الأسلحة، وزيادة تحالفاتها.

وعليه فإنّ مثل هذه العمليات، الممارسات، التموقع وكذا التصريحات تشكّل تحدّيا جليا للدولة في ممارسة وظيفتها الأمنية. حيث أنّ عودة المقاتلين في الحرب الليبية لم تكن فارغة الأيدي وانما بأسلحة، سيارات، وخبرة كبيرة.[2] حيث اجتمعت كلّ المكوّنات لاستعادة العنف ومعاودة التمرد. كما تداخلت وتحالفت حركتي التوارق (الحركة الوطنية للأزواد، وحركة التوارق في شمال مالي) للتأسيس للحركة الوطنية لتحرير الأزواد (ح.و.ت.أ)، المتكونة من شباب مثقفين، مناضلين، سياسيين، والمحاربين خاصة في الحرب الليبية. طالبت الحركة عن طريق مكلفها الرسمي بالاعلام بحق الشعب الأزوادي في حرية اختيار حكومته، تقرير مصيره بل وحتى استقلاله. [3]

فبعد مظاهرات كيدال في 01 نوفمبر 2011، قامت (ح.و.ت.أ)، بمجموعة من الأعمال الأكثر عنفا، لحد مواجهة الجيش المالي في 17 جانفي 2012، واذا قامت الحركة باسقاط ميغ 21 (MIG21)، فانها لم تتهاون في الاعتداء على الثكنات، ومصادرة المدن لاسيما مدينة "أغلهوك"، التي أسفرت عن مقتل العشرات من أفراد الجيش.[4]

ان هذه الابتزازات والجرائم المرتكبة، قد زرعت الشكوك حول مشاركة تنظيم القاعدة، الذي ظل أهم تنظيم يهدد منطقة الساحل، كما تجدر الإشارة إلى الوضع الذي يبدو معقدا خاصة التحاق

---

[1] Jeune Afrique**, Mali comment sauver le nord ?,** 9 mai 2012.
[2]CARBONARI Andrea**, sahel la bande de l'instabilité**,
sur le site : http://www.misna.org/uploads/sahel-fr.pdf (18/02/2017).
[3] RAFFRAY Mériadec, **op.cit.,** p.75.
[4] Sur le site : http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/01/25/dans-le-nord-du-mali-les-touaregdumnla-lancent-un-nouveau-defi-arme-a-l-etat_1634378_3212.html (26/01/2016).

حركة أخرى ب (ح.و.ت.أ) ، ويتعلق الأمر بحركة أنصار الدين.[1] وعليه أدّى إلى بروز مجموعة من التنظيمات الارهابية الواردة في الخريطة التالّية:

خريطة رقم 05: أهمّ الجماعات الارهابية بمنطقة السّاحل الافريقي

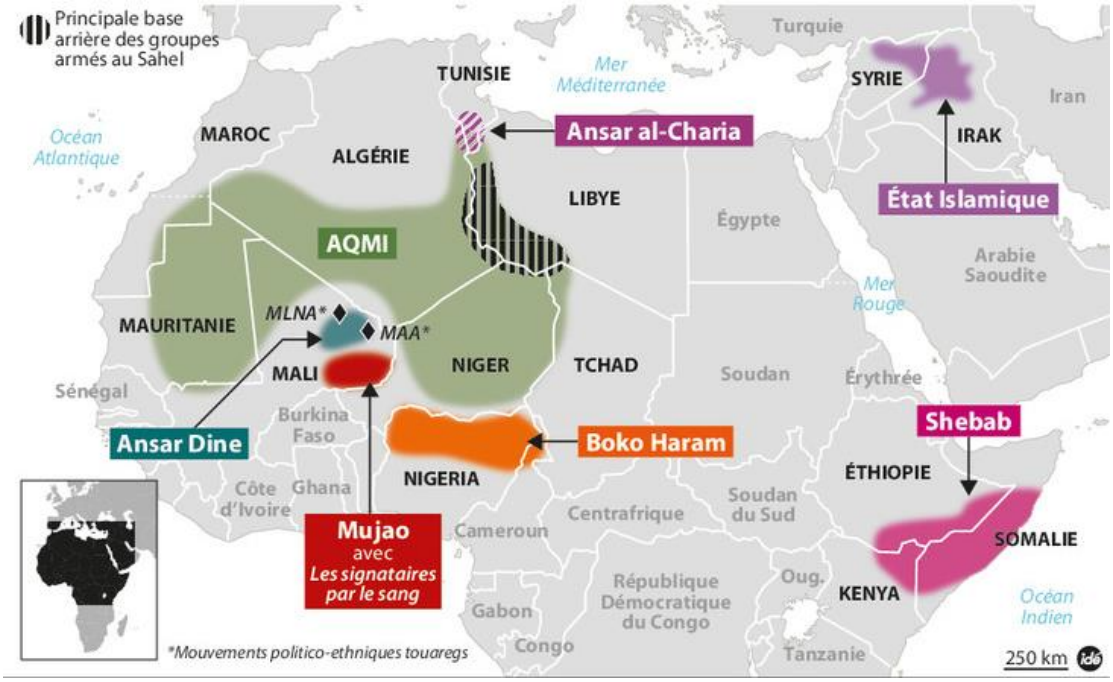

المصدر: على الموقع https://img.aws.la-croix.com (06-09-2018) (بتصرّف من الباحث)

وعليه إذا كان المبحث الأول قد عالج التحالف والتشابك بين شبكات الإجرام والإرهاب فإنّ هذا المبحث سيعالج التحدّي الإرهابي سواء من حيث النشأة والتطوّر والفواعل المشكّلة له خاصّة بالمنطقة الساحلية. وكذا الوضع الراهن للإرهاب النّاتج عن إفرازات الأزمة اللّيبية ثمّ المالية فيم بعد وتأثير الإرهاب على الأمن الوطني الجزائري. وهذا ما سنتناوله من خلال خمسة مطالب متتالية إذ سيناقش المطلب الأول تطوّر النشاط الإرهابي في إطار تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بالمنطقة أمّا المطالب الأخرى فستناقش المنظّمات الإرهابية بالمنطقة الناجمة عن سقوط النظام اللّيبي وهي على التوالي: حركة أنصار الدّين، حركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا، حركة بوكوحرام بالإضافة إلى تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشّام. فما هي جذور العمل الارهابي بمنطقة

[1] PLAGNOL Henri et LONCLE Francois**, op.cit.,** p.24.

السّاحل؟ وكيف أثّرت الأزمة اللّيبية على بروز التنظيمات الارهابية الجديدة بمنطقة السّاحل؟ وما هي أهمّ الممارسات التي قامت بها تلك التنظيمات؟

المطلب الاوّل: تزايد دور تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي

إذا كان الحديث عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وبمنطقة السّاحل الإفريقي خصوصا ليس وليد سقوط وانهيار ليبيا، فإنّ نشاط التنظيم قد تعاظم بعد ذلك الانهيار بل سمح بظهور تنظيمات أخرى نتيجة بعض التحالفات خاصّة مع أنصار الدّين و حركة التوحيد والجهاد.

حيث تعود نشأة وتواجد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي(ت.ق.م.إ) AQMI الذي أعلن عن نشأته في 24 جانفي 2007 وهذا على أنقاض الجماعة السّلفية للدعوة والقتال، الذي(ت.ق.م.إ) أعلن بدوره إنتمائه الى تنظيم أسامة بلاّدن الذي قرّر انشائه في 11 سبتمبر 2006.[1]

تمّ تأسيس الجماعة السّلفية للدعوة والقتال (ج.س.د.ق) في 1998 بعد انشقاق الجماعة الاسلامية للإنقاذ (ج.إ.إ) FIS التي تأسّست في 1992 بعد تعطيل المسار الانتخابي بالجزائر. إذ شاركت (ج.إ.إ) في مقتل عدد كبير من الضحايا إبّان الحرب الأهلية أبرزها تلك المجزرة التي كانت في 22 و23 سبتمبر 1997 ببن طلحة 15 كلم من الجزائر العاصمة، وأسفرت عن مقتل 400 مواطن. وفي 14 سبتمبر 1998 أعلن حسان حطاب عن نشأة (ج.س.د.ق) GSPC وهذا بهدف الوصول مباشرة إلى السّلطة وممثّليها إذ ركّز جلّ نشاطاته على قوات الأمن الجزائرية.[2] إنّه على الرغم من إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ اعتلائه سدّة الحكم عن قانون الوئام المدني 1999، إلاّ أنّ (ج.س.د.ق) لم ترضخ لمنطق السّلام ووضع السّلاح، بل توغّلت لأدغال الصحراء وزادت من قدراتها العسكرية منذ جويلية 2000.

وبعد خلاف بين حسان حطّاب وعبد المالك دروكدال ونبيل صحراوي حيث تولّى هذا الأخير إدارة (ج.س.د.ق) في أوت 2003، والذي تمّت تصفيته من قبل الجيش الجزائري في جوان

[1] KEENAN Jeremy**, The Dark Sahara: America's War On Terror In Africa**, Londres: pluto, 2009, p.50.
[2] Henri Plagnol et François Loncle, **la situation sécuritaire des pays du sahel**, assemblée nationale français: rapport d'information, 06 mars 2012, p.32.

2004 ليخلفه دروكدال على رأس التنظيم الإرهابي كما أبدى هذا الأخير إعجابه بالزرقاوي (رئيس القاعدة في العراق) ليمنحه التواصل مع العديد من الجهاديين من جميع بلدان المغرب العربي. ولمكافأة (ج.س.د.ق) وتاكيد علاقاتها مع القاعدة قام الزرقاوي في جويلية 2005 بقتل الدبلوماسيين الجزائريين ببغداد،[1] ليطلب من دروكدال ضمّه لتنظيم القاعدة مدعوما من الزرقاوي (الذي ضمّ صوته له في 2004)، حيث كلّف أسامة بن لادن أيمن الظواهري بمتابعة الملف، وبعد أشهر عديدة من المفاوضات تمّ الإعلان الرسمي عن انتماء (ج.س.د.ق) لتنظيم القاعدة في 11 سبتمبر 2006،[2] وعلى هذا الأساس تمّ تغيير اسمها ليصبح تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي.[3]

إنّ تأسيس القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي لم يكن عن طريق تغيير تسمية (ج.س.د.ق) فحسب، وإنّما شكّل ظهور هذا التنظيم بروز استراتيجية قتالية جديدة أدخلته الساحة الجهادية الدولية. وفي هذا السياق فقد قام بتوسيع نشاطه بمنطقة الساحل منذ 11 أفريل 2007 حيث فجّر الإرهابيون عن طريق السيارات أنفسهم بالقرب من مقرّ الامن الحضري والحكومة بالعاصمة الجزائر، ما أسفر عن وفاة 33 مواطن.

وفي 11 جويلية من نفس السنة أسفر انتحار ضدّ دورية للجيش عن مقتل 8 من أفرادها، في شرق العاصمة. وفي ظلّ انتظار الشعب لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة أسفر هجوم انتحاري عن وفاة 25 شخص وعدد من الجرحى. كما أسفر الاعتدائين الارهابيين على المجلس الدستوري عن وفاة 67 شخص وجرح 177 آخرين.

أدّت مجموع تلك العمليّات الإرهابية إلى استفادة قوات الامن الجزائرية من الدروس، لتعزز الامن في جميع أرجاء الوطن. وعليه فقد اكتسبت الجزائر الخبرة، وربحت الرهان، فشدّدت الخناق، وزادت من إخفاق القاعدة في شمال البلاد، الذي اضطرت الى التراجع لمنطقة الساحل الافريقي لتجسيد أهدافها الدولية.

---

[1] **Ibid.,** p.32

[2] André Bourgeot," sahara de tous les enjeux"**, in Hérodote: géopolitique du Sahara**, N°142, Paris : la découverte, 3eme trimestre 2011, p.57.

[3] patrick dombrowsky, ″les guerres du désert saharien ", **in géostratégiques**, n° 32, paris, 3ème trimestre 2011, p.270.

إلاّ أنّ ذلك التراجع لا يعني عدم وجودها في السابق في المنطقة، فقد قامت (ج.س.د.ق) في فيفري 2003 باختطاف 32 رهينة بالطاسيلي، ونجحت كتيبة عبد الرزاق البارا على اثرها في الحصول على 5 مليون دولار مقابل 31 رهينة(بعد مقتل أحد الرّهائن)، ليصبح الاختطاف أنجح وأفضل وسيلة للإرهاب في السّاحل. لكن وجود القاعدة في الساحل سيأخذ منحنى آخر أكثر وأشدّ عنفا خاصّة مع أبوزيد المكنّى ب"زرقاوي السّاحل" مهرّب ينشط بالحدود اللّيبية الجزائرية.

من بين أهمّ الأعمال الإرهابية التي جرت منذ 14 ديسمبر 2008، هي اختطاف أبو زيد لدبلوماسيين كنديين بالنيجر. والكاتب العامّ للأمم المتحدة ونائبه (الذين تمّ تحريرهما بعد 4 أشهر فيم بعد). كما قامت نفس الكتيبة باختطاف 4 سيّاح أوربيين في شرق مالي ب 22 جانفي 2009، 3 من بينهم ينحدرون من سويسرا، ألمانيا، حرّروا فيم بعد، في حين تمّ اغتيال البريطاني إدوين دير EDWIN DYER.

بعد مرور سبعة أشهر أي 8 أوت 2009 قام انتحاري بتفجير نفسه أمام السّفارة الفرنسية بموريتانيا.

وفي 19 افريل 2010 قامت جماعة فرنسية باختطاف الفرنسي ميشال جارمانو في النيجر، الذي سلّم لأبوزيد حيث وبعد مفاوضات لقي مصرعه. وفي ليلة 16 سبتمبر 2010 قام أبو زيد بالتخطيط لاختطاف 7 مغتربين (5 فرنسيين، 1 طوغولي، 1 ملغاشي) يعملون بمجمّع أريفا AREVA بالنيجر.[1] لتعمل نفس الجماعة على تنفيذ عملية اختطاف لامرأة ايطالية في الصحراء الجزائرية، في 2 فيفري 2011 إذ تمّ تحرير المرافقين للرهينة بعد بضعة ساعات من الاختطاف من قبل الجيش الجزائري.

بالإضافة إلى اختطاف (ت.ق.م.إ) للفرنسيين في 24 نوفمبر 2011 ب "هوميري" في الشمال الشرقي لمالي، ليقوم التنظيم بعد غدّ بقتل 3 سيّاح أوربيين.[2]

[1] "AQMI menace ceux qui voudraient aider la Cédéao au Mali**", Le monde**, Voir le site : http://www.lemonde.fr (06/06/2018).
[2] PLAGNOL Henri et LONCLE Francois**, op.cit.,** pp. 35-38.

ممّا يلاحظ أنّ (ت.ق.م.إ) قد عرف نشاطا خطّيا متزايدا بمنطقة السّاحل الإفريقي لاسيما بدول الميدان. وأنّ أهمّ آلية لهذا النّشاط هي الإختطاف للسيّاح الأجانب، مقابل الحصول على الفدية من الدول الأوربية لتحريرهم، التي قدّرت بين (2004-2011)، حسب تصريح السّفيرة الأمريكية السابقة بمالي السيّدة "فيكي هدلستون"، بحوالي 89 مليون دولار فدية للإرهابيين، حيث دفعت فرنسا وحدها حوالي 17 مليون دولار.[1]

المطلب الثاني: التنظيمات الإرهابية: بين التأسيس واستمرارية الولاء

تأسّس بعد انهيار ليبيا مجموعة من التنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي المنتشر سلفا بالمنطقة، على غرار حركة أنصار الدين، جماعة بوكوحرام وغيرها من الجماعات إلاّ أنّ السؤال المطروح: هل يعتبر ذلك التأسيس انقلاب إيديولوجي عن القاعدة أم أنّه استمرار لها تحت مسمّيات أخرى؟

الفرع الأوّل: حركة أنصار الدين: (ANSAR ADIN)

وهي أهمّ حركة أفرزتها التطوّرات السياسية والعسكرية والإقتصادية المحلية والإقليمية بمنطقة السّاحل الإفريقي والمغرب العربي على حدّ سواء، كما أشير إليها سلفا في المبحث الأوّل. وهي حركة من المدافعين عن الدين، وهي جماعة اسلامية إرهابية يقودها اياد آغ غالي (دبلوماسي سابق). تأسست الحركة في ديسمبر 2011، بعد اعلان ولائها لتنظيم القاعدة، بهدف توسيع المنظمة، فمن دون برنامج أو هدف، أبانت الحركة بعد أشهر قليلة عن فعالية كبيرة، خاصة بعدما قامت بتفسير مسار (ح.و.ت.أ)، [2] بعد مفاوضات أدت الى اتفاق أو برنامج مشترك حول شمال مالي يوم 26 ماي 2012. يقوم هذا البرنامج على تأسيس دولة اسلامية مستقلة للأزواد ومجلس انتقالي للأزواد، وهذا ما رفضته مجموعة من اطارات (ح.و.ت.أ)، كونه حسبهم لا يتماشى ومبدأ

---

[1] اسماعيل دبش، **الوضع في الساحل بين الوقع الاقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الازمة في مالي (منذ 2010)**، الجزائر، د.د.ن، جوان 2013، ص19.

[2] AG EGLESS Mohamed et KONE Djibril, **Le patriote et le Djihadiste,** Bamako : Editions La Sahélienne, 2012, p30.

علمانية الحركة (ح.و.ت.أ). كما أن أفراد حركة أنصار الدين لم يبدوا رغبتهم في المجلس ودعوا لإعادة النظر في صلتهم بالقاعدة وحركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا (ك.ت.ج.غ.إ.).[1]

لقد أثبتت المواجهات بين (ح.و.ت.أ) وأنصار الدين في 07 جوان 2012 بالقرب من كيدال أنّ المصالحة التي أعلن عنها بلال آغ الشريف (قائد ح.و.ت.أ)، تبدوا أكبر تحدي. ممّا أضعف من قدرة (ح.و.ت.أ) التي التحق أفرادها بأنصار الدين من أجل الحصول على الدعم المالي من (ت.ق.ب.م.إ).

وفي الأخير يتّضح أنه بينما كان يتبين أن المدن تومبوكتو، غاو وكيدال، هم تحت قبضة الإسلاميين، فان (ح.و.ت.أ)، قد تراجعت ميدانيا لصالح قوات وجماعات جديدة كجبهة التحرير الوطنية للأزواد المتشكلة أساسا من عرب اقليم تومبوكتو.[2]

الفرع الثاني: حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا(ك.ت.ج.غ.إ.) (MUJAO)

تعدّ حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا من أهمّ التنظيمات التي يتوجّب فهمها لتفسير الظّاهرة الإرهابية بالسّاحل لما لها من ارتباطات مباشرة أو غير مباشرة خاصّة ما تعلّق بالانتماءات الإيديولوجية والعقائدية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

تأسست (ك.ت.ج.غ.إ.) على يد حمادة ولد محمد خيرو في 2011، المعروف بأحمد التلمسي، بعد اختلاف بينه وبين دروكدال.[3] أعلن عن مقتل التلمسي في 11 ديسمبر 2014 بعد قصف جوّي فرنسي بمدينة غاو. حيث أعلن المكلف بالاعلام لدى قيادة الأركان المسلحة بباريس "جي جارون" Guy Garonne: ***" أن العملية أسفرت عن تصفية حوالي عشرة ارهابيين من حركة التلمسي"***.وهذا ما أكده وزير الدفاع المالي "باه، ندو" Bah N'Daw: ***" تمّ مقتل 06 ارهابيين، سجن 03آخرين... لقد ألحقنا خسارة كبيرة بكتيبة المرابطين، والارهابيين الناشطين بالساحل والصحراء"***.[4]

---

[1] ZEINI Moulaye, **la problématique de la criminalité transnationale et le contrôle démocratique du secteur de la sécurité**, Mali : Friedrich-Ebert-Stiftung, 2014, p13.
[2] BENCHERIF Adib, « Le nord du Mali, entre risques de balkanisation et Talibanisation », **paix et sécurité internationale**, canada : école nationale d'études internationales, p.3.
[3] ZEINI Moulaye, **op.cit.,**p.14.
[4] Jeunne Afrique, **Mali: la mort d'Ahmed el-Tilemsi, un coup pour le MUJAO et Belmokhtar.** Voir le site: http://www.jeuneafrique.com(12/12/2015)

عرفت الحركة بعدا دوليا، بعد اختطافها ل 03 أروبيين ناشطين بحقوق الانسان (اسبانيين وايطالي)، بالقرب من تندوف في 23 أكتوبر 2011. [1]

وفي 03 مارس 2012، قامت الحركة الاسلامية بعملية انتحارية استهدفت مقر الدرك الوطني بتمنراست، بحيث أسفرت عن جرح 24 منهم و 14 مدنيا.[2]

ليبقى الحدث الأبرز والأهم هو اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين في مقر القنصلية الجزائرية ب "غاو" "GAO"، يوم 05 أفريل 2012. للإشارة فإنّه بعد إلقاء القبض على 3 جهاديين، تمّ إعلان (ك.ت.ج.غ.إ.) عن اغتيال نائب القنصل "طاهر التواتي"، وموت القنصل "بوعلام سايس" على اثر تدهور حالته الصحيّة. كما تمّ تحرير الدبلوماسيين الخمسة الآخرين على مرحلتين، ثلاثة منهم في جويلية 2012، اثنين آخرين في 30 أوت 2014.[3]

الا أن هذه السيطرة على غاو، لم تدم بعد التدخل الفرنسي الذي أعلن عن مقتل 60 جهاديا، بعد قصفهم في غاو يوم 13 جانفي 2013.[4]كما خطط التنظيم لاختطاف الفرنسي البرتغالي "جلبارتو رودريغز ليال" **Gilberto Rodriguez** Leal بديما في 20 نوفمبر 2012، والذي أعلن في 22 أفريل 2014 عن مقتله بدون الاعلان عن التاريخ أو الظروف.[5]

---

[1] BERTHEMET Tanguy , Le Mujao, le mystérieux groupe qui a annoncé la mort de l'otage français, **le figaro**. Voir le site : http://www.lefigaro.fr(12/12/2015).

[2] France 24, Attentat-suicide contre une gendarmerie à Tamanrasset. sur le site : http://www.france24.com (22/03/2017).

[3] AGGAR Salim, plus de 24 mois après leur enlèvement par le mujao nos deux derniers diplomates libérés**, l'expression**, n°4216, 31/08/2014, p24.

[4] **Le figaro**, Afrique: fusion de 2 groupes djihadistes. sur le site : http://www.lefigaro.fr **(**28/04/2017**).**

[5] بوشناق أحمد إسماعيل، " دور الإعلام في تشكيل الجماعات الإرهابية بالمنطقة الساحل-مغاربية: نموذج الحراك العربي"، **مجلّة الاتصال والصحافة للمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام**، العدد04، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،2016، ص27.

وتعد آخر عملية للحركة هي الاعتداء على الهلال الأحمر الدولي، يوم 30 مارس 2015، في طريقها لغاو، لتسفر العملية عن مقتل السائق وجرح آخر متطوع لدى الهلال الأحمر المالي.[1]

لقد أدّت تلك الاختطافات لاسيما المتعلقة بمخيّمات اللاجئين بتندوف على حد تعبير الأستاذ دبش، الى محاولة تأزيم الوضع بين البوليزاريو والدول الأروبية المساندة لها، وقد تم تحريرهم في 18 جويلية 2012.[2]

للإشارة فإنّ أهمّ العمليات التي أكدّت تحالف (ك.ت.ج.غ.إ.) مع تنظيم القاعدة هو إعلان التنظيمين عن مسؤوليتهما المشترك في تفجير الشركة الفرنسية في أغاديس "أريفا" وكذا ثكنة الجيش النيجيري في 23 ماي 2013. وتوّج ذلك التحالف بتأسيس تنظيم إرهابي آخر تحت تسمية " المرابطون" بعد ثلاثة أشهر.[3] ويمكن توضيح المناطق المسيطر عليها من قبل الحركة في الخريطة الآتية:

خريطة رقم 06: توضّح المناطق المسيطر عليها من قبل حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا (انظر إشارة السهم)

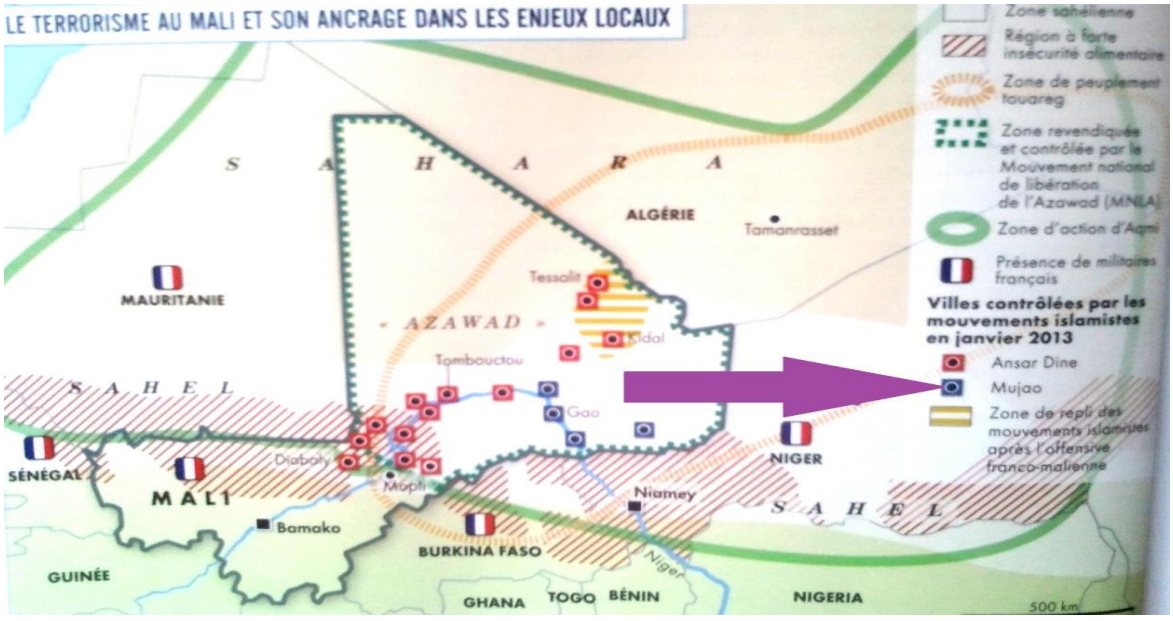

المصدر: (مع تعديلات من الباحث).Amael cattaruzza, **atlas des guerres et des conflits**, France : autrement, 2014

[1] BACHE David, mali : le mujao revendique l'attaque d'un camion du CICR, sur le site : http://www.rfi.fr/afrique/ (20/05/2015).

[2] دبش اسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

[3] Marc Mémier, « AQMI et Al-Mourabitoun : le djihad sahélien réunifié ? », **Études de l'Ifri,** France : Ifri, janvier 2017, p. 23.

الفرع الثالث: بوكو حرام bokoharam، جماعة أهل السنة والجهاد

وهي من أهمّ الجماعات الإرهابية المتطرفة المشكّلة للساحة اللّاتماثلية في منطقة السّاحل الإفريقي حيث تأسست هذه الجماعة في نيجيريا سنة 2002، مع محمد يوسف، الذي تم حتفه من طرف القوات النيجيرية في 2009، وذلك بعد مقتل 800 شخص من القوات النيجيرية.

تنحدر الحركة من الهوسا التي تعني كفر الثقافة الغربية، وتهدف الجماعة الى تغيير جذري للمجتمع النيجيري عن طريق تطبيق مبادئ الاسلام والشريعة.[1]

عرفت الجماعة تطورا ملحوظا، يرجع أساسا لصلتها بتنظيم القاعدة، ولعل أهم حدث يشير لهذا التطور هو الاعتداء على مقر الأمم المتحدة في أبوجا يوم 26 أوت 2011.[2]

يرى المحلل البروفيسور ريكاردو لريمون Ricardo Larémont، أن هناك فصائل داخل المجموعة، تدل على انقسامها، فالأولى، يقودها خليفة محمد يوسف، أبو بكر شكو، وهي فصيلة ايديولوجية تدير المفاوضات مع الحكومة الفيدرالية، أما الفصيلة الثانية فهي مدعمة من قبل المسؤولين المحليين والحكوميين للشمال، تهدف الى اضعاف الحكومة الفيدرالية، أما الفصيلة الثالثة، تقوم بمختلف الأعمال الاجرامية[3] مثلا: كاختطاف وقع في ماي 2011، لبريطاني وايطالي الذين تم اعدامهما في 08 مارس 2012، بعد محاولة تحريرهما.

وحسب الشرطة النيجيرية، فان التنظيم قد ارتكب 118 اعتداء في 2011، أسفرت عن مقتل 308 فردا. ما يلاحظ كذلك أنه و خلال ثلاث أسابيع الأولى من سنة 2012، أي ثلاثة أشهر بعد سقوط القذافي –أكتوبر 2011–، تم الاعلان عن مقتل 253 في 21 اعتداء، كما أنه

[1] PHAM Jean Peter, "Boko Haram la menace évolue", **in Bulletin de la sécurité africaine**, Washington: publication du Centre d'études stratégiques de l'Afrique, N° 20, , avril 2012, p.8.
[2] DENECE Eric, **"**Nigéria : accroissement et internationalisation des actions du groupe terroriste Boko Haram**"**, **Note d'actualité**, n° 257, Paris : Centre français de recherche sur le renseignement, p. 4.
[3] ASSANVO William, **op.cit.,** p.12.

منذ 2009، السنة التي تضاعفت فيها اعتداءات بوكحرام الى جانفي 2012، تم احصاء وفاة 1200 شخص نتيجة الجرائم المنسوبة للتنظيم.[1]

وفي جانفي 2013، أي بعد التدخل الفرنسي، قام(ت.ق.ب.م.إ)، بتوظيف أفراد من بوكحرام الى جانبهم، وكذا الى جانب أنصار الدين و(ك.ت.ج.غ.إ.) في كل من مدينة قاو، وتومبوكتو.

الا أن تطورت الأحداث، بعد اختطاف 200 طالبة ثانوية في 17 أفريل 2013، جعلت الجيش في نيجيريا يتخذ قرار حالة الطوارئ في ماي 2013، لكن سرعان ما تكيّفت الجماعة، لتقوم باعتداءات منذ جويلية 2013، أكثر راديكالية ودموية، حيث لقي 2000 شخص مصرعهم سنة 2014.[2]

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنّ الحركة استطاعت توفير ما يزيد عن 10 ملايين دولار من عمليات الاختطاف والفدية، وقد بلغ مجموع الفديات التي دفعتها حكومة الكاميرون ما بين 2013 و2014 ما مجموعه 57.3 مليون دولار، في حين وصلت قيمة الفدى التي دفعتها حكومة نيجيريا في فترة ما بين 2017 و 2018 ما يقدر ب 7 ماليين دولار.[3] كما نفذت الجماعة 60 هجوما على منطقة بحيرة التشاد خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2018.

في الأخير يمكن ملاحظة تغيّر جذري في نشاط تنظيم بوكحرام فقد أعلن الأمير أبوبكر شيكو في شريط فيديو على الأنترنت لمدة 52 دقيقة في 24 أوت 2014، عن ميلاد الدولة الاسلامية بنيجيريا، بدءا من مدينة غووزا GWOZA عندما قال: ***"ان الله يأمرنا أن نحكم غووزا، طبقا لمبادئ الاسلام، بل ويأمرنا أن نحكم العالم هكذا، وليس فقط بنيجيريا، وسنبدأ الآن"*** دون أن نشير لانتمائه للبغدادي، مما زاد من خطر انتشار تهديد داعش للأفراد ودول منطقة الساحل. [4]

---

[1] **Ibid.,** pp. 14-15.

[2] SADATCHY Priscilla,"boko haram : un an sous état d'urgence", **note d'analyse**, Bruxelles : groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (grip), 3 juin 2014, p.1.

[3] فريدوم أنووها وصامويل أيوول، "بوكوحرام: ديناميات صعود وتراجع جماعة عنيفة في نيجيريا"، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر: الدوحة، 2018، ص03.

[4] RODIER Alain, "Boko Haram proclame un Etat islamique", **note d'actualité,** n°367, paris : centre français de recherche sur le renseignement, p2.

كما يمكن تلخيص مجمل عمليات التنظيم من خلال الرسم البياني التالي:

الرسم البياني01: خطّ بياني لعمليات بوكوحرام والخسائر البشرية الناجمة عنها بين 2009-2017

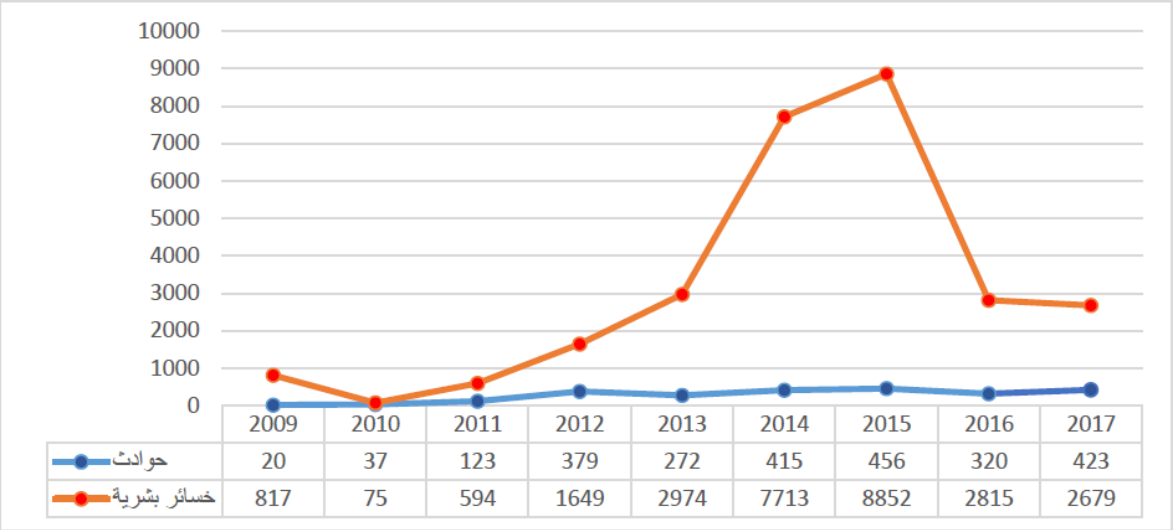

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حوادث	20	37	123	379	272	415	456	320	423
خسائر بشرية	817	75	594	1649	2974	7713	8852	2815	2679

على الموقع: (31-01-2019) http://www.acleddata.com

من خلال هذا التمثيل البياني نسجّل تراجعا ملحوظا عدد الحوادث ومنه الخسائر. إذ يعزى ذلك إلى الانتماءات لتنظيمات إرهابية أخرى وكذا مشاكل القيادة بين أبو بكر شكو ونجل محمّد يوسف.... بالإضافة إلى تراجع القاعدة الشعبية –التي طالما ساندت التنظيم– بعدما فرض عليها حصار الجيش.

الفرع الرابع: تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) ISIS

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي يُعرف اختصاراً بـ داعش (ويُطلق على المنتمين له اسم الدواعش)، والذي يسمي نفسه الآن الدولة الإسلامية يهدف أعضاؤه إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، ينتشر بشكل رئيسي في العراق وسوريا وله فروع اخرى

في جنوب اليمن وليبيا وسيناء وأزواد والصومال وشمال شرق نيجيريا وباكستان. زعيم هذا التنظيم هو أبو بكر البغدادي[1].

أمّا عن علاقة تنظيم الدولة الاسلامية بتنظيم القاعدة، فإنّ تنظيم داعش انبثق من تنظيم القاعدة في العراق [*2] تحت قيادة زعيمها أبو بكر البغدادي، نمت داعش بشكل ملحوظ ، وحصلت على الدعم في العراق بسبب التمييز الاقتصادي والسياسي المزعوم ضد السنة العراقيين العرب، وتم لها وجود كبير في المحافظات السورية من الرقة، إدلب، دير الزور وحلب بعد الدخول في الحرب الأهلية السورية.

كان لداعش صلات وثيقة مع تنظيم القاعدة حتى فيفري عام 2014، حيث أنه بعد صراع طويل على السلطة استمر لمدة ثمانية أشهر، قطع تنظيم القاعدة كل العلاقات مع جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام، حيث تعتبر القاعدة داعش تنظيمًا "وحشيًّا". في جويلية 2014، كان لتنظيم داعش على الأقل 4000 من المقاتلين في صفوفه في العراق الذين بالإضافة إلى الهجمات على أهداف حكومية وعسكرية، فقد أعلن التنظيم مسؤوليته عن الهجمات التي أسفرت عن مقتل الآلاف من المدنيين. في أوت عام 2014، ادعى المرصد السوري لحقوق الإنسان أن التنظيم قد زادت قوته إلى 50000 مقاتل في سوريا و30000 في العراق[3].

كان هدف داعش الأصلي هو إقامة الخلافة في المناطق ذات الأغلبية السنية في العراق. وبعد مشاركته في الحرب الأهلية السورية، توسع هدفه ليشمل السيطرة على المناطق ذات الأغلبية السنية في سوريا. وقد أعلنت الخلافة يوم 29 جوان 2014، وأصبح أبو بكر البغدادي يلقب بالخليفة، والجماعة قد تم تغيير اسمها إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام. بدأ بتكوين

---

[1]شفيق شقير، "تنظيم الدولة الاسلامية: التأثير، النشأة والمستقبل"، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر: الدوحة، 2014، ص18.

[*]وهي التي شكلها أبو مصعب الزرقاوي في عام 2004، الذي كان قد شارك في قوات المقاومة ضد القوات التي تقودها الولايات المتحدة والحكومات العراقية المتعاقبة في أعقاب غزو العراق عام 2003 خلال 2003-2011 حرب العراق وذلك جنبًا إلى جنب مع غيرها من الجماعات السنية المسلحة قد تشكل مجلس شورى المجاهدين التى مهدت أكثر لدولة العراق الإسلامية. في أوجها، وقيل أنها تتمتع بحضور قوي في المحافظات العراقية من الأنبار ، و نينوى ، وفي محافظة كركوك، وأكثر تواجدا في صلاح الدين، وأجزاء من بابل، ديالى و بغداد، وزعمت أن بعقوبة باعتبارها عاصمة. ومع ذلك، فإن محاولات الدولة الإسلامية في العراق العنيفة لإحكام السيطرة على أراضي جديدة أدت إلى رد فعل عنيف من العراقيين السنة وغيرهم من الجماعات المتمردة، مما ساعد على دحر حركة الصحوة وتدنى سيطرته.

[3]حسن أبو هنية، "البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الاسلامية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر: الدوحة، 2014، ص ص31-32.

الدولة الإسلامية في العراق في 15 أكتوبر 2006 إثر اجتماع مجموعة من الفصائل المسلحة ضمن معاهدة حلف المطيبين وتم اختيار "أبا عمر" زعيمًا له وبعدها تبنت العديد من العمليات النوعية داخل العراق آنذاك، وبعد مقتل أبو عمر البغدادي في 19 أفريل 2010 أصبح أبو بكر البغدادي زعيمًا لهذا التنظيم، وشهد عهد أبي بكر توسعاً في العمليات النوعية المتزامنة (كعملية البنك المركزي، ووزارة العدل، واقتحام سجني أبو غريب والحوت)، وخلال الأحداث الجارية في سوريا واقتتال الجماعات الثورية والجيش الحر مع القوات الحكومية السورية تم تشكيل جبهة النصرة لأهل الشام أواخر سنة 2011، وسرعان ما نمت قدراتها لتصبح في غضون أشهر من أبرز قوى المقاتلة في سوريا، وفي 9 أفريل 2013 وبرسالة صوتية بُثت عن طريق شبكة شموخ الإسلام.[1] أعلن من خلالها أبو بكر البغدادي دمج فرع تنظيم القاعدة في سوريا (جبهة النصرة) مع دولة العراق الإسلامية تحت مسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام، إلا أن جبهة النصرة نفت أن يكون قد وصلتها أية دعوات واستشارات للاندماج مع داعش.

أمّا بالنسبة لمميّزات تنظيم الدولة الاسلامية، فتكمن فيما يلي:[2]

1- التغير الذي طرأ على سلوك القاعدة وكشفته الوثائق التي عثر عليها الأميركيون في الحاسوب الشخصي لبن لادن، والذي بدا في تصرفات جبهة النصرة في سوريا.

2-الرؤية الأيديولوجية الصلبة والحدِّية التي تُغلِّب الجانب العقائدي والطائفي والهويَّاتي.

3-درجة التوحش الذي وصل إليه التنظيم ما جعل القاعدة تتحدث عن الغلو والتكفير.

4- حالة متقدمة من البراغماتية والانتهازية التي جعلته يكفِّر ويقاتل الجهاديين الآخرين في الوقت الذي يَقبل مبايعة كثيرين بعضهم قطَّاع طرق.

أما سيطرة تنظيم الدولة على الأرض، فلا يمكن فهمها إلا في إطار التغيرات في المنطقة منذ الحرب على أفغانستان والعراق وصولاً إلى الثورات الشعبية، فتنظيم الدولة تمدد في الفراغ الذي خلَّفه ضعف الدولة وفي أجواء الاستبداد وبعد احتلال العراق، ثم مع الأزمة السورية التي قوبلت بعنف وحشي فتحولت إلى ثورة مسلحة، وقد أشار الجولاني- قال أبومحمد الجولاني - زعيم جماعة

---

[1] معتز الخطيب، "تنظيم الدولة الاسلامية:البنية الفكرية وتعقيدات الواقع"، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر: الدوحة ، 2014،ص08 .

[2] حسين طليس، **من هي داعش وماهي أهدافها؟**، على الموقع:
http://www.alalam.ir/news/1552479 (29.03.2015)

"جبهة النصرة" التي أعلنت في 2016 تغيير اسمها إلى "فتح الشام" وفك ارتباطها مع تنظيم "القاعدة"– بوضوح إلى أن "أزمة سوريا أزالت العوائق وسهَّلت قبول الفكر الجهادي وحمل السلاح بعد أن لم تكن الناس تقبل منهجنا".

وقد انتشر تنظيم الدولة الاسلامية في عدة مناطق سميت بالولايات، وتشمل:[1]

القسم السوري: ولاية الرقة، ولاية الخير، ولاية حلب ، ولاية دمشق، ولاية حمص، ولاية حماة، ولاية البادية، وولاية الفرات.

القسم العراقي: ولاية نينوى ، ولاية كركوك , الرشاد، ولاية الأنبار ، ولاية الفلوجة، ولاية صلاح الدين، ولاية شمال بغداد ، ولاية الجنوب (زوبع)، ولاية الجزيرة، وولاية دجلة

القسم المصري: ولاية سيناء (مناطق سيطرة محدودة شرق محافظة شمال سيناء).

القسم النيجيري: حركة بوكو حرام على لسان زعيمها أبو بكر شيكا وتعلن الولاء لأبي بكر البغدادي خليفة داعش. أطلق مؤيدو التنظيم إسم ولاية نيجيريا على المناطق الخاضعة لسيطرة بوكو حرام ولم يصدر شيء رسمي عن التنظيم ينفي أو يثبت هذا الإسم.

القسم الليبي: ولاية برقة، درنة، بنغازي، ولاية طرابلس وولاية فزان. ويمكن إجمال هذا من خلال الخريطة التّالية:

[1] تامر بدوي، "داعش الأبعاد والتداعيات الاقليمية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر: الدوحة، 2014، ص65.

خريطة رقم 07: انتشار الدولة الاسلامية في العراق والشّام بليبيا

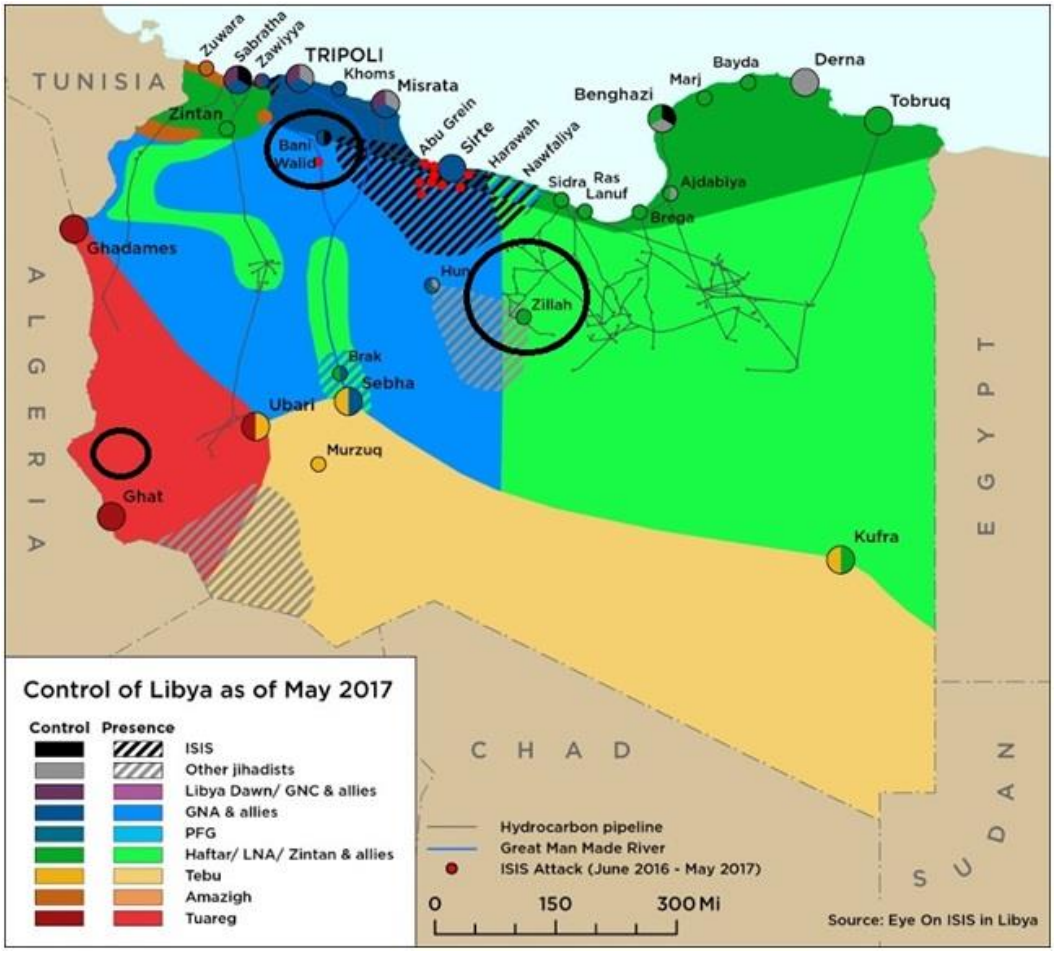

المصدر: www. libyasecuritymonitor.com 10 -01-2019

هذا بالاضافة الى الأردن، لبنان، السعودية، تركيا وإيران.[1] فمن خلال القسم الليبي، وطأت أقدام تنظيم الدولة الاسلامية، منطقة السّاحل الافريقي والمغرب العربي.

لقد عرفت سنة 2014، تطورًا أمنيًّا مهمًّا، يحتاج إلى فترة زمنية محدّدة ليبرز أثره بشكل أوضح على مستقبل الخارطة الأمنية في ليبيا، المغرب العربي والساحل الافريقي بشكل أكبر، ويتعلق بتطور علاقة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بالمجموعات الجهادية في مدينة درنة شرق ليبيا؛ التي تعرف انتشارًا لمجموعات مسلحة؛ مثل: "مجلس شورى شباب الإسلام"، الذي يضمُّ تنظيم "أنصار الشريعة"، العائدين من القتال الدائر في سوريا ومالي .[2]

[1] RODIER Alain, "l'Etat islamique dans le monde", **note d'actualité**, N°361, France: centre français de recherche sur le renseignement, 2014, pp. 2-6.

[2] كمال القصير، **جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014**، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/(05/03/2018)

حيث يتبع المجلس فكريًا وحركيًا تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" .وهذا ما يؤهل مدينة درنة لأن تتحول إلى قاعدة انطلاق وتمدد لتواجد تنظيم الدولة في شمال إفريقيا؛ وذلك بالنظر إلى ما تتيحه الفوضى والاضطرابات الأمنية في ليبيا من إمكانات لتوسع النشاط الجهادي في المنطقة.

وقد حسم تنظيم الدولة الإسلامية مسألة تواجده في دول شمال إفريقيا ومصر خلال الاجتماع الكبير الذي نظمته قيادات هذا التنظيم في درنة الليبية، وحضرته قيادات تنظيم أنصار الشريعة بتونس سيف الله بن حسين (أبو عياض) والقيادي اليمني المعروف باسم "أبو حنيفة اليمني"، واحتضنت مدينة درنة الليبية أول اجتماع لتنظيم داعش خارج العراق وسوريا؛ وذلك بعد أن أعلنت قيادات تنظيم أنصار الشريعة بكل من ليبيا وتونس ولاءهم لأبي بكر البغدادي.[1] الذي عيّن الحبيب الجزراوي آل سعود على رأس التنظيم بدرنة. للإشارة فإنّ صفوف التنظيم قد تعزّزت ب 5000 جهادي، بعد دعوة أبو عياض لهم. وهذا ما أكّده وزير الاعلام والثقافة اللّيبي خلال زيارته لتونس في 26 جانفي 2015.[2]

وتتجلى استلهام ممارسات تنظيم داعش الأم من خلال إعدام الرهينة الفرنسي "هيرفي غوردال"Hervé Gourdel من طرف الجماعة التي أطلقت على نفسها اسم "جند الخلافة" في الجزائر[3] بنفس تلك التي ينفذ بها داعش إعداماته في المناطق التي تخضع لسيطرته. أما في تونس فقد حاولت جماعة أخرى تسمى كتيبة عقبة بن نافع التي لطالما ارتبطت بعلاقات وثيقة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب أن تجعل من نفسها فرعا لداعش من خلال إصدار بيانات تدعم التنظيم، وكذا السعي لتجنيد مواطنين تونسيين في صفوفه.

بحيث أعاد إعدام تنظيم داعش في ليبيا 21 قبطيا مصري ذبحا في 15 فيفري 2015، وردت الدولة المصرية بغارات على تعتبرها إنها تمثل مراكز تجمع وتدريب وتخزين للذخيرة تابعة للتنظيم

---

[1] نفس الموقع.

[2] **على الموقع الإلكتروني:**(20/03/2015)http://www.jeuneafrique.com

[3] Alain rodier, "califat islamique : lutte d'influence pour l'extension à l'internationale", **note d'actualité,** N°382, France : centre français de recherche sur le renseignement, février 2015, p.2.

الإرهابي، موضوع الجماعات المسلحة في منطقة المغرب العربي إلى واجهة اهتمام الإعلام العالمي مجددا.[1] كما يتبيّن من خلال الخريطة:

خريطة رقم 08: المناطق اغتيال الـ21 قبطي، والردّ المصري على العمليّة

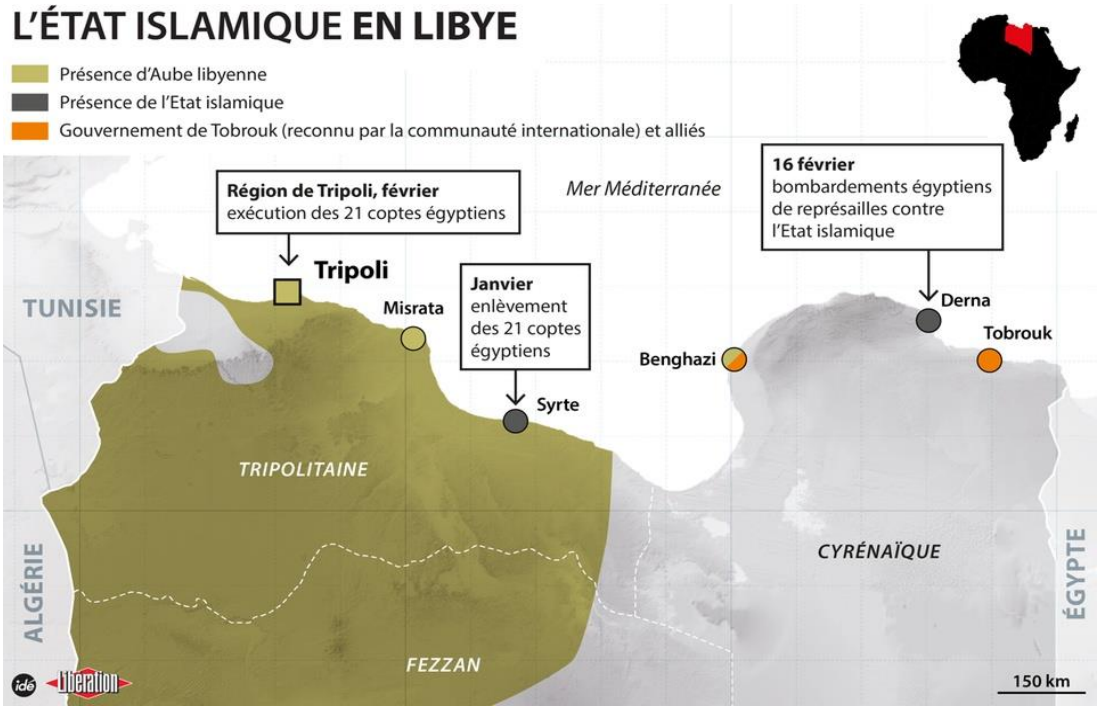

المصدر: Luc Mathieu, "**La Libye, terre d'exportation pour l'Etat islamique ?**", **libération**, france: paris,16 février 2015.

ونشرت وكالة "الأسوشييتد برس" Associated Press العالمية تقريرا مفصلا عن تهديدات داعش في المنطقة المغاربية، حيث اعتبرت أن المغرب العربي دخل بشكل ما في طموحات "إمارة أبو بكر البغدادي"، وإن بدرجة أقل من التنسيق والتواصل والارتباط العضوي مع التنظيم الأم الذي يسيطر على مساحات شاسعة من العراق وسوريا .

واعتبر التقرير أن الخوف من تهديدات فرع داعش في شمال إفريقيا لا يقتصر على دول المنطقة فحسب؛ بل يتعداه إلى أوروبا التي لا تفصلها عنها إلا بمئات الكيلومترات، ويصلها سنويا الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين، حيث يمكن أن يكون ضمنهم عناصر من التنظيم وهي

1**على الموقع الإلكتروني:** http://www.lepoint.fr

المخاوف التي عبر عنها رئيس الحكومة الايطالية ماتيو رينزي Matteo Renzi الذي أغلقت بلاده سفارتها في طرابلس، ودعا الأمم المتحدة للتدخل من أجل وضع حد لنشاطات الجماعات المتطرفة.

كما اعتبر التقرير أن تواجد فروع داعش في كل من الجزائر وتونس يتميز بالسرية وعدم الظهور المباشر على عكس التنظيمات الموالية له في ليبيا، التي وجدت في حالة الفوضى منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي عام 2011 مجالا واسعا للتحرك، إلى حد تسمية "ولاة" على مناطق في البلاد، في حين تتشابه الحالة المصرية مع نظيرتيها في تونس، وهذا من خلال التحاق الجماعات التي كانت مرتبطة بتنظيم القاعدة بداعش، حيث أعلن ما يسمى بتنظيم "أنصار بيت المقدس" الذي ينشط في شبه جزيرة سيناء ولاءه لداعش ونفذ العديد من العمليات ضد الجيش المصري هناك. وبعد شهرين من إعدام المصريين، قام تنظيم داعش بإعدام حوالي 30 رعيّة إثيوبي بليبيا في 19 أفريل 2015، في مجموعتين الأولى على الشاطئ، والثانية بالقرب من منطقة صحراوية، في شريط فيديو دام 29 دقيقة.[1]

من الملاحظ أنّ هناك إرتباط جيو–أمني بين منطقة السّاحل ومنطقة المغرب العربي، إذ نجد أنّ ليبيا أصبحت ملجأ ومخبأ للجماعات الارهابية التي تشكّل تهديدا صريحا للأمن المغربي والسّاحلي. فبعد عملية سرفال تراجعت الجماعات المسلّحة –تكتيكيا– الى الجنوب اللّيبي الذي أصبح يسوده التّدهور ويحكمه قانون الميليشيات. وعليه فإشكالية الارهاب تحوّرت (لكنها لم تحلّ) لتفتح الباب أمام لا استقرار دائم بالمنطقتين.

لقد أصبح الوضع الإرهابي أكثر تعقيدا مع بروز الدولة الإسلامية في العراق والشام وطموح قيادته في مد مشروعها بحيث يتجاوز حدود المشرق العربي إلى المغرب العربي مستغلا وجود حواضن يمكن توظيفها في التحرك نحو الساحة المغاربية لتوافر إمكانية التفاعل أيديولوجيا، لوجستيا، عملياتيا وتنظيميا، أي الأرضية الإيديولوجية في بلدان المغرب العربي حيث تتواجد

---

[1] **على الموقع الإلكتروني:**

http://www.causeur.fr (25/04/2015).

جماعات متطرفة قريبة من أيديولوجية داعش كما تعتبر دول المغرب العربي من أهم الدول المصدرة للمقاتلين منذ الاحتلال السوفيتي لأفغانستان وبعد احتلال أمريكا للعراق، وهو الوضع الذي استغله داعش، في استقطاب جهاديين من دول المغرب العربي للقتال في سوريا والعراق في صفوفه منذ عام 2011 وتقدر الأمم المتحدة أعدادهم بحوالي 300 مقاتل تونسي و 1200 مغربي و 170 جزائري، فقد أقام الإرهابيون والكيانات الإرهابية شبكات دولية تمتد عبر عدة دول ينقل من خلالها المقاتلون الإرهابيون والموارد اللازمة لدعمهم جيئة وذهابا، مما أسس لعلاقة متعددة الجوانب علاقة إيديولوجية وعلاقة رفاق سلاح وعلاقات عامة وشخصية وأهداف وطموحات مشتركة انعكس آثارها في نقل الخبرة التي طبقت في سوريا والعراق إلى تونس، ليبيا والجزائر وكذا دول منطقة السّاحل الإفريقي نتيجة لعودة المقاتلين إلى بلادهم ودليل ذلك المعارك التي فتحوها في بنغازي ودرنا وفي تونس وفي الجزائر وفي مالي وفي مصر.

وتنبني استراتيجية التنظيم على السعي إلى توفير التمويل والمقاتلين بشكل فعال، إضافة إلى خلق حالة من التعبئة في أوساط الجهاديين في المنطقة من أجل مناصرة التنظيم وتقديم الدعم المعنوي له في مواجهة التحالف الدولي الذي بدأ يتشكل لوقف تقدمه، وهو ما سوف يستفيد منه التنظيم على المدى القصير، أما على المدى البعيد، فإن التنظيم، من خلال هذا التأييد، سيحظى بنفوذ واسع في المنطقة، يمكن أن يستخدمه في المستقبل، في حالة دخوله في صراع مع العديد من الأنظمة السياسية في المنطقة، وهو ما سوف يحوله إلى خطر عابر للحدود خلال المرحلة القادمة.[1]

هذا الوضع ساهم في تشكل نوع من "الحزام الجهادي" في المنطقة، بشكل يمكن أن يهدد كل الأنظمة السياسية إذا ما استمر تمدد "داعش" داخل المنطقة بهذه الصورة الحالية، لاسيما أنه سيشجع التنظيمات الجهادية الموالية له، على تكثيف هجماتها ضد الدول التي تقيم فيها، من أجل إسقاط الأنظمة ما سوف يدعم من احتمالات اندلاع موجة جديدة من العنف، خاصة أن غالبية

[1] الأمم المتحدة على الموقع الإلكتروني:
http://www.un.org/en/sc/ctc/docs/2015/N1514127_AR.pdf

تلك التنظيمات سوف تسعى إلى الالتزام بتوجهاته العنيفة باعتباره التنظيم الأكثر قدرة على تنفيذ أهدافه، لاسيما بعد إعلانه قيام "الخلافة الإسلامية."

المبحث الثالث: أهمّ أشكال الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

قبل الخوض في تشريح الجريمة المنظّمة بمنطقة السّاحل الإفريقي، تجدر الإشارة في هذا المقام إلى ضرورة ضبط المفهوم من الناحية القانونية. فماذا تعني جماعة إجرامية منظّمة؟ يقصد بـ"جماعة إجرامية منظّمة" في مضمون اتفاقية باليرمو[1]: جماعة ذات هيكل تنظيمي[2]، مؤلّفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزّمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة[3] أو الأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

لقد سمح غياب السيطرة والحكم، انتشار الظروف المهيّأة للارهاب والاجرام المشار اليها في المبحث الاول الى ظهور عدّة أشكال للجريمة المنظمة، لاسيما التجارة بالمخدّرات، تهريب الاسلحة والهجرة غير الشرعية التي أصبحت لا تهدّد أمن وسلامة الأفراد فحسب، بل وحتّى الاستقرار الاقتصادي والسياسي لمجموع الدّول السّاحلية. وهذا ما سنعالجه في ثلاثة مطالب على التوالي. فما هي أهمّ الجرائم المرتكبة في منطقة السّاحل الإفريقي بعد سقوط نظام معمّر القذّافي؟

المطلب الأوّل: تهريب الأسلحة اللّيبية: دراسة في المسارات والتداعيات

تندرج جريمة تهريب الأسلحة في صلب مهدّدات الأمن الوطني الجزائري والإقليمي (منطقة السّحل الإفريقي). فبعد سنوات من تدخّل حلف الشمال الأطلسي وانهيار نظام معمر القذافي لم تعد ليبيا موحّدة ميدانيا، حيث لم تعد الحكومة تحتكر صلاحية العنف المادّي المشروع فحسب، بل غابت الآليات المركزية للسيطرة على أدوات الحرب. إذ نجد أكثر من 100 مليشيا أي حوالي 125000 فردا، ذات المرجعية القبلية المتطرّفة والمساندة من طرف حلف الشمال الأطلسي

---

[1] الأمم المتّحدة، **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها**، نيويورك، 2004، ص5 .

[2] سلوك يمثّل جرما يعاقب عليه بالحرمان التامّ من الحرية لمدّة لا تقلّ عن أربع سنوات أو بعقوبة أشدّ.

[3] جماعة غير مشكّلة عشوائيا لغرض الارتكاب الفوري لجرم ما، ولا يلزم أن تكون لأعضائها أدوار محدّدة رسميا، أو أن تستمر عضويتهم فيها أو أن تكون ذات هيكل تنظيمي.

وتحت غطاء المجلس الوطني الانتقالي، باتت تسيطر على الإقليم والأسلحة. وإذا كانت الحرب الأهلية بين الفصائل اللّيبية سنة 2014 قد ساهمت في تعزيز الإنقسامات على مستوى السيطرة الإقليمية والعسكرية، بالإضافة إلى الانقسام بين القوات الموالية للجنرال خليفة حفتر ومجلس النواب في طبرق، وأولئك الذين يدعمون المؤتمر العام الوطني طرابلس المنافس، فإن الميليشيات العرقية والمتطرّفة استمرت في السيطرة على جزء كبير من جنوب وجنوب غرب ليبيا لاسيما منطقة "سبها".[1]

بالإضافة إلى ذلك ، فإن تحرك المقاتلين الأجانب على نطاق واسع عبر الحدود الليبية أدى إلى انتشار الأسلحة لأهداف تجارية. على وجه الخصوص، تم تجنيد عدد كبير من مقاتلي الطوارق الذين كانوا في السابق من "الفيلق الإسلامي" التابع للقذافي، وكتائب المغاوير، ووحدات أخرى من الجيش الليبي تمّ نقلهم إلى مالي والنيجر في عام 2011 ؛ فمنذ نهاية عام 2014، شهدت ليبيا أيضاً تدفق المقاتلين الأجانب الموالين لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشّام (داعش) في منطقة سرت.

ومن هنا فإنّ الانعكاسات الإقليمية النّاتجة عن انتشار الأسلحة بعد سقوط نظام القذافي هي:

1. انتشار مخزونات الأسلحة في عهد القذافي الذي سمح بـ:

• تعزيز قدرات طوارق في 2012 ، وكذلك تمرد الإسلامويين في مالي؛

• تمكين العناصر المسلحة العاملة في جميع أنحاء منطقة الساحل، بما في ذلك النيجر وتشاد، من الحصول على الأسلحة على غرار الأسلحة الصغيرة وأنظمة الدفاع الجوي المحمولة (أ.ص.أ.د.ج.م) (MANPADS)؛

• منح الجماعات المسلحة المشاركة في المراحل الأولى من الثورة السورية إمكانية الوصول إلى المعدات ثمّ بعدها ترسانة تنظيم الدولة الإسلامية.

2. أن تدفقات الأسلحة الليبية المتداولة في منطقة الساحل منذ عام 2011 يشكل متغيّر رئيسي في تفسير الأسباب العسكرية للأزمة المالية.

3. على الرغم من استمرار انتشار الأسلحة من ليبيا، فقد انخفضت التدفقات إلى حد ما منذ عام 2014.[2] كما تشير الدراسات إلى أنّ الجماعات المسلحة غير الحكومية ومسؤولي الأمن في المنطقة إلا أن هذا التخفيض قد يعود جزئيا إلى جهود اعتراض القوافل على طول طرق العبور التقليدية ، ولاسيما في تشاد وعلى طول الحدود النيجيرية والجزائرية.

---

[1] Conflict Armament Research, **enquête sur les transferts d'armes transfrontaliers dans le sahel**, Grande-Bretagne : Londres, 2016, p. 7.

[2] **Ibid**., pp. 8-9

ويمكن تفسير ذلك الانخفاض من خلال عامل آخر وهو الزيادة في الطلب على الأسلحة داخل ليبيا نتيجة لتكثيف الصراعات الطائفية على خلفية المنافسة السياسية في العديد من المجالات.

4. على الرغم من انخفاض التدفقات الصادرة من ليبيا، إلاّ أنّ التحويلات الداخلية تبقى مستقرة. فمنذ سنة 2011، كان السودان مصدراً مهماً بشكل خاص للأسلحة الصغيرة والذخيرة في ليبيا، حسب مركز بحوث النزاعات المسلّحة Conflict Armament Research(CAR). [1]

بالإضافة إلى بقايا المخزونات القديمة الموثّقة[2] والتي تمّ تداولها على مدى عقود، ظهرت مجموعة جديدة من الأسلحة يتم استخدامها من طرف الجماعات الإرهابية في جنوب الساحل. ففي الفترة الممتدّة بين عامي 2015 و2016، كانت الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة (ت.ق.ب.م.ا) مسؤولة عن سلسلة من الهجمات على الفنادق الدولية وكذا مراكز الأمن في جنوب الساحل –وسط وجنوب مالي، بوركينا فاسو– حيث استخدمت مجموعة من الأسلحة المشتركة مختلفة عن تلك التي سبق توثيقها في المنطقة تحت الإقليمية. وتشمل هذه الأسلحة بنادق هجومية من أصل عراقي ومجموعة من البنادق الصينية المصنعة في عام 2011 ...إلخ.

5. من جهة أخرى، يشير المستشار الأممي Savannah de Tessières في دراسته لأهداف التنمية المستدامة (أ.ت.م.) ODD، أنّ أسباب تهريب الأسلحة في منطقة السّاحل يعزى إلى عدم قدرة الدول على حماية ومراقبة حدودها الواسعة بالمنطقة، بالإضافة إلى انعدام الأمن الداخلي الذي يدفع الأفراد لاسيما في النيجر –منطقة الدراسة– إلى زيادة الطلب على الأسلحة وذلك في إطار ما يسمّى بالدّفاع عن النفس (auto–défense). [3]

ومن هنا تشير هذه النتائج إلى أن الجماعات الإرهابية المسؤولة عن الهجمات في منطقة الساحل لديها مصدر مشترك أو خلية واحدة للإمداد. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تشير إلى وجود روابط محتملة أو مصادر مشتركة للإمداد بين التنظيمات الإرهابية في غرب أفريقيا وأولئك الذين ينشطون في كلّ من العراق وسوريا.

وعليه فقد كان لسقوط نظام معمر القذافي تاثير بالغ على المنطقة لاسيما بعد العودة المسلّحة للمرتزقة والتوارق، الذي يشكل أكبر قلق وتهديد فعلي لمنطقة الساحل. فكما سبق الإشارة إلى أنّ الازمة الليبية قد سمحت بفتح خزانات السلاح التي كانت أهمّ مصدر لتهريب الاسلحة،

---

[1] Conflict Armament Research, sur le site : http://www.conflictarm.com/

[2] وبهدف التأكد من الروابط بين المخزونات الليبية والأسلحة غير المشروعة في منطقة السّاحل الإفريقي، زار "مركز أبحاث النزاعات المسلحة" طرابلس ومصراتة وسبها في يوليو وأغسطس 2015. حيث قام المركز بتصنيف المواد التي تم الحصول عليها مباشرة من مخزونات عهد القذافي التي تم الاستيلاء عليها من طرف قوات داعش في سرت وتم ضبطها أو شراؤها من المليشيات الإثنية أو المتجرين المحليين.

[3] Savannah de Tessières, "mesurer les flux d'armes illicites: le niger", **note d'informaion,** allemagne: small arms survey, 2017, pp. 3-4.

التي خرجت عن السيطرة والمراقبة. حيث أشار مدير مكتب الوكالة الدولية للمهاجرين التابعة لهيئة الامم المتحدة بنواكشوط، الامريكي ريشارد أتس Richard Ots إلى امكانية استحواذ تنظيم القاعدة على أسلحة مهرّبة من ليبيا والتي من بينها صواريخ أمريكية الصنع من طراز stringer [1]. كما أعلن الحلف الاطلسي عن اختفاء 10000 صاروخ.

ويمكن فهم طرق تهريب الأسلحة بمنطقة السّاحل الإفريقي بعد سقوط نظام القذافي من خلال الخريطة التالية:

خريطة رقم09: التدفقات الرئيسية للأسلحة بمنطقة السّاحل الإفريقي

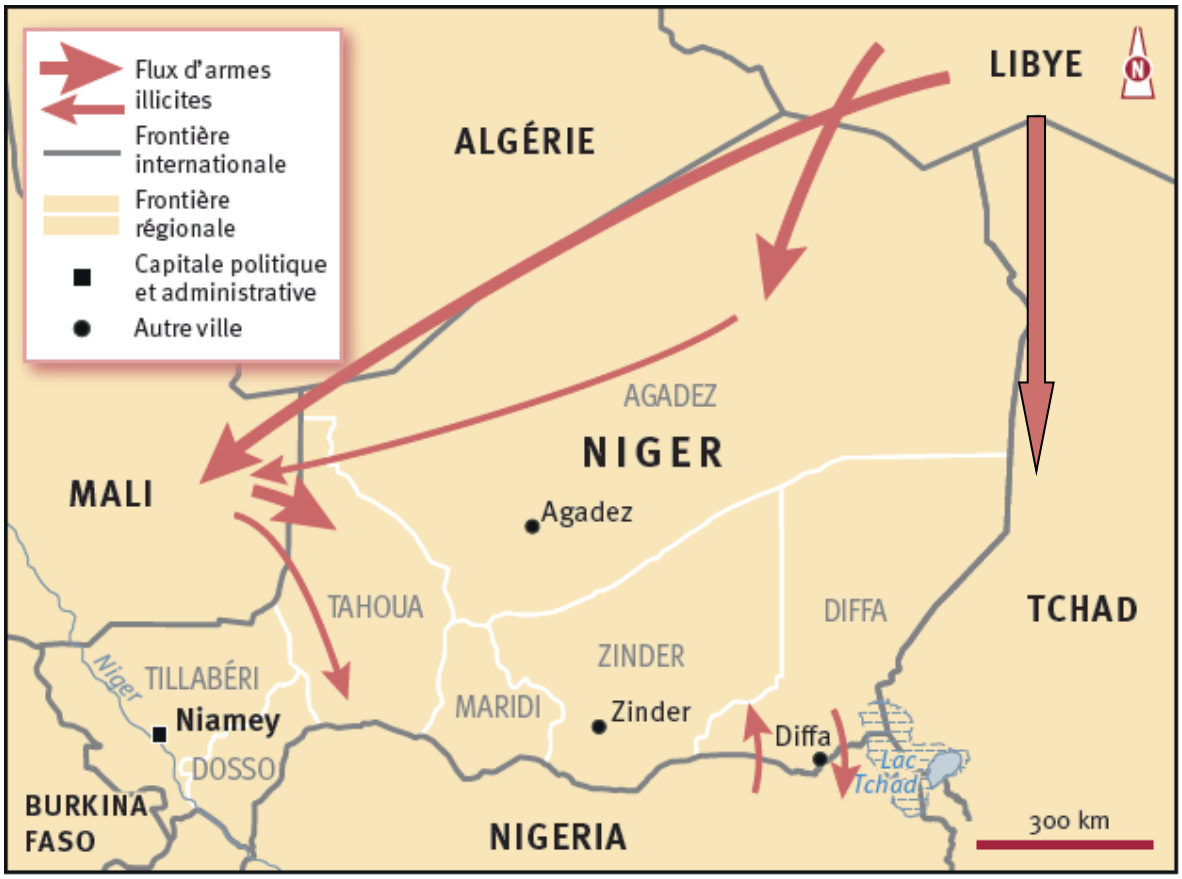

المصدر : Savannah de Tessières, **op.cit.** p5.

يتّضح من خلال الخريطة أنّه ومن وجهة نظر استراتيجية فإنّ التواجد الفرنسي من خلال قاعدة "برخان" في النيجر، قد غيّر مسار تهريب الأسحلة من ليبيا نحو الجماعات الإرهابية بمالي ممّا جعلها تحاول اختراق الحدود الجزائرية، كما غيّرت اتجاه تهريب الأسلحة نحو النيجر لتضطرّ

[1] B.H., paiement de rançons : une violation des engagements internationaux, **in politis-el moudjahide : terrorisme les marchands de la mort**, n°01, septembre 2011, p.16.

بذلك جماعات التهريب إلى اختراق الشريط الحدودي النيجري–التشادي. وعليه يبقى تهريب الأسلحة عبر الحدود المالية النيجرية ثنائية الاتجاه. حيث تعدّ النيجر كممر لتهريب المخزون الليبي للأسلحة إلى مالي، في حين تحتضن مالي الأسلحة التي يحتمل أنّه تم تحويلها من المخزون النيجري.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية لمنطقة السّاحل الإفريقي: بين العبور والاستقرار

تعدّ الهجرة غير الشرعية بمنطقة السّاحل الإفريقي من أهمّ مهدّدات الأمن الوطني الجزائري، كما تعتبر نتيجة وسبب في الوقت نفسه. فهي نتيجة بالنظر لارتباط أمن المنطقة بالجغرافيا حيث أنتجت الطبيعة البيئية ليس تخلّفا اقتصاديا فحسب بل جعلتها "رواقا لكلّ المخاطر" "couloirs de tous les dangers" يصعب مراقبته والتحكّم فيه. كما تعتبر سببا لتلك التهديدات والمخاطر بالنظر إلى التحالفات التي أنشئت بموجبها بين الجماعات الإرهابية والإجرامية عبر وطنية بالمنطقة، وعليه فإنّ وجود الهجرة غير الشرعية من أهمّ الأسباب التي عزّزت وجود تلك التنظيمات وقدراتها لاسيما من حيث الإمداد (البشري والمادّي) وكذا من حيث النشاط (اختلاف أماكن التخطيط عن مناطق التنفيذ).

فمنذ نهاية التسعينيات ، أصبحت الجزائر بلد عبور للعديد من المهاجرين من غرب إفريقيا ومنطقة الساحل. لم يكن من الصعب السيطرة على الطرق التي تعبر الصحراء رغم أنها عُرفت في الماضي بأنها محاور تجارية مهمة ، ولكنها خطيرة باعتبارها قريبة من الأراضي الجزائرية ، خاصة وأن الحدود بين موريتانيا ، مالي ، النيجر والجزائر – تقع في القلب الصحراء – لم تخضع لمراقبة منهجية.

تعتبر منطقة تمنراست بجنوب الجزائر منطقة اقبال المهاجرين بصفة عامة ليتوسعو بعدها نحو المناطق الداخلية متجهين نحو وهران، الجزائر العاصمة و عنابة، بحيث تعتبر هذه المناطق مصدر رزق لهم كعمالة رخيصة في قطاع البناء بحيث يعتبر توظيفهم أكثر ربحية لمديري الأعمال من توظيف العمال المحليين. بفضل هذه الوظائف المحفوفة بالمخاطر كالاقتصاد غير الرسمي ، مكنت للمهاجرين المنقولين من الحصول على الوسائل اللازمة ليتمكنوا من مواصلة

رحلتهم نحو أوروبا عبر ليبيا أو المغرب. مما دفع الى تعزيز مراقبة الحدود مع البلدان المجاورة (المغرب وليبيا وتونس) ، وصار التنقل بين البلدان صعبًا على الأشخاص الذين هم في وضع غير نظامي. وهكذا تقطعت السبل بالعديد من مهاجريها في الجزائر وأجبروا على البقاء لفترة أطول بالجزائر مما عقد الأمور أكثر. إنّ هذه التداخلات تزيد البحث تعقيدا، لاسيما فيما يتعلّق بأصل المهاجرين غير الشرعيين وفهم الدوافع الحقيقية الكامنة وراء الظاّهرة.

تلعب الظروف الاجتماعية الاقتصادية والمناخية والسكانية والسياسية السائدة في المنطقة إلى جانب الموارد المتضائلة، دوراً رئيسياً ليس فقط في عدم استقرار المنطقة، ولكن أيضا رغبة الشباب بالهجرة إلى أوروبا، مرورا بالصحراء. حيث تشير التقارير الأممية والأوربية في السنوات الأخيرة، إلى أن 53% من اللاجئين الوافدين إلى أوروبا تتراوح أعمارهم بين 8 و 24 سنة؛ من بينهم، 80 % هم من الرجال.[1] كما أشار تقرير المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2015 إلى أن 106705 مهاجرًا وصلوا إلى أوروبا من إفريقيا والشرق الأوسط[2]. إلاّ أنّ المثير للاهتمام هو ما أظهرته التحقيقات في ليبيا سنة 2016، حيث تبيّن أنّ أغلب المهاجرين لديهم مستوى تعليمي ثانوي أو مهني. إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل قبل المغادرة 77% منهم، كما أنّ 88% منهم غادروا بلادهم لأسباب اقتصادية.[3]

ولكن مهما كانت الأسباب والدوافع، فأنهم يشتركون جميعا في نفس الهدف، واتبعوا نفس المسارات وطرق العبور تحت إشراف واستغلال المهربين. كما أنّ عدد طالبي اللجوء في تزايد مستمر، على الرغم من الصعوبات المرتبطة باستخدام طرق العبور التقليدية. وإذا كان عدد المهاجرين غير الشرعيين عبر غرب البحر الأبيض المتوسط قد انخفض بشكل ملحوظ في سنة 2014 حيث قدّر بأقلّ 5000، إلاّ أنّ الطريق الأوسط المتوسطي يبقى الأكثر استخدامًا بالنسبة للمهاجرين من منطقة الساحل والصحراء على الرغم من أنّها الطريق الأكثر تهديدا لحياتهم، بالإضافة إلى شرق

[1] Pauwels, Annelies and Parkes, Roderick, « The refugee- development nexus », **European Union Institute for Security Studies, *EUISS,*** N° 2, 8 février 2017.
[2] IOM-OIM. *Number of Migrants Landing in Europe in 2015 Passes 100,000*. 6 novembre 2015. http://weblog.iom.int/number-migrants-landing-europe-2015-passes-100000
[3] International Organization of Migration. **Libya 2016: Migration Profiles & Trends**, Tunisia : OIM, 2017, p.430.

المتوسط. حيث شهد مسار وسط البحر المتوسط زيادة في المعابر passages بنسبة 16 % بين عامي 2015 و2016.

فقد وصل، عبر هذا الطريق منذ نهاية سنة 2013، أكثر من 300000 شخصًا إلى أوروبا من شمال إفريقيا. حيث قدّر عدد الوفيات منذ سنة 2014، بحوالي واحد من كل 20 مهاجرا على هذا الطريق في وسط البحر المتوسط.

وإذا كان هذا الطّريق مرتبطا بشمال إفريقيا بشكل عام، فإنّ الدراسة تبيّن أنّه ليست نقطة انطلاق للمهاجرين الجزائريين، المصريين، المغربيين والتونسيين، ولكن أيضا نقطة عبور للهجرة الأفريقية إلى أوروبا عبر الساحل. من ناحية أخرى، فقد سمح عدم الاستقرار السياسي والفوضى في ليبيا– التي تعدّ بمثابة محور حركة التهريب وعبور المهاجرين– ليس فقط لاستفادة المهرّبين من الظروف وتعزيز وجودها، ولكن أيضا لجذب المهاجرين الذين يرغبون في السفر نحو أوروبا. إلاّ أنّ طرق التهريب والمرور المنظّمة لا تعني وجود ظروف أكثر أمانًا لعبور البحر الأبيض المتوسط. ففي عام 2015، هلك أكثر من 5700 مهاجر أثناء هجرتهم، أي بزيادة قدرها حوالي 9 % مقارنة بسنة 2014؛ حيث توفي أكثر من 3279 في البحر الأبيض المتوسط. ولعلّ أبرز حصيلة الوفيات في منطقة المتوسّط حادثة تحطّم القارب الذي كان متّجها نحو كتانيا بإيطاليا، والذي أسفر عن وفاة 800 مهاجر غير شرعي.[1]

كما توفي اكثر من 1750 مهاجر بالبحر الأبيض المتوسط خلال الأشهر الأولى لسنة 2015 فقط. إذ قدّرت إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، أن عدد الوفيات منذ بداية سنة 2015، قد تضاعف الى أكثر من 30 مرة، ممّا كان عليه خلال سّنة 2014 في نفس القترة، التي لم يسجّل فيها سوى 56 حالة وفاة من المهاجرين المدرجة في البحر الأبيض المتوسط.[2] وهو الأمر الذي أكّده جويل ميلمان Joel Millman ، المتحدث الرّسمي باسم المنظمة، في قوله ***"...وتخشى المنظمة الدولية للهجرة الآن أن ما مجموعه 3279 حالة وفاة للمهاجرين في عام 2014، وهو العدد***

[1] Yahia H. Zoubir, "Défis sécuritaires, migrations, instabilité et extrémisme violent au Sahel", **Annuaire IEMed. de la Méditerranée**, Espagne: Barcelone, 2017, p4.

[2] International Organization For Migration, sur le site : http://www.iom.int/fr (29/04/2015).

الذي يمكن تجاوزه هذا العام في غضون بضعة أسابيع، حيث يمكن أن تصل إلى 30000 في نهاية العام، بالنّظر للاحصائيات الحالية" .

في حين يرى أدريان إدواردز Adrian Edwards ، المتحدث باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UCR) أن الحادث الاكثر دموية في البحر الأبيض المتوسط، خلّف 1300 حالة وفاة في شهر أفريل وحده، مما جعله الشهر الأكثر إفرازا للضّحايا.[1] كما تميزت سنة 2016 بعدد غير مسبوق من الأرواح التي فقدت في البحر حيث سجّل غرق أكثر من 5143 شخص كانوا يحاولون عبور البحر المتوسط ، بمعدّل وفاة واحدة بين 35 وافد.[2]

الخريطة رقم 10: اتجاهات الهجرة غير الشرعية نحو الاتحاد الأوربي

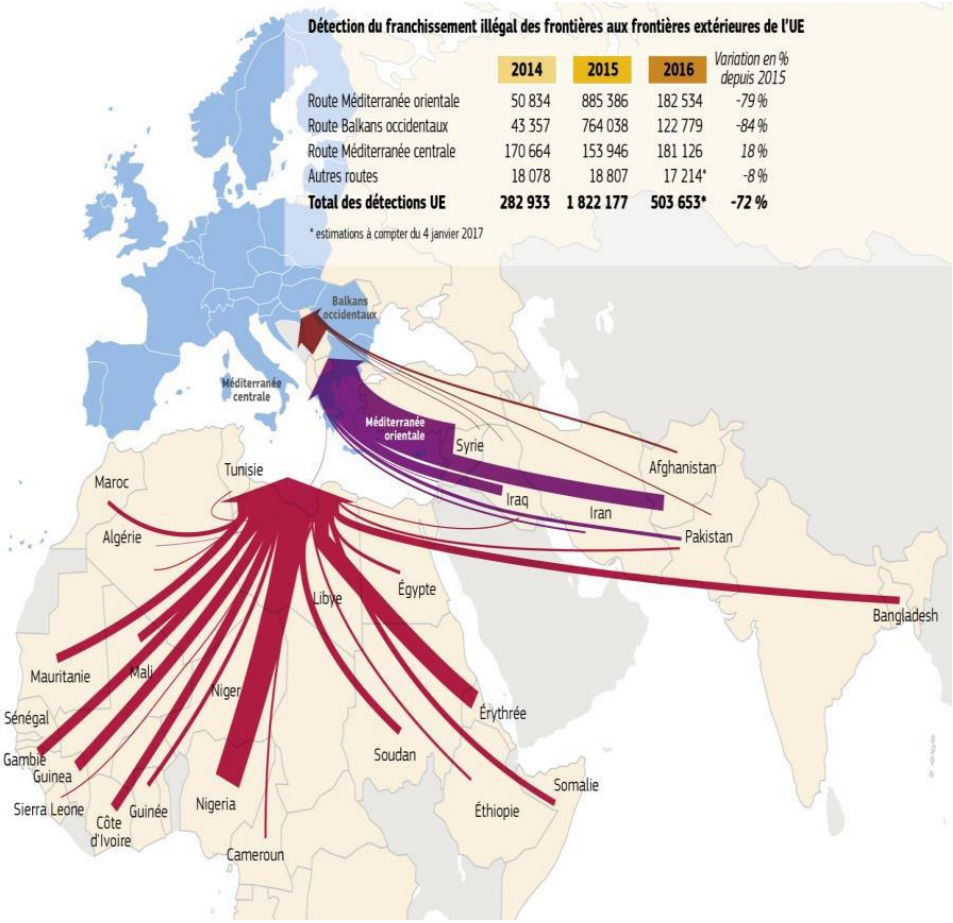

Source :Union Européenne, «Fonds fiduciaire d'urgence pour l'Afrique: Région Sahel et Lac Tchad Répondre aux défis des flux migratoires dans les pays du Sahel »,**Op.Cit.,** 2017, p4.

[1] TARANTINO Alessandra, Méditerranée : ce que l'on sait des circonstances du naufrage qui a fait plus de 800 morts**, jeune afrique**, sur le site : http://www.jeuneafrique.com/article/ (15/04/2015).

[2] المنظّمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، سويسرا: جنيف، 2018، ص 26. (أنظر الملحق رقم 02).

فقد حاول في سنة 2016، عدد قياسي من اللاجئين والمهاجرين عبور البحر المتوسط للوصول إلى الشواطئ الأوروبية. حيث تم إحصاء أكثر من 181000 شخص خلال وصلوهم الى ايطاليا حسب مصالح وزارة الداخلية الإيطالية، فإن أغلبهم قد سلك وسط البحر الأبيض المتوسط انطلاقا من ليبيا (90 % من الحالات) بالإضافة إلى النيجر. وبالتالي فإن طريق وسط البحر المتوسط هو الطريق الأكثر استخداما من قبل المهاجرين من شمال الإفريقيا وجنوب الصحراء الذين يصلون في وضع غير قانوني إلى أوروبا. رغم أن هذا المسلك يعتبر الأكثر خطرا على أرواحهم لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار احصائيات مكتب الامم المتحدة للهجرة حيث تم إحصاء حوالي 5142 وفاة في المتوسط و1282 في الصحراء الكبرى، مما يجعله الطريق الأكثر إحصاءا للوفيات في العالم أي بحوالي أكثر من 90%.

الملحق رقم 11: حالات وفاة المهاجرين أو فقدانهم المسجّلة في جميع أنحاء العالم 2016

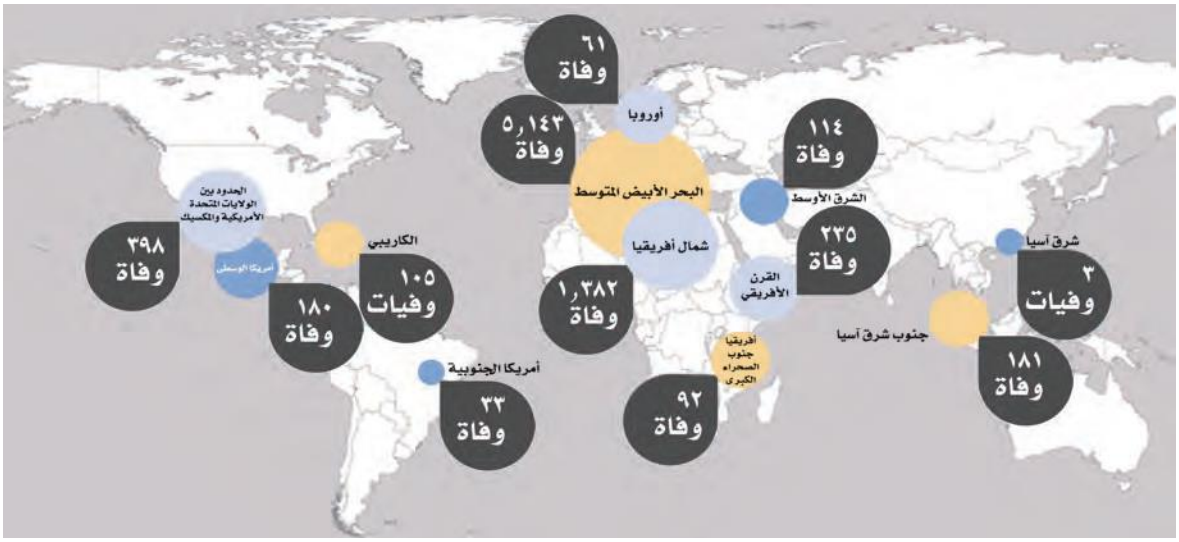

المصدر: المنظّمة الدولية للهجرة، **تقرير الهجرة في العالم لعام 2018**، سويسرا: جنيف، 2018، ص 26

كما تظهر الإحصائيات الأوروبية أن المهاجرين من غرب أفريقيا يحتلون حصة متزايدة من تدفقات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي على الرغم من صعوبة ظروف الهجرة غير النظامية، وهو ما يمثل 59% من إجمالي الوافدين إلى إيطاليا. وقد تم ترتيب المهاجرين حسب الأصل كما يلي:

نيجيريا مع 37551 مهاجر، وغينيا مع 13342 مهاجر، ساحل العاج 12396 مهاجر، غامبيا 11929 مهاجرًا، السنغال 10327 مهاجرًا، مالي 10010 مهاجرًا. وشكلت بوركينا فاسو ، والكاميرون ، وغانا ، وغينيا بيساو ، وليبيا ، وموريتانيا ، والنيجر ، وتشاد 12257 مهاجرا وصلوا إلى الساحل الإيطالي.

ومن ناحية أخرى، تمثل الزيادة في عدد المهاجرين الضعفاء – ضعيفي القدرة– migrants vulnérables اتجاها تصاعديا، خاصّة ما تعلّق بالنساء والقصّر. فمن بين 181000 مهاجر وصلوا إلى إيطاليا، كان هناك حوالي 24000 من النساء و28000 قاصر، غير مصحوبين في 91 % من الحالات.[1]

بالإضافة إلى ظاهرة الهجرة غير الشّرعية والتي اتّصلت عادة بالظّواهر الأخرى غير الشّرعية كتهريب، كما سلف الإشارة إليها، نجد أنّ منطقة السّاحل الإفريقي قد أفرزت مركز قانوني أو ظاهرة أخرى تتعلّق باللّجوء. حيث ارتبطت هذه ارتبطت هذه الأخيرة بالنّزاعات المسلّحة والظروف السياسية غير المستقرّة بالمنطقة ولعلّ أبرزها أبرزها ظاهرة اللّاجئيين الماليين كما هو موضّح في الخريطة:

[1]Union Européenne, «Fonds fiduciaire d'urgence pour l'Afrique: Région Sahel et Lac Tchad Répondre aux défis des flux migratoires dans les pays du Sahel **», International Coopération and Développent,** Belgique: commission européenne, 2017, p.2.

خريطة 12: اللّاجئين الماليين خلال النّزاع المسلّح لسنة 2012

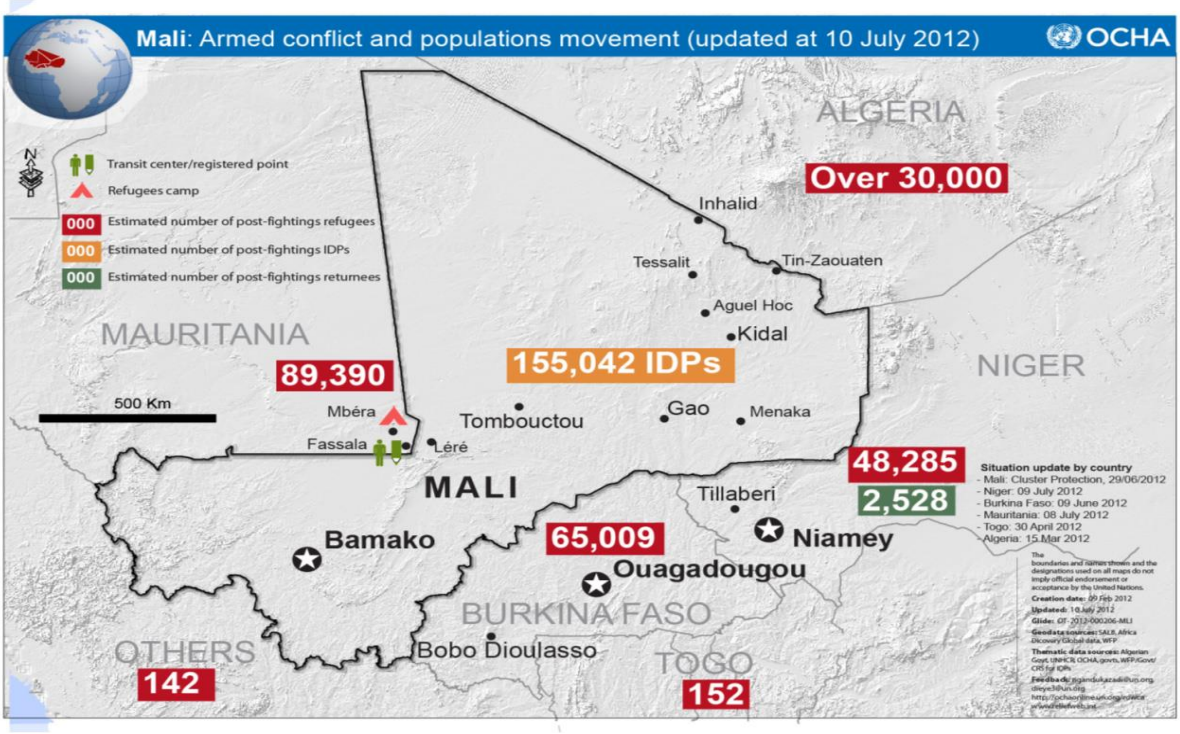

المصدر: Bureau de coordination des affaires humanitaires de l'ONU

فقد قدّر مكتب هيأة الامم المتّحدة في مارس 2012 أنّ عدد المهاجرين الماليين المتواجدين بالجزائر قد بلغ أزيد من 30000 مهاجر.[1] إنّ هذا العدد قد أثّر بشكل مباشر على الامن القومي الجزائري لاسيما إذا علمنا ما ينجرّ عن ذلك من تبعات أمنية، إقتصادية وصحيّة كانتشار الامراض والاوبئة...

وفي الأخير فإنّ كلّ هذه التدفّقات البشرية بات من الصّعب تحديد مراكزها القانونية خاصّة إذا ارتبطت الهجرة غير الشّرعية التي تعرّف على أنها: " الانتقال أو الحركة من مكان إلى آخر، أو إلى دولة أجنبية بقصد الإقامة فيها دون الحصول على الموافقة من قبل الدولة المستقبلة، أي بعيدا عن الأطر الرسمية والقانونية المتعارف عليها دوليا"، بظاهرة اللّجوء الذي يقصد به في وفقًا لاتفاقية 1951 بشأن اللاجئين على أنه كل شخص "يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تخوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، وأصبح بسبب ذلك التخوف يفتقر إلى القدرة على أن يستظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك"[2]، وكذا ظاهرة تهريب المهاجرين التي نصّ عليها، في

[1] قلاع الضروس سمير، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في السّاحل الافريقي، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2012-2013، ص188.

[2] الأمم المتّحدة، **اتفاقية جنيف الخاصّة بوضع اللّاجئين**،1951، ص2.

بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البرّ والبحر والجوّ المكمّل لاتفاقية باليرمو، على أنّها: " تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشّخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة ماديّة أخرى".[1]

وعليه يتوجّب على المقاربة الجزائرية التفريق بين تلك المراكز القانونية –خاصّة إذا تمّ التسليم بأنّ المهاجر غير الشّرعي لا يحمل الوثائق– يمكن أن يتحوّل إلى لاجئ بالنظر للظروف الأمنية والسياسية لمنطقة السّاحل الإفريقي– وإيجاد الحلول السياسية، القانونية والعسكرية لحماية الحدود الإقليمية ومكافحة جريمة الهجرة غير الشرعية وكذا تهريب المهاجرين وشتّى الظواهر التي قد تنبثق عنها، في إطار الاتفاقيات الدولية، باعتبارهم أحد مهدّدات الأمن الوطني والإقليمي وأحدّ اختصاصات الدولة، هذا من جهة. وكذا حماية اللّاجئين باعتبارهم أحد مواضيع القانون الدولي العامّ وكذا أحد الإلتزامات الدولية للجزائر والمجتمع الدولي من جهة أخرى.

المطلب الثالث: تحدّي تجارة المخدّرات

إنّ الحديث عن تجارة المخدّرات بمنطقة السّاحل الإفريقي لا يقصي الشبكات الأخرى المنتجة والمروّجة لها بالمنطقة لاسيما المغرب من المعادلة، على الرغم من عدم انتمائه المباشر للمنطقة.

وبحكم الحدود الممتدة مع المغرب وحجم انتاجيته،[2] أصبحت الجزائر أكثر عرضة لهذا التهديد ليس فقط كونها سوق استهلاكي فحسب، بل أصبحت منطقة عبور شبكات التهريب التي باتت تتحدّى أجهزة الأمن.

القنب الهندي: ومن هنا فإنّ طريق القنب الهندي في منطقة الساحل الإفريقي، لا يمكن فهمه بعيدا عن الإنتاج السنوي العالمي لهذه المادّة وحجم مساهمة المغرب في ذلك. حيث قدّر الإنتاج العالمي في سنة 2011 –بالنظر لطرق التقييم المختلفة– حسب مكتب الأمم المتحدة للمخدّرات والجريمة

[1] الأمم المتّحدة، **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها**، ص53.
[2] عبد الغني هامل، "مكافحة المخدّرات في الجزائر"، **نشرة الأخبار**، التلفزيون الجزائري، 26 جوان 2012. منشور على الموقع:
https://www.youtube.com/watch?v=KO82Tob_HLY

حوالي 2200 و 9900 طن، إذ يساهم المغرب في ذلك بحوالي 21%.[1] وذلك على الرغم من تقليص المغرب لإنتاجيته في 2008 لتصل إلى أقل من 1000 طن، بالمقارنة مع سنة 2003 أين بلغت 3060 طن، وذلك بفعل مكافحة المساحات المزروعة. حيث تعدّ تلك المكافحة مشكل اجتماعي لاسيما إذا علمنا بأنّه أزيد من 800000 مغربي ترتبط مداخيلهم بشكل مباشر أو غير مباشر بإنتاج المخدّرات، حسب دراسة أجريت في سنة 2004.[2]

كما أنّ نقل وترويج القنب الهندي المغربي إلى أوربا ومنطقة الشرق الأوسط تحالفت البارونات المغربية مع عصابات المخدّرات بالجزائر. ولعلّ أهمّ الفضائح والقضايا هي قضية أحمد زنجبيل التي تمّم اكتشافها في سنة 2006 بوهران، والتي كشفت بدورها على مجموعة من الحقائق لاسيما طرق تصدير المخدّرات وهي: وهران –الجزائر–مرسيليا، بالإضافة إلى وهران–سبدو– مشرية– نعامة أدرار–ليبيا، وكذا وهران–سيدي بلعباس–معسكر–تيارت سطيف–تبسة–تونس.[3]

من جهة أخرى، فقد أظهر بعض الدراسات من خلال المقابلات مع الأجهزة الامنية في موريتانا أنّه منذ سنة 2000، بات تجار المخدّرات بالمغرب يستخدمون طريق السّاحل الإفريقي مرورا بموريتانيا بمنطقة "تيريس زمّور" التي تعتبر الأكثر قربا من شمال مالي حيث يتمّ عبورها باتجاه النيجر تحديدا في منطقة "أغاديس" حيث تصل الطريق الأولى إلى ليبيا ومنه دول البلقان بأوربا، في حين تواصل الطريق الثانية نحو التشاد، السودان والبحر الأحمر. [4]

أمّا بالنسبة لموريتانيا فقد شهدت مبكّرا تجارة الكوكايين وذلك بالنظر لموقعها الجغرافي الذي يجعلها منطقة استقبال وكذا تحويل برّي للمادّة. إذ سجّلت أهمّ عمليات تجارة سنة 2007، خلال العملية التي كشفت عن 600 كلغ بمطار نواذيبو (وذلك خلال عملية نزول اضطراري للطاّئرة. إذ كشفت العملية عن تورّط إبن الرئيس السابق لموريتانيا سيدي محمد ولد هيدله.

---

[1] United Nations Office of Drugs and Crim, **World Drug Report 2011**, United Nations: New York, 2011, P.183-186.

[2] Simon julien, Le Sahel comme espace de transit de stupéfiants : acteur et conséquence, **in Hérodote: géopolitique du Sahara**, N°142, Paris : la découverte, 3eme trimestre 2011,

[3] Salima Tlemçani, « Affaire Zendjabil**», El Watan**, 23 octobre 2006, p.4.

[4] Simon julien, **Op.Cit,** p.127

كما أصبحت منطقة السّاحل في السنوات الأخيرة مصدرا وفضاء لنقل وعبور المخدّرات والمهلوسات. حيث تعدّ المنطقة أقلّ خطورة مقارنة مع الطرق المباشرة التي تربط امريكا اللاّتينية بأوروبا (أوّل سوق استهلاكي عالمي). فبعد اكتفاء سوق امريكا الشمالية اتجه الكارتل الكولمبي والمكسيكي نحو السوق الاوروبية، إذ جرى امداد القارّة عن طريق غرب افريقيا، وان كانت امريكا اللاتينية ليست الممول الوحيد لها فان الهيروين الافغنستاني يمرّ كذلك عبر منطقة الساحل.[1] كما هو موضّح في الخريطة التالية:

خريطة 13: طرق تهريب المخدّرات

على الموقع: http://www.cartografareilpresente.org/article571.html

[1] **Ibid.,** pp. 134-135.

وفي نفس السياق، وبحكم هشاشة الحدود الصحراوية وضعف أنظمتها القانونية والامنية الوطنية سهّلت العبور لهذه المواد فمثلا نجد في نوفمبر 2009 رسوّ البوينغ 727 قادم من فنزويلا في شمال مالي، إنّ هذا الهبوط لم يكن في المطارات المتعارف عليها وانما في مساحات مسطحة، وبعد العطب الذي أصاب الطائرة قام المهربون باضرام النار عليها.[1]

ويقدّر الخبراء نقل حوالي 30 الى 40 طن سنويا من المخدّرات بصفة عامّة عبر غرب افريقيا. كما كشفت ONUDC عن وجود حقول لانتاج المخدرات بغينيا بيساو ونيجيريا بين 2009-2012.[2]

وبعيدا على كون هذه المواد موضوع مكافحة من السلطات المحلية فإنّها وعلى العكس نجد أنّ وصولها مسموح به، بل ومغضوض عنه النظر لانها تسمح بالحصول على السيولة التي لم يستطع الاقتصاد الرسمي ومشاريع التنمية من تحقيقها للشعوب. كما أنّ مثل هذه التجارة تتماشى بالموازاة مع تهريب الاسلحة الثقيلة والخفيفة خاصة مع اندلاع الحرب الليبية.[3]

وعليه وبعد دراسة مقارنة بين تجارة مادتي القنب الهندي ومادة الكوكايين، يتّضح من خلال التقارير الأممية أنّ إنتاج مادّة القنب الهندي يتمّ داخل الفضاءات القريبة من الساحل الإفريقي لاسيما من طرف المغرب وغانا[4]، في حين يبقى إنتاج الكوكايين ضمن فضاءات بعيدة خاصّة بأمريكا اللّاتينية. ومن هنا فإنّ منطقة الساحل هي منطقة عبور واستهلاك -لاسيما للقنب الهندي- وليست منطقة إنتاج كما يتبيّن من خلال كميات المجوزات في كل منطقة. [5]

إذ تجدر الإشارة إلى أنّ المغرب على الرغم من التراجع المسجّل على مستوى الإنتاج خلال سنة 2008 إلاّ أنّه خلال 2016 سجّل المكتب الأممي للمخدّرات والجريمة قدرة إنتاج قدّرت بـ 35652.83 طن[6] أي بزيادة قدّرت بحوالي 3500% وهذا ما يمثّل تهديد صريح للمنطقة

[1] **Ibid.,** p.132.
[2] PLAGNOL Henri et LONCLE Francois, **Op.cit.,** p.35.
[3] GREGOIRE Emmanuel et BOURGEOT André**, Op.Cit,** p.7.
[4] Office des Nations Unis contre la Drogue et le Crime, « Programme Sahel Résultats et activités », **Rapport d'activité**, Juin 2017, p10.
[5] أنظر الملحق رقم 01
[6] United Nations Office of Drugs and Crim, **World Drug Report 2011**, United Nations: New York, 2018, P.56.

ككلّ، وتحدّيا واضحا للأمن الوطني الجزائري خاصّة من حيث الاستباق، المراقبة والتصدّي على طول الشريط الحدودي الغربي الذي يتجاوز 1900 كلم.

وفي السياق ذاته، يمكن الاشارة الى انّ عملية سرفال قد أنتجت إعادة توجيه لطرق التجارة بالمخدّرات القادمة من أمريكا اللّاتينية، عبر محور نيجيريا– النيجر–ليبيا– إلاّ أنّ ذلك يبقى غير كافيا في ظلّ فشل دول المنطقة وانكشافاتها الحدودية.

خلاصة الفصل:

من خلال مباحث الفصل يتبيّن أنّه:

إذا كان بقاء الدولة هو موضوع مركزي في المنظور الواقعي أو حتّى الواقعية الجديدة وذلك من خلال زيادة القوّة. وأنّ السياسة الدولية هي صراع من أجل القوّة حسب هانس مورغانتو.

إذا كان الأمن يعرّف على أنّه: "في المعنى الموضوعي هو غياب التهديد للقيم المركزية المكتسبة، وفي المعنى الذاتي هو غياب الخوف" أي التهديد العسكري أو الصلب حسب أرلوند وولفرز.[1] أو هو" مواصلة التحرّر من التهديد" حسب باري بوازان بشكل موسّع ومعمّق للتهديد (العسكري، الإقتصادي والسياسي بالإضافة إلى الإجتماعي والبيئي) والذي يطرح العديد من التساؤلات المتعلّقة بموضوع الأمن: (ما هي وحدة التحليل المرجعية الدولة؟ أم الإنسان؟)[2] ؛ في حين يعتبر الأمن من وجهة نظر النقديين ليس معطى موضوعي بل هو بناء إجتماعي، أي أنّ " الأمن هو ما نصنعه، فهو ظاهرة تذاتانية المنشأ" حسب كين بوث Booth Ken [3]، وأنّ مفهوم الأمن الإنساني هو أشمل مفاهيم الأمن وأحدث مواضيعه في العلاقات الدولية باعتباره يجمع بين الأمن الصلب والليّن، بل يتّخذ الإنسان أي الفرد موضوع وهدف الأمن بالإضافة إلى أمن الدولة في إطار ما يسمّى بالتمكين للتحرّر من الخوف، الحرمان والحاجة.

وإذا كانت الدولة حسب منظور ماكس فيبر "هي إحتكار العنف المادّي المشروع" أي سيطرتها وبسط نفوذها على ترابها في سبيل الحفاظ على النظام العام. وأنّ شروط قيامها من وجهة نظر القانون الدستوري تتلخّص في: السلطة، الشعب، الإقليم والسيّادة (داخليا وخارجيا). وأنّ الوظيفة العليا لها تتجلّى في الحفاظ على الأمن والسيّادة والوحدة الترابية. أو كما يرى شارل فيليب دفيد بأنّ الأمن مجال مخصّص للدولة « domaine réservé ».[4]

---

[1] Arnold Wolfers, "National Security as an Ambiguous Symbol", **In Political Science Quarterly,** United State: Nex York Vol. 67, N°4, 1952, pp. 495-496.
[2] Dario Battistella, **Op.cit.,** p.492.
[3] **Ibid.,** p.513.
[4] Charles Philippe DAVID, **la guerre et la paix approches contemporaines de la sécurité et la stratégie**, France : Presse de Sciences Po., 2012, p.15.

فإنّ منطقة السّاحل الافريقي:

لم تعد الدولة الوطنية الفاعل الوحيد والمركزي بمنظور واقعي المأمّن والمؤمّن له في الفضاء السّاحلي. بل ظهرت مجموعة من الفواعل المنافسة والمتحدّية للدولة في مجال الأمن، السيطرة، النفوذ، التحكّم والتغلغل، بشكل قوّض مكوّنات الدولة ورهن سيادتها بل جعل بقاء الدولة مهدّدا بالمنطقة.

وعليه، فإنّه من الناحية الجيو–سياسية لم تعد الصراعات والتهديدات بإقليم المنطقة، تهديدات أمنية دولاتية المنشئ (أي أن تلك الدول لم تعد حقلا للتهديدات والنزاعات التقليدية conventional كالاستعمار، التدخل الأجنبي النزاعات الحدودية النّاشئة عن الحقبة الاستعمارية) فحسب. بل ظهرت فواعل أخرى تحت دولاتية infra–stat تواجه الدولة بجيشها الرّسمي، كالإرهاب (ممثّلا أساسا في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والتنظيمات الأخرى المستمّرة الولاء والإيديولوجية تحت مسمّيات أخرى) والجريمة المنظّمة بأشكالها المختلفة (الهجرة غير الشّرعية، تجارة المخدّرات وتهريب الأسلحة)، أي التهديدات اللاّتماثلية asymétrique التي لم يعد يقتصر نشاطها بمنظور باري بوزان على حدود الوحدات السياسية فحسب، بل تعدّاها ليشمل الدّول المجاورة والمشكّلة لفضاء السّاحل الإفريقي، في إطار ما يسمّى بمركّب الأمن الإقليمي، الذي يعني فيه تهديد أمن ليبيا ومالي هو تهديد صريح ومباشر للأمن القومي الجزائري.

كما كشفت الدراسة على أنّ تلك التحديّات ومن ثم التهديدات اللاّتماثلية باتت تتغذّى بدورها بمجموعة الحركيات السببية، كهشاشة النظم السياسية، القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى العوامل البيئية. حيث رشّح البناء الاقتصادي والسياسي المنطقة لتكون الأكثر انتاجا في العالم: للفقر بمعدّل 42.5 مليون أي 30% والبطالة بمعدّل 12.5 مليون من مجموع 145.5 مليون والأمية بمعدّل 55% أي 59 مليون (وذلك من دون حساب السودان وإثيوبيا). وعليه فإنّ تلك العوامل عزّزت من تحالف وتغلغل الفواعل اللاّتماثلية بالمنطقة وزيادة نشاطها، بشكل كرّس الحرمان والخوف والحاجة التي جعلت أمن الدولة وأفرادها مهدّدا (سواءا بمفهوم بوزان أو آمارتيا سين ومحبوب الحقّ للأمن). أو حتّى إذا سلّمنا بمنطلقات المقاربة البنائية فإنّ الفواعل الإجتماعية بمنطقة السّاحل تقف عاجزة على بناء الأمن لاسيما وأنّ المنطقة تنعدم فيها اللّغة،

وعناصر الهويّة والمؤسّسات الموحَّدة والموحدة للمجتمع. بل إنّ دراسة المنطقة كشفت عن اختلاف اللّغات وتعدّد الإثنيات بشكل يشتت الهوية ويكرّس الانتماءات القبلية والعرقية بدل من الانتماء للدولة ومؤسساتها.

ومن هنا فإنّ الدراسة الأمنية لمنطقة السّاحل الإفريقي يجب أن لا تنطلق من مفهوم الأمن في التعريف والتنظير باعتباره حالة عارضة إن لم نقل أنّها منعدمة، وإنّما من مفهوم اللّأمن الذي يعدّ هو الأصل في الدراسة والفهم والتفسير. وعليه فإنّ معالجة مختلف ظّواهر المنطقة بمنطلقات فكرية أجنبية (وإن كانت تشكّل التراكم المعرفي) يعتبر انطلاقا مخالفا لخصوصيات المنطقة التي تشكّل نموذج معرفي مستقلّ بكونها تتقاسم الجغرافيا وتتماثل في البنى السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية كما أنّها تتقاسم فواعل اللّأمن (اللّاتماثلية).

لدى يتوجّب التأسيس لتصوّر ينبع من قناعات وتجارب المنطقة وخصوصياتها. ثمّ إنّ هذا التصوّر لا يفسّر حالة اللّأمن بالمنطقة فحسب بل يقدّم الحلول لتلك لمسارات بناء الدولة ويواجه تلك التهديدات العابرة للحدود. وهو الأمر نفسه عيسى نديي Issa N'DIAYE حين أكّد على ضرورة الحدّ من الإعتقاد بوجود "منقض أعلى" « sauveur suprême» في إشارة إلى التصوّرات الأجنبية المكرّسة لفكرة التبعية[1].

ومن هنا:

* وبفعل انتماءات الجزائر للمنطقة (التاريخية، البشرية، الجغرافية والعسكرية...)؛

*وبالنظر لطبيعة التهديدات (الصلبة) للأمن الوطني الجزائري؛

*وبالنظر للالتزامات الدولية للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة؛

فما هي الآليات العسكرية الوطنية والمشتركة للمقاربة الجزائرية لمكافحة التهديدات الأمنية اللّاتماثلية بمنطقة السّاحل الإفريقي؟ وما هي حدودها؟

[1] Issa N'DIAYE, «le pouvoir au bout du fusil !», **Revue Algérienne de Droit Comparé**, N°4, Algérie : IBN-Khaldoun, 2017, p. 310.

الفصل الثاني:

المقاربة العملياتية الجزائرية والمقاربات الأجنبية المنافسة لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي

إذا كـان للارتباطـات الجغرافيـة أهميـة فـي تحليـل انتشـار التهديـدات والتحـديات الأمنيـة اللّاتماثليـة ذات الطبيعـة الصّـلبة بمنطقـة السّـاحل الإفريقـي، والتـي استقطبت بـل دعّمـت فرضـية التواجد العسكري الأجنبـي، ولما لذلك من تداعيات على الأمن الوطني الجزائري، بفعل ما يسمّى بمركّب الأمن الإقليمي. فإنّ الفصل سيركّز على دراسة على التصوّر العسكري للمقاربة الجزائرية لتلك التهديدات مقابل التصوّرات الأجنبية لذلك. سواء على مستوى الدول من خلال تحليل المقاربة العسكرية الوطنية للجزائر مقابل التصوّرات العسكرية الهجومية لفرنسا في إطارر عمليتي سرفال وبرخان. وهذا ما سيتمّ دراسته في المبحث الأوّل.

أو على مستوى المشترك من خلال دراسة الآليات العملياتية المشتركة بالنسبة للجزائر في إطار دول الميدان مقابل تلك الأجنبية في إطار مجموعة دول السّاحل الخمسة أو البعثات الأممية والأوروبية. وهذا ما سيتمّ معالجته خلال المبحث الثاني.

حيث بات من الضّروري فهم مدى إدراك المقاربة الجزائرية للتطوّرات الميدانية –أي قدرات دول المنطقة في مواجهة الفواعل اللّاتماثلية – هذا من جهة؟ وكذا إدراكها لانعكاسات التصوّرات الدولية بالمنطقة خاصّة فرنسا والولايات المتّحدة الأمريكية بالإضافة إلى ظاهرة اللّاتماثلية على الأمن الجزائري من جهة أخرى؟ ثمّ إنّ هل يمكن تفسير التهديدات اللّاتماثلية للمنطقة تحت إقليمية من منطلق مفهوم مركّب الأمن؟ أم أنّ هذا الأخير يعتبر مطية للتدخّل الأجنبي وتكريسا للتبعية؟

المبحث الأوّل : الآليات العسكرية الجزائرية تجاه التهديدات اللّاتماثلية: بين البعد الوطني والإقليمي

يعنى هذا المبحث بدراسة مجموعة الآليات المتّخذة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة بمنطقة السّاحل الإفريقي. ففي البداية سيتمّ التطرّق في المطلب الأوّل إلى أهمّ آلية عملياتية إقليمية ألا وهي لجنة الأركان العملياتية المشتركة من حيث نشأتها وميكانيزمات عملها وأهمّ العوائق التي تواجهها هذه الآلية. أمّا في المطلب الثاني ستعرّج الدراسة على أهمّ الإجراءات والتدابير العسكرية الوطنية المتّخذة، لاسيما بعد العملية الإرهابية ضدّ المجمع الغازي لتغنتورين. كما سيعالج المطلب السياسات العسكرية الإقليمية للجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة لاسيما بعد انهيار ليبيا وكذا مالي.

المطلب الأوّل: الآليات العسكرية الوطنية

ترتكز الآليات العسكرية على العقيدة العسكرية للجيش الوطني الشعبي القائمة على عدم التدخّل الخارجي واحترام الوحدة الترابية للدول. ومن هنا فلقد كان الاعتداء الإرهابي على المركّب الغازي بعين أميناس في 16 جانفي 2013، بتيغنتورين،(حيث ثبت أن المعتدين قدموا من شمال مالي مرورا بالنيجر ودخلوا إلى الجزائر عن طريق ليبيا- أنظر الخريطة-، وهم من جنسيات مختلفة من دول مجاورة تدربوا في مدينة مصراتة الليبية قبل وأثناء الإطاحة بالقذافي وأعطيت لهم التجهيزات الكافية وتمت مساعدتهم للوصول إلى شمال مالي وبأسلحة جد متطورة وبعلامة تدل على أنها من المخازن الليبية التي فُتحت عمدا لتهريب الأسلحة)، الأثر البالغ في تعزيز القدرات العسكرية للجيش الجزائري. كما أنّ الحلّ الأمني والعسكري الجزائري لقي تأييدا الوطنيا، الإقليميا والدوليا. ومن بين نتائج ذلك التدخل نذكر:[1]

1- إنّ الجزائر أظهرت من خلال الجيش الوطني الشعبي أن هناك خطا أحمر لا يمكن تجاوزه. أي المساس بالسيادة الوطنية وضرب شرايين الاقتصاد الوطني. وأكدت الجزائر مرة أخرى أنه عندما يتعلق الأمر بالأمن الوطني فإن الحل الأمني الحاسم والسريع هو الاختيار الوحيد.

[1] دبش إسماعيل،**مرجع سبق ذكره**، ص-ص 19-20.

2-أظهر الجيش الوطني الشعبي احترافية عالية لفك أكبر عقدة أمنية مبرمجة ومخطط لها للمساس بالجزائر أمنيا وسياسيا. تلبية مطالب الإرهابيين معناه السماح باختطاف أكثر من 130 أجنبي المتواجدين بقاعدة تيغنتورين خارج الحدود الجزائرية. وهنا تبدأ المعضلة والمؤامرة وفي مقدمتها تحميل مسؤولية الحماية للجزائر وتبدأ التحرشات وتظهر بأن العملية الإرهابية كانت اكتشافاً لأجندة أجنبية مبرمجة مسبقا.

3-أبرزت عملية الحسم الأمني في تيغنتورين تماسك الشعب الجزائري بمختلف شرائحه مع القضايا الوطنية التي تمس بالسيادة الوطنية ودعم الحسم الأمني ضد محاولات المساس باستقرار وأمن الجزائر.

4-رفض الشعب الجزائري للإرهاب ومحاربته ومقاومته لأنه لا يريد العودة للعشرية السوداء التي عاشها في التسعينيات من القرن الماضي.

5-ما أبداه الغرب من انتقادات ظرفية للحسم الأمني الجزائري كان أكثر للاستهلاك الإعلامي محليا داخل الغرب. لم تمر إلا أيام أو ساعات حتى بدأت الحكومات الغربية تثمن الموقف الجزائري. بل أكثر من ذلك بدأت منتديات ومؤتمرات فكرية وعلمية بمراكز بحوث بالغرب لدراسة مستوى الدقة والاحترافية للجيش الجزائري في تجسيد العملية العسكرية بأقل تكلفة بشرية خلافا لما قام به جيوشهم في أفغانستان ومناطق أخرى من العالم أو ما يقوم به الجيش الفرنسي في مالي حاليا.

6-نجاح عملية تيغنتورين لم تكن فقط ذات بعد أمني وفي مقدمتها حماية الأجانب أو ذات بعد لحماية شرايين الاقتصاد الوطني بل كذلك كانت للمحافظة على تموين أوربا بالغاز حيث أن قاعدة تيغنتورين لوحدها تمون الدول الأوربية بـ 10% من احتياجاتها الإجمالية من الغاز، تأتي في المرتبة الثالثة بعد روسيا والنرويج.

7-أكدت الجزائر للقوى الكبرى بأن المنظور الإقليمي والمقاربة الإقليمية هي الاختيار الأمثل لتسوية الأزمة في الساحل الإفريقي. الدول الإقليمية لها إطلاع مباشر على المنطقة ومعنية بالدرجة الأولى بأمنها ووحدة أراضي دولها واستقرار شعوبها. التدخل العسكري يؤدي فقط للتصعيد وتعقيد الأزمة ويعطي فرص أخرى للمتطرفين والإرهابيين لكسب نفوذ أكثر بالترهيب أو الترغيب. يعكس ذلك ما يحدث حاليا بمالي بعد التدخل العسكري الفرنسي.

9-أثبتت التجربة الجزائرية بعين أميناس بأن مقاربة محاربة الإرهاب هي الأمثل وأن احتواء الإرهاب بمختلف مشاربه ومصادره الإقليمية والدولية لا يمكن أن يتم دون الحسم الأمني السريع. الجيش الجزائري لم يكن في الحقيقة في مواجهة عناصر إرهابية فقط بل أكثر من ذلك كان في مواجهة من وراء العملية التي انطلق مخططها منذ الأزمة الليبية بتنسيق وتحريض الاستعلامات الغربية بمراكز تدريب بليبيا وخاصة بمصراتة.[1]

الخريطة رقم 14: حركة شبكات الإرهاب والإجرام ودورها في الإعتداء على محطّة تغنتورين

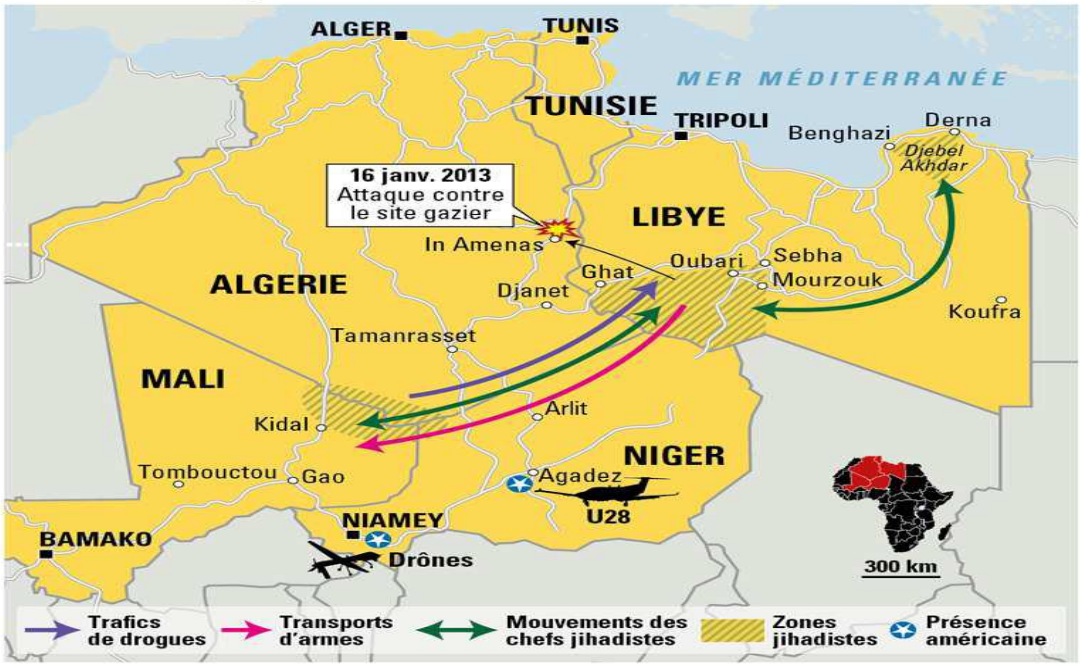

المصدر: Arieff Alexis, **algeria : crurent issues congressional research service**, novembre 18 , 2013

وعلى الرّغم من تلك الاعترافات الدولية والإقليمية، إلاّ أنّ الجزائر أكّدت (وقبل ذلك أي أثناء اندلاع الحراك العربي)على ضرورة تصحيح، تطوير و تعزيز قدرات الجيش الوطني الشّعبي وهذا ما جاء في تصريح وزير الخارجية مراد مدلسي:***"إنّ قوات الجيش قد ارتكبت بعض الأخطاء خلال تحريرها للرّهائن... الجزائر تقيّم حاليا تلك النّقائص... سيكون ربّما ضروريا لتصحيحها"***.[2] وكان ذلك في سياق السياق بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية. وهو الأمر الذي أكّده وزير الطّاقة والمناجم في قوله ***"السّلطات***

[1] **نفس المرجع**، ص20.

[2] **Tout Sur l'Algérie**, " Prise d'otage d'in amenas : les aveux étonnants de mourad medelci ", 26/01/2013.

الجزائرية تعمل على مراجعة التجهيزات الأمنية في المنشآت الطّاقوية... وأنّ الجزائر لديها الوسائل اللاّزمة لتأمينها". [1]

- إصلاح الخدمة العسكرية:

في مارس 2011 أعلن الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة على إصلاحات في الخدمة العسكرية. حيث أعفي الشّباب الذي بلغ 30 سنة من الخدمة، بالإضافة إلى الامتيازات التي تحصّلوا عليها خاصّة فيم يتعلّق بتسهيلات تسوية وضعيتهم. للإشارة فإنّ هذا الإجراء دخل حيّز التنفيذ شهر بعد رفع حالة الطوارئ التي كانت مطبّقة 19 سنة قبل ذلك، هذه الأخير كانت أهمّ مطالب المجتمع المدني والمعارضة. إنّ هذا الإجراء يدخل أيضا ضمن الاصلاحات السياسية والاجتماعية المباشرة لاحتواء عدوى انتقال الحراك الاجتماعي العربي للجزائر.

فاعتمادا على الوضعية الاقتصادي المريح للبلاد عمدت على مكافحة الفساد والرّشوة دون إعارة الاهتمام بإصلاحات هيكلية ضرورية وجوهرية.

- إعادة تقييم الاجور:

في جوان 2012، أصدرت الحكومة الجزائرية مرسوما يقضي بزيادة قدرها 40٪ لأجور أفراد الجيش، بأثر رجعي لمدى ثلاث سنوات. في نوفمبر من نفس السّنة، أعلن الوزير المكلف العلاقات مع البرلمان إعادة تقييم أجور المتقاعدين العسكريين، في مسعى منها إلى نزع فتيل الاستياء التي سادت في القوات الجيش بعد الزيادة الممنوحة للشرطة والجمارك سنة قبل ذلك. [2]

- إعادة التنظيم الإقليمي:

في جويلية 2012، وفي سياق الحراك العربي، تقرّر إعادة مراجعة تنظيم الإقليمي للقوات البرية، حيث تمّ إنشاء منطقتين عسكريتين جديدتين:

[1] MANSOUR Fidet, « terrorists target algeria gaz pipeline », **Magharebia**, 29 janvier 2013.
[2] AMMOUR Laurence Aida, "évolution de la politique de défense algérienne", **in bulletin de documentation, N°7**, France : centre français de recherche sur le renseignement, aout 2013, pp. 4-5.

– الأولى، تابعة للناحية العسكرية الرابعة (ورقلة)، تغطّي حقول النفط في حاسي مسعود، حيث تم استهداف ثكنة للدرك الوطني من خلال تفجير انتحاري في جوان 2012؛

– الثانية، تابعة للناحية العسكرية السادسة (تمنراست) التي تضم لجنة أركان العمليات المشتركة، حيث تمّ شنّ هجوم على ثكنة للدرك الوطني في مارس 2012.

المهام الرئيسية الموكلة لهما هي مراقبة الحدود، من خلال نظام المراقبة الالكترونية، الذي هو محلّ مناقشات تجارية مع العديد من الشركاء الدوليين، وتأمين حقول النفط والغاز.

فبعد استخلاص الدروس من هجوم عين أميناس ، دعت السلطات العسكرية في جويلية 2013 إلى ضرورة خلق منطقة عسكرية سابعة، في مدينة إليزي، على بعد حوالى مئة كيلومتر من الحدود الليبية، بهدف المراقبة الدقيقة للأراضي الصحراوية، حيث بادرت، ب:

– نشر المزيد من القوات على طول الحدود الغربية والجنوبية حيث تم تسخير 30000 جندي.

– بناء مرافق وقواعد جديدة لقوات الأمن، بالقرب من حقول النفط والغاز في حاسي مسعود (ولاية ورقلة)، تين فويي تبانكورت في عين أميناس (ولاية إليزي) وأدرار[1].

- تأمين حدود:[2]

منذ ربيع 2013، ومنطقة الحدود الجزائرية–التونسية الشعانبي تتعرض لهجوم الجماعات الإرهابية التونسية التي تهدد أمن البلدين. وقد قررت السلطات الجزائرية والتونسية توحيد الجهود لتصفية تلك الجماعات، من خلال خطّة أمنية عملياتية منسّقة، تنص على إنشاء لجنة للتعاون العسكري لتبادل المعلومات، سواء على الجماعات المسلحة أو الشبكات الإجرامية.

منذ ماي 2013، تم إقامة 80 نقطة تفتيش على 956 كم من الحدود المشتركة، كما تم إنشاء 20 منطقة عسكرية مغلقة، ونشر 60000 جندي. ومن المرجح أن يزيد التعاون بين البلدين نتيجة لتدهور الوضع في المنطقة، خاصة بعد وفاة ثمانية جنود التونسيين في 31 جويلية 2013.

[1] بوشناق أحمد إسماعيل، "الآليات العملياتية للمقاربة الجزائرية لمكافحة التهديدات اللاّتماثلية بمنطقة السّاحل الإقريقي"، **المجلّة الجزائرية للقانون المقارن**، العدد04، الجزائر: ابن خلدون للطباعة،2017، ص309.

[2] **Idem.**, p.6.

اعتبارا من عام 2011، أقامت الجزائر خطّ دفاعي مكوّن من 7000 دركي GGF (درك حرس الحدود) على الحدود مع ليبيا، و20000 جندي في المنطقتين العسكريتين الرابعة والسادسة (ورقلة وتمنراست على التوالي).

وفي عام 2012، تمّ إقامة 30 وحدة للدرك الوطني على الحدود الليبية والمالية والنيجرية، وكذا قاعدة جوية بهدف المزيد من التغطية الفعالة للمناطق الصحراوية العابرة للحدود. بالإضافة إلى ذلك، تم نقل 3000 جندي إلى القواعد الجوية الموجودة آنذاك، من خدمة قوّات التدخّل المتنقلة والمحمولة جوّاً بواسطة المروحيات و/ أو الطائرات العسكرية.

وأخيرا، فإن الجزائر تريد أن تحوز أكثر على نظام المراقبة الإلكترونية، والمجهز بالرادارات ونظم الإنذار للكشف عن محاولات تسلل المركبات أو الأشخاص للتراب الوطني، التي على الرغم من وجودها إلاّ أنها تبقى غير كافية بالنظر لشساعة الصحراء. وينبغي أن يقترن ويدعّم هذا النظام بمراقبة جوية مكثفة، مدعومة بدوريات على الأرض من قبل القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب الموجودة فعلا في المناطق المعنية.

- تضاعف التدريبات والتمارين الثنائية:[1]

إنّ تضاعف التمارين التدريبية والدورات التكوينية في مجال مكافحة الإرهاب، يهدف لتوفير المهارات اللازمة للعمليات والعمل المشترك ، وتعزيز القدرات المهنية لقوات مكافحة الشّغب.

إذ تشكّل المساعدة الثنائية الامريكية أهمّية قصوى في هذا المجال، لاسيما من خلال برنامجين أساسيين هما :

-عدم الانتشار الأسلحة، مكافحة الإرهاب، ونزع الألغام، (non prolifération, anti-terrorism, demining and rolated programs) (NADR) وهو البرنامج الذي قدّر ب 1800000 دولار.

[1] DECENE Eric, "forces spéciales et groupe d'intervention antiterroristes algériens", **bulletin de documentation, N°5,** France : centre français de recherche sur le renseignement, 18 janvier 2013, p.7.

– التعليم والتدريب العسكري الدولي (ت.ت.ع.د.) (international military education and training) (IMET) : الذي قدّر بحولي 1150000 دولار.

وعلاوة على ذلك، منذ نهاية سنة 2000، حوالي 400 مدرب أمريكي تولّوا مسؤولة تدريب نخبة القوات الجزائرية في منطقة تمنراست.

- ميزانية الدفاع:

إقليميا، يتّضح أنّ الإنفاق العسكري الجزائري يشكّل 54% من مجموع الانفاق الكلّي. في 2012، نجد أنّ الانفاق الجزائري قد بلغ 189 % مقارنة ب 2003. فنجد مثلا في 2012 قد أخذ 4.5 %من الناتج المحلّي الخام، أي 9104 مليون دولار.[1]

وعليه تكشف الدراسة على أنّ هناك تطوّر وزيادة في الميزانية المخصّصة للدّفاع حيث بلغت في 2013، حوالي 19.04%.[2] إنّ هذه الزيادة كانت تهدف أساسا إلى عصرنة، تحديث وكفاءة القوّات المسلّحة، وتغيير التجهيزات الرّوسية.

إنّ هذا الارتفاع راجع أساسا إلى أسباب هيكلية وظرفية، تتعلّق ب:

–الدور المركزي للجيش في عمليت اتخاذ القرارت السياسية الداخلية والدبلوماسية.

–السّلم البارد مع المغرب، الذي باشر سباق لا متناهي للتسلّح.

–النزاع المالي واللاّاستقرار في ليبيا وتونس، التي جعلت الحكومة الجزائرية تتهيّأ وتستعدّ لإمكانية انتقال عدوى الحراك للجزائر.[3]

[1] **sipri**, sur **le site**: http://www.portal.sipri.org/pyblications/pages/expenditures/country---search

[2] République Algérienne démocratique et populaire, **loi de finances 2013**, n° 12-12, 26 décembre 2012, p. 27.

[3] AMMOUR Laurence Aida, **Op.cit.,** p8.

بحيت أدى الإفراط في استخدام المعدات في سياق الحرب ضد الإرهاب في التسعينيات إلى إجهاد قدرات الجيش الوطني الشعبي بشدة. والواقع أن الحرب الأهلية (1992–1999) قد استوعبت موارد هائلة لدرجة أن تحديث القوات المسلحة الجزائرية قد تباطأ ، بل تباطأ.[1]

ومنذ ذلك الحين ، أثمرت التحسينات والتحسينات التي تم إجراؤها في التدريب والاستعداد للحرب غير المتكافئة (ضد الجماعات الإرهابية والإجرامية) ، وكذلك في مجالات الدعم اللوجستي والقوة. أتاح الانتعاش المالي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الانتقال تدريجيًا إلى استراتيجية جديدة أكثر طموحًا ، تتكون من الاستثمار في قدرات الحظر الجوي من أجل إنشاء دفاع حقيقي وفقاعة إسقاط القوة. كان هذا الطموح مدعوماً باستثمار بمليارات الدولارات في أحدث أنظمة الدفاع الجوي والحرب الإلكترونية.

تدرك الجزائر أن استمرار عدم الاستقرار الإقليمي والطبيعة المتعددة الأشكال للتهديد يتطلبان منها تركيز جهودها على تدريب القوات ورفع مستوى قواتها التقليدية وجعل قدراتها متماشية مع العمليات مع استخدام معدات متطورة وتنفيذ مهام مستقبلية. من الآن فصاعدًا ، أصبح تعزيز المرونة والتنقل والانتشار السريع خلال عمليات مكافحة الإرهاب الأولوية الرئيسية لسياسة الدفاع الجزائرية. لذلك كان على السلطات أن تظهر قدرًا أكبر من البراغماتية في استراتيجيتها التشغيلية وفي اقتناء الأسلحة[2].

تهدف الزيادة الكبيرة في الإنفاق الدفاعي وفي حجم اقتناء المعدات العسكرية ، لا سيما منذ الانتفاضات العربية ، بشكل أساسي إلى تحديث القوات المسلحة وإضفاء الطابع المهني عليها ، من خلال استبدال المعدات الروسية التي عفا عليها الزمن ، وتنفيذ برامج هادفة لتدريب وتدريب القوات المسلحة. قوات الأمن. أخيرًا ، علاقات الجزائر الوثيقة مع المستشارين الأوروبيين والأمريكيين ، وكذلك التدريبات المشتركة مع الناتو (منظمة حلف شمال الأطلسي) منذعام 2000 الذي غيّر بدوره إلى حد ما المفهوم السوفييتي للعمل العسكري الذي طالما دعم تدريب العديد من كبار الضباط ، خاصة وأن مكافحة الإرهاب هي الآن إحدى المهام المركزية للقوات المسلحة.

---

[1] **الحدود الفاصلة بين جريمتي الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين**، مجلة التراث، العدد 19 ، الجلفة : مخبر جمع دراسة وتحقيق مخطوطات المنطقة وغيرها، جامعة زيان عاشور، ، 2015، ص 289.

[2] - بودن زكريا، **مرجع سابق**،ص.151

- زيادة القدرات الدفاعية باستمرار: تعتبر الجزائر القوة العسكرية الرائدة من حيث القوات والمعدات والقدرات في المغرب العربي. متفوقة نوعيًا وكميًا ، فهي تتألف من 512000 جندي نشط و 400000 جندي احتياطي. في عام 2018 ، تعد الجزائر ثاني أكبر قوة عسكرية في إفريقيا (بعد مصر) بميزانية دفاعية تقارب 9.8 مليار دولار [1]، تمثل حوالي 6.55٪ من الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي) و 15٪ من الميزانية الإجمالية 2 . كما تعد الدولة خامس أكبر سوق للأسلحة في العالم[2]. فتماشيا مع طبيعة التهديدات الأمنية العبر وطنية، التي صارت تهدد الأمن الوطني الجزائري، كان لابد من رد فعل من قبل الحكومة الجزائرية على المستوى الداخلي سواء من خلال تدعيم القوات العسكرية المرابطة على الحدود الجنوبية بوحدات وكتائب عسكرية، تطوير نظام اسلحتها من خلال تتبع سياسة التسلح بهدف اقتناء أسلحة كفيلة لحراسة الحدود والاستطلاع والمراقبة، حيث صنفت الجزائر سنة 2010-2014 في المرتبة 11 عالميا للدول الاكثر تسلحا في العالم حسب ما اقره (SIPRI)، معهد ستوكهوم لأبحاث السلام، والذي أكد كذلك على أن الجزائر تحتكر 52% من واردات أفريقيا للأسلحة المصدرة من قبل روسيا في الفترة ما بين 2013 و2018،حسب ما يوضحه الجدول التالي:

---

[1]- (Global Firepower، 2018)

[2]- (SIPRI، 2018)

الجدول03: أهم الدول المستوردة للأسلحة الروسية في القارة الافريقية بين 2014-2019

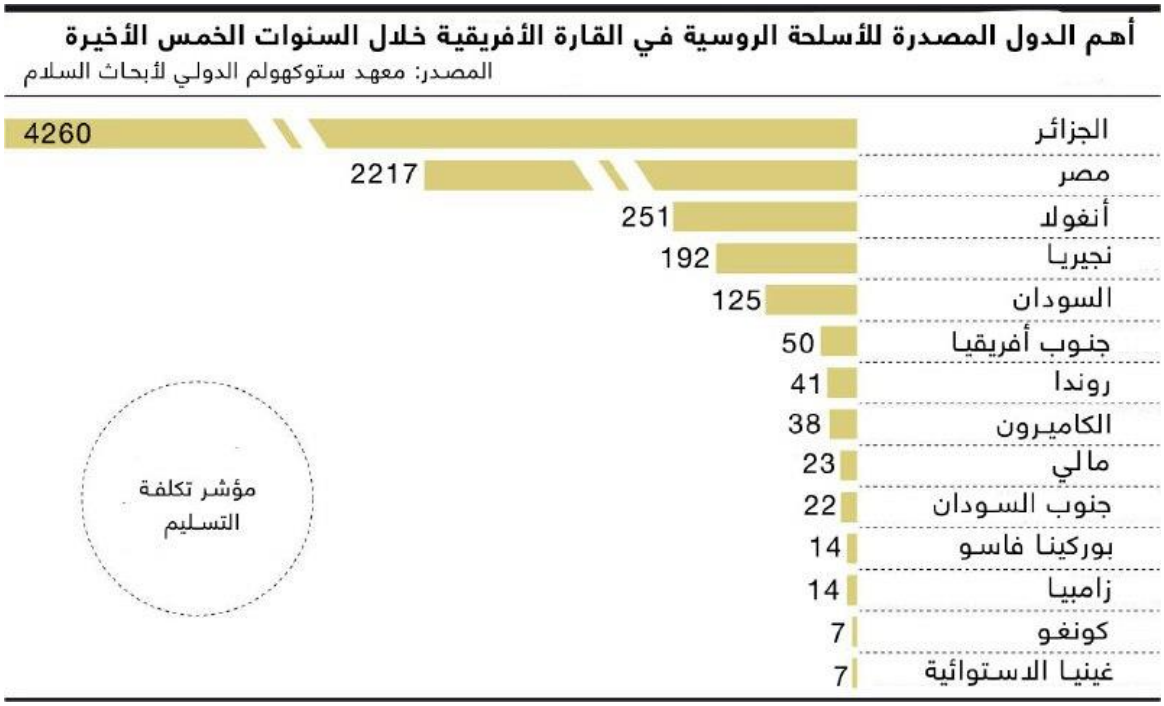

المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، الموقع:https://www.sipri.org/

أما عن الدول التي تزود الجزائر بصفقات الأسلحة، فهي: روسيا والصين وألمانيا وإيطاليا.ويؤكد التقرير أن روسيا ظلت محافظة على صدارة مزودي الجزائر بالأسلحة، من خلال الصفقات التي وقّعت بينهما في الفترة من 2013 إلى 2017، حيث عقدت مع موسكو صفقات تمثل 59% من أسلحتها، وهو ما يجعلها تحافظ على مكانتها في السوق الجزائرية للعام الـ24 على التوالي. جاءت الجزائر كذلك في المرتبة الثالثة ضمن أكبر المستوردين للأسلحة الصينية خلال السنوات الأربع الماضية بنسبة وصلت 10%واحتلت المرتبة ذاتها بالنسبة لإيطاليا، التي أصبحت في السنوات الماضية من أكبر زبائنها عالمياً بنسبة 9.9%.[1] كما عمدت الجزائر على تطويلا المعدات العسكرية من أجل التوافق ودرجة التهديدات الأمنية العبروطني التي باتت تهدد أمنها الوطني وذلك بريا، جويا وبحريا، لمذكر منها ما يلي:

[1] - The independent resource on global security ; STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE ; https://www.sipri.org/,09.02.2018.

تطوير المعدات العسكرية البرية : الجزائرية تمكنت في اطار سياسة النهوض بالصناعة العسكرية والبحث العلمي من تجسيد عدة مشاريع على غرار مشروع عصرنة رادار المراقبة الأرضية البرية الدي كان لا يتمشى ومتطلبات المعركة الحديثة حيث أدخلت عليه تحسينات تقنية هامة ليصبح بمقدوره كشف الأهداف أوتوماتكيا باستعمال الكومبيوتر وأجهزة مراقبة أخرى مع التحكم فيه عن بعد ،كما تبنت القوات البرية بعد مصادقة الهيئات المختصة مشروع صياغة ومتابعة المواقف التكتيكية من اجل تسهيل عمل الأركان في انجاز الخرائط وعرض المواقف التكتيكية وهو ما يساعد على سرعة اتخاذ القرارات.

تطوير المعدات العسكرية الجوية: تنتج اول طائرة جزائرية بدون طيار في نفس الإطار تمكنت القوات الجوية من عصرنة سلاح الجوي الجزائري الذي يعتبر الاول على المستوى الإفريقي والعربي حيث تمكنت من انتاج نوعين من الطائرات من دون طيار المقدوفة يدويا والطائرات المتوسطة المدى ،كما تعكف وحدة البحث والتطوير للميكانيك الطيران على مهام البحث والتطوير في مجلات هياكل الطائرات الطاقوية والمواد الطيرانية بااضافة مشروع لوحة تجارب المراقبة للمراكز الدوارة للحوامات ومحولات الطاقة الخاصة بالطائرات واجهزة استرجاع وتحليل معطيات الطائرات وأجهزة إدخال المعلومات في الطائرة تطوير المعدات العسكرية البحرية: لم تتخلف عن مواكبة سياسة الجيش الوطني الشعبي في تطوير أعمال البحث العلمي والإنتاج الصناعي حيث ذكرت" الجيش "ان القوات البحرية أصبحت تتحكم في كثير من التكنولوجيات الحديثة كتقنية التحكم والكشف بالأشعة تحت الحمراء والصوتيات تحت المائية، الهندسة والبناء البحري هيدروديناميك البحري ،يضاف اليها حسب المجلة مشروع الذي هو قيد الاستغلال والخاص بالآليات تحت المائية بتحكم عن طريق الكوابل ومشاريع عدة في الافق كمشروع الاليات تحت المائية المبرمجة ذات تحكم عبر الراديو ومسجل الإشارات الذي يسدد تقارير نوعية حول الرمي ومشروع تحويل التحكم بالمدفعية المحمولة على السفن[1] وقد تمكنت القوات البحرية من تجسيد مشروع الخاص بالآليات تحت المائية بتحكم عن طريق الكوابل في ذات الشأن تعكف مديرية المركزية للعتاد على انجاز مشروع برنامج رقمي لحساب المعاملات الترموديناميكية لحركة ذات

[1]- بودن زكريا، **مرجع سابق**،ص160.

وقود الصلب ومشروع دراسة مراحل لاسترجاع مكونات الذخيرة الموجهة للتدمير وعصرنة وسائل السياقة الليلية بإدخال مركبات الكتروبصرية من الجيل الحديث بالإضافة مشروع انجاز وقود صلب مركب من نوع "ايزولان "" كما تمكنت قاعدة المنظومات الالكترونية بالشراكة مع الألمان من انتاج كاميرات مراقبة ومناظير ليلية ونهارية مصنعة في الجزائر ويتوفر الجيش الوطني الشعبي حسب المجلة على سبعة مؤسسات صناعية اخرى كمؤسسة الانجازات الصناعية بسريانة بخشنة مختصة في إنتاج الذخائر الحربية ومولدات الطاقة ومؤسسة البناءات الميكانيكية الخاصة بتصنيع الأسلحة الخفيفة.

المطلب الثّاني: الأليات الجزائرية الاقليمية (لجنة الأركان العملياتية المشتركة ل.أ.ع.م – CEMOC)

تماشيا مع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية الداعمة لمبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول. والتي يقصد بها في هذا السياق: مبدأ عدم تدخل الطرف الاجنبي في شؤؤت دول منطقة الساحل، (إفريقيا للإفريقيين).بالاضافة الى تركيز الجزائر على معالجة المسائل الأمنية في اطارها الإقليمي مع ابعاد أي محاولات للتدخل الأجنبي في المنطقة المغاربية خاصة من طرف فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية، قامت الجزائر بإنشاء لجنة أركان عسكرية عملياتية تتولّى تعزيز القدرات العسكرية والمعلوماتية لدول الميدان، بهدف التصدّي لمختلف التنظيمات الارهابية وشبكات الجريمة المنظّمة المنتشرة لدول المنطقة.

الفرع الأوّل: نشأة اللّجنة

تطبيقا لنتائج المؤتمر الوزاري التحضيري المنعقد بباماكو في نوفمبر 2008،[1] وبعد سلسلة من الاجتماعات العسكرية التي عقدها قادة جيوش المنطقة بالعاصمة اللّيبية طرابلس، ثمّ مدينة سرت في 22-07-2009 التي ضمّت كلّ من الجزائر مالي،النيجر وليبيا. ونتيجة للقاء القّمة التي جمعت قادة كلّ من مالي، ليبيا والجزائر على هامش القمّة ال 15 لحركة عدم الانحياز التي عقدت بشرم الشيخ المصرية شهر جويلية 2009.[2] تمّ عقد الاجتماع التأسيسي للجنة الأركان

[1] مساعيد ض.،" جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب"،**مجلة الجيش**،ع. 561 ،أفريل 2010 ،ص 26 .
[2] قلاع ضروس سمير، **مرجع سبق ذكره**، ص167.

العملياتية المشتركة، من طرف القادة العسكريون لدول الميدان في مقرّ الناحية العسكرية السادسة بولاية تمنراست. وتضم اللّجنة كل من الجزائر، النيجر، مالي وموريتانيا، أو ما يصطلح عليهم بدول الميدان pays du champ، يوم الأربعاء 12 أوت 2009.[1]

إذ دخلت الخطّة حيّز التنفيذ شهر سبتمبر 2009 بتفويض من مجلس الأمن والسّلم للإتحاد الإفريقي لهذه الدول بتشكيل جيش نظامي موحّد، يتولّى مهمّة محاربة الارهاب في منطقة الساحل. وتتدرج الخطّة في إطار الجهود الاقليمية لدول الساحل لخوض معركة جماعية حاسمة ضدّ تنظيم القاعدة.

أقرت دول الميدان سنة 2009 خطّة أمنية ترتكز بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي مشكّلة من الجيوش النظامية للدول الخمسة بالتعاون مع المليشيات القبلية المنتشرة في الصحراء من قبائل الطوارق، العرب والزنوج وغيرها التي تقدر بحوالي 5 آلاف، للسهر على تنفيذها، ودعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود الدولية في المنطقة.[2]

وبعد تولي الجزائر سنة 2009 قيادة جيوش كلّ من مالي، النيجر وموريتانيا، اعترفت هذه الأخيرة بمحدودية قدراتها العسكرية،وطلبت من الجزائر تمويل وقيادة العمل العسكري المركز على تنظيم قاعدة الصحراء، بحلول شهر سبتمبر 2009 وتولّي مهمّة النقل الجوّي للمؤن والذّخائر والمعدّات لإمداد جيوش الدول الثلاثة حيث لا تنفق كلّ من النيجر، مالي وموريتانيا مجتمعة أكثر من 350 مليون دولار في تلك العمليات.[3] ويعدّ عجز التسلّح أهمّ أسباب تأخّر عملية التمشيط في منطقة السّاحل. وقد تفعيل هذه القوّة الامنية المشتركة بعد اجتماع رؤساء أركان دول السّاحل بالجزائر في 21 أفريل 2010.[4]

---

[1] ASSANVO William,"menace terroristes en afrique de l'ouest : état de réponse nationales régionales et internationales ", **note d'analyse** n°13, OVIDA, juillet 2012, p.18.

[2] بكشيط خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص138.

[3] أحمد ناصر، "ثلاث دول من الساحل تبلغ الجزائر حاجتها للسّلاح: اجتماع عال في تمنراست استعدادا لهجوم كاسح على قاعدة الصحراء"، **جريدة الخبر**، العدد 5727، 2009/09/13، ص2.

[4] لخضاري منصور، استراتيجية الامن الوطني في الجزائر 2006-2011، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013، ص347.

كما قامت البلدان المعنية في 15 سبتمبر 2010 بتكوين خلية استخباراتية يكون مقرّها تمنراست وهي بمثابة العقل المدبّر للجنة الأركان. تهتمّ هذه الخليّة برصد نشاط تنظيم القاعدة والجريمة العابرة للحدود عن طريق التصنّت على اتّصالاتهم وتوظيف أشخاص يعرفون الصحراء لتحديد الاماكن التي يسلكونها ومن بين هذه المهام:[1]

-التأكّد من قدرة التنظيم على دعم صفوفه من قبائل الصحراء بناءا على معلومات تؤكّد التحاق شباب من الطوارق.

-التعرف بدقة على المهرّبين الذين يتعاملون مع تنظيم القاعدة في بيع الرهائن.

-بعد جمع المعلومات وتحليلها والتدقيق فيها، تتولّى الأركان وبناءا على ذلك عمليات عسكرية ضدّ مواقع مفترضة للتنظيم.

تعدّ الجزائر أوّل دولة بادرت بتفعيل التّعاون الإقليمي (من منطلق إدراكها للتهديد الإرهابي وطرق مكافحته) إلى تفعيل التعاون الإقليمي العملياتي، بعد الموافقة على المبادئ التي يقوم عليها هذا البناء، خلال الندوة الوزارية لبلدان الساحل الصحراوي في مارس 2010، التي نشّطت آليات التنسيق بما فيها لجنة الأركان العسكرية، ولجنة تنسيق المصالح الأمنية. وفي اجتماع لوزراء الخارجية لدول الميدان، التي انعقدت في 20 ماي 2011 تمّ الاتفاق على تشكيل قوّة عسكرية مشتركة تتكوّن من حوالي 75000 جندي من أجل حماية الحدود المشتركة والحدّ من مخاطر القاعدة التي تنشط في المنطقة على نطاق واسع.[2]

وحسب بعض المصادر فإنّ نيجيريا قد انضمّت الى لجنة تنسيق المصالح الأمنية (ل.ت.م.أ.) (l'unité du fusion et de liaison (U.F.L في نوفمبر 2011 الموجودة

[1] بكشيط خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص139.

[2] دحومان حسينة، الارهاب في السّاحل، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011-2012، 195.

Voir aussi : ASSANVO William, "menace terroristes en afrique de l'ouest : état de réponse nationales régionales et internationales", p.19.

بالجزائر.[1] إذ تضطلع هذه اللّجنة بمجموعة من الأدوار على غرار تبادل المعلومات، وبناء قاعدة بيانات مشتركة، والقيام بالعميات التحسيسية من خلال التنسيق مع فواعل المجتمع المدني وتوعيتهم لتفادي تجنيدهم في التنظيمات الارهابية والإجرامية. وهذا ما جرى في 23 فيفري 2011 بموريتانيا.[2]

الفرع الثاني: ميكانيزمات لجنة الأركان

لقد عملت الجزائر كقوّة عسكرية إقليمية على قيادة لجنة الاركان وفقا لمجموعة من الميكانيزمات الآليات والأهداف، تتمثّل في:[3]

1-حلّ مشكلة تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل الافريقي بما يمكّنها من مطاردة الاسلاميين وراء الحدود، وضرب معاقل تنظيم القاعدة وتجفيف منابع الدعم والمداد المالي واللّوجستي، والسيطرة النهائية على منطقة الساحل الافريقي بالاعتماد على الجيوش النظامية لدول المنطقة وقاعدة البيانات.

2-السماح لهيئات الأركان للجيوش الأربعة التابعة لها بالمطاردة المستمرّة للجماعات الاسلامية المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية، والسماح لها بعبور الحدود في منطقة الساحل والصحراء بعد إبلاغ الدولة التي تجري المطاردة داخل إقليمها، دون إهمال عامل الجاهزية.

3-الاتفاق على التعاون العسكري بين القوى النظامية، والقبائل من الطوارق والقبائل العربية والزنوج، وعليه ضمان قيادة الطوارق خصوصا في المواجهة بين القوات العسكرية المالية وتنظيم القاعدة.

---

[1] "Un centre du renseignement pour lutter contre le terrorisme au Sahel", *RFI*, 30 septembre 2010. **Sur le site** : http://www.rfi.fr/afrique/20100930-centrerenseignementlutter-contre-le-terrorisme-sahel (14/03/2015).

[2] دحومان حسينة، **مرجع سبق ذكره**، ص195.

[3] بوحنية قوي، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة السّاحل الافريقي: المخاوف من استنساخ داعش في السّاحل الأزماتي"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات قطر: الدوحة، 2014، ص-ص 5-6.

4- تجفيف مصادر تمويل الارهاب والتصدّي للمهرّبين وتنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي والنيجر، وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة، مع التعهّد بحفر آبار أخرى للسكان المحلّيين بهدف حصر تحرّكات الارهابيين.

5- تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء، ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء. زهي منطقة تمتدّ من جبال أدغاغ أفوغاس شمال مالي، وجبال أكادس إير شمال النيجر مرورا بوادي زوراك الذي يصل الى الجنوب الجزائري.

نالت المبادرة في البداية تشجيع من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، التي اعتبرتها خطوة أساسية من دول المنطقة –تدعم توجهها في اطار محاربة الارهاب- قد يحول دون تحويل المنطقة أفغانستان جديدة.

لتشرع اللجنة في تنفيذ نشاطاتها على الرغم من غياب دولتين مغاربيتين محورتين في تحقيق الأمن المغاربي وهما المغرب وليبيا، وعلى الرغم من قبول كل من موريتانيا، مالي وبوركينافاسو والنيجر وتشاد الاشراك مع ما أسمته فرنسا بعملية "برخان". والتي تتولى مكافحة الارهاب في منطقة الساحل، لتجد الجزائر نفسها وحدها من بين دول لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي لم تلتحق بهذه المبادرة الفرنسية، لتخرج بذلك المبادرة عن الهدف الأساسي الذي سطرت من أجله، الا أن اللجنة واصلت جهودها بدعم جزائري من خلال:

- 28 أكتوبر 2016 اجتماع مجلس قادة أركان دول اللجنة العملياتية المشتركة في باماكو والتي أكد من خلالها الأعضاء المشاركين على ضرورة الالتزام بالمبادئ والأهداف المسطرة عند تأسيس اللجنة.
- 15 أوت 2017 مشاركة الجزائر في اجتماع لجنة الأركان العملياتية المشتركة بنواكشط موريتانيا، والذي أكدت من خلاله الجزائر على ضرورة تغافر الجهود بين هذه الدول المنضمة لهذه اللحنة، وأن الجزائر وحدها لا تستطيع تحقيق الأمن والسلم في منطقة تتميز بتهديدات أمنية تماثلية ولاتماثلة، صلبة ولينية، وطنية وعبر وطنية.[1]

[1]-عادل حمدان،**الجزائر عازمة على مرافقة مالي في مساعي السلم والمصالحة**، 24.01.2019، الموقع https://www.djazairess.com

- 12 سبتمبر 2018 ترأس الجزائر مجلس رؤساء الأركان للدول الأعضاء في اجنة الأركان العملياتية المشتركة بنيامي عاصمة النيجر، بقيادة اللواء شريف زرادي رئيس دائرة الاستعمال والتحضير لأركان الجيش الوطني الشعبي كممثل للسيد الفريقي أحمد قايد صالح نائب وزير الدفاع رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، يهدف لدراسة وتقييم الحالة الأمنية في المنطقة وتبادل التحاليل والدروس المستخلصة منذ الاجتماع الأخير لمجلس رؤساء الأركان لدول أعضاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة الذي انعقد يوم 14 أوت 2017 بنواكشط موريتانيا، وكان الاجتماع فرصة لتحسين أكثر لعمل لجنة الأركان العملياتية المشتركة ولتسليم رئاسة مجلس رؤساء الأركان لدول أعضاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة للجزائر.[1]

لكن رغم الجهود الجزائرية المبذولة من خلال الأليتين العمليتين السابقتين الذكر، الا أن الجزائر قد نجحت فقط في تحقيق اللقاء بين المعنيين بالأمن في المنطقة وتبادل التحاليل والآراء حول المواضيع المتعلقة بالمجال الأمني لكنها ميدانيا لم تسجل هذه الآليات أي جديد على مستوى التطبيق لتبقى بذلك الاتفاقيات والمواضيع التي نوقشت خلال الاجتماعات السابقة الذكر مجرد حبر على ورق.

<u>الفرع الثالث</u>: تحدّيات لجنة الأركان العملياتية المشتركة

إلاّ أنّه وعلى الرغم من المسار الايجابي الذي وصل إليه اتفاق تمنراست، إلاّ أنّه يواجه العديد من التحدّيات لاسيما فيم يتعلّق بالتدخّل الأجنبي بالمنطقة، وهذا ما قد يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من نشأة لجنة الأركان العملياتية المشتركة، بل ويزيد المنطقة تعقيدا وخصوبة لتطوّر الإرهاب والإجرام. ومن بين تلك التحدّيات:

1-طلب موريتانيا من فرنسا إمدادها بقوّة عسكرية لشنّ حملة ضدّ معاقل تنظيم القاعدة في عمق التراب المالي في 22-07-2009. للإشارة فانّ باماكو كانت على علم ودراية، حسب الرّئيس الموريتاني ممّا يعني أنّها سهّلت الطريق للتدخّل العسكري الفرنسي.

[1]-وليد رمزي، **اجتماع لجنة الأركان المشتركة**، 18.08، 12.09.2018، على الموقع-https://www.tsa-algerie.com

2-خضوع نواكشوط لضغوط مدريد في حادثة الإفراج عن الرّهينتين الاسبانيين، حيث سلّمت عمر الصحراوي الى مالي.[1]

3-توقيع ليبيا بعد تدخّل حلف الشمال الاطلسي وسقوط القذافي على التعاون الثنائي لمراقبة الحدود البرّية اللّيبية مع فرنسا، بتاريخ 25 فيفري 2012، وهذا ما يجعل الجزائر وجها لوجه مع قوات أجنبية عن المنطقة. وهو الأمر الذي لا طال ما رفضته الجزائر، خاصّة إذا علمنا أنّ اتفاقية التعاون بين ليبيا وفرنا تمتدّ على المدى الطويل حسب تصريح وزير الدّفاع الفرنسي جيرارد لون لونغست Gerard Longuest عقب التّوقيع عليها.[2]

4-طلب الرّئيس المالي للتّدخل العسكري بعد أحداث 17 جانفي 2012، وهذا ما حدث فعلا بعد التدخل الفرنسي في اطار ما يسمى بعملية سرفال تحت غطاء مجلس الأمن للأمم المتحدة بقرار 2085 الذي يهدف الى الحدّ من توغّل الجماعات الإرهابية نحو باماكو، والحفاظ على وحدة التراب المالي حسب جون مارك أيرو jean marc Ayrault، للإشارة فإنّه قد تمّ تعويض عملية سرفال بعملية باركان التي دخلت حيّز النفاذ في 1 أوت 2014، التي انتشرت وشملت دول الميدان: مالي، موريتانيا، النيجر (التي تتواجد بها قاعدة الطّائرات الدرون)، وبوركينافاسو(التي تتواجد بها قاعدة القوات الفرنسية الخاصّة، والتشاد. تقوم العملية على 3000 جندي، ممّا وجود قواعد عسكرية بالقرب من التراب الجزائري، وهذا ما يشكّل بدوره تهديدا للأمن الوطني الجزائري، الذي عمل جاهدا على رفض أيّ وجود أجنبي بمنطقة السّاحل، أو بالفضاء الإقليمي الجزائري، بدءا من الافريكوم. وهو الأمر الذي أكّه وزير الخارجية الجزائري آنذاك محمّد البجاوي ***"إنّ تضحيات الجزائر من أجل الانعتاق من ربقة الاستعمار الفرنسي، لا يتوافق مع قبولها إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها"*** [3]

---

[1] بكشيط خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص140.
[2] لخضاري منصور، **الازمة اللّيبية وانعكاساتها على منطقة السّاحل الافريقي**، ص11.
[3] غمراسة بوعلام، "لسنا معنيين بمشروع قيادة القوات الامريكية في الساحل الافريقي: وزير الخارجية الجزائري ينفي وجود قواعد عسكرية لواشنطن في بلاده"، **الشرق الاوسط**، الرياض، على الموقع:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=408977&issueno=10323 (26/03/2015).
[3] Hamid A., "Y a-t-il une cohésion régionale dans la lutte contre Aqmi au Sahel ?", ***Le Matin***, 7 août 2012, sur le site : http://www.lematindz.net/news/8937-reunion-a-niameyy-a-t-il-une-cohesion-dans-la-lutte-contre-aqmi-ausahel.html (21/02/2015).

5-محدودية نشاط لجنة الأركان العملياتية المشتركة، في مواجهة تنظيم القاعدة غلى حدّ تعبير وزير الخارجية النيجيري محمّد بازوم، إذ يرى ***"أنّها تركّز على الحدود المالية الجزائرية، أو الجزائرية الموريتانية"***.[1]

6-بالإضافة غياب الإجماع بين دول الميدان، خاصّة في ظلّ استنكار من قبل بعض الدول لغياب المغرب عن هذا الفضاء العمليّاتي، لتبقى مسألة الصحراء الغربية أهمّ عائق لأي تعاون أمني بشمال إفريقيا والسّاحل الافريقي.

ان اقتصار المبادرة على دول معينة دون أخرى رغم أن هذه الأخيرة معنية بطريقة بل ومهددة بنفس التهديدات الأمنية للدول الأعضاء، على غرار المغرب، ليبيا والتشاد، الأمر الذي أعاق التعاون الإقليمي بين الدول، خاصة بعدما صارت المغرب تبحث عن مبادرة جديدة تنافس بها المبادرة الجزائرية بتركيزها على الطرف الأجنبي لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. و غياب الشريك الفعلي والمناسب للمبادرات الجزائرية في ظل التباين الاقتصادي والعسكري الذي تعيشه الدول الأربعة المشكلة للمبادرة، من هشاشة وضعف في الامكانيات والوسائل المادية والعسكرية، بل صعبت المؤشرات السابقة الذكر عملية تبادل المعلومات التي تعتبر ضرورية في مجال تعقب ومكافحة الارهاب. أدى الى نجاح الطرف الأجنبي في كسب العديد من الدول الأعضاء في المبادرة والتي صارت عمالة لفرنسا من خلال تسريب المعلومات لها، والتنسيق معها بدل اللجوء المبادرة التي انشأت أساسا من أجل ذلك في ظل التناقض الجزائري من خلال هدفها الأساسي في انشاء المبادرة بعدم اشراك الطرف الأجنبي الذي لطالما اعتبر منافسا لمبادراتها في الساحل، الا أنها كانت من قبل قد وقعت عليها وانضمت لها مثلا: مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية "الشراكة لمكافحة الارهاب عبر الصحراء"،(TSCTP)، والتي تأسست سنة 2005، لتضم مجموعة من الدول الافريقية.

المطلب الثّالث: التعاون الجزائري العسكري الثنائي

في ظل فشل التعاون الاقليمي المتعدد الأطراف في التصدي للتهديدات الأمنية التماثلية واللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي خلال لجنة الأركان العملياتية المشتركة، وتفاقم التهديدات الأمنية العبر وطنية اعتمدت الجزائر سياسة التعاون الثنائية الأطراف بينها وبين الجارتين التونسية والليبية، تظل عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية عنصرا مركزيا في وضعها العسكري: فهي تحظر المشاركة في أي عمل عسكري خارج التراب الوطني، خاصة من خلال التعاون الثنائي مع الدول المجاورة.

أدى عدم الاستقرار المتزايد في ليبيا وتونس إلى إجبار الجزائر على تعديل مبدأ عدم التدخل بشكل طفيف ، لتنفيذ عمليات محددة تهدف إلى تحييد بعض الجماعات الإرهابية التي تهدد أمنها على الحدود. بحيث تم في ماي 2014 إرسال 3500 وحدة لوجستية قوامها 1500 رجل إلى ليبيا بالتنسيق مع مشاة البحرية الأمريكية والقوات الخاصة الفرنسية المتمركزة في النيجر. كانت أهداف هذه المهمة مواجهة عناصر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المتواجدين في بلدتي نالوت والزنتان، كما تعاونت الجزائر وتونس في أوت 2014 من خلال عملية مشتركة شارك فيها 8000 جزائري، بدعم من 6000 تونسي، للتصدي للتهديدات الأمنية بجبال الشعامبي، بدعم من القوات الجزائرية على الحدود بين القصرين (تونس) وبسكرة وتبسة (الجزائر)[1].

أدت عملية سيرفال الفرنسية في مالي عام 2013 والتدهور السريع للوضع في ليبيا إلى خلق سياق جديد دفع بالجزائر الى تبني استراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا فمنذ عام 2016، اتخذت الجزائر عدة إجراءات دفاعية وهجومية لمكافحة الإرهاب والأنشطة الإجرامية المرتبطة به مثل تهريب الأسلحة والمخدرات من خلال إنشاء نظام مراقبة إلكتروني في الصحراء، اعتقالات الأشخاص المشتبه في تورطهم في الاتجار غير المشروع؛ تدمير مخابئ الأسلحة وملاذات الإرهابيين، تعزيز وسائل القيادة الثانية للدرك الوطني المتمركزة في وهران والمسؤولة عن مكافحة التهريب (القنب من المغرب والوقود والقركوبي من الجزائر) .

[1]- دحومان حسينة، **مرجع سابق**، ص200.

الفرع الأول: التعاون العسكري الجزائري التونسي

على الرغم من عدم انتماء تونس إلى الساحل الافريقي إلاّ أنّها تعدّ شريكا استراتيجيا في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود من وإلى منطقة الساحل الإفريقي لاسيما إذا أخذنا بعين الإعتبار الشريط الحدودي الذي تتقاسمه مع ليبيا. حيث تعمل الدبلوماسية الجزائرية على تعزيز التعاون العملي النشاط مع تونس. بحيث تنخرط الجارة التونسية في عملية الاستقرار ضد التهديدات الأمنية التي تشكلها الجماعات الإرهابية (على الحدود الجزائرية مع تونس) . كما وقعت الجزائر وتونس في عام 2013 اتفاقية أمنية تسمح للقوات الجزائرية بدخول أراضي جارتها إذا لزم الأمر ويصاحبها إقامة إجراءات عسكرية حدودية: 80 نقطة تفتيش على 956 كلم من الحدود المشتركة. ؛ إنشاء 20 منطقة عسكرية .

بموجب الاتفاق الثان الذي تم توقيعه في تبسة في 22 جويلية 2014 سلمت الجزائر لجارتها التونسية صواريخ أرض جو وطائرات روسية الصنع ، وجعلت طائرات سيكرز وطائرات هليكوبتر متاحة لها لتعقب الجماعات الإرهابية. كما تم تشكيل دوريات مشتركة (14000 رجل) لتفتيش الحدود. كما تخضع عناصر من سلاح الجو التونسي لتدريب سريع في الجزائر على طائرات هليكوبتر روسية من طراز Mi-24 و Mi-28. كما أتاح تبادل المعلومات الاستخبارية في سبتمبر 2017 للسلطات الجزائرية تنبيه الأجهزة الأمنية التونسية لوجود شبكة تهريب أسلحة مقرها تونس وتنظمها الميليشيات الليبية على الحدود بين البلدين.

يعد تبادل المعلومات الاستخبارية لحماية الحدود وتعقب المسلحين بالإضافة إلى إعانات لوجستية تقدمها الجزائر لتونس، أهم مجالات التعاون العسكري بين البلدين في اطار التصدي للتهديدات الأمنية الاقليمية، يتجلى ذلك من خلال التدريب الأمني الجزائري – التونسي ضد مكافحة الإرهاب واكتساب الخبرة التقنية في تحليل المعطيات والأدلة الجنائية، خصوصاً أن الجزائر تملك مركزاً متطوراً في هذا المجال، يوجد في الضاحية الغربية للعاصمة الجزائر من جهة، وتجربتها في مجال مكافحة الإرهاب من جهة أخرى، حيث تركز على تدريب الفرق الأمنية والفنية المختصة، وتقديم دعم لوجستي وفني في مجال مكافحة الإرهاب، يشمل تقديم عتاد، وأيضاً تنفيذ اتفاقيات

تخص مشاريع للتنمية الحدودية المشتركة، تساعد سكان المناطق الحدودية على الانخراط في الحركة الاقتصادية، والحد من ظاهرة التهريب التي تستفيد المجموعات الإرهابية منها أيضا.

بإقامة غرفة عمليات عسكرية وأمنية مشتركة وخط اتصال مباشر بين القيادات الميدانية على الحدود، تتولّى تنسيق العمليات العسكرية والاستخباراتية لملاحقة الإرهابيين".

ان تأزم الأوضاع في ليبيا منذ سنة 2014 ، وتمدد ما يسمى بتنظيم "داعش" ثم ظهور جماعات سلفية جهادية مسلحة في الجارة تونس، اقترحت الجزائر على دول الميدان ضمّ تونس إلى المبادرة الأمنية في الساحل، من أجل إشراكها في مبادرة الدفاع المشترك بين دول الميدان بحكم أنّ الجماعات السلفية المتشدّدة بتونس مرتبطة بجماعات جهادية مسلّحة بمالي، وأن كل ما يجري في الساحل ينعكس على الوضع الأمني الداخلي في تونس، بحكم وجود ارتباط بين الجماعات السلفية المتشددة في تونس مع الفصائل السلفية الجهادية المسلّحة خاصة بشمال مالي، أين تقرّر بناءً على المقترح الجزائري التنسيق أمنيا وعسكريا مع تونس من خلال ضمها الى جانب 5 دول أخرى افريقية، من خلال ما وقعته وزارة الدفاع الوطني مؤخرا من اتفاقيات مع الدول الخمس الجديدة، ومن بينها تونس التي لم تكن سابقا عضوة في دول الميدان من خلال لجنة الأركان العملياتية المشتركة، لتصبح ابتداءا من سنة 2014 عضو باللجنة الى جانب كل من مصر، تونس تشاد ، نيجيريا وبوركينافاسو."، ان هذه المبادرة الجزائرية، المجسدة من خلال ظم ثمانية دول افريقية، من بينها الدولة المغاربية التي تشهد تهديدات أمنية متصاعدة "تونس"، من شأنها أن تعزز الأمن على الحدود بين هذه الدول، وتقضي على تهريب السلاح والتصدي للتهديدات الإرهابية عبر تبادل المعلومات الاستخباراتية[1].

أدرجت الجزائر تونس في: بنك المعلومات المتعلقة بالجماعات الارهابية التابع للجنة الأركان العملياتية المشتركة وعليه تحصّلت تونس بالفعل على معلومات أمنية من قنوات أمنية جزائرية، في

[1] - الجيش الوطني الالكتروني، **الجزائر وتونس يتفقان أمنيا**،www.alaraby.com

إطار اتفاق ثنائي لمكافحة الإرهاب، وعزّز المقترح الجزائري وضعية الجيش التونسي في مجال مكافحة الإرهاب الشبيهة بوضعية دول الساحل[1].

ان تصريح كل من قائد السبسي: "التعاون بين الجزائر وتونس في مستوى مثالي، ولولا الجزائر والتعاون الأمني بينها وبين تونس لانتشر الارهاب بالمنطقة المغاربية." أدى الى التعاون والتنسيق بين كل من الجزائر وتونس من خلال المشاركة في مبادرة تعرف بمبادرة دول جوار ليبيا[2].

لكن على الرغم من الجهود الجزائرية المبذولة سواء في جانبها الدبلوماسي، أو العملياتي، الا أن ظاهرة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي لاتزال تعرف تطورا كبيرا، خاصة بعدما التحق عدد كبير من المغاربة بالجماعات الارهابية المسلحة بتنظيم الدولة الاسلامية في سوريا، والتي قدر عددهم بالآلاف، والتي ستؤدي عودتهم الى الوطن والالتحاق بصفوف القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، خاصة في ظل الفوضى الكبيرة التي تعيشها ليبيا منذ سقوط نظام القذافي، والانتشار الواسع للأسلحة المهربة في كامل المنطقة، و زيادة النشاط الارهاب بالمنطقة المغاربية، مما سينعكس على أمون الدول المغاربية عامة، والجزائر خاصة[3].

<u>الفرع الثاني</u>: التنسيق الأمني الجزائري الليبي

في 13 جانفي 2013، وبعد تعرض مجمع تنغوينتورين للغاز (عين أميناس) لهجوم من قبل جماعة ارهابية . هذه المجموعة ، التي تأسست في ليبيا منذ عام 2011 ، حشدت بعض الأولوية المحلية لقضيتها. أجبرت القيادة العسكرية على إعادة تقييم مبدأ عدم التدخل والجمع بين الدبلوماسية الإقليمية والعمليات العسكرية المخصصة. و توسيع مجال عملها للتعامل مع التهديدات العابرة للحدود في جميع أنحاء أراضيها. من جهة ، بنشر قوات برية إضافية على الحدود الجزائرية مدعومة بالقوات الجوية (إجمالاً 100،000 رجل) ، وإغلاق المعابر المؤدية إلى ليبيا ومالي ، واشتراط الحصول على تصريح مرور عسكري لدخول الجزائر.

---

[1] - **المرجع نفسه**

[2] - ويري فريديريك، **بناء قطاع الأمن في ليبيا**، مركز كارينغي للشرق الأوسط، جويلية2013،ص03.

[3] - مالكي أحمد، تطور **الوضع في ليبيا بعد القذافي**، تونس: مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ع06، سبتمبر2011، ص03.

من ناحية أخرى ، وذلك من خلال التدخل عسكريا خارج أراضيها عندما تكون سلامتها الإقليمية ومصالحها موضع تساؤل مباشر. في ماي 2014 ، أرسلت الجزائر العاصمة 3500 جندي مظلي إلى جانب القوات الخاصة الفرنسية والأمريكية إلى الجنوب من حوض غدامس ، "بمهمة التعامل مع المواقع المحتملة للجماعات الإرهابية .

عملت الجزائر و ليبيا على تنسيق الجهود من أجل رفع التحديات الأمنية المستجدة، لاسيما على مستوى الحدود الجنوبية المشتركة،وفق مبدأ تعزيز وتنسيق العلاقات بين الجزائر وليبيا، وكذلك وضع أطر حقيقية للتعامل مع الملف الأمني في البلدين، بالإضافة إلى تنسيق الجهود وتبادل المعلومات في هذا المجال معتبرين بذلك أن أمن ليبيا هو من أمن الجزائر، وأمن الجزائر من أمن ليبيا.

كما تجسد التعامل الجزائري مع ليبيا في اطار الساحل الافريقي من خلال، وحدة التنسيق والاتصال: « UCC »التي أنشأت بالجزائر بتاريخ 06 أفريل 2010 بناءا على توصيات اجتماع وزراء الخارجية للبلدان السبعة: الجزائر، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر وبوركينافاسو، بالاضافة الى تشاد، السابق انعقاده بتاريخ 16 مارس 2010، ليتقرر اعتماد تدوير رئاستها بين الدول الأعضاء فيها تبعا للترتيب الأبجدي لأحرفها. والمكلفة بتزويد الآلية العسكرية "لجنة الأركان العملياتية المشتركة" بالمعلومات الأمنية و التكتيكية و العملياتية الضرورية لقيادة العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة بالمنطقة[1].

بحيث تعتبر وحدة التنسيق و الاتصال، الحجر الأساس في المجال الأمني، و قاطرة للجنة الأركان العملياتية المشتركة و ذلك للأدوار الهامة التي أسندت إليها من بينها جمع و معالجة و تبادل المعلومات الأمنية حول مختلف النشاطات الإرهابية، علاوة عن التخطيط ووضع إجراءات المرافقة لعمل مكافحة الإرهاب و خاصة تحسيس سكان البلدان الأعضاء حول أضرار التطرف[2].

كما تركز الجزائر على أن تتولى كل دولة من دول الساحل قتال الجماعات الإرهابية داخل أراضيها مع تنسيق استخباراتي وعسكري بين هذه الدول على الحدود. في هذا السياق تعمل

[1] - لخضاري ، **مرجع سابق**، ص347.
[2] - بوزادية ، **مرجع سابق**، ص129.

الحزائر على تعزيز قدراتها الداخلية من خلال صناعة أسلحة خفيفة وثقيلة مثل العربات المدرعة، بالإضافة إلى شاحنات وحافلات وسيارات دفع رباعي، تستخدم لأغراض عسكرية ومدنية، بالشراكة مع عدة دول ومؤسسات عالمية بينها شركة "مرسيدس بنز" الألمانية.

المبحث الثاني: منطقة الساحل الإفريقي في ظلّ التدخّلات العسكرية الأجنبية الدولاتية والمشتركة

من خلال هذا المبحث سنحاول فهم مدى تناقض الآليات العملياتلية الأجنبية الدولاتية والمشتركة أو تكاملها مع المقاربة العسكرية الجزائرية فيما يتعلّق ببناء الأمن بالمنطقة؟ ومدى تأثير ذلك على فعالية المقاربة العسكرية الجزائرية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمّة بمنطقة السّاحل الإفريقي.

المطلب الأوّل: التدخل العسكري الفرنسي في منطقة السّاحل الإفريقي على ضوء عمليتي سرفال وبرخان

في ظلّ غياب مقاربة عسكرية جزائرية ما وراء حدودية صريحة، وبالنظر لضعف القدرات العسكرية لدول السّاحل وكذلك إلى المعطيات العسكرية الميدانية التي تعزى أساسا إلى العلاقات التاريخية لفرنسا بدول المنطقة، ظلّ من الضروري دراسة تلك السياسات العسكرية بمنطقة السّاحل الإفريقي، في ظلّ عملية سرفال ثمّ برخان.

الفرع الأوّل: الأسباب العسكرية للتواجد الأجنبي بمنطقة السّاحل الإفريقي

إنّ الحديث عن التواجد العسكري الأجنبي بمنطقة السّاحل الإفريقي يعزى بالأساس إلى المعطيات العسكرية الميدانية، والتي تتمثّل في تحدّي الجماعات الإرهابية والإجرامية للدولة في مجال الأمن (الوظيفة المركزية للدولة الوطنية)، أي تحدّي الأجهزة الأمنية القائمة ومدى قدرتها على مواجهة تلك التهديدات؟ ولقياس سنحاول الاستعانة بأداة تصنيف تقييم قطاع الدفاع (أ.ت.ت.ق.د.)

Defense Sector Assessment Rating Tool (DSART)، التي أعدّها معهد الدفاع الوطني للبحوث بالو.م.أ. NATIONAL DEFENSE RESEARCH INSTITUTE لتقييم منظومة الدفاع بمالي.

تتألف أداة تصنيف تقييم قطاع الدفاع (DSART) من ستة تقييمات لتحديد نوع قطاع الدفاع في الدولة ومؤسساتها وعملياتها، من حيث النوع والكم، وقدرتها على تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد ، ومكافحة المخدرات ، والأمن الحدودي والبحري ، ومكافحة القرصنة. والاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع. [1]

وانطلاقا ممّا سبق، بالإضافة إلى التركيز على مشكلة الأقليات، قام معهد الدفاع الوطني للبحوث للو.م.أ. بدراسة موسّعة للأمن بمالي –من خلال أداة تقييم قطاع الدفاع– بتقييم القدرات العسكرية ومنظومة الدفاع بمالي. حيث توصّلت الدراسة إلى خلاصة مفادها:

أنّ فشل الاندماج وانعدام الطّابع الجمهوري للجيش المالي، الذي طالما ظلّ أكثر كفاءة في معاداة سكان الشمال أكثر من قتال الجماعات المسلحة غير المتمردة والجماعات الإرهابية. فقد ظل الجيش المالي الذين يهيمن عليه الجنوبيون يتعامل مع شمال مالي تاريخيًا على أنه أرض شبه أجنبية، وظل الشماليون يرون الجيش على أنه جيش احتلال أجنبي. وعلاوة على ذلك، لم تبذل قيادة الجيش المالي أي جهود لسد الفجوة بين قواته وبين سكان الشمال من خلال إجراء أي نوع من أنواع الإرشاد أو التدريب لتوعية القوات بشأن الشمال أو لتثقيف الشماليين عن الجنوب وعن أعضاء الجيش.

جنَّد الجيش، قبل عام 1993، عددًا قليلً من الطوارق وخدم كثيرٌ منهم في الحرس البلدي، وهي قوات غير نظامية تمتطي الجمال ويرجع تاريخها إلى إبان فترة الاستعمار الفرنسي. ولم يكن لدى أولئك الطوارق الذين خدموا في الجيش أملً كبيرًا في الترقي؛ فحسب الخبير في شئون مالي شارليه جريموه (Charles Grémont) لم يترق من الطوارق إلا ضابطين أو ثلاثة بين 1960 و 1993 وقد فرَّ أغلب الطوارق العاملون من الجيش مع اندلاع الثورة في1991. [2]

وفقًا لجريموه، أحدث العام 1993 نقلة نوعية في تاريخ تجنيد العرب والطوارق في الجيش وكذلك في قوات الأمن المالية الأخرى. وقد أثمرت مفاوضات السلام عن برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج شمل إدماج المقاتلين المتمردين من العرب والطوارق في قوات الأمن المالية بما في

---

[1] Agnes G. Schaefer and Lynn E. Davis, **Defense Sector Assessment Rating Tool**, USA: RAND Corporation, 2010,p.9.

[2] مايكل شوركين، ستيفاني بيزارد وإس ريبيكا زيمرمان، **معركة مالي التالية: تحسين قدرات مكافحة الإرهاب**، الو.م.أ.: راند، 2017، ص 60.

ذلك الجيش. انضمت الدفعة الأولى لترقيات الرتب في 1993، ثم ترقى بعد ذلك الكثير غيرهم حتى وصل المجموع الكلي إلى أكثر من 2,500 فرد في 1996 (من إجمالي قوة لم تتجاوز في الغالب 15,000 فرد) ثم زاد العدد بين2006 و 2009 نتيجةً للثورة في تلك الأعوام. كما بدأت القوات المسلحة المالية بتجنيد أفراد من المجتمعات العربية والطوارق مباشرة.

كما ذكر، فقد فرّت أعداد كبيرة من هؤلاء المقاتلين الطوارق بالإضافة إلى نظرائهم العرب من القوة في 2012 وتعددت أسباب فشل إدماج هؤلاء الأفراد بفاعلية في القوة. أحد هذه الأسباب هو ضعف الثقة في الدولة المالية بالإضافة إلى وجود شعور بأن الماليين الجنوبيين، في نهاية المطاف، لا يعتبرون ولا يشعرون بانتمائهم لبلدهم. على سبيل المثال، قال عقيد من العرب ترك الجيش المالي ثم التحق بجماعة عربية مسلحة "أن تخلي مالي عن الشمال في 2012 أومأ إليه بأن مالي لم تهتم بما يكفي بالدفاع عن الشمال وأن مجتمعه وجد نفسه وحيدًا في نهاية المطاف. وقال كذلك أن الجنوبيين كانوا يُذكِّرونه دائمًا وأبدًا أنه مختلف عنهم على الرغم من أن مسيرته العملية كضابط بالقوات المسلحة المالية كانت على ما يرام ولم يُساء معاملته على الإطلاق".[1]

للإشارة فإنّ غياب ثقافة المواطنة داخل المؤسسات الأمنية خاصّة وكذا في أوساط المجتمع أدّى إلى إفشال المبادرات الدولية، خاصة مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية المتعلّقة بتدريب وتحسين مستوى أداء الجيش المالي. إلاّ أنّه بتركيز المبادرة على التخطيط، التكتيك والتنفيذ قد تجاهلت بعد المواطنة المؤسسة العسكرية والدولة ككلّ.

وقد اعترف عدد من الضباط، الذين أجرى (معهد الدفاع الوطني البحوث) مقابلة معهم، بأهمية إدماج الجنود الشماليين بشكل صحيح، سواء المجندين الجدد أو المقاتلين المتمردين السابقين الذين تم إدماجهم في الماضي في قوات الأمن المالية في إطار اتفاقات السلام السابقة والذين من المرجح أن يعودوا كجزء من أي اتفاق سلام مستقبلي.

مع ارتفاع حجم التهديدات، يجب على مالي أن تبدأ الآن في الإعداد لإعادة إدماج نهائي للجماعات المسلحة غير المتمردة. وبالفعل هذا ما طالب به الفصل الثامن من اتفاقات الجزائر بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإدماج" المقاتلين المؤهلين". ويجب إبلاء اهتمام بتوفير تعليم أساسي وفصول لتعليم المواطنة لهؤلاء المجندين والاستفادة من نتائج هذا التدريب في تحفيز توظيف هؤلاء المجندين داخل القوات المسلحة. ثم يجب أن تكون القوات المسلحة المالية على وعي بهياكل رتب الجماعات المسلحة غير المتمردة ويجب أن تحرص على عدم تكرار الوحدات

[1] **نفس المرجع**، ص61.

المتمردة داخل القوات المسلحة المالية مع اعتبار الأقدمية. لدى يتوجّب القيام بالمزيد لتضييق الفجوة بين الجيش وسكان الشمال[1].

إنّ هذه الأسباب المتمثّلة في فشل فرض الأمن والنظام العامّ داخل مالي وفشل الجيش في توحيد صفوفه، من خلال تبنّي فكرة إقصاء سكّان الشمال وإضفاء الطّابع الجمهوري، جعلت وعجّلت من التدخّل الأجنبي العسكري لاسيما التواجد الفرنسي من خلال قاعدة سرفال ثمّ برخان. فما مدى فعالية في مواجهة التهديدات اللّاتماثلية لمنطقة السّاحل الإفريقي؟

الفرع الثّاني: عمليّة سرفال

شكّل التدخل العسكري الفرنسي في جانفي2013 نقطة تحول رئيسية في سياسة الدفاع الفرنسية، بالإضافة إلى التداعيات المهمة لمالي والمنطقة. وتشير بوادر التدخل إلى أن باريس تعتبر ما يُشار إليه عادة حزام الساحل الصحراء bande saharo-sahelienne كخط مواجهة بغرض الدفاع عن المصالح والأمن الفرنسي والأوروبي.

بناءا على طلب سلطات مالي من فرنسا دعمها في وقف تقدم الجماعات الإرهابية نحو باماكو ودفعها نحو الشمال في 11 يناير 2013، بدأت فرنسا بدعم القوات المسلحة في مالي خلال عملية سرفال العسكرية. تحمل العملية ثلاثة أهداف أساسية وهي:

1. مساعدة القوات المسلحة المالية (ق.م.م.) Force Armée Maliennes (FAM) على وقف تقدم الجماعات الإرهابية وصدها مع ضمان سلامة السكان المدنيين ؛

2. مساعدة مالي على استعادة وحدتها الإقليمية وسيادتها ؛

3. تسهيل تنفيذ القرارات الدولية عن طريق تمكين النشر السريع لمهمتين دوليتين متكاملتين:

المهمة الدولية لدعم مالي (م.د.د.م.) Mission internationale de soutien au Mali (MISMA) ومهمة تدريب جيش مالي التابع للاتحاد الأوروبي (ب.ت.أ.م) (EUTM).

[1] **نفس المرجع**، ص65.

لمطاردة الإرهابيين من مالي، شارك آلاف من الجنود الفرنسيين في عملية سرفال إلى جانب المسلحين الأفارقة. وقد تدخّلت القوات الفرنسية من خلال عملية سرفال عبر الفرقة الثالثة لكليرمون فيررون clermont ferrand وهي أحد الفرق الثمانية للقوات البرية الفرنسية والمتكوّنة من 5000 جندي للتدخّل السريع والقريب المدى (6 أشهر على الأكثر). وفي هذا الصّدد تدخّلت الفرقة بقيادة الجنيرال باريرا BARRERA كقوّة برية في عملية سرفال التي تمّ قيادتها من باماكو من طرف الجنيرال جريجوار دي سان كوانتن Grégoire de Saint-Quentin والمكّون الجويّ للعملية بقيادة الجنيرال جون جاك بورال Jean-jacques Borel.[1]

إنّ عمليّة سرفال لم تكن عمليّة للقضاء على المسبّبات الجوهرية للجماعات الإرهابية بقدر ما كانت عمليّة لحماية المنطقة الجنوبية لمالي من التقدّم الإرهابي وليس مالي ككلّ. كما أنّ العملية أفرزت ارتدادات أمنية إقليمية بل جمّعت الجماعات الإرهابية في الشّمال المالي، كما هو موضّح في خريطة:

الخريطة رقم 15: تراجع الجماعات المسلّحة بعد عمليّة سرفال

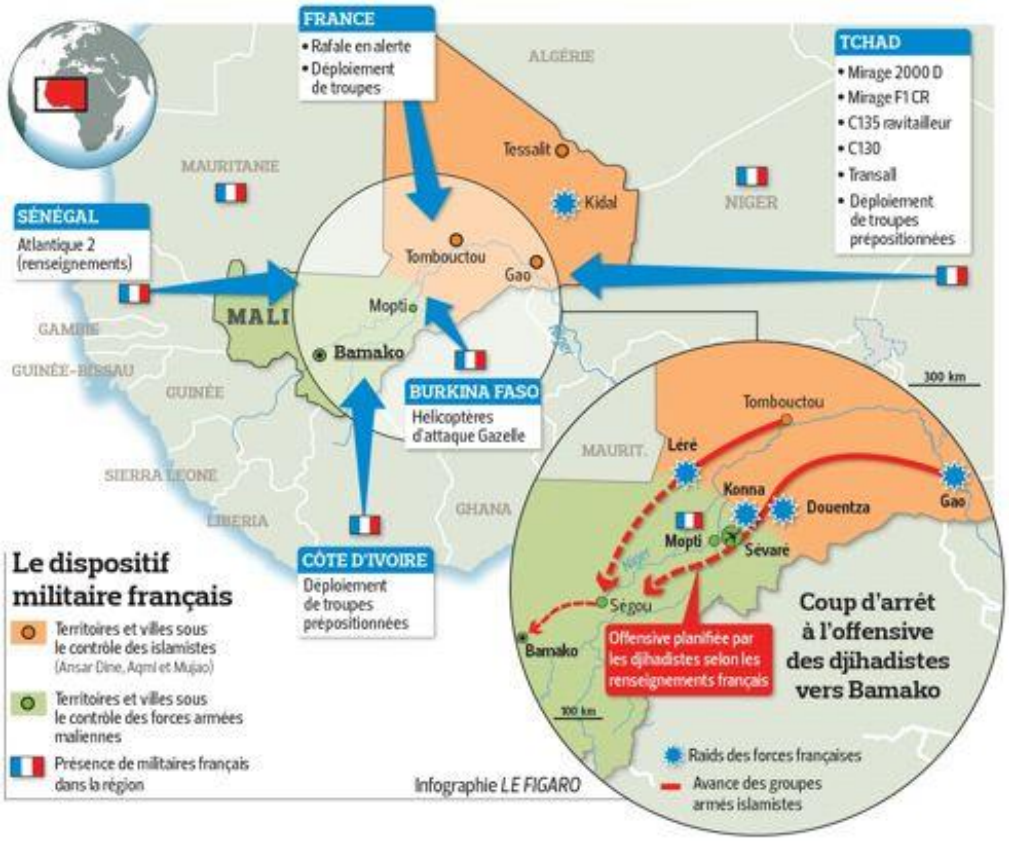

[1] Bernard Barrera, **Opération Serval : Notes de guerre,** France : Seuil, 2013, p.20.

المصدر : (06-11-2018) http://www.lefigaro.fr

إجمالا لقد أدت عملية سرفال إلى تقليل قدرات الجماعات الإرهابية بدرجة كبيرة، فضلاً عن تقليل عدد مقاتليهم. وتقدر المصادر العسكرية الفرنسية المتوفرة لنا عدد المقاتلين عشية عملية سرفال بقوام يبلغ 1200 مقاتل. وقد قتلت القوات الفرنسية وحلفاؤها قرابة 200 مقاتل، بينما هرب ما تبقى منهم أو اختبئوا داخل الأراضي المالية. كما واصلت القوات الفرنسية القيام بعمليات قتالية ضد الإرهابيين كجزء من خلال عملية برخان، التي استبدلت عملية سرفال في يوليو 2014. غير أن الجماعات المسلّحة لا تزال تمارس عمليّاتها بمالي ومنطقة السّاحل عموما. واعتبارًا من أوائل 2015 ، تم تقدير تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بأن لديه 300 محارب، وهو تقريبًا نفس العدد الموجود عشية عملية سرفال.[1] فقدت فرنسا بداية من يناير 2013 إلى ديسمبر 2014 في المجمل 12 جنديًا في مالي، ووقعت حوالي نصف هذه الخسائر عقب نهاية ما قد يُسمى بمرحلة العمليات القتالية الرئيسية من عملية سرفال.

ذكر الرئيس فرانسوا أولاند François Hollande في جويلية 2014 خلال زيارة له إلى قاعدة الطائرات بدون طيّار التابعة للقوات الجوية الفرنسية أنه من خلال "التأكيد على أمن النيجر، فإنكم تؤكدون أمن فرنسا".[2]

تخوض دول الساحل الإفريقي منذ سنوات حرباً لا نهاية لها لمواجهة التنظيمات الإرهابية والجماعات الانفصالية وشبكات التهريب العابرة للصحراء، لكن ذلك لم يكن كافيا لاستعادة الاستقرار في المنطقة. لكن بدلا من أن يعود الاستقرار إلى المنطقة انتشرت التنظيمات على نطاق واسع وتوغلت في أكثر من بلد إفريقي وجندت عناصر من قبائل وقوميات مختلفة. كما انتشرت التنظيمات الإرهابية في بلدان الساحل حتى وصلت إلى حدود كوت ديفوار، المطلة على المحيط الأطلسي. فيها يتصاعد الرفض الشعبي لبقاء القوات الفرنسية في دول الساحل الخمس (مالي، النيجر، بوركينافاسو، تشاد، وموريتانيا) خشية أن يعزز ذلك من نفوذ باريس بمستعمراتها السابقة.

---

[1] مايكل شوركين، ستيفاني بيزارد وإس ريبيكا زيمرمان، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[2] François Hollande, "Allocution à la base aérienne de Niamey au Niger", **Présidence de la République française**, July 19, 2014.

وتطرح حالة الاخفاق في إنهاء هذه الحرب تساؤلات عديدة حول الأسباب فشل العمليات العسكرية العديدة والتحالفات الدولية في إعادة الاستقرار لدول الساحل الإفريقي. لتصبح بذلك عملية سارفال مجرد فشل استراتيجي في الساحل الإفريقي رغم أنها تمكنت من طرد الجماعات الإرهابية من غاو، وتومبكوتو، وكيدال. لكن العملية تسببت في تناثر عناصر الجماعات الإرهابية في مناطق واسعة، حيث تحالف "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب" مع "أنصار الدين" و"جماعة المرابطين" وانضمت إليهم "جماعة تحرير ماسينا" (من قبيلة الفولاني)، تحت اسم "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين."

وبانضمام جماعة تحرير ماسينا إلى تحالف القاعدة، تمكن الأخير من اختراق الحاجز الطبيعي (نهر النيجر) الفاصل بين الصحراء الكبرى وإفريقيا السوداء، ليمتد نشاطهم إلى مناطق ودول أخرى في المنطقة. بينما انضمت حركة التوحيد والجهاد إلى تنظيم "داعش"، وأصبح يطلق عليها "ولاية داعش في الصحراء الكبرى."

وأحد أسباب فشل "سرفال" الاستراتيجية، عدم قدرتها على منع تحالف أنصار الدين (الطوارق) بقيادة الدبلوماسي المالي السابق إياد آغ غالي، مع القاعدة، وأخطر من ذلك انضمام جماعة ماسينا القبلية بقيادة "الداعية" المحلي أمادو كوفا إلى هذا التحالف.

ومن هنا تندرج عملية سرفال ثمّ برخان وتتّضح أهدافها الإستراتيجية بالنسبة لفرنسا. إذ لم تكن العمليتان تحرير لمالي من تقدّم الجماعات الإرهابية، بقدر ما كانتا حماية وتأمين للمصالح الفرنسية بمالي كهدف مركزي للسياسة الخارجية الفرنسية، ليس بمالي –كأهمّ مورد للذهب والفوسفات والحديد– فحسب، وإنما كذلك بالنيجر –لاسيما من خلال قاعدة أريفا AREVA التي تشكّل أهمّ موارد فرنسا من اليورانيوم– كون انهيار مالي يعني بضرورة انهيار النيجر[1].

الفرع الثّالث: عمليّة برخان

انطلقت عملية برخان، في 1 أغسطس 2014، على أنقاض عملية سرفال هي عملية عسكرية تقودها فرنسا في قطاع الساحل والصحراء. تنشر هذه العملية 3500 جندي فرنسي

[1] - سيدي أحمد ولد الأمير،ا **نتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقي**: http://studies.aljazeera.net/reports

وتغطي خمس دول هي موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد. وهي تعبّر عن اندماج Serval في مالي مع الجهاز التاريخي Epervier في تشاد لتوليد أكبر عملية فرنسية في ستين عامًا.

بالنسبة للأهداف المعلنة لهذه العملية هو مكافحة الإرهاب ومنع عودة ظهور تهديد الجماعات الإرهابية المسلّحة؛ تجنب ظهور ملاذات جديدة، والحد من قدرة التجديد الجهادي، وخفض التدفقات اللوجستية في جميع أنحاء المنطقة ولديها نقاط وقواعد دعم مؤقتة في مالي بتيساليت، كيدال وغاو.2 وفيم يلي خريطة انتشار القوات العسكرية من خلال برخان.

الخريطة رقم16: عملية برخان

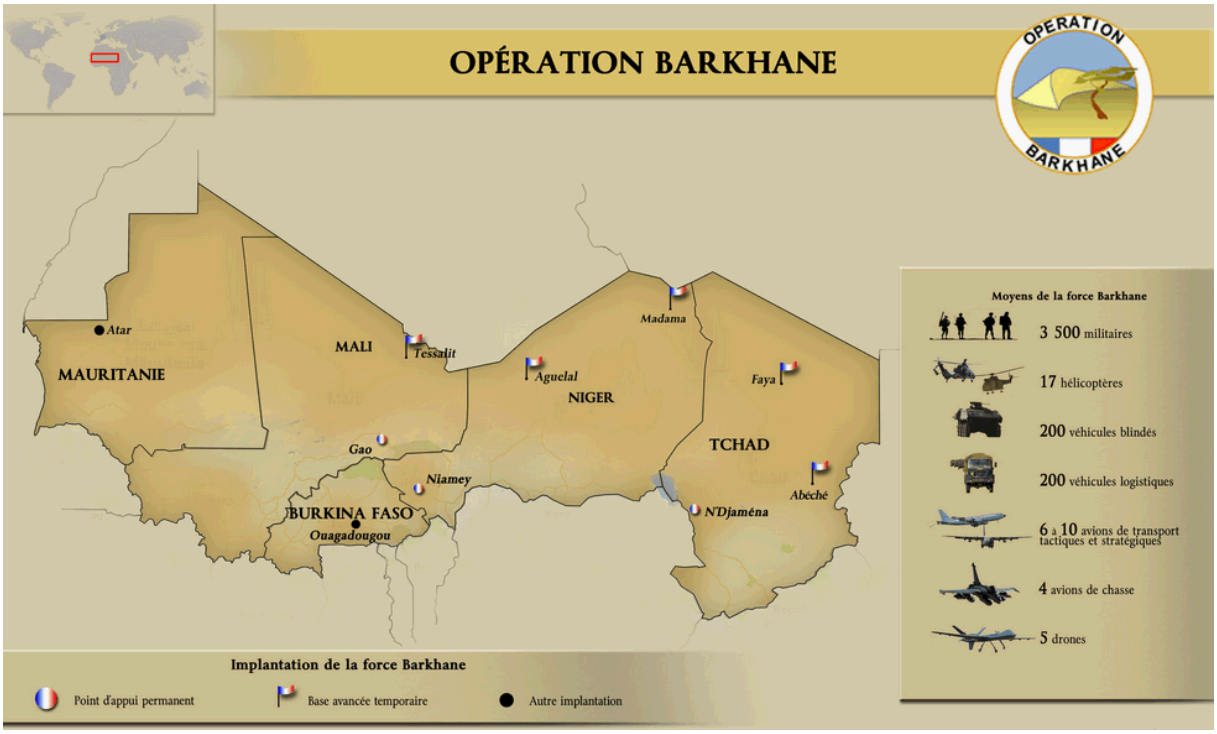

المصدر : وزارة الدفاع الفرنسية

وبقدر ما تعاظم وجود الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي كان الوجود الفرنسي العسكري والاستخباراتي ينتشر ويتمدد أيضًا، وتأتي عملية برخان العسكرية التي أطلقتها فرنسا، في بداية أوت 2014 ، والتي جاءت استمرارًا وتكميلًا لعملية "سرفال" لمواجهة خطر هذه الجماعات.

[2] Olivier Hanne, "Barkhane: succès, atouts et limites d'une opération originale dans la Bande sahélo-saharienne", **in Res Militaris**, france, décembre 2016, p.3.

فعملية برخان تمثل مواصلة لمسار استراتيجي فرنسي ولمحاولة لتعزيز نفوذ في منطقة عُرف عنها أنها كانت في السابق مستعمرات فرنسية.

إن ما يميز عملية برخان عن سابقاتها هو أنها تسعى لتجاوز تأمين شمال مالي لتأمين منطقة الساحل كلها، بل وتسعى لمزيد التي تزامن (G5 Sahel) من الشراكة الاستخباراتية والعسكرية مع الدول الإقليمية وخصوصا مجموعة جي 5 الساحل الإعلان عن إنشاء مع إطلاق عملية برخان، والتي تجمع فرنسا وخمس دول من منطقة الساحل هي: النيجر ومالي وموريتانيا وبوركينا فاسو وتشاد. وهذا يعني أن مجال عملية برخان يمتد على خط يزيد طوله على ثلاثة آلاف وخمسمائة كيلومتر من نواكشوط غر بًا إلى نجمينا شرقًا.

حيث تقوم العملية بإجراء ما وُصف على أنه "استراتيجية قطع الرأس" التي تستهدف القادة الإرهابيين. إذ فقدت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا أحد قادتها وأعضائها المؤسسين، أحمد التلمسي، الذي قتلته القوات الفرنسية في ديسمبر 2014 وفي مارس 2015 قتلت القوات الفرنسية قائدًا آخر للجماعة وعضو سابق في تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، عمر ولد حماحة.[1]

تجدر الإشارة إلاّ أنّه، لا يزال تهديد وخطر الحركات المسلحة بمنطقة الساحل على حاله لم يتغير حتى بعد مرور ثلاث سنوات على التدخل العسكري الفرنسي في مالي المعروف بعملية "سرفال". ولا شك أن النجاح الفرنسي في تلك العملية كان قد أدى إلى إبعاد خطر الجماعات المسلحة التي كانت تهدد التراب المالي كله، لكنه لم يقضِ على هذه الحركات؛ لذلك وسَّعت فرنسا من خلال عملية برخان دائرة حربها ضدها لا في شمال مالي فقط بل في منطقة الساحل الإفريقي كله.[2]

وإذا كان التدخل الفرنسي في إقليم أزواد، سنة 2012، قد أنقذ دولة مالي من انهيار وشيك أمام ضربات الحركات المسلحة وعلى رأسها حركة أنصار الدين التي حاولت في تلك السنة التقدم نحو الجنوب وعدم الاقتصار على المجال الأزوادي في الشمال. ولذلك قامت فرنسا بتوقيع اتفاقية مع

[1] Observatoire De La Prospective Humanitaire, **Op.cit.,** p.7.

[2] سيدي أحمد ولد الأمير، "عملية برخان العسكرية الفرنسية بالساحل: حدود النجاح وعوامل الإخفاق"، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر: الدوحة، فبراير 2016، ص4.

جمهورية مالي في جويلية 2014، وهي اتفاقية تحدد مجالات التعاون العسكرية الرئيسية ومن بينها تبادل المعلومات والمشاورات المنتظمة حول القضايا الأمنية والتكوين والتدريب والمسائل اللوجستية؛ إلاّ أننا نلاحظ أن السنوات الثلاث الماضية عرفت توسعًا نوعيا للعمليات التي تقوم بها الحركات المسلحة في مالي حيث لم تعد تقتصر على إقليم أزواد في الشمال بل أصبحت الأراضي المالية كلها مستباحة ولا أدل على ذلك من استهداف فندق "راديسون بلو" بقلب العاصمة باماكو، الذي أظهر تقاربًا بين القاعدة في المغرب الإسلامي وتنظيم "المرابطون" بعد قطيعة وتنافس بينهما حول وصاية بعضهما على بعض ومدى تمثيل كلٍّ منهما لتنظيم القاعدة الأم في منطقة الساحل والمغرب الإسلامي. وهذا ما يضع علامة استفهام كبيرة حول فاعلية عملية "برخان" الفرنسية على الرغم من أنها، ومنذ نهاية سنة 2014، أصبحت ذات إمكانات لوجستية وتعبوية كبيرة، فهي مكونة من أزيد من 3500 جندي مع عتاد متنوع من بينه: مائتا سيارة رباعية الدفع، ومائتا مدرعة، وأربع طائرات بدون طيار، وست طائرات مقاتلة، وعشر طائرات نقل، وعشرون مروحية.[1]

لكن في الوقت الذي تترصد فيه القوات الفرنسية في عملية برخان بعض مواقع الجماعات المسلحة في صحراء مالي والنيجر وتُضاعِف من التمكين لوسائلها اللوجستية، وفي الوقت الذي تتابع أجهزة مخابراتها بكثافة أخبار هذه المجموعات، نجد هذه الجماعات تُنَوِّع طرق تنفيذ عملياتها، فهي تعتمد على الضربة القوية والسريعة وإظهار مستوًى من الإقدام تطبعه الدموية مما يعطي لعملياتها صدى إعلاميا قويا. وفي نفس الوقت نجد هذه الجماعات تُحوِّل ميدان نشاطها جنوبًا بعيدًا عن أماكن تواجد قوات عملية برخان، فنراها تضرب في قلب عواصم دول الساحل الإفريقية. ويبرِّر بعض المسؤولين الفرنسيين توجُّه تلك الضربات جنوبًا بأن تضييق الخناق على هذه الجماعات في الشمال فرض عليها تحويل ميدان عملياتها نحو الجنوب والابتعاد عن الصحراء الإفريقية واعتماد آلية الضربة السريعة والهجوم المباغت. والواقع أن هذا التفسير قد يكون منطقي، لكنْ من يتابع نشاط الجماعات المسلحة في الصحراء الإفريقية يلاحظ بسهولة أنها تطوِّر نوعيات عملياتها، وأنها تتكيف بسرعة مع الاستراتيجية العسكرية والأمنية الفرنسية في المنطقة.

[1] Ministère de défense Français, Carte Opération Barkhane, paris, décembre 2015.
(انظر الملحق رقم 03)

إن هذا التطور هو ما جعل بعض الخبراء يشكّك في نجاح عملية برخان؛ فالفرنسيون استطاعوا أن يفرضوا ميدانيا قوتهم العسكرية وأن يُبعدوا خطر هذه الجماعات خصوصًا أن قاعدة أركان الجيوش الجوية لعملية برخان توجد في نجمينا بتشاد، في حين يوجد مركز استخبارات عملية برخان في نيامي عاصمة النيجر. أمَّا التجمع التكتيكي العسكري والذي يناهز الألف جندي فيوجد بمدينة غاوو بمالي، في حين توجد قاعدة القوات الخاصة لعملية المشترك برخان في واغادوغو عاصمة بوركينافاسو.[1]

وفضلًا عن هذا الانتشار الفرنسي المتنوع والمتعدد في بعض دول منطقة الساحل فإنه توجد ثلاث قواعد عسكرية صغرى متقدمة وخفيفة تابعة لعملية برخان بتساليت بشمال مالي وبماداما بشمال النيجر وبفايا لارجو بتشاد. كما توجد قواعد فرنسية قديمة وفاعلة في كلٍّ من دكار وأبيدجان وليبرفيل وتشكل خلفية وظهيرا لعملية برخان. وفي ضوء هذه المعطيات فإن عمليتي فندق "راديسون بلو" بباماكو و"سبلانديد" في واغادوغو تطرحان السؤال التالي: ما حدود نجاح عملية برخان العسكرية الفرنسية؟

تمتاز عملية برخان بأنها تدخل في العموم فيما يمكن تسميته استراتيجيا بالدفاع الثابت الذي يتمركز في فضاء محدد ومنه يتم الانطلاق في تنفيذ العمليات الاستخبارية أو العسكرية، وهذه الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل تُذكِّرنا بما عُرف André سابقًا في التاريخ العسكري الفرنسي باسم "خط ماجينو" الذي فشل أمام المخطّط الألماني.[2]

ومن خلال تحليل عملية برخان يتّضح أنّ:

– الجماعات المسلحة بمنطقة الساحل باتت تمتلك خطوط اتصال وتسيطر على تجارة السلاح بالمنطقة ممتدة عبر مناطق عديدة من إفريقيا بدليل أنها على تواصل مستمر فيها بينها في المنطقة الممتدة من كينيا والصومال شرقًا إلى ليبيا وتشاد والكاميرون وصولًا إلى بوركينا فاسو

[1] سيدي أحمد ولد الأمير ، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

[2] المنسوب لوزير الحربية الفرنسي، أندريه ماجينو الذي دافع بشدة أمام البرلمان الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى عن فكرة الأخذ بنظرية الدفاع الثابت ،Maginot لتجنيب فرنسا أي عدوان ألماني مرتقب خاصة في منطقتي الألزاس واللورين.

ومالي وموريتانيا والسنغال. وضمان خطوط الإمداد يعني إمكانية تجدد نشاطها وتعويض خسائرها باستمرار.

– على عكس عملية سرفال، فإن عملية بارخان هي موضوع الكثير من النقد. حيث رفض العملية العديد من أفراد المجتمع المدني، السكان والجماعات المسلحة في مالي. عزلت العملية، من خلال التعاون في بداية العملية مع مجموعة مسلحة ممثّلة في الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، جزءًا من السكان والجماعات المسلحة الأخرى التي انتقدت دورها واعتبرت الحركة كأداة للعملية. مع نهاية عملية سيرفال ومعاملة كيدال تبلور استياء السياسيين وجزء من سكان جنوب البلاد. حيث شمل الاستياء ضدّ العملية أنحاء البلاد بعد شكوك من وقوع خطأ، بما في ذلك في أكتوبر 2017 بعد وفاة أحد عشر جنديًا ماليًا، الذين كانوا رهائن لدى الإرهابيين، وقُتلوا في غارة جوية. أمام هذا الوضع، أصبح من الضروري على القوات الفرنسية أن تكون أكثر تواصلًا وتوضيحا لتلك العمليات. القوات الفرنسية ، المعزولة تدريجيا ، تجد نفسها في وضع متزايد التعقيد لاسيما في ظلّ الهجمات المتزايدة والمظاهرات في الشّمال والجنوب. [1]

– إنّ تلك الجماعات المسلحة لا تمثّل الخطر الوحيد بالنسبة لمنطقة الساحل؛ ذلك أن هذه المنطقة تتعايش فيها شبكات أخرى ليس أقلَّها خطرًا شبكات تهريب المخدرات والبضائع، والوقوف في وجه هذه الشبكات لا يدخل بالضرورة في مهمة عملية برخان مع العلم بأن بعض التقارير يتحدث عن تنسيق لصيق بين مهربي المخدرات والبضائع وبين الجماعات المسلحة. وهذا ما يؤكد أن المنطقة بحاجة إلى أكثر من استراتيجية نظرًا لانزلاقها في دوامة من الأزمات المتنوعة.

– أنّ فشل عملية برخان في القضاء علي هذه الجماعات بشكل كلي، فهي لم تصل في أدائها إلى أن تشل القدرات اللوجستية للخصم، وهو ما سيؤدي دون شك إلى تجدد المعارك في أية لحظة وبشروط هذه الجماعات؛ أي إنها هي من سيحدد مكان وتوقيت المعارك القادمة مما يعني القدرة على مفاجأة القوات الفرنسية في أية لحظة، أو أي مكان في منطقة الساحل المترامية الأطراف.فعملية برخان فقد تنجح في فترة ما دون أن تشلَّ عمل هذه الجماعات نهائيا فما تلبث أن

[1] Observatoire De La Prospective Humanitaire, "Le contexte sécuritaire au Nord et Centre du Mali : Les jeux d'acteurs à l'horizon 2019", **Programme Humanitaire & Développement,** France: IRIS, 2018, p.7.

تتجدد قواعد وخطط نشاطها، كما بات معلوما أنّ التخلّص من القيادات الإرهابية لا تعني بالضّرورة القضاء على الجماعة.

-إذا كان هدف عملية برخان الفرنسية عسكريا وأمنيا فإن جوهر المشكل بالنسبة لهذه الجماعات ليس المشكل الأمني العسكري فقط بل هو أيضًا مشكل ثقافي وفكري؛ حيث تنشط هذه الجماعات في استكتاب منضوين جدد وإقناعهم بنهجها الفكري.

-في حالة وقوع تدخل عسكري غربي في ليبيا لمواجهة تنظيم الدولة المسيطر على مدينة سرت فإن عملية برخان ستأخذ أبعادًا أوسع من مجالها الساحلي لتشمل ليبيا.

بحيث لم يعد شمال مالي ولا غيره من مناطق الساحل الإفريقي مجالَ الحركات المسلحة التي تصف نفسها بالجهادية بل إن ليبيا وخصوصًا جنوب الغرب الليبي أصبح نقطةَ استقطاب لهذه الجماعات، وقد ظلت عيون المسؤولين العسكريين الفرنسيين ممتدة لليبيا، بل إن وزير الدفاع الفرنسي الحالي: جان إيف لودريان صرَّح بأن نشاط عملية برخان عليه أن يشمل حدود ليبيا مع النيجر وتشاد . ويُقدِّر بعض التقارير الفرنسية أن عناصر جماعة "المرابطون" المسلحة الموجود بليبيا، بحدود 300 مسلح، وأنها تتمركز في الجنوب الليبي، وتقوم بتهريب السلاح نحو شمال مالي وغيره من دول منطقة الساحل الإفريقي وهي التي نفَّذت عملية عين آميناس في الجزائر في 2013 .كما تذكر تلك التقارير الفرنسية تسلُّل هذه العناصر بين الجنوب الليبي ومنطقة الساحل عبر أكثر من ممر؛ من ذلك ممر السلفادور الواقع إلى الشمال الشرقي من ماداما بولاية أغاديس بالنيجر، وهو نقطة استراتيجية على الحدود بين النيجر وليبيا والجزائر. وكذلك ممر تيمو على الحدود بين ليبيا والنيجر فضلًا عن ممر كوريزو بين ليبيا ومنطقة تيبستي بشمال تشاد، وكذلك توجد ممرات في نواحي تازرزيت بمرتفعات جبال الآيير بالنيجر، وقد نجحت عملية برخان في وضع هذه الممرات تحت المراقبة بشكل شبه مستمر. غير أن الساحل الإفريقي وخصوصًا منه ما يحاذي الحدود الليبية أصبح مجالًا ترتاده كتائب هذه الجماعات المسلحة فقد عرفت مسالكه الوعرة وتعودت على مناخه الحار والجاف.

ولحدِّ الساعة فإن فرنسا، ومن خلال عملية برخان، لم تخترق الحدود لليبية المحاذية لدول الساحل الإفريقي (النيجر وتشاد)، بل بقيت تراقبها عن كثب خصوصًا مع وجود في قاعدة ماداما بشمال النيجر التابعة لعملية برخان والتي تشكِّل رأس الحربة في برخان الذي ربما يوجِّه في المستقبل نحو ليبيا.

ولعل الاستعدادات الغربية الراهنة والحديث عن عملية وشيكة في ليبيا لمكافحة تنظيم الدولة، الذي بسط نفوذه على مدينة سرت الساحلية الليبية كما بدأ يوجِّه عملياته نحو الهلال النفطي الليبي بالسدرة وغيرها، قد تدفع بفرنسا لإعادة تحريك عملية برخان باتجاه ليبيا في مسعى للمساهمة منها في الاشتراك في الحملة العسكرية الغربية المتوقعة على التنظيم بمدينة سرت.

المطلب الثاني: مجموعة الخمسة لدول السّاحل الإفريقي (G5-S) (م.خ.س.)

بالنظر:

*لقصور لجة الأركان العملياتية المشتركة كما سلف الإشارة إليه، وكذا انعدام مقاربة جزائرية ما وراء حدودية لاسيما بعد اندلاع النزاع المسلّح في مالي أين أصرّت الجزائر على مبدأ احترام سيادة الدول وهو ما جعل فرنسا تتزعّم الحرب لتحرير شمال مالي والتي تُوجت بعملية "سرفال". بل سعت فرنسا إلى تحجيم الدور الجزائري وأقنعت كلاً من موريتانيا والنيجر وجعلتهما يوافقان على قرار شنّ الحرب في قمة الاتحاد الإفريقي بأبوجا والتي أعلنت عن تشتّت مواقف تجمّع دول الميدان.

*التباين في طرق معالجة قضية الإرهاب بمنطقة الساحل بين باريس والجزائر كان دافعًا قويًا لفرنسا للبحث عن شركاء آخرين في المنطقة يتبنون الخيارات الفرنسية بالخصوص.

أنشأت مجموعة G5 الساحل، في 16 فبراير 2014 أين قررت هذه الدول الخمس (بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، النيجر وتشاد) أن تُنشأ في نواكشوط بموريتانيا، منظمة تحت إقليمية تحارب الإرهاب.[1]

[1] الحسين الشيخ العلوي، "تجمع الساحل الخماسي: تنسيق في ظلّ التعقيدات"، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر: الدوحة، 2014، ص-ص2-4.

إلاّ أنّ العمل (الفعلي والميداني) لمجموعة دول الساحل الخمسة Groupe Cinq (G5–S) Sahel بمنطقة السّاحل الإفريقي يعود إلى الإرادة والمبادرة الفرنسية سنة 2017 أين تمّ إنشاء القوّة المشتركة للدول الخمسة للمجموعة (ق.م.د.س.خ) Force conjointe du Groupe Cinq Sahel (FC–G5S) في إطار التعاون العملياتي بين قواعدها العسكرية الموجودة (فعلا) وجيوش دول المنطقة.

وتعدّ الدول المنضوية تحت منظمة مجموعة الخمس G5 الدول الأكثر تعرّضا للإرهاب. وذات الخصائص مماثلة على جميع المستويات (الجغرافية والثقافية والبيئية ، وما إلى ذلك). تعتمد خصوصية الساحل نفسه على صحراء شاسعة وتحت الأراضي المأهولة بالسكان.

تهدف مجموعة G5 الساحل إلى:

أ- ضمان ظروف التنمية والأمن في فضاء الدول الأعضاء؛

ب- توفير إطار استراتيجي لتحسين الظروف المعيشية للسكان؛

ت- الجمع بين التنمية والأمن، بدعم من الديمقراطية والحكم الرشيد، في إطار تعاون إقليمي ودولي متبادل المنفعة؛

ث- تعزيز التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة.

كما يساهم G5 الساحل في تنفيذ إجراءات الأمن والتنمية في الدول الأعضاء من خلال:

- تعزيز السلام والأمن في منطقة الساحل G 5؛
- تطوير الهياكل الأساسية للنقل والطاقة والاتصالات؛
- تهيئة الظروف الجيدة للحكم الرّاشد في البلدان الأعضاء؛
- تعزيز قدرات سكان المنطقة من خلال ضمان الأمن الغذائي المستدام والتنمية البشرية والريفية. [1]

[1] Mali, Niger, Tchad, Mauritanie et Burkina-Faso, **Convention portant la création du G5 Sahel,** 19 décembre 2014, p.4.

تقوم مجموعة G5 على فكرة مفادها أن المشروعات يتم تصممها في إطار تشاركي ولكن الأمر متروك لكل دولة عضو لتنفيذها في ديناميكية إقليمية. حيث إن خصوصية هذه الاتفاقية هي إنشاء لجنة للدفاع والأمن ، وهي الهيئة التي تضم رؤساء أركان الدفاع والمسؤولين عن قضايا الأمن من قبل الدول الأعضاء.

تعتمد استراتيجية G5S لمكافحة الإرهاب على ركيزتين أساسيتين: الأمن والتنمية ، لا غنى عنهما في منطقة الساحل. كما يعتقد دول G5 أنّ القيمة المضافة تكمن في كونها تكمل المنظمات الإقليمية الأخرى دون التعدي على مجالات إختصاصها.

من وجهة النظر العسكرية، فإنّ G5 تتكوّن من 5000 جندي مشترك بين الدول الأعضاء الخمسة، والتي يدعمها ما يقرب من 4000 رجل من القوات الفرنسية من Barkhane. كما توفّر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA)، من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2391، الدعم للقوة المشتركة لمجموعة الدول الخمس الكبرى. ويشمل هذا الدعم عمليات الإجلاء الطبي والوصول إلى المواد الاستهلاكية الأساسية (الوقود والمياه والحصص التموينية)، واستخدام آلات الرفع والحفر التابعة للأمم المتحدة والمعدات والوحدات الهندسية، وذلك يرتدون لمساعدة للقوة المشتركة G5 على إعداد القواعد العملياتية في مالي.[1]

للإشارة فقد أطلقت في الشق الأمني دول الساحل الخمسة G5 في 6 فبراير 2017، قوة مشتركة تضم 5000 رجل (FC-G5S) المكلفة بمكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات والاتجار بالبشر. يتميز FC-G5S بمفهوم عملياتي مزدوج وتطوري.

حيث تتمثل المرحلة الأولى منه في تأمين المساحات العابرة للحدود لمساحة G5. يقوم هذا الشق خلال خمس (5) سنوات من العمليات العسكرية المشتركة عبر الحدود (ع.ع.م.ع.) (OMCT) opérations militaires conjointes transfrontalières، في إطار الشراكة العسكرية

[1] Conseil de Sécurité, **Résolution 2391**, New-York: Nations Unies, 21 juin 2017, p.4.

المشتركة عبر الحدود (ش.ع.م.ع.) (PMCT) partenariat militaire conjoint transfrontalier مع فرنسا.

في حين تتمثّل المرحلة الثانية، في تحوّل القوة المشتركة لدول السّاحل الخمسة FC–G5S إلى قوة لمكافحة الإرهاب للقيام والتي تكون مطالبة بالقيام بعمليات في مناطق أخرى من مساحة G5. لدى فإنّ القوة المشتركة لمجموعة السّاحل الخمسة FC–G5S تتأرجح في الأدبيات الاستراتيجية بين مفهوم الإبداع الفرنسي ومبادرة الساحل الأصيلة. [1]

من الناحية المالية ، تقدر ميزانية هذه القوة بـ 423 مليون يورو. أكبر المساهمين هم الاتحاد الأوروبي بـ 50 مليون يورو، والمملكة العربية السعودية بـ80 مليون دولار، وقطر بـ 30 مليون دولار، والولايات المتحدة بـ 60 مليون دولار، وفرنسا بـ 8 ملايين يورو. كما تساهم كل دولة عضو في G5–S بمبلغ 5 ملايين يورو.

في آخر مؤتمر للمانحين G5 الذي انعقد في 23 فبراير 2018 في بروكسل، مع 250 مليون تم استخدامها بالفعل من قبل G5 ، كان الهدف هو الوصول إلى 300 مليون يورو. وقد تجاوز المبلغ المتوقع 300 مليون يورو المطلوبة.[2] إلاّ أنّ المشكلة ليست في البحث عن الميزانية ولكن في إدارتها الفعالة، خاصة متانتها. لأن الحرب ضد الإرهاب تكلف القوة المشتركة أكثر من مائة مليون سنويا، ولا يمكن لأحد التنبؤ بالوقت الذي ستستغرقه بالتالي تبقى أهمية استدامة تمويل المجموعة كأهم عامل لنجاح العملية.

يقع مقر القوة في وسط مالي في بلدة "سيفاري" "Sévaré" في منطقة موبتي. تنقسم G5 إلى 7 كتائب مقسمة بدورها إلى 3 "مراكز" عملياتية: الوسطى والشرقية والغربية. ويمثّل الجنرال ديدييه

[1] Djiby SOW, « Force Conjointe du G5 Sahel : Perspective Strategique sur L'appropriation Securitaire par les Etats Saheliens », **Diploweb**, France, 2018, p.9. (voir aussi le site : www.diploweb.com).

[2] « Réunion du G5 Sahel: 414 millions d'euros de financement dont 50 millions de l'UE », **Rfi.fr**, 23/02/2018, sur le site : http://www.rfi.fr/afrique/20180223-reunion-g5-sahel-ue-union-europeenne-doubler-contribution

داكو، رئيس الأركان العامة السابق للقوات المسلحة لمالي، القائد الأعلى للقوة. حيث تعتبر مالي مسرح الرئيسي للجماعات الجهادية ، وهي نواة مزعزعة للاستقرار ككل.

إلاّ هناك مجموعة من القيود والتداعيات الاستراتيجية الرئيسية تقلل وتحدّ من طموحات القوة المشتركة للمجموعة الساحل الخمسة FC-G5S وتدمج الجهاز في بعده العابر للحدود:

*تعاني مجموعة G5 لمنطقة الساحل من الناحية الأمنية من نقص في الديناميات الداخلية واضحة المعالم تستند إلى تصور مشترك للتهديد. حيث تعود المواقف الاستراتيجية المتباينة أساسا إلى المعادلات الأمنية الفردية ودرجات متفاوتة من التعرض للهجمات الإرهابية والتطرف العنيف. كما أن إنشاء قوة متعددة الأطراف لتأمين ليبتاكو غورما Liptako Gourma في يناير 2017، من قبل بوركينا فاسو ومالي والنيجر استجابةً للتدهور الأمني في هذه المنطقة كشف عن حقيقة وجود G3 داخل G5 ورسخت المجموعة في بعدها العابر للحدود؛

*على الرغم من أنّ لشمال ووسط مالي يشكل أولوية بالنسبة لانتشار قوات التدخّل للمجموعة الخمسة. إلاّ أن التعايش بين عناصر الإرهاب وحالة الصراع المسلح الداخلي، يثير صعوبات قانونية تتطلب من دول الساحل الخمسة الحصول على قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. لا سيما فيما يتعلق بمجالات استخدام القوة. حيث تنتشر إلى جانب الجماعات الإرهابية، الجماعات المسلحة التي يحميها القانون الدولي (خاصّة وأنّ بعضها أطراف في عملية السلام ب مالي. بالإضافة إلى أنّ معظم الجماعات المسلحة الناشطة في منطقة G5 متورطة في الاتجار الذي تتكفّل القوة المشتركة للمجموعة الساحل الخمسة بمكافحته؛

* يثير انتشار قوة التدخل في الساحل في شمال مالي مسألة الدور الذي يمكن أن تلعبه في ظلّ بيئة استراتيجية تتميز بتواجد دولي قوي.خاصّة إذا علمنا أنّ الجيش الفرنسي يقوم فعلا بنفس االدور –قوة التدخل السريع– في دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ويقوم بعمليات لمكافحة الإرهاب، بمفرده أو بالتعاون مع الجيش المالي و / أو ميليشيات الدفاع عن النفس. وعليه تبقى مسألة التنسيق أقل أهمية بالنسبة النموذج العابر للحدود الخاص بمجموعة الخمسة ساحل.

* تقوض الصعوبات المالية والعملياتية الكبيرة حتما بروز القوة المشتركة للمجموعة الساحل الخمسة في بعدها عبر الحدود، لا سيما في تشكيلها لقوة التدخل. احتمال فتح بالتنقيط من 420 مليون أورو من المساهمات التطوعية يثير مخاوف من التزام يتم إملاءه من طرف القوات المانحة. كما أنه، وعلى الرغم من الاتجاه العام نحو التحديث الذي لوحظ في السنوات الأخيرة، إلاّ أنّ الموارد المادية والتقنية لجيوش الساحل G5 لا تفي بمتطلبات العملياتية الكاملة لـ FC-G5S بغض النظر عن مكوناتها.[1]

*إنّ ما يسجّل على هذا التكتّل هو إقصاء للجزائر من عمقها الاستراتيجي وفضائها الطبيعي، من خلال تواجد طرف أجنبي على مقربة من الحدود الجزائرية يضطلع بتسيير المسائل الأمنية للمنطقة. بل عزّز فكرة الارتباط التاريخي لتلك الدول مع المستعمر وتسليمها –له– لوظائفها الأمنية وسيادتها الإقليمية. وهو ما يجعل الجزائر أمام تحدّي تماثلي وآخر غير تماثلي في الوقت نفسه[2]. فعلى عكس ما تمّت تسميت التنظيم (مجموعة الخمسةG5) أصبح واقعيا مجموعة الستة ساحل G6.

ومن هنا نستطيع القول أن ثمة مدركات مشابهة أخرى للتهديدات لدى الدول المشاركة في هذه المبادرات تساعد في تعزيز اللحمة في صفوفها، مهما كانت المشاكل القائمة بينها، مدفوعةً برغبة حقيقية في التصدي لتهديدات الجماعات الإرهابية التي قد تتمدّد انطلاقاً من معاقلها في شمال مالي. وتتيح مثل هذه التحالفات انتهاج مقاربات خاصة بقضايا محددة، ما يسفر عن بروز استراتيجيات انخراط محددة الأهداف والنطاق الجغرافي. كما تفيد هذه التحالفات أيضاً في يتوقّف نجاح القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس على قدرتها على تمييز نفسها في بيئة أمنية مكتظة، فيما هي تنسّق خطواتها مع القوات العسكرية الأفريقية الأخرى والغربية المتواجدة في المنطقة. على سبيل المثال، لم يتمّ بعد التوصّل إلى تسوية كاملة لمسألة التعاون، ولاسيما بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس التي توفّر 35% من الجنود العاملة ضمن البعثة.

[1] Djiby SOW, **Op.cit.,** p.5.

2 Issa N'DIAYE, «le pouvoir au bout du fusil !», **Revue Algérienne de Droit Comparé,** N°4, Algérie : IBN-Khaldoun, 2017, p.36.

المطلب الثالث: حفظ الأمن بمنطقة السّاحل الإفريقي في التصوّرات الأوروبية والأممية

مقابل التصوّر الفرنسي (الصلب) للأمن بمنطقة السّاحل، المناقض للإدراك الجزائري للمسألة، نجد مجموعة من التصوّرات الإقليمية والدولية تجاه التحدّيات الأمنية التي تمّ الإشارة إليها في الفصل الأوّل. أما بالنسبة للأوروبية فكانت من خلال البعثة الأوروبية للتدريب بمالي في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع المشتركة، في حين تندرج الإستراتيجية الأممية في إطار ما يسمّى ب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

الفرع الأوّل: بعثة التدريب الأوربية في مالي (ب.ت.أ.م): Mission de formation (EUTM) de l'UE au Mali

بالنظر للتداعيات الفعلية والمحتملة للاستقرار بمنطقة الساحل عموما ومالي خاصّة، على نطاق على الدول الإفريقية والأوروبية. وبناءا على طلب الحكومة المالية وبناءا على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 في فصله الثاني والمتضمّن تكوين العسكرية المالية في سبيل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة،[1] قررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إطلاق مهمة لتقديم المشورة للقوات المسلحة المالية: (ب.ت.أ.م)مالي (بعثة التدريب الأوروبية).

أنشئت البعثة في فبراير 2013، في إطار سياسة الدفاع والأمن المشتركة (PSDC) وتم تمديدها حتى مايو 2016.[2] وتتكون البعثة من 500 جندي أغلبهم فرنسيين (حوالي 40% أي 200 جندي)[3]

كما قرر المجلس الأوروبي في 23 مارس 2016 تمديد (ب.ت.أ.م)مالي لفترة ولاية ثالثة حتى مايو 2018، وذلك بهدف السماح بمزيد من التدريب والإستشارة للقوات المسلحة المالية (FAMa). وعليه ستواصل (ب.ت.أ.م) مالي مهمتها للمساهمة في استعادة القدرات العسكرية

[1] Conseil de Sécurité, **Résolution 2085**, New-York, Nations Unies, 20 décembre 2012.
[2] L'Union Européenne, « Mission de formation de l'EU au Mali (EUTAM Mali) », **Politique de Sécurité et de Défense Commune**, juillet 2016, p.1.
[3] ROUPPERT Bérangère, EUTM Mali : Une mission déployée dans l'urgence dans un contexte de conflit ouvert, **Note d'Analyse,** 19 avril 2013, Bruxelles : GRIP, p.13.

للسلطات المالية. بهدف إجراء عمليات لاستعادة الوحدة الترابية لمالي والتقليل من التهديد الإرهابي بالإضافة إلى تحسين مراقبة الحدود بالتعاون مع G5مجموعة الخمسة ساحل. حيث سيتم التركيز، خلال الولاية الثالثة، على التأطير العسكري واللامركزي حتّى المناطق العسكرية. وتحقيقًا لهذه الغاية، تم توسيع منطقة مشاركة البعثة لتشمل حلقة النيجر، وتشمل أيضًا مدن غاو وتمبكتو.

كما ستركز (ب.ت.أ.م) تدريجياً على تدريب المديرين ("تدريب المدربين" و "تقديم الإستشارة للمدربين")، لا سيما في الحاميات التي توجد فيها قيادة المناطق أو المدارس العسكرية أو في مركز تدريب (ب.ت.أ.م) في كوليكورو.

وتعزيزا للشعور بالقيادة بين القادة العسكريين في مالي، يعد التدريب على المعرفة والمهارة في ممارسة السلطة أمرًا بالغ الأهمية. حيث تسعى المهمة إلى تطوير التعليم العسكري من خلال دمج مدربي (ب.ت.أ.م) في مدارس التدريب الأولية. والهدف من ذلك هو تعزيز فن القيادة، والشعور بالمسؤولية والمثالية لأي كادر عسكري. يركز الجهد على المجالات التالية: القيادة، وقانون النزاعات المسلحة، والمعرفة التكتيكية والنهج الاستراتيجي، وكذلك طريقة التخطيط والأساسيات العسكرية.

كما تقدم (ب.ت.أ.م) الإستشارة على المستوى المركزي لوزارة الدفاع المالية و القوات المسلحة المالية وكذلك قيادات المناطق العسكرية بهدف مساعدتهم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي يسترشد بها قانون التخطيط العسكري، وكذلك تقييم مدى تقدم تلك الإصلاحات.

إنّ أهمّ ما يمكن تسجيله على (ب.ت.أ.م) هو أنّها أدرجت مجموعة من المسائل في عملياتها التدريبية لاسيما ما يتعلّق بقانون الحرب وقانون حقوق الإنسان، بسبب تدريبها للفئات المختلطة إثنيا التي ينحدر أفرادها من مجموعة من الأفواج، فإن خبرة بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي (كتلك التي كانت في مالي) يمكن أن تسهم في نوع من الاندماج الإثني الذي يحتاجه الجيش بشدة.

حيث تستخدم بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي على سبيل المثال اللغة الفرنسية على الرغم من أن العديد من الجنود لا يتحدثونها، ممّا قد يجعل اللغة عاملاً موحدًا. لأن اللغة لا

ترتبط بأي جماعة إثنية على وجه الخصوص، كما توفر لغة مشتركة عندما يبدأ غير المتحدثين بالفرنسية تعلمها. كما درّبت هناك ما بين 130 و 150 من الطوارق في الكتيبة الأولى التي شكلتها بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي، وتأكد الفرنسيون من أن هناك توزيعًا متساويًا نسبيًا لهم في كل مكان لضمان عدم عزلهم وانعزالهم.

إلاّ عامل اللّغة يمكن أن يكون عاملا منفّرا لعملية التدريب لاسيما في ظلّ الإنتماءات الإثنية وكذا في ظلّ تعدد لغات الدول المشاركة في عمليات التدريب. هذا بالإضافة إلى أنّ هذه العملية تجعل من مالي وحدة دفاع أوروبية متقدّمة. [1]

الفرع الثّاني: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

في الوقت الذي كانت تختتم فيه عملية سرفال ما يمكن وصفه بمرحلة "العمليات القتالية الرئيسة" من بعثتها، أنشئت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي Mission multidimensionnelle intégrée des Nations Unies pour la stabilisation au Mali (MINUSMA) (مينوسما) بموجب الفقرة السابعة من قرار مجلس الأمن رقم 2100 المؤرخ في 25 أبريل 2013. التي حلت محل بعثة الدعم الدولية السابقة بقيادة إفريقية في مالي وتعمل حاليًا على مهمة أساسية تتمثل في جلب الاستقرار للبلاد في أعقاب الأزمة، في حين ركزت فرنسا على استهداف الجماعات الإرهابية. كذا لدعم العمليات السياسية في مالي وتنفيذ عدد من المهام ذات الصلة بالأمن، وطلب من البعثة دعم السلطات الانتقالية في مالي على العمل على إستقرار البلاد، و تطبيق خارطة الطريق الانتقالية. [2]

كما أكّد القرار من خلال نفس الفقرة على ضرورة نقل صلاحيات بعثة الدعم الدولية إلى (مينوسما) في 01 جويلية 2013، حيث ستبدأ البعثة المتكاملة في تنفيذ ولايتها على لفترة أولية مدتها 12 شهرا، مع ضرورة التنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب

[1] **Ibid.,** p.19.
[2] Conseil de Sécurité, **Résolution 2100**, New-York, Nations Unies, 25 avril 2013

أفريقيا، بإدماج الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لبعثة الدعم الدولية ضمن البعثة المتكاملة بما يتناسب ومعايير الأمم المتحدة.

وبعد الاجماع على إعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2164(في 25 يونيو 2014)، قرر المجلس كذلك أنه يجب على البعثة التركيز على المسئوليات مثل، ضمان الأمن والاستقرار والحماية للمواطنين ودعم ومساندة الحوار السياسي الوطني والمصالحة والمساعدة على إعادة تأسيس سلطة الدولة وإعادة بناء قطاع الأمن وتعزيز وحماية حقوق الانسان في الدولة. [1]

تتألف بعثة الأمم المتحدة في مالي من حوالي 11500 جندي وكثيرًا ما وُصفت بأنها بعثة حفظ السلام الأكثر عرضة للموت على مستوى العالم بسبب الارتفاع الكبير في عدد الهجمات ضد أفرادها، على الرغم من أن مكوّنها النظامي يقل بنحو 1000 من العدد الرئيسي للبعثة.

بلغ الأفراد البعثة المنتشرون في 2015: 9142 فردًا من الجيش، 1178 شرطي، 523 فردًا مدنيًا دوليًا، 542 من الموظفين المدنيين المحليين، 125 متطوعًا تابعًا للأمم المتحدة. إلاّ أنّه قد تضاعف خلال سنة 2019 حيث بلغ أفراد الجيش1421 في وصل عدد أفراد الشرطة 1767.

تضم البعثة إسهامات من جيوش 41 دولة وإسهامات من الشرطة من 29 دولة. يرتكز هيكل قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) عمومًا على الوجود في الجزء الشمالي، كما توضّح الخريطة:

للإشارة فقد بلغ عدد أفراد البعثة النظاميين في مارس 2019: 13010 جندي و 1759 شرطي.[2]

[1] Conseil de Sécurité, **Résolution 2391**, New-York, Nations Unies, 2014, pp. 7-8.

[2] على الموقع: https://minusma.unmissions.org/

الخريطة رقم 17: عدد قوات المينوسما وانتشارها في التراب المالي

المصدر : https://minusma.unmissions.org

حيث يوجد مقر قيادات على مستوى اللواء في غاو وكيدال وتمبكتو ومقر قيادات على مستوى الكتيبة في باماكو. وتأتي قوات المناورة الأساسية للبعثة من بوركينا فاسو والسنغال، كما توجد فرقة تابعة لقوات العمليات الخاصة من تشاد. أما في غاو، فهناك عنصر هولندي تابع لقوات العمليات الخاصة مزود بطائرات عمودية (هليكوبتر) هجومية، وهو ما يقابله من القوات السويدية في تمبكتو. وتجري كلتا القوتين بعثات استطلاع ومراقبة واستخبارات طويلة المدى، وفقًا لما ذكره أحد ضباط غرب أوروبا التابعين لبعثة المينوسما. وتشتمل البعثة على خلية شبه استخباراتية، وهي وحدة دمج معلومات جميع المصادر. حيث تتكون هذه الوحدة من ضباط مخابرات من مختلفة جيوش شمال أوروبا دنماركية وهولندية وفنلندية وألمانية ونرويجية وسويدية وغيرها يعملون على رسم صورة كاملة لتقدير الحالة العسكرية، تتجاوز دراسة الجماعات المسلحة لتحليل جوانب البنية التحتية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للوضع، وذلك باستخدام تقنية المعلومات التي يقدمها جهاز الاستخبارات العسكرية الهولندي وكذلك من خلال الدراسات الاستقصائية الميدانية التي تجريها قوة العمليات الخاصة الهولندية في غاو.

إلاّ أنّ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (المينوسما) باتت تعني من العديد من النقائص لاسيما على مستوى القدرات المادّية والتكوينية. فعلى الرغم من أنّها تمثل جزءًا من أحدث نوع من البعثات بالنسبة للأمم المتحدة، والتي تُعرف باسم بعثة تحقيق

الاستقرار أو العملية القوية لحفظ السلام. إلاّ أن مصطلح تحقيق الاستقرار غير معرَّف بالقدر الكافي بالنسبة للأمم المتحدة، فإن حفظ السلام القوي يعني "استخدام القوة من جانب جيش (الدول المشاركة بالأمم المتحدة) في الحالات التي لا تعُد حروباً".[1] في هذه الحالة، فإن عدم التوصل إلى اتفاقية سلام حتى وقت قريب أدى إلى تعقيد بعثة حفظ السلام، حيث إنه لم يكن هناك اتفاقية سلام لفرضها من الناحية الفنية، في المقابل، فإن التفويض الأولي للأمم المتحدة في مالي كان ممثلاً في جلب "الاستقرار للمراكز السكانية الرئيسة وتقديم الدعم من أجل إعادة إرساء سلطة الدولة على مستوى مالي" وكذلك من أجل دعم خارطة طريق السلطة الانتقالية. عززت الأمم المتحدة في جوان 2014 تفويضها للتشديد على الجانب الأمني للبعثة "لردع التهديدات واتخاذ خطوات جادة للحيلولة دون عودة العناصر المسلحة إلى تلك المناطق ولتعزيز التنسيق العملياتي مع الأجهزة النظامية المالية ولدعم عملية السلام". ومنذ 2014 إلى يومنا هذا، كان على المينوسما، حتى بعد توقيع اتفاقية الجزائر، تحقيق توازن دقيق بين دعم دولة مالي فعليًا وجهودها في تمديد سلطانها وبين ألا تصبح حليفًا عسكريًا كاملاً.[2] على سبيل المثال، يمكن لبعثة المينوسما، وفقًا لمسؤول من أوروبا الغربية في هذه البعثة، أن تنسق العمليات مع القوات المسلحة المالية ولكن دون القيام بعمليات مشتركة، ومع ذلك، فإن الفرق غالباً ما يختصر الدلالات التي قد لا يفهمها السكان المحليون. وقد سارعت الجماعات المسلحة الممتثلة إلى اتهام البعثة بالحزبية.

ومن أبرز الأمثلة على التواطؤ المزعوم هو تدخل بعثة المينوسما في اشتباك وقع في تابانكورت في جانفي 2015 عندما أطلقت طائرات الهولندية النار على مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد الذين كانوا يشتبكون مع جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس (قال الهولنديون إن الحركة الوطنية لتحرير أزواد تطلق صواريخ على مواقع المينوسما وهم يعملون على التخلص منها). وعلى الرّغم من أنّ المينوسما تجلب فائدة للمدنيين في شمال مالي. إلاّ أنّ البعض يعتبر مواقع المينوسما تجلب وتستقطب إطلاق النار، مما عرض أولئك الذين تجمعوا بالقرب منها من أجل السلامة للخطر.

[1] Thierry Tardy, "A Critique of Robust Peacekeeping in Contemporary Peace Operations", **International Peacekeeping,** Vol. 18, No. 2, April 2011, p. 153.
[2] Conseil de Sécurité**, Résolution 2391**, New-York, Nations Unies, 2014, pp. 7-8.

وثمة تحد آخر للمينوسما يتمثل في قدرات الدول المساهمة التي تتحمل العبء في الشمال بوركينا فاسو، السنغال وتشاد على وجه التحديد. على سبيل المثال، ومع تصاعد انعدام الأمن في شمال مالي وزيادة استخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والألغام الأرضية، تكون هذه القوات معرضة للخطر بشكل خاص، نظرًا لأنها تفتقر إلى التدريب المناسب والمعدات اللازمة للتعامل مع تلك التهديدات. ويبدو أيضًا أن هذه القوات تفتقر إلى المعدات الكافية للتصدي بفعالية للعبوات الناسفة أو توفير الحماية. وبالمثل، أفادت التقارير بأن العديد من فرق المينوسما(تكافح من خلال دفاع ثابت (مرافق تأمين). ويقال إن بعضها يؤدي أداءً ضعيف المستوى في الاستخبارات.[1]

[1] مايكل شوركين، ستيفاني بيزارد وإس ريبيكا زيمرمان، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص 95-97.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تمّ معالجته في هذا الفصل، توصّلت الدراسة أنّ المقاربة العسكرية الجزائرية تجاه التهديدات الامنية والتحدّيات اللاّتماثلية في منطقة السّاحل الإفريقي، وفق المقاربة الواقعية، لا تعمل فقط على زيادة القوّة العسكرية لحماية سيّادتها، الحدود وحفظ البقاء بل تدافع كذلك على مبدأ حماية سيادة دول السّاحل من التدخّلات الأجنبية الأخرى. كما جسّدت حماية تلك المصالح العليا لدول المنطقة في إطار إقليمي مشترك، من خلال تفعيل مؤسّسة أمنية فوق قومية تضمّ دول الميدان، بالإضافة الى تعزيز التعاون الإقليمي الإقتصادي والإجتماعي. ومنه هندسة الأمن بالمنطقة الذي يتصدّر أولويات التّعاون وفق مبدأ الأمن أولا« security first » .

إلاّ أنّه وبالنظر لوطنية الميكانيزمات العملياتية الجزائرية أي غياب مقاربة ما وراء حدودية بناءا على منطلقات السياسة الخارجية تجاه الدول الأخرى، من جهة؛ وكذا حدود لجنة الأركان العملياتية المشتركة، وتأزّم الوضع الأمني بالمنطقة لاسيما بعد انهيار ليبيا من جهة أخرى.

يتبيّن أنّ دول السّاحل الإفريقي لاسيما تلك القريبة من الفضاء الجزائري (مالي، النيجر موريتانيا، تشاد وبوركينافاسو) قد دعت للتدخّل العسكري الفرنسي في إطار عمليّة سرفال ثمّ برخان، ثمّ أسّست لتنظيم تحت إقليمي مشترك من خلال مجموعة الخمسة لدول السّاحل بدعم (مالي،تقني وعسكري) فرنسي خاصّة للقوات المشتركة للمجموعة FC-G5S.

وبغض النظر عن الفشل أو النجاح النسبي للتواجد الأجنبي بالمنطقة، فإنّ إنشاء هذا التنظيم المشترك في الفضاء الذي طالما اعتبرته الجزائر عمقها الطبيعي والاستراتيجي، هو إقصاء عسكري واستراتيجي للجزائر من المنطقة، من جهة؛ كما يعتبر تنازل عن الفكر الواقعي لتلك الدول لصالح المنظور الماركسي (التبعية) ومفهوم الاعتماد المتبادل المركّب (l'interdépendance complexe) لدى جوزيف ناي وروبرت كيوهن في المنطقة، في إطار هرمية النظام الدولي وعدم التوازن في العلاقات الدولية بل وكذا فوضويتها، من جهة أخرى. [1]

[1] Dario Battistella, **Op.cit.,** p.216.

وحتّى وإن تمّ التسليم بمقاربة مركّب الأمن الإقليمي كخلفية للتواجد الأجنبي بالمنطقة، فإنّ التساؤل المطروح: هل هي مقاربة تحمي الجزائر أم أنها حماية للمصالح الدول الشمالية بدول الجنوب (الساحل الإفريقي) دون الجزائر؟ أليس ذلك إضعاف لقدرات الدولة في سبيل أمن دول أخرى، لاسيما في ظلّ التوجس من التهديد اللّاتماثلي وكذا ارتدادات وتراجع التهديد اللّاتماثلي للجنوب الجزائري؟ مع العلم أنّ مركّب الأمن يمكن أن يكون في صالح الأمن الجزائري إذا أحسن توظيفه في إطار عمل مشترك صريح وبنّاء وحقيقي يعمل على تأمين دول المنطقة على حدّ سواء مع احترام سيادتها.

لأنه في الوقت الراهن تعدّ المقاربة حماية للدول الأجنبية دون سواها، إذ يتبيّن أنّ حتّى القوى المنتشرة في المنطقة (المحليّة أو الأجنبية) لا تحمي شعوب تلك المنطقة وممتلكاتها بل هي حماية لمصالحها المهدّدة بفعل الإرهاب وجريمة الاختطاف في المنطقة أو ظاهرة الهجرة حماية للمصلحة وطنية (بالنسبة للقوى الأجنبية) وليس حماية لدول المنطقة. ويمكن تبرير ذلك بعدّة ظواهر لم يتم التقليل من تهديداتها بل زادت حدّتها خلال الفترة الأخيرة لاسيما ما تعلّق المشاكل الاقتصادية، الفقر، البطالة والتنمية... التي تعتبر كأولويات هامشية في السياسة الخارجية لتلك القوى على الرغم ممّا سطّر في أهداف مجموعة الخمسة G5. عليه فإنّ التصوّرات الأجنبية لظاهرة اللّاتماثلية تعتمد على عمليات فرض وحفظ السلام النسبية والمصلحية أي فرض وحفظ السّلام بالمناطق التي تتركّز بها المصالح الفرنسية.

ومن هنا فإنّ التساؤل المطروح: ما هو تصوّر السياسة الخارجية الجزائرية لاسترجاع نفوذها بالمنطقة على ضوء التوازنات الجيوسياسية الجديدة ؟

الفصل الثالث:

التحدّيات اللّاتماثلية لمنطقة السّاحل الإفريقي في تصوّرات الدبلوماسية الجزائرية

إذا كان التحليل الجيو–إستراتيجي يقتضي تحليل البعد العسكري للمقاربة الجزائرية تجاه مختلف الفواعل المنتشرة (الدولاتية وتحت الدولاتية) بمنطقة السّاحل الإفريقي؛

وإذا كانت مكافحة التحدّيات اللّاتماثلية لا يقوم على التصوّر العسكري فحسب، بل يشمل مجموع الجهود الدبلوماسية، باعتبارها الوجه الآخر للسياسة الخارجية، في إطار استعادة الدولة لاختصاصها الرئيسي (الأمني) بالمنطقة من خلال حلّ النزاعات؛

وبناءا على تلك التهديدات والمخاطر التي لم تعد بعيدة عنها الجزائر، و التي جعلتها تسعى لتحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي عبر مجموعة من الآليات والميكانيزمات الأمنية والسياسية الديبلوماسية التي تجتمع كلها في إطار المقاربة الجزائرية، وفي ظل هذه التطورات حاولت بعض الدول أن تتنافس من أجل تحقيق المصالح خاصة في القارة الإفريقية لعدة أسباب وإعتبارات تاريخية وسياسية واقتصادية.

وإنطلاقا من فكرة أن الأمن الوطني والإقليمي مرتبطان لا يمكن الفصل بينهما في بناء العملية الأمنية، برزت المقاربة الجزائرية من خلال معرفة مكوناتها الكبرى أي المحاور التي تعتمد عليها هذه المقاربة وأبعادها وأهدافها لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي التي هي محل دراستنا الموسومة سعيا لمعرفة الدور الإقليمي للجزائر .مستعينة الدراسة بتفاعلات الجزائرفي الدائرة الإقليمية للساحل الإفريقي بإعتبارها منطقة حيوية بالنسبة للقوى الفاعلة الكبرى كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية،ساعية من خلال تقديم تصور شامل للأمن التي عالجت كافة الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية لهاته التهديدات كتصدير للسلم والإستقرار في الساحل الإفريقي التي تعتبر فضائها الرخو جغرافيا

فإنّ الفصل الثالث سيعالج بالدراسة والتحليل الآليات الدبلوماسية للمقاربة الجزائرية من خلال التركيز، في المبحث الأوّل، على دبلوماسية المؤتمرات ودورها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة بالمنطقة. ثمّ دراسة أهداف الإقليمية للوساطة الجزائرية في النزاع المالي ومحاولة تقييم دورها في الحدّ من ظاهرة اللّاتماثلية، من خلال المبحث الثاني. أمّا المبحث الثالث فسيركّز على تقييم المقاربة الجزائرية في شقّيها العسكري والدبلوماسي من خلال التطرّق إلى الحدود والتحدّيات.

المبحث الأوّل: الجهود الدبلوماسية الجزائرية لمكافحة الارهاب والجريمة المنظّمة بالساحل الافريقي

تمثل منطقة الساحل ولازالت بالنسبة للجزائر الحيز الأمني والذي يخضع حدوده لجزء كبير من هذه المنطقة، مما دفع بالجزائر ومنذ إستقلالها إلى تأمين حدودها الجغرافية وهذا من خلال مبدأ الذي أقامته في عدم الدخول والإستيلاء على أرض أجنبية وعدم السماح بشبر من ترابها الوطني، ولقد تجلت إشكالية الأمن في منطقة الساحل كحقيقة فرضت نفسها مند نهاية الحرب الباردة حيث تزامنت تطورات هذه الأزمة مع بروز جملة من الظواهر المرضية التي كرستها الأنظمة السياسية من جهة كالإنقلابات العسكرية وتزوير الإنتخابات، أما فيما يخص شعوب المنطقة تأثرت بالصراعات الإثنية والعرقية ما أعقبها من إنفجارات للنزاعات الداخلية أثرت على الأمن العام للمنطقة.

فعلى عكس البعد العملياتي الذي اقتصر على حماية الحدود وكذا فشل المبادرة العسكرية المشتركة لدول في إطار مكافحة التهديدات الأمنية اللّاتماثلية بالسّاحل الإفريقي. سعت الجزائر من خلال تجربة سياستها الخارجية إلى تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي وطرح برامج وخططتنموية، أمنية وأليات دبلوماسية لإستيعاب المخاطر الأمنية للمنطقة وعلى رأسها ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة موظفة بذلك تجربتها الطويلة في هذا المجال،بامتلاكها تصورا وخطوطا كبرى مكونة للمقاربة الجزائرية.

فالديبلوماسية الجزائرية القائمة في شقها الأمني أولت إهتماما بالغا في أجندتها السياسية على قضايا القارة الإفريقية بصفة عامة، فكل التصورات التي تقدمها الجزائر في هذا الإتجاه قائمة على محور الأمن الذي يبقى جوهر القضايا الافريقية و الاقليمية، خاصة في المناطق التي تعتبر حساسة بالنسبة للأمن القومي الجزائري كمنطقة الساحل الإفريقي.

لذلك ارتأت الجزائر ومن خلال جهازها الدبلوماسي تنظيم نّدوات دولية في هذا المجال على غرار ندوة الجزائر حول الأمن والاستقرار في الساحل ندوة الجزائر الدولية حول الشّراكة، الأمن والتنمية،

في سبيل إيجاد تصوّر مشترك ومعمّق لمواجهة تلك التهديدات وهذا ما سنتناوله من خلال المطلبين التّاليين.

المطلب الاوّل: دبلوماسية الندوات ودورها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة بالساحل

أدى تكاثر الأعمال الإرهابية في منطقة الساحل إلى خلق وضع جديد يتسم بالتهديد المستمر في هذه المنطقة. بدافع من النضال المستمر والضغط الذي تمارسه قوات الأمن في الجزائر ودول أخرى في المنطقة ، شهدت المنظمات الإرهابية أنشطتها الإجرامية تتركز بشكل خاص على أخذ الرهائن من الرعايا الأجانب والمطالبة بفدية دفع لتمويلهم الأنشطة الإرهابية.

فعقدت عدة اجتماعات رفيعة المستوى لمناقشة وتحديد التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب في المنطقة وما يتصل به من ويلات ، وكذلك اجتماعات لرؤساء أركان القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في دول المنطقة لاتخاذ الإجراءات العملية. والتدابير العملياتية الهادفة إلى التنسيق بين القوى الأمنية في الدول المعنية. وقد أسفر التعاون الذي بدأ على هذا النحو أيضا عن تنفيذ برامج تدريبية لضباط الأمن والخدمات الجمركية ، قدمتها الجزائر لفائدة دول المنطقة ، لتمكينها من تطوير قدراتها الإدارية والفنية والتشغيلية في هذا المجال.

إن للوضع المقلق السائد في منطقة الساحل تداعيات معينة على الأمن والاستقرار في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وهو يتطلب مضاعفة الجهود وتعزيز التعاون بين دول المنطقة في مكافحتها لهذه الآفة لذلك عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية ونشاطها الدبلوماسي على خلق إجماع جهوي وإقليمي و إفريقي حول ضرورة محاربة الإرهاب، ولقد كانت الجزائر حاضرة ورائدة في الاتفاقيات والمعاهدات والمؤتمرات التي عقدت لمحاربة الظاهرة ،و عملت الجزائر خاصة على المستوى الجهوي والإقليمي على تعزيز آليات مشتركة لتأمين منطقة الساحل الافريقي، الذي تنتمي إليه من الإرهاب وأشكال الجريمة المرتبطة به التي تهدد الأمن القومي الجزائري.

تعيش منطقة الساحل الافريقي حاليا مرحلة غير مسبوقة من التحديات، خاصة ما يتعلق بتزايد الأعمال الإرهابية ووجود كيانات وتنظيمات إرهابية بالمنطقة، منها تنظيم داعش العنيف المتطرف الذي تزداد خسائره ومخلفاته يوم بعد يوم الى جانب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وما

يخلفه من آثار على المنطقة الساحل– مغاربية، دفع بالجزائر بحكم أهميتها الجيوسياسية بالمنطقةل الى جانب تجربتها في اطار مكافحة الارهاب التي تميزت بها بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتطبيقه لسياستا الوئام الوطني والمصالحة الوطنية، تعزيز التعاون بين الدول المغاربية في المجال الأمني، القضائي، وخاصة الدبلوماسي من أجل التصدي للنشاط الارهابي بالمنطقة وانعكاساته السلبية على أمن واستقرار الدول المجاورة. ان التعاون في مسائل مكافحة الارهاب والجريمة بين الجزائر ودول الساحل الافريقي، ليس بجديد وانما تعود الى فترة ما بعد الاستقلال وتحديدا سنة 1963، حيث عملت السياسة الخارجية الجزائرية على مواصلة دعمها لتحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة ، والتي توجت جهودها بابرام عدة اتفاقيات في اطار التعاون القضائي بين الدول المسكلة للساحل الافريقي. لم يتوقف ابرام الاتفاقيات بين الجزائر ودول الساحل الافريقي في الستينات فحسب، بل ولم تقتصر العلاقات الدبلوماسية الجزائرية مع تونس، المغرب وموريتانيا وانما تم ابرام اتفاقية التعاون القضائي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الموقع عليها في بنغازي بتاريخ 8 جويلية 1994، المصادق عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 95–367 المؤرخ في 12 نوفمبر 1995، بحيث تضمنت المادة السادسة، قرار الطرفين المتعاقدان لضبط التشاور المنتظم حول المسائل ذات المصلحة المشتركة1، لتمتد بذلك جهود الجزائر من خلال الندوات و المؤتمرات التي تهدف من خلالها الى تحقيق الأمن و الاستقرار بالمنطقة، لنذكر منها ما يلي.

<u>الفرع الاوّل:</u> ندوة الجزائر حول الأمن والاستقرار في الساحل

تمّ عقد هذا الاجتماع الوزاري لدول الساحل بالجزائر في 16 مارس 2010، بين وزراء خارجية كلّ من بوركينافاسو، ليبيا، موريتانيا،النيجر والتشاد.[2]

حاول الاجتماع تقييم الأوضاع المتدهورة بالمنطقة، التي يطبعها تواجد التهديد الارهابي وعلاقاته بالجماعات الاجرامية. إذ يعدّ هذين المتغيّرين عامل اللّاستقرار بالمنطقة، ويشكّلان عائقا أمام جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

[1]- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد69، سنة 1995.
[2] قلاع الضروس سمير، **مرجع سبق ذكره**، ص168.

بحيث أولت الديبلوماسية الجزائرية القائمة في شقها الأمني إهتماما بالغا في أجندتها السياسية على قضايا القارة الإفريقية بصفة عامة، فكل التصورات التي تقدمها الجزائر في هذا الإتجاه قائمة على محور الأمن الذي يبقى جوهر القضايا كما سلفنا الذكر سابقا في بداية الدراسة، وهذا من خلال تقوية نفسها عسكريا وتفادي العزلة الديبلوماسية ومحاولة المشاركة وإبداء رأيها في كل قضايا القارة الإفريقية ، خاصة في المناطق التي تعتبر حساسة بالنسبة للأمن القومي الجزائري كمنطقة الساحل الإفريقي

وعلى هذا الأساس أكّدت الجزائر على الاعتماد المتبادل بين السّلم،الامن والتنمية. وعلى ضرورة تفعيل التعاون الثنائي والإقليمي في مجال حفظ الأمن، السّلم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة، في إطار مقاربة شاملة ترتكز على برامج التنمية المستدامة، وتهدف إلى ترقية شروط حياة الشّعوب وإدماجهم الاقتصادي والاجتماعي لاسيما فئات الشّباب، زيادة على تحسيس المجتمعات وتوعيتهم في إطار مكافحة الارهاب والجريمة المنظّمة. كما لفت الاجتماع النظر الى أنّ مكافحة هذين التهديدين والوقاية منهما يتطلّب اعتماد مقاربة متكاملة، مترابطة وتضامنية[1]

ترتكز على المستويات التالية:[2]

-المستوى الوطني: يعتمد على مسؤولية الدول في مكافحتها الفعّالة والشّاملة للإرهاب.

-المستوى الثنائي: تعزيز التعاون بين دول المنطقة عن طريق تطبيق الميكانيزمات والاتفاقيات الثّنائية.

-المستوى الإقليمي: تطوير تعاون إقليمي مهيكل وذو حسن نيّة.

-المستوى الدولي: المشاركة الفعّالة في المكافحة الدولية للإرهاب، حيث ذكّرت الجزائر بأن الدول السبعة المشاركة هي دول موقّعة على أهمّ الآليات القانونية الدولية الوقائية والمكافحة للإرهاب، وكذا معاهدة منظّمة الوحدة الافريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب. كما رحّبوا بتبنّي الاتحاد الافريقي

[1] عمار أبوزيد ومليكة آيت عميرات، "جبهة مشتركة لمكافحة الأرهاب، **مجلّة الجيش**، العدد 561، أفريل 2010، ص26.
[2] **Communiqué de la réunion ministérielle des pays de la région sahelo-saharienne**, alger, 16 mars 2010.

في دورته 13 العدية للقرار 256 المدين لدفع الفدية للجماعات الإرهابية في 03 جويلية 2009، وقرار مجلس الأمن للأمم المتّحدة 1904 المجرّم لدفع الفدية للجماعات، والكيانات الإرهابية، في 17 ديسمبر 2009. بالإضافة إلى تأكيد الجزائر على ضرورة التطبيق الكلّي للقرارات الأممية وتبنّي إجراءات ردعية ضدّ الاشخاص والكيانات المتّهمة بالنشاط الإرهابي، تبعا للقرارات 1373، 1267، 1904، وكذا المعاهدة الدولية لسنة 1979 حول اختطاف الرّهائن، والمعاهدة الدولية لسنة 1989 ردع تمويل الارهاب.

كما أشاد المجتمعون بمجهودات الجزائر الرامية لتفعيل اتفاق تمنراست، وأهمّية هذه الآلية في مكافحة الارهاب، من خلال تبادل المعلومات، تقييمها وتحليلها. فالمقاربة الأمنية الجزائرية بخصوص مكافحة الإرهاب حملت تجاذبات كبيرة وتصادم في ترتيب الأولويات بين أولوية التنمية الإجتماعية والإقتصادية مقارنة مع أولوية الأمن والإستقرار هو مايفسر حكومة "باماكو" بإنحيازها لمبدأ المساعدة الأجنبية اللوجيستية وفتحها لنافدة التدخل الفرنسي في المنطقة مقابل مساهمة باريس في دعم الجيش المالي بمعدات عسكرية ،خاصة في ظل الإنسجام الديبلوماسي الكبير بين حكومتي "أمادو توماني توري " ونيكولا ساركوزي" وكثرة تبادل الزيارات بين الدولتين .إضافة إلى الإختلاف في تحديد الأليات الملائمة للإستعلامات والتنسيق الأمني والإستخباراتي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتفرعاتها، مقرة في ذلك الجزائر بوجود عراقيل ودعت لإزاحتها التي تحاول دون تنسيق أفضل في مجال مكافحة الإرهاب .فبعد هذه الندوة شعرت الجزائر بخطر فشل تصورها الأمني أين سارعت بإتخاد تدابير وقائية كحماية الحدود الجنوبية للجزائر في محور "تمنراست،إليزي وبرج باجي مختار" خوفا من أن تدفع كلفة تتمثل في الخرق الحدودي من طرف منظمات الإجرام والتدفق الكبير للمهاجرين الأفارقة من ويلات الحروب والنزاعات الإثنية[1].

حيث ترى الجزائر من خلال مقاربتها التنموية بأن كل الصراعات القائمةفي المنطقة تأتي وراء خلفية الفقر المدقع والأمية ونظم الحكم الضعيفة، كما لم تتمكن دول المنطقة من مواجهة الإحتياجات الإجتماعية بسبب تأثير ضعف الإقتصاد وتراكم الديون الخارجية التي تعتبر أكبرعائقا تعاني منه دول المنطقة وصل الأمر إلى نزاعات أنتجت فشل دولاتي، فالأزمة في شمال مالي

[1]-قلاع الضروس سمير، **مرجع سابق**،ص173.

كانت نتيجة للتهميش الذي أنتج بطالة وفقر ومنه الوصول لدائرة العنف السياسي والبنيوي فالتنمية تعتبر بمثابة الحل الأول لتخفيف من حدة الأزمة.

لكن وبالرغم من الحركية الدبلوماسية الجزائرية من أجل تفعيل التنمية في المنطقة سواء من خلال جهودها الفردية أو داخل إنتماءها في البناءات الوظيفية الدولية والإقليمية بالرغم من أن المبادرة التنموية للجزائر تجاه منطقة الساحل الإفريقي في بداية المسار، نظرا للبيئة الأمنية و الإقتصادية المعقدة، فثمة تحديات كبيرة مازالت قائمة كمحاربة التهميش الإجتماعي والفقر والبطالة وتشجيع التعليم والرفع من مستوى الوعي داخل دول المنطقة وتعزيز قدرات الإنتاج وتشجيع الإستثمار والتعاون الإقتصادي من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية،إضافة إلى هذا أولت الجزائر أولوية كبيرة للمبادرات الدولية التنموية من أجل تعزيز الحكامة الإقتصادية.

الفرع الثاني : ندوة الجزائر الدولية حول الشّراكة، الأمن والتنمية

انعقدت هذه الندوة في 07 سبتمبر 2011 بالجزائر العاصمة، في سياق أمني معقّد ومتأزّم، حسب الوزير المكلّف بالشّؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل لدى افتتاحه للندوة *"ندوتنا أخذت بعدا خاصّا..."* [1] خاصّة في ظلّ التطورات التي كانت عرفتها الازمة اللّيبية والتدخّل الاجنبي بقيادة فرنسا في ليبيا، وهو الأمر الذي يتناقض ومبادئ المقاربة الجزائرية الداعية لعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدّول،(علما بأنّ إقليمية هذا المبدأ امتدّت بعد اتفاق تمنراست إلى دول الميدان)، والدّاعمة للحلّ والتسوية السّلمية للنّزاعات.

فوفقا لشعار الندوة انطلقت الجزائر بمقاربتها الأمنية، بمبدأ "نحن" والمتمثّل في دول الميدان Pays du Champ و"هم" المتمثّل في الشّركاء الأجانب خارج الميدان Extrarégionaux[2]

[1] **وزارة الشّؤون الخارجية**، ضرورة إعطاء الدفع اللّازم للتعاون بين بلدان الميدان وشركائهم للقضاء على الإرهاب، 2011/09/07، على الموقع: http://www.mae-gov.dz (1/08/2018)

[2] خلاف مليكة، الندوة الدولية حول الشراكة الأمن و التنمية: من أجل مقاربة شاملة وموحّدة لمواجهة الإرهاب، **جريدة المساء**، 07-09-2011، ص4.

وكانت المشاركة ل 38 دولة في النّدوة[1]. حيث عبّر عن ذلك الوزير الجزائري في قوله ***"انطلاقا من مسؤوليتنا الاولى لضمان الامن والاستقرار والتنمية لمنطقتنا ... إعطاء دفع قويّ للتعاون مع شركائنا"***.[2]

وفي نفس السّياق أكّد الوزير على عزم دول الميدان على تحمّل مسؤوليتها الوطنية، الإقليمية والدولية حيال تحدّيات الامن والتنمية وتعير بالغ الاهتمام لتضافر جهودها مع شركائها. بمعنى أنّ دور الشركاء الأجانب لابّد أن يكون مكمّلا للمقاربة الجزائرية ولا يتعارض معها.

كما حاولت الجزائر إبراز عدم جديّة وفعالية التدخّل الاجنبي بالمنطقة نظرا لما له من تداعيات على المنطقة لاسيما التدفّق غير المراقب للأسلحة، زيادة الأعباء الإضافية على الموارد المحدودة لكلّ من مالي والنيجر بفعل تدفّق العمّال المهاجرين الذين اضطروّا لمغادرة ليبيا.

فالجزائر من خلال هذه النّدوة اعترفت وأكّدت أنّ التهديدات الصلبة اللّاتماثلية (انتشار السّلاح والجريمة المنظّمة) بمنطقة السّاحل ما هي إلاّ مظاهر لتهديدات أعمق من ذلك، تتمثّل في الفشل الدولاتي الذي تعود جذوره الى الحقبة الاستعمارية وله عدّت مؤشّرات كانتشار التخلّف، الأمية، اللّاأمن، الفقر وضعف أو هشاشة البنى التحتية المؤسّساتية والفعاليّة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى اللّااستقرار السياسي وانتشار الانقلابات العسكرية خاصّة بمالي، النيجر وموريتانيا.

لهذا فقد أكّدت الجزائر على أهمّية الدمج أو الرّبط بين الأمن والتنمية في منطقة السّاحل، وهو المسعى الذي باشرته الجزائر من أجل توحيد رؤاها وتضافر جهودها في مواجهة آفة الإرهاب، الجريمة المنظّمة والتخلّف.[3]

وعليه فقد توصلت واقتنعت الجزائر رفقة دول الميدان، وبناءا على تبادل للتّقييمات الى تصوّر مشترك للتّهديد الذي يحذق بالمنطقة (الإرهاب والجريمة المنظّمة). كما اتّفقت على ضرورة

---

[1] MEZIANE Atmani, **"pas de secoueuse sans développement** ", 08-09-2011

[2] **وزارة الشّؤون الخارجية**، ضرورة إعطاء الدفع اللّازم للتعاون بين بلدان الميدان وشركائهم للقضاء على الإرهاب، 2011/09/07، على الموقع: http://www.mae-gov.dz (1/08/2018)

[3] BENNOUR karima, les pays du champ soulignent la complémentarité des stratégies, **la nouvelle république**, 27-09-2011, p7.

تحقيق الادماج العملي لبعد التنمية ومكافحة الفقر كعنصرين أساسيين لضمان شروط السلم والأمن المستدامين بالمنطقة.

واستنادا لما سبق يمكن التوصّل إلى أنّ صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يدافع عن تلك المقاربة أمنية في جميع المناسبات الإقليمية والدّولية، بفعل خبرتها في هذا المجال وفق ما أبرزه "عبد الرزّاق بارة" حيث تعتمد هذه المقاربة على مجموعة من المحاور التي تندرج في النقاط التالية:[1]

-تعبئة دول السّاحل، التي تعاني من نقص في الامكانيات المادّية والبشرية ما يجعل دورها ضعيفا في مكافحة الارهاب والجريمة المنظّمة. فالجزائر تدعو القوى الكبرى لدعم وسدّ النقائص التي تعاني منها دول السّاحل، خصوصا في المجال العسكري، إذ يتوجّب دعمها بمنظومة متكاملة من المعدّات والأجهزة الاستعلاماتية للكشف عن المعاقل الارهابية.

-دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار وزيادة قدرة المجتمعات المحليّة على مواجهة ومقاومة العمل الإرهابي من خلال الوقاية ومجابهة الأسباب.

-ضرورة مواصلة التعاون الدولي البيني لدول السّاحل وتعزيز قدراتها على مراقبة وحماية حدودها عن طريق الدّعم اللّوجستي لها.

-تحديد الحركيات السببية للتهديدات اللّاتماثلية لمواجهة هذه الأخيرة من جذورها، والأخذ بعين الاعتبار كافّة الأبعاد الاقتصادية،الاجتماعية والتنموية، بالإضافة إلى العامل العسكري.

-ضرورة تكثيف الجهود الأممية الرامية إلى حشد المواد لإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لسكّان منطقة السّاحل الإفريقي، خصوصا في ظلّ الأزمة الغذائية التي باتت تهدّد المنطقة.

وعليه يتّضح حرص الجزائر على تصوّرها الأمني وعلى عدم تغيير المحاور الكبرى للمقاربة، وعدم تناقض أطروحاتها، إضافة إلى للخبرة الواسعة التي اكتسبتها الجزائر ودورها في

[1] قلاع الضروس سمير، **مرجع سبق ذكره**، ص170.

مجال مكافحة الارهاب داخليا وخارجيا بناءا على الحراك الأمني والدبلوماسي والقانوني الذي تقوده وذلك باعتراف القوى الكبرى وتأتي في مقدّمتها الولايات المتّحدة الأمريكية، حيث صرّح وزير خارجيتها في لقاء مع وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة بأنّ ***"الجزائر شريك هامّ"*** [1]

وإجمالا ساهمت الجزائر بشكل بارز في تكريس الخطاب التنموي في حل المشاكل الأمنية وهذا ماكان جليا في الملتقى الدولي حول"الشراكة والتنمية والأمن بين دول الميدان والشركاء خارج الإقليم" السابق الذكر، حيث أبرزت الجزائر قيمة التنمية ودورها في تحقيق الإستقرار بالمنطقة،وبناءا على هدا راهنت الجزائر على برامج التنمية للتخفيف من حدة الفقر والبطالة في المنطقة من خلال مساهمة الجزائرية الفردية بتقديم دعم مالي لدولة مالي بغلاف 1يقدر 10مليون دولار لدعم التعليم والصحة والتكوين المهني للشباب[2].

المطلب الثاني: الدور الجزائري في حلّ الأزمة اللّيبية

لم تقتصر جهود الدبلوماسية الجزائرية على عقد ندوات فحسب، بل ذهبت جهودها الدبلوماسية أبعد من ذلك، من خلال المشاورات المنتظمة والدائمة حول الأزمة في ليبيا من أجل الوصول وساطة بين الأطراف الليبية، بعد أشهر من التحركات الدبلوماسية والتي تعود ايمان الجزائر بأن تنامي ظاهرة الارهاب بالمنطقة المغاربية، ناجم عن الأوضاع المتأزمة التي تعيشها ليبيا اليوم، ورأت بأن وجود حل للأزمة الليبية، سيكون بمثابة وضع حد لتنامي انعكاسات التهديدات الأمنية التي باتت تعيشها المنطقة المغاربية اليوم، بحيث ترى الجزائر أن الشعب الليبي يترك السلاح عندما يشعر بالأمان، بحيث لا يمكن تحقيق هذا الأخير الا في اطار الدعم الدبلوماسي للدول المجاورة لها، خاصة الجزائر والتي أثبتت ذلك من خلال التسهيلات التي قامت بها اتجاه الأزمة الليبية، القائمة على أساس المبادئ المُوجهة للسياسة الخارجية الجزائرية، والمتمثلة في: مبدأ حسن

---

[1] على الموقع الالكتروني:
http://www.elbilad.net/flash/detail (05/04/2018)

[2]-رتيبة بوعدمة، **إجماع دولي على تزايد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل بسبب الوضع الليبي**، جريدة البلاد الجزائرية ، متحصل عليه يوم 13 مارس 2013،عبر الموقع الإليكتروني التالي.http://www.albilad.net/archives/9193?php :

الجوار، مبدأ التعاون، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار[1].

بحيث أدّى سقوط نظام معمر القذافي إلى انهيار ليبيا، وهذا راجع إلى غياب مؤسسات الدولة الحديثة أثناء حكمه، هذا زيادة على تنامي الانتماء و التقسيم القبلي على حساب الانتماء للوطن. كلّ هذا أدّى الى بروز محاولات انشاء مؤسسات الحكم داخل الدولة، وهو الأمر الذي ترجم بإنشاء مجلس انتقالي يكلّف بتأسيس الدستور وتنظيم انتخابات رئاسية.

إلا أنّ نهاية عهدة المجلس الانتقالي الليّبي(المسيطر عليه من قبل الاسلاميين)، استوجب تنظيم انتخابات تشريعية جديدة والتي فاز بها الوطنيون (الذين يطلق الغرب عليهم اللّيبراليون)، إلا أن هذا الفوز لم يعترف ولم يوافق عليه المجلس الاعلى والذي كان هو الاخر سيطر عليه من قبل الاسلاميين. ما أدى بالوطنيين إلى نقل البرلمان الى تبرق وتأسيس الحكومة بالبيضاء في شرق ليبيا، بعد محاولات قوات فجر ليبيا استعادة المجلس عن طريق القوة. كما هو وارد في الخريطة.

[1]- عبد النور بن عنتر، **العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات،(دت)،ص03.

خريطة 18: تعدّد فصائل ومناطق النزاع في ليبيا

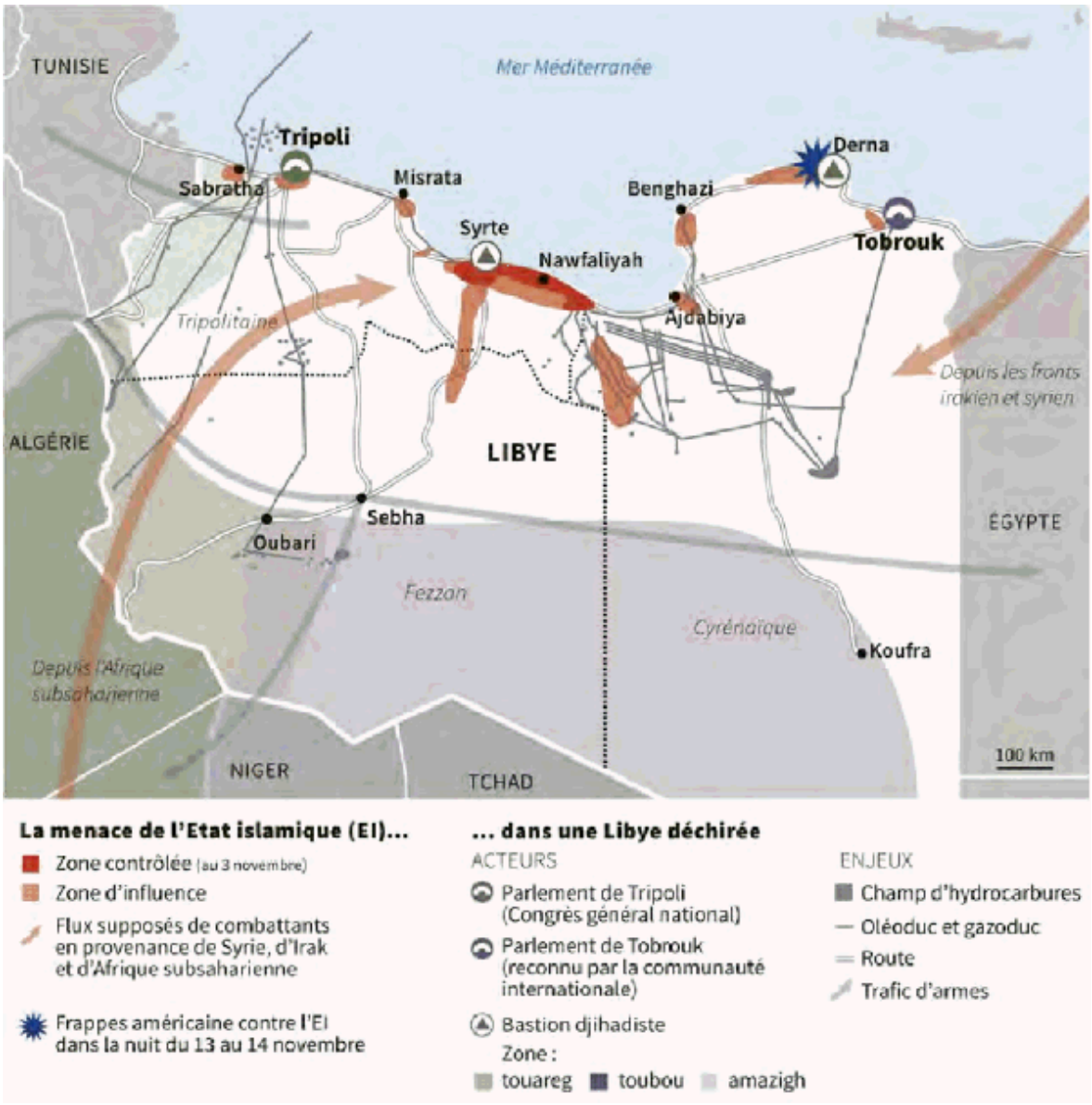

Source : le Monde Diplomatique

تجدر الاشارة إلى ان البرلمان اللّيبي في تبرق الذي تسانده جميع الدول الغربية ومصر والامارات العربية. على عكس البرلمان في طرابلس الذي تسانده قطر، تركيا و السودان.

اجمالا يمكن القول بان المتنازعين في ليبيا يصعب تحديدهم بدقة نظرا لتعددهم وطبيعة النزاع المعقدة، إلا أنّ هذا لا يمنع من تحديد هؤلاء الفرقاء والذين يتمثّلون أساسا في البرلمان بكتلتيه، الجيش اللّيبي المنقسم الذي يفتقد القدرة على إدارة الوضع، وقيادة الأركان. هذا بالإضافة إلى الجماعات المسلحة غير المعترف بها في الوساطات الدولية.

أمام هذا الوضع المتأزّم هناك العديد من الوسائل والطرق لحلّ النزاع. أما بالنسبة للحلّ العسكري فينقسم الى داخلي يتمثّل في إمكانية افناء أحد الفرقاء للآخر وهو الحل الذي لا يمكن له أن يكون في ظلّ توازن قوّتهما. أما الخارجي والذي تنادي به دول الساحل الخمس (موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد، بوركينافاسو) G5. إلاّ أن الحل الذي دعت اليه الجزائر منذ قيام الأزمة سواء على مستوى الاتحاد الإفريقي أو جامعة الدول العربية، بل وحتى الأمم المتحدة التي تقوم ب la mission d'appui en Libye وهذا من أجل دعم الحوار بين اللّيبيين من خلال لقاء جنيف الأول الذي عمل على إيجاد خارطة الطريق ووقف إطلاق النار وهو الأمر الذي لم يتم مما أدّى إلى عقد لقاء جنيف الثاني. [1]

من هنا فإنّ التدخّل الجزائري تنطلق من مجموعة من المحدّدات التالية:[2]

1- مشاركة كافة الأطراف الليبية الفاعلة دون استثناء في عملية الحوار والمسار السياسي الجاري في البلاد، لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعديل الاتفاق السياسي الليبي.

2- إشراك إطارات النظام الليبي السابق وأنصاره في عملية الحوار السياسي، انطلاقًا من أنهم يتمتعون بقدر من الثقة السياسية والنفوذ لدى المجتمع الليبي؛ بما قد يُسهم في إتمام عملية المصالحة الوطنية.

3- إنشاء مجلس عسكري أعلى يتولى منصب القائد الأعلى للجيش الليبي ويمارس مهامه، ويضم في تشكيلته ثلاثة أطراف هي: أعضاء من المجلس الرئاسي، وقائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"؛ وذلك لمعالجة أزمة انقسام القوات المسلحة الليبية، وكمخرج لمعضلة من يتولى قيادة الجيش الليبي التي تُعد إحدى نقاط الخلاف الأساسية بين قوى الشرق الليبي الداعمة لحفتر من جهة، والقوى الإسلامية في الغرب الرافضة لوجوده على رأس الجيش من جهة أخرى.

[1] **مقابلة** مع السفير الجزائري السابق طفار عبد القادر، 2015/01/11 على الساعة 11:30.
[2] عبد اللطيف حجازي، "الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية.. الرؤية والتحركات"، **المستقبل للدراسات والأحداث المتقدّمة**، الخميس 09 مارس 2017.

4- تفعيل دور الهيئات الليبية المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي ودعم قدراتها، وهو ما يعكس الدعم الجزائري للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق وللمجلس الأعلى للدولة، والمهيمن عليهما من قبل الإسلاميين، واللَّذين يلقيان دعمًا من الغرب الليبي، إحدى مناطق النفوذ الأساسية للجزائر.

5- دعم قدرات الحكومة الليبية الشرعية، في إشارة إلى حكومة الوفاق الوطني؛ لتمكينها من مكافحة الإرهاب ووقف تدفق المهاجرين، ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعكس الرفض الجزائري للحكومات الأخرى القائمة، سواء الحكومة المؤقتة بالشرق برئاسة "عبدالله الثني" أو حكومة الإنقاذ السابقة بالغرب الليبي برئاسة "خليفة الغويل".

6- رفض كافة أنواع التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا، انطلاقًا من أنه لن يحل الأزمة بل يزيد من تعقيداتها.

وعليه إذا كانت الجزائر في البداية قد تعاملت مع الأزمة الليبية وفق مبدأ الحياد، فلم تطالب برحيل القذافي، ولم تقوم بطرد السفير الليبي، كما لم تساند المعارضين، ولم تعترف بهم، حيث دعت الجزائر الى الحل السلمي للأزمة تجنبا لزيادة تأزم الأوضاع من خلال التدخل الأجنبي، وتخوفا من ما سيترتب عن الصراع في ليبيا من تهريب أسلحة، انتقالها للساحل والقاعدة، وبالتالي توسيع رقعة الارهاب لتصبح بذل ليبيا ملاذ آمن وقاعدة للإرهابيين.[1] وإذا اقتصرت الجزائر في البداية بدور المسهّل كمحاولة لجمع الفرقاء اللّيبيين على طاولة الحوار وهذا ما جاء على لسان وزير الخارجية رمطان لعمامرة ***"دونا كمسهّل فنحن نسمع ونقرّب بين وجهات نظرهم لتبدأ جلسات الحوار سواء في الجزائر وإذا كان الامر ممكنا في ليبيا سيكون أحسن"*** [2]

أمّا بخصوص الوساطة الجزائرية في النزاع اللّيبي فقد مرّت بجولتين من المفاوضات. حيث جمعت الجولة الاولى رؤساء الأحزاب السياسية و المناضلين السياسيين الليبيين، بالجزائر العاصمة تحت رعاية الأمم المتحدة يومي 10 و 11 مارس 2015، وتوصّلت الى:

-رفض كل شكل من أشكال التدخل الأجنبي بالمنطقة.

---

[1] عبد النور بن عنتر، **"الأزمة الليبية غياب جماعي وخلافات ثنائية"، مجلّة الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية،ع06، سبتمبر 2011،ص06.

[2] الدبلوماسية الامريكية: الحلّ في ليبيا لن يكون عسكريا وندعم الوساطة الجزائرية، على الموقع: https://www.afrigatenews.net (2014/11/29)

-الالتزام بالتوصل الى حل سياسي للأزمة حفاظا على سيادة ليبيا، ووحدتها الوطنية والترابية.

-ادانة كل أشكال الإرهاب في ليبيا، خاصة تلك التي تمارسه الجماعات الإرهابية الناشطة، تحت تسميات داعش وأنصار الشريعة والقاعدة.

- وكذا العمل على تشكيل حكومة وطنية خاصة وأن ليبيا تحتاج إلى حكومة في أقرب وقت ممكن.[1]

بحيث صرح رمطان لعمامرة بما يلي: ***"هذه المفاوضات تبعث على التفاؤل بشأن التوصل لتسوية الأزمة السياسية والأمنية"***. كما أكد الوزير المنتدب المكلّف بالشؤون الافريقية والمغاربية عبد القادر مساهل:***"... دعم الجزائر مسعاه الهادف هو التوصل الى حل سياسي عبر حوار شامل، يقضي الى تشكيل حكومة وحدة وطنية، ويضمن وحدة ليبيا وسلامة ترابها، واستقرارها، كما تمكننا من مكافحة الارهاب بفعلية"***.[2]

في حين جمعت الجولة الثانية من الحوار اللّيبي برعاية الأمم المتّحدة زيادة على أطراف الجولة الأولى مشاركة أسماء سياسية وحزبية لم تكن حاضرة في جولة شهر مارس الماضي، بالجزائر العاصمة يومي 13، 2015/04/14، من أجل مناقشة التقرير النهائي لايجاد حل سياسي سلمي للأزمة اللّيبية. حيث خطت الدبلوماسية الجزائرية من خلال هذه الجولة أشواطا كبيرة، في إطار الحلّ السلمي النزاعات وبناء الامن بالمنطقة المغاربية والسّاحلية، هذا ما أكده برناردينو ليون مبعوث الأمم المتحدة الخاص الى ليبيا من خلال تصريحه: ***"أفضل دور للجزائر هو اجتماع اليوم الذي يحضره ممثلون هامون، لمناقشة التقرير النهائي، لايجاد حل سياسي سلمي في ليبيا، والتي أسفرت عن ميلاد مسودة اتفاق السلام، من أجل حكومة ليبية موحدة، والذي ينتظر ظهور نتائجها في الفترات المقبلة***[3].

إلاّ أنّ ما يمكن قوله عن الوساطة الجزائرية في النزاع اللّيبي هو بمثابة مجموعة من المحاولات لحلّ الأزمة ولم تحقّق لحدّ السّاعة أهدافها، وذلك بالنّظر للتعددّ الفواعل المحليّة (القبائل والتيارات الأخرى)، الإقليمية (تعدّد المبادرات المتنافسة والإقصائية كمبادرة الصخيرات...)

[1] **وزارة الشّؤون الخارجية**، الأطراف الليبية المشاركة في إجتماع الجزائر مع مبدأ الحفاظ على وحدة ليبيا و مكافحة الإرهاب، على الموقع:
http://www.mae-gov.dz (1/05/2015)

[2] بوعاتي جلال ، الحوار اللّيبي:الفرقاء أمام رهان حكومة الوحدة، **جريدة الخبر**، العدد7761 ، 13 أفريل 2015، ص11.

[3] بوعاتي جلال، تفاؤل بالتوصل إلى اتفاق بين الفرقاء الليبيين، **جريدة الخبر**، العدد7762 ، 14 أفريل 2015، ص13.

بالإضافة إلى الدولية (التي تعدّ فاعل رئيسي في نشوب واستمرار الصراع في ليبيا في إطار جيوسياسية وجيو–اقتصادي).

إنّ ما يمكن استنتاجه من خلال الأزمة اللّيبية وبهدف حلّها هو:

- إن صراع الشرعية الدائر بين المعسكرين ، دون أي قدرة على الانتصار عسكريًا أو سياسيًا. كلاهما لديه قدرة عسكرية مماثلة – باستثناء سلاح الجو لطبرق. كلا الجانبين ضعيف بسبب التوترات الداخلية، ويعاني من نقص في التمثيل والسلطة السياسية.
- أنّ المعركة ليس صراع "الإسلاميين" ضد "الوطنيين". كما أن نقطة المواجهة بين هذين الفرقاء ليست إيديولوجية أو دينية في المقام الأول، بل هي معركة الفاعلين المحليين هدفها السيطرة على موارد البلاد والمكاسب السياسية والعسكرية للثورة. كما تعتبر هذه الثنائية القطبية أيضًا نتيجة "صراعات إعادة الترتيب" بين النخب القديمة والجديدة.
- في الواقع، فإن التقسيم والاستقطاب وانعدام الشرعية هي علامات على المشهد السياسي الليبي، حيث تتقاطع وتتنافر تلك الانقسامات بين المناطق، القبائل، المدن والجماعات السياسية والدينية والثقافية، وبين الأجيال والنخب الجديدة والقديمة. وعليه فإنّ المستوى المحلي هو نقطة القراءة الأساسية والمركزية للأزمة.
- إن سياق عدم اليقين يدفع اللّيبيين إلى العودة إلى الإنتماءات البدائية وإحياء النفوذ القبلي الذي الكامن. إلاّ أنّ تراكم الشرعية القبلية لا يقود إلى بناء الدولة، بل سيصعّب من توطين الحياة السياسية بالبلد، خاصّة ذا علمنا أنّه ليس الذي النظام الذي طالما طمح لبنائه غالبية السكان، ولاسيما الشباب، بل ليس النظام الذي ثاروا من أجله. لذلك من الضروري الاعتماد على كل من الأشكال المحلية للشرعية والقوى القبلية، دون المبالغة في تقدير أهميتها، كون المبالغة في التشدد القبلي سيؤدّي لا محالة على التشرذم السياسي في البلاد.
- أخيرًا ، إنّ سقوط النظام أخمد مسألة التوازن الإقليمي للبلاد ولكن أيقظ في الوقت ذاته مسألة التوجه نحو الحكم الذاتي. حيث بدأت المناطق الثلاث في اتخاذ مسارات مختلفة: الانفصالية في Cyrenaica التي يمكن أن تنشأ من جديد. في الجنوب، ظلّ السكّان يشعرون، نتيجة الوضع الإنساني كارثي، بأنهم مستبعدون تمامًا من العملية السياسية. وبالتالي فإن مسألة التنظيم الإقليمي

للسلطة في ليبيا أمر حاسم (اللامركزية أو الفيدرالية هي الخيارات الرئيسية) بالإضافة إلى إدراج جميع المكونات الوطنية للبلد في الحوار الوطني.

المبحث الثاني: نحو تصوّر إقليمي مدمج لمواجهة تحدّيات السّاحل الافريقي

تعد الجزائر بإعتبارها أكبر دولة مساحة في الإقليم ونظرا لحدودها الشاسعة مع عدد من الدول المتضررة خاصة ليبيا بعد أزمتها الأمنية والسياسية ومالي المتأثرة الذي أنتج عدم الإستقرارالذي تشهده المنطقة ، مما جعلها تؤسس لإستراتيجية قوية تمزج بين القوة الناعمة Soft Power بحكم محورية الدولة في المنطقة.

عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية ونشاطها الدبلوماسي على خلق إجماع جهوي وإقليمي و إفريقي حول ضرورة محاربة الإرهاب، ولقد كانت الجزائر حاضرة ورائدة في الاتفاقيات والمعاهدات والمؤتمرات التي عقدت لمحاربة الظاهرة ،و عملت الجزائر خاصة على المستوى الجهوي والإقليمي على تعزيز آليات مشتركة لتأمين الإقليم المغاربي الذي تنتمي إليه من الإرهاب وأشكال الجريمة المرتبطة به التي تهدد الأمن القومي الجزائري.

كما لعبت دورا مهما في إدارة الأزمات الداخلية التي شهدتها القارة الإفريقية لتعزيز الاندماج والوحدة الوطنية للدول، وانطلاقا من مبدأ حسن الجوار وكذا حل الأزمات الداخلية للدول بالطرق السلمية، تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى إيجاد حل سياسي لازمة شمال مالي دون المساس بالوحدة الترابية لمالي وبعيدا عن الحل العسكري الذي تقترحه مجموعة الاكواس وفرنسا. وأشرفت الجزائر على الوساطة لحل المشكل المالي حيث أقنعت الفرقاء الماليين في العديد من المناسبات بالجلوس على طاولة المفاوضات، والوصول إلى جملة من الاتفاقيات التي تقود إلى المصالحة الوطنية المالية، غير أن هناك مجموعة من التحديات والعوائق التي تعترض طريق الدبلوماسية الجزائرية لتسوية الأزمة المالية سواء ما تعلق بالداخل أو بالخارج.

لذلك تحاول الدراسة من خلال هذا المبحث، معالجة أهمّ معالم وأشكال المقاربة الدبلوماسية الجزائرية المدمجة لمواجهة التهديدات الأمنية للفضاء الإقليمي الجزائري، وذلك من خلال المطلب الاول الذي سيتطرّق الى الوساطة الجزائرية في النزاع المسلّح بمالي أمّا المطلب الثّاني فسيعالج أهمّ أهداف لقاء غدامس ونتائجه.

المطلب الأوّل: الوساطة الجزائرية المشتركة في النزاع المالي

بعد تأزم الوضع في مالي و هذا بتمرد الطوارق و تطورت الأوضاع إلى أبعاد أمنية أخرى وتحول المنطقة إلى ملاذ للجماعات الإرهابية، و بعد التمرد الجديد للطوارق سنة 2012 مرّ خلال ذلك المسؤولون الجزائريون أنهم يتبنون موقف الحياد الايجابي، بحكم أن في تلك الفترة كانت الجزائر بصدد التحضير للانتخابات الرئاسية سنة 2014م، و قبلها سنة 2012 م شهدت انتخابات تشريعية، و لهذا فهي لم تولي الاهتمام بما حدث في مالي، و لكن سرعان ما غيرت موقفها و عرضت وساطة بين الفرقاء السياسيين .

يعكس موقف الجزائر من خلال التطورات في الأزمة المالية بمدى تمسك الجزائر بمبادئ سياستها الخارجية، فقد نادت دائما بالحلول السلمية، اذ رفضت التدخل الفرنسي و حاولت مقاومته إلى الرمق الأخير، كما رفضت المشاركة في ملاحقة الجماعات الإرهابية المنتشرة في شمال مالي متذرعة بمبدأ عدم مشاركة الجيش الجزائري في أية عمليات عسكرية خارج ترابها، غير أن هذا الموقف عرف ردود أفعال قوية طالبت الجزائر بضرورة مراجعة هذا المبدأ و التخلي عنه، بسبب التطورات الحاصلة على الساحة الإقليمية المغاربية و الساحلية و انتشار الإرهاب، الذي لم تعد تكتفي معه الحلول المنفردة و يتطلب ذلك بتعدد الأطراف و التعاون الإقليمي.

الفرع الأوّل: تطوّرات الوساطة ونتائجها

واجهت الجزائر في الفترة الأخيرة ما يمكن وصفه بأكبر خطر يهدد أمنها واستقرارها من خالل الأزمة التي شهدت الجار الجنوبي مالي على أثر سيطرة الجماعات المسلحة على منطقة

الأزواد شمال البلاد وتعاقب الأحداث التي صاحبتها، مع التدخل العسكري الفرنسي في المنطقة ومهاجمة الجماعات المسلحة للقاعدة الغازية في تقنتورين في عين أمناس جنوب شرق الجزائر.

منذ بداية التمرد في مالي بداية التسعينيات كان لهذا التمرد تداعيات إقليمية وتأثيرات جانبية على المنطقة المتاخمة لها ،فلقد أدرك سياسة دول الجوار المالي إن ترك االأمور وعدم الاهتمام بما يجري في المنطقة من شأنه ان يؤثر على الأمن الداخلي لكل بلد ويزعزع االاستقرار في المنطقة ككل وما ينجر عنه من أزمات إنسانية وفتح ثغرات عديدة أمام التدخل الخارجي في المنطقة .

يشكل النزاع في مالي هاجس حقيقي بالنسبة لدول المنطقة عموما و الجزائر خصوصا ابتداء من مالي نفسها مرورا بموريتانيا وانتهاءا بالنيجر والسنغال ولعل أهم مسألة تجسد ذلك هي مسألة الهوية والأقليات والاثنيات الدينية والتي تشكل خطر دائما على وحدة واستقرار جميع دول الساحل اإلفريقي ودول شمال إفريقيا.

لذلك فإنّ الجهود الجزائرية لحلّ الأزمة بمالي ليست وليدة اليوم، وإنّما تعود جذورها إلى سنوات الستينات بقيادة بن بلّة، ثمّ اتفاقية 1990 بتمنراست بالإضافة إلى اتفاقيتي 2006 و2008 .[1]

أما الوساطة الجزائرية الجارية في النزاع المالي حاليا، جاءت بعد اتهام المتمرّدين لها بدعم الحكومة على حسابهم، وفشل كلّ محاولات المجتمع الدولي لحلّ النزاع، لاسيما وساطة بوركينافاسو أو ما يسمّى باتفاق "واغا" الذي رفضت خلاله الحكومة المالية أي مفاوضات تتعلّق بالحكم الذاتي أو الاستقلال لشمال مالي، حيث دعى الاتفاق الى تنظيم انتخابات رئاسية والشّروع في المفاوضات بعد 60 يوم.

في البداية طالبت الجزائر أن تكون الوسيط الوحيد وتترأس لجنة تفعيل الاتفاقيات (رئيسة فريق الوساطة). حيث كانت الجزائر مطالبة بعقد "مشاورات استكشافية" والتي تسمح لجميع

[1] شليغم عبير، التدخّل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة السّاحل الإفريقي 2012-2013، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2014، ص-ص 18-19.

الجماعات المسلّحة في شمال مالي بالاتفاق على مطالب مشتركة، وعلى هذا الأساس دعت الجزائر كلّ الجماعات المسلّحة للتوارق (على غرار المجلس الأعلى لوحدة الأزواد، الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، الحركة العربية للأزواد، بالإضافة إلى المليشيات) إلى الجزائر بداية جانفي 2014.[1]

في السادس عشر من نفس الشهر(2014) تمّ التوقيع على اتفاق أوليّ مشترك يتمّ من خلاله الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي. إلاّ أنّه لم يوقّع من طرف قائد الحركة الوطنية لتحرير الازواد بحجة عدم شرعية ممثّل الحركة العربية للأزواد. هذا الامتناع عن التصويت اعتبرته الجزائر ذو أيدي خارجية.

وبعد أخذ وجذب بين الجماعات المسلّحة التي كانت تفضّل الوساطة الجزائرية، والحكومة المالية التي دعت إلى حلّ جماعي تكون فيه الجزائر كقائد لفريق الوساطةChef de file de) (la Médiation بالإضافة إلى هيئة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وكذا المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (médiation conjointe) وكان هذا الحلّ هو الذّي اتخذ في نهاية المطاف.

وعليه كان يجب الانتظار إلى غاية جويلية 2014 لانطلاق الوساطة وتبني خريطة طريق المفاوضات في الّقاء الأولّ.

أما في اللّقاء الثاني فقد قام الطرفين بعرض اقتراحاتهم في شكل وثيقة. للإشارة فإن الحلول التي تم اقتراحها من الطرفين كانت متعارضة تماما، إذ اقترحت الحكومة إعادة تنظيم الإقليم دون تحديد هل تقوم على اللاّمركزية أو جهوية، كما اقترحت إقامة مناطق جديدة وانتخاب رئيس المجلس الاقليمي عن طريق الاقتراع العام المباشر. أما الجماعات المسلّحة فقد قامت بعرض مخطط الخروج من الأزمة يقوم على أساس فيدرالي، مع دولة في الشّمال تدعى الأزواد. فاقترحت الوساطة "مشروع إتفاق".

في حين اقترحت الوساطة في اكتوبر2014 "مشروع اتفاق" يشبه الى حدّ بعيد الذي سبقه. أما اللّقاء الرابع فقد كان في نوفمبر 2014 والذي جاء بعد أسبوع من المفاوضات، اقترحت

[1] **مقابلة** مع السفير الجزائري السابق طفار عبد القادر، 2015/01/9، على الساعة 10:30.

الوساطة من جديد "مشروع إتفاق من أجل السّلم و الوفاق في مالي" يقوم على حدّ كبير من الحكم الذاّتي في شمال مالي. إلاّ أنّ هذا اللّقاء انتهى بخروج وزير الخارجية المالي "عبد الله ديوب" من قاعة المفاوضات بحجة أنه لم يكن لديه تفويض بالحديث عن دولة فيدرالية. ليغادر الوفد الجزائر. في حين توصّل الاطراف المتنازعة خلال لقاء الجزائر يوم الخميس 19 فيفري 2015 الى تأكيد استعدادها للالتزام "بوقف فوري لجميع أشكال العنف."

ليتوّج مسار المفاوضات بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام المبرم بين الحكومة المالية والجماعات السياسية–العسكرية لشمال مالي، و فريق الوساطة الدولية الذي تقوده الجزائر، يوم الأحد 2015/03/01 بالجزائر العاصمة. كما حضر مراسيم التوقيع على هذا الاتفاق ممثلا الحكومة الأمريكية والفرنسية.

وعلاوة على ممثلي الحكومة المالية شاركت ست حركات سياسية–عسكرية لشمال مالي في المفاوضات وهي الحركة العربية للأزواد والتنسيقية من أجل شعب الأزواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة والحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمجلس الأعلى لتوحيد الأزواد والحركة العربية للأزواد (منشقة). كما ضمّ فريق الوساطة الذي تشرف عليه الجزائر كل من المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا والإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي بالإضافة إلى بوركينافاسو وموريتانيا والنيجر والتشاد.

للإشارة فقد تضمّنت اتفاقية السلم والمصالحة بمالي مجموعة من الالتزامات والمبادئ والأهداف:[1]

أ- احترام الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية وسيادة دولة مالي، وكذلك شكلها الجمهوري وطابعها العلماني؛

ب- الاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي وتعزيزه وتعزيز مساهمة جميع العناصر المشكّلة للشعب المالي، في عمليّة البناء الوطني؛

[1] **Accord de paix et de conciliation au mali**, Alger 2015. (انظر الملحق رقم 04)

ت- التمكين المواطنين للادارة الفعالة لشؤونهم، من خلال نظام حكم يأخذ في الاعتبار تطلعاتهم واحتياجاتهم الخاصة؛

ث- تشجيع التنمية المتوازنة لجميع مناطق مالي مع مراعاة إمكانات كل منها؛

ج- رفض العنف كوسيلة للتعبير السياسي واللجوء إلى الحوار والتشاور لتسوية المنازعات؛

ح- احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان والحريات الأساسية والدينية؛

خ- مكافحة الفساد والإفلات من العقاب l'impunité؛

د- مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وتعهد الطرفان بتنفيذ أحكام هذا الاتفاق بالكامل وبحسن نية من خلال الاعتراف بمسؤولياتهما الأساسية في هذا الصدد.

وألزمت مؤسسات الدولة المالية لاعتماد التدابير التنظيمية والتشريعية أو حتى الدستورية اللازمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، بالتشاور الوثيق مع الأطراف وبدعم من لجنة المتابعة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

كما حرص على تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في هذا الاتفاق في المقام الأول في المناطق الشمالية من مالي، كما تنطبق تلك الأحكام على مناطق أخرى من البلاد.

وعليه، فقد دعا الإعلان الأطراف المشاركة في مسار الجزائر الموقع من قبل الجماعات السياسية والعسكرية لشمال مالي تحت إشراف الوساطة الدولية إلى "الالتزام بوقف فوري لكل أشكال العنف والامتناع عن أي عمل أو تصريح استفزازي".[1]

كما دعت الوثيقة التي ذكرت بمصداقية وسداد اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 23 ماي 2014 وكيفيات تنفيذه وخارطة الطريق لـ 24 جويلية 2014 وإعلان وقف الاقتتال لـ 24 جويلية 2014 الأطراف المالية إلى "احترام الالتزامات المتوصل إليها بموجب الاتفاقات السابقة."

ومن أجل ضمان احترام مختلف الأطراف لالتزاماتها دعت الوثيقة إلى "المشاركة بقوة" في اللجنة التقنية المختلطة للأمن الموسعة بما يضمن التحقق وإبلاغ الوساطة كلما اقتضى الأمر بكل

[1] **Accord de paix et de conciliation au mali**, Alger 2015.

عمل يتنافى مع هذا الإعلان. كما جاء في الوثيقة "مواصلة تطبيق إجراءات الثقة خاصة إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين. من جهة أخرى حثت الوثيقة على "مواصلة المفاوضات في إطار مسار الجزائر بنية حسنة وضمن روح بناءة متفتحة وشاملة من أجل القضاء "بطريقة مستدامة على أسباب التوتر المسجل مؤخرا".[1]

أما تسوية القضية الليبية في عمل الجزائر من خلال مكافحة الارهاب، تجسد من خلال تصريح الوزير المنتدب فب نفس السياق قائلا:" عدو ليبيا ليس الفرد الليبي، بل عدوه هو الارهاب...يتطلب التصدي له الوحدة والعزيمة من خلال الحوار. [2]" وبالتالي تميزت المفاوضات بجولتين وهما:

الجولة الأولى: تمثلت في حوار جرى بين رؤساء الأحزاب السياسية والمناضلين السياسيين الليبيين، بالجزائر العاصمة تحت رعاية الأمم المتحدة يومي 10 و11 مارس 2015:

بحيث تم التوصل من خلاله مايلي[3]:

-رفض كل شكل من أشكال التدخل الأجنبي بالمنطقة.

-الالتزام بالتوصل حل سياسي للأزمة حفاضا على سيادة ليبيا، ووحدتها الوطنية والترابية.

-ادانة كل أشكال الارهاب في ليبيا، خاصة تلك التي تمارسه الجماعات الارهابية الناشطة، تحت تسميات داعش وأنصار الشريعة والقاعدة.

الجولة الثانية: تمثلت في حوار جرى بين نفس أطراف الجولة الأولى بالجزائر العاصمة، تحت رعاية الأمم المتحدة، يومي 13،2015.04.14 من أجل مناقشة التقرير النهائي لايجاد حل سياسي سلمي للأزمة: تعتبر هذه المرحلة التي خطتها الدبلوماسية الجزائرية، تجاه القضية الليبية الأكثر ابرازا لدورها مكانتها الإقليمية، هذا ما أكده برناردينو ليون مبعوث الأمم المتحدة الخاص

[1] **الاذاعة الجزائرية**، توقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام بين الحكومة المالية و الجماعات السياسية- العسكرية لشمال مالي، على الموقع:http://radioalgerie.dz/rai/fr/node/991(02/03/2015)

[2] - عبد النور بن عنتر، **العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي...،مرجع سابق**،ص41.

[3] - **دعم أمريكي وأوروبي قوي للحوار الليبي بالجزائر في جولته الأولى**12،04،2015
http://www.elkhabar.com/press/article

ليبيا من خلال تصريحه: "أفضل دور للجزائر هو اجتماع اليوم الذي يحضره ممثلون هامون، لمناقشة التقرير النهائي، لايجاد حل سياسي سلمي في ليبيا، والتي أسفرت عن ميلاد مسودة اتفاق السلام، من أجل حكومة ليبية موحدة، والذي ينتظر ظهور نتائجها في الفترات المقبلة[1].

<u>الفرع الثاني</u>: البعد الإقليمي والدولي للوساطة الجزائرية

إنّ ما يمكن استنتاجه من الناحبة الجيو–سياسية هو أثّر تدهور الأوضاع الأمنية بمالي على أمون كلّ من دول غرب إفريقيا، الساحل الافريقي والمغرب العربي، خاصّة في ظلّ توفّر عامل الانكشاف الذي سمح بتراجع الجماعات الارهابية الى كلّ من ليبيا، النيجر، موريتانيا، وغيرها. نظرا لتقاسم مالي مع النيجر حوالي 800 كلم، بوركينافاسو 1000 كلم، مع الجزائر 1376 كلم وموريتانيا 2200 كلم. حيث تتقاسم مالي كدولة حبيسة بغرب إفريقيا ما يقارب 7000 كلم (مجموع حدودها) مع كلّ من: موريتانيا، الجزائر، النيجر، بوركينافاسو، كوديفوار، غينيا والسنغال.

وعليه، بحكم الارتباطات الجغرافية عملت الجزائر على توسيع أدائها الجيو–أمني من خلال تفعيل جهازها الدبلوماسي لحلّ النزاع المالي الذي وقّع أطرافه على اتفاق السلم والمصالحة بمالي في 2015/05/15.

للإشاؤة فإنّ هذه الوساطة جاءت بعد فشل الوساطة البوركينابية واتفاق واغادوغو في 2013/06/18 الذي دعى لاجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في أجل لا يتعدّى 60 يوما. وعلى الرغم من انتخاب الرّئيس أبو بكر كايتا في أوت 2013 واصلت الجماعات المسلّحة نشاطها وهجوماتها على الشّمال المالي.

وفشل المقاربة العسكرية الفرنسية القائمة على عملية "سرفال" ثمّ "بركان" من خلال التّعاون مع مجموعة الخمس: النيجر، مالي، بوركينافاسو، التشاد وموريتانيا. وإذا كان ذلك التدخّل مقبولا لدى الجزائر في البداية لاسيما بعد تقدّم الجماعات الإرهابية، إلاّ أنّه أضحى متعارضا مع التصوّر الجزائري لحلّ الأزمة خاصّة في ظلّ التواجد الفرنسي في أقاليم تلك الدول.

---

[1]- **تفاؤل بالتوصل اتفاق بين الفرقاء الليبيين**،14،04،2015 http://www.elkhabar.com/press/article

تعتبر منطقة الساحل بمثابة الحزام الأمني للجنوب الجزائري، و ذلك لما تشكله من عمق جيواستراتيجية و تهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني، بحيث يعد الشريط الساحلي 1الصحراوي قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري ، نظرا للمميزات التي تطبع المنطقة، بالإضافة إلى شساعة الرقعة الجغرافية للصحراء، مما يصعب على دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني . و لذلك فان ما يجري في مالي هو شأن حيوي بالنسبة للجزائر و هذا للغرب الجغرافي و كذا حدودها التي تماس مع الجزائر، و كذلك التدخل الاجتماعي و المتمثل في العنصر الترفي و الذي يعرف حالة اللااستقرار المستمر بسبب تدفق اللاجئين على المناطق الجنوبية للجزائر.

للإشارة فإنّ دول غرب إفريقيا كنيجيريا وبوركينافاسو باتت منافسة بل ومتعارضة مع المقاربة الجزائرية لبناء الأمن بمنطقة السّاحل الإفريقي. فمن حيث المنافسة نجد أنّ الدولتين حاولتا التدخّل لحلّ الأزمة المالية منافسة للدّور الجزائري بالمنطقة بعد اتفاق وغادوغو في جوان 2013. أمّا من ناحية التعارض فيتّضح من خلال احتضان أغلبية دول غرب افريقيا للقواعد العسكرية التي طالما رفضتها الجزائر.

واجهت الوساطة الجزائرية صعوبات و عراقيل عديدة، بعضها كانت شكلية و أخرى في العمق، بحيث هناك عدة تحديات وتهديدات تعترض الجزائر في حلها لالزمة المالية والتي تخطت دول المنطقة مرورا بالدول الجوار كالرهاي الدولي والجررمة المنظمة ومشاكل التنمية فهما في الغالي يشكالن عائق أمام الجزائر للعي الدور الوسيط. هنا عدة تحديات وتهديدات تعترض الجزائر في حلها لالزمة المالية والتي تخطت دول المنطقة مرورا بالدول الجوار كالرهاي الدولي والجررمة المنظمة ومشاكل التنمية فهما في الغالي يشكالن عائق أمام الجزائر للعي الدور الوسيط.

الفرع الثالث: تحدّيات تنفيذ الوساطة

على الرغم من نجاح الوساطة الجزائرية بمالي المتوّجة بالتوقيع على اتفاق السلم والمصالحة، في وضع اللّبنة الأولى للأداء الجيو–أمني الجزائري الموسّع وللأمن والاستقرار بغرب افريقيا، التي من خلال مشاركتها في جولات الوساطة بمالي أصبحت وفقا للقانون الدولي العامّ وتبعا للهندسة

الجزائرية لتشكيلة الوساطة، تشكّل فاعلا في لبناء الأمن بالنظام الأمني الإقليمي الموسّع (غرب إفريقيا، الساحل الافريقي والمغرب العربي)؛ إلاّ أنّ النزاع المسلّح لا زال قائما ولازالت الجماعات المسلّحة تخرق بنود إتفاق الجزائر لاسيما إذا سلّمنا بعلاقة الأطراف المتنازعة بالتنظيمات الإرهابية، ولعلّ أبرز مثال على هو الهجوم المسلّح في 19 فيفري 2019 على الثكنة العسكرية الذي أسفر على وفاة 21 عسكري.[1]

وعليه يواجه إتفاق الجزائر مجموعة من التحدّيات لاسيما على مستوى التنفيذ. حيث يتميز تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي بتدخل عدد كبير من الجهات الفاعلة ذات المصالح المتباينة في كثير من الأحيان. كما تواجه، الإصلاحات السياسية والمؤسسية التي تمّ تنفيذها، صراعات بين الفاعلين المشكّلة للاتفاق، بالإضافة إلى ضعف القيادة السياسية الذي لا يسمح بتنفيذ أفضل لعملية السلام. وفي هذا الصدد ، تكشف عملية السلام عن وجود العديد من التحديات الجوهرية التي تواجه تنفيذ الاتفاق. كما تكشف عن وجود تحديات خارجية مرتبطة أساسا بعودة اللّأمن التي تؤثر على عملية السلام والمصالحة. وبشكل عام مجموعة تحديات رئيسية تتعلق بعملية تنفيذ اتفاقية مالي:[2]

- شمولية عملية تنفيذ الاتفاق. ويتعلق هذا التحدي بمدى قدرة الفواعل السياسية (المجتمع المدني) على التعبئة لتقديم مساهمة عقلانية في عملية تنفيذ الاتفاق، على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.
- ضرورة توضيح القيادة السياسية للعملية – حيث تنعدم التصوّرات والأطر السياسية الموحدة؛ على سبيل المثال: حلّت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج Désarmement, démobilisation et réintégration DDR قبل تأسيس المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن CNRSS Conseil national pour la réforme du secteur de la sécurité.

[1] على الموقع: https://fr.africanews.com

[2] Naffet Keita, **L'Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'Alger : entre euphorie ou doute, la paix en signe de traces !,** Mali: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2018, p.35.

- تنوع الفواعل الموقعة (معارضة بين تنسيقية حركات الأزواد CMA بالإضافة إلى تنسيقية حركات الإتفاق La Coordination des mouvements de l'entente CME) وكذا تنوع التحديات على الصعيدين الوطني والدولي؛ بغض النظر عن تلك التي كانت موجودة أو ممثّلة على طاولة المفاوضات وتوقيع الاتفاقيات السابقة. بالإضافة إلى مسألة تمويل الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة.
- تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2374 بشأن فرض عقوبات على مرتكبي الانسداد في تنفيذ الاتفاقية.[1]

كما يبقى أمام تصاعد الوساطة الجزائرية في أزمات الإقليم عموما و الأزمة المالية خصوصا، مجموعة من التحديات الداخلية الأخرى، لعل أبرزها ما يتعلق بعدم ارتباط الوساطة الجزائرية بأدوار تنموية وإغاثية فاعلة في بؤر الصراع التي تحتاج إلى معالجات اقتصادية وتنموية على غرار الأزمات في أفريقيا. وعلى الرغم من إنشاء الجزائر منظمة إغاثية مؤخراً، فإن دورها لا يزال ضعيفاً، ويحتاج إلى مضاعفة الجهود، خاصة و أن العلاقات الجزائرية– الساحلية تتميز بالتقطع و عدم الاستمرارية، وهذا راجع الى غياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة الا في حالة الخطر الحقيقي مثل أزمة مالي، وهو ما يفسح المجال لدول أخرى (المغرب، فرنسا و الولايات المتحدة الاميركية) بنسج علاقات مع فواعل في المنطقة تكون اغلبها ذات مشاريع معاكسة و لا تخدم المصالح الجزائرية.

إن تجنب الجزائر للتهديدات و المخاطر الأمنية القادمة من منطقة الساحل باعتباره ساحل أزماتي، يحتم عليها استغلال عدة أبعاد تتميز بها المنطقة بإمكانها أن تشكل وسيلة لتقوية الروابط معها وفي كافة المجالات، هذه الأبعاد تتمثل في الابعاد الجيوسياسية و الاقتصادية و الأمنية، فالموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل يجعل من الجزائر بوابة المنطقة الى افريقيا و أوروبا في نفس الوقت كما أن شساعة حدود الجزائر مع منطقة الساحل يجعلها في عرضة دائمة و في حالة انكشاف أمني دائم.

[1] **Ibid.**, p.35.

المطلب الثاني : لقاء غدامس وأمن الحدود

جمع لقاء غدامس بين حكومات الدول الثلاث: الجزائر، ليبيا (بانتماء مزدوج مغاربي وساحل إفريقي)، وتونس في 12 جانفي 2013. حيث اعتبرت الجزائر أن الاجتماع الثلاثي الجزائري–الليبي–التونسي حول الوضع الأمني السائد على حدود هذه البلدان اجتماع ذا "عمق تاريخي" كفيل "بتمتين" العلاقات بين هذه البلدان.

كما حاولت الجزائر من خلال هذا الاجتماع نقل خبرة أجهزتها الأمنية والسياسية، من خلال التذكير بسنوات الارهاب والتطرف الاسلاموي التي عاشتها وواجهته بقوة مبرزتا دور المصالحة الوطنية في استقرار الجزائر.

كما حاولت الجزائر ابراز دور استتباب الأمن في مالي وتأثيره على استقرار الثلاثي، حيث أكّدت عن عمق انشغالها للأحداث الخطيرة التي تشهدها البلاد . وهذا ما ورد في البيان المشترك الذي توج أشغال اللقاء انه"بخصوص الوضع السائد في منطقة الساحل لاسيما الوضع المتدهور في مالي وتداعياته الخطيرة على أمن واستقرار الدول الثلاث وفي هذه الظروف فإن المشاركون يعربون عن انشغالهم العميق بعد الاحداث الخطيرة التي قامت بها مجموعة إرهابية بجنوب مالي[1]."

لهذا يرى التصوّر الجزائري أنّ الحل السياسي هو الطّريق الوحيد والكفيل بحلّ الأزمة في هذا البلد، عبر تشجيع الحوار بين مختلف مكونات المجتمع المالي بما يحفظ سيادته ووحدة أراضيه في إطار الشرعية الدولية خاصة قرار مجلس الأمن2085 ".

وزيادة على الحلّ السلمي، فإنّ الجزائر ترى في الحلّ الأمني والعسكري بين (هذه البلدان) بالتوازي معا من أجل مكافحة الإرهاب وتهريب الاسلحة والمخدرات وكافة اشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود.[2]

---

[1] Le Mali au menu de la réunion tripartite entre l'Algérie, la Libye et la Tunisie, sur le site : http://www.rfi.fr/afrique/20130113-le-mali-reunion-tripartite-algero-tuniso-libyenne-ghadames-tchad-niger-tripoli-soudan-/ (07/02/2015)

[2] Bouchama, sur le site : http://localhost/aps-ouest/spip.php?article8175 (09/02/2015).

وعلى هذا الاساس اكدت الجزائر وتونس وليبيا على ضرورة تكثيف الجهود لمكافحة المخاطر والتهديدات الأمنية المحدقة بها من خلال اعتماد مقاربة امنية متكاملة ومنسقة بين الدول الثلاث ضمن استراتيجية شاملة.

وبناءا على هذا تم الاتفاق على:

– وضع آلية للمتابعة والاتصال على مستوى وزارات داخلية الدول الثلاث لمواجهة اية حوادث أو مستجدات أمنية تشهدها الحدود المشتركة.

–إنشاء نقاط مراقبة مشتركة على الشريط الحدودي بين هذه الدول.

–كذا تكثيف التنسيق والتعاون في المجال الامني من خلال تسيير دوريات مشتركة لمراقبة الحدود المشتركة لمنع اي اختراقات أمنية وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب فيما بينهم لاسيما لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة الى جانب عقد لقاءات دورية بين الاجهزة الامنية المحلية.[1]

–تكثيف الزيارات بين كبار مسؤولي الأجهزة الأمنية المختصة للدول الثلاث بغية تعميق التواصل وتعزيز الثقة ووضع برامج لتدريب الاطارات المؤهلة وتبادل الخبرات والتوجه نحو إبرام اتفاقية أمنية وتفعيل اتفاقيات التعاون القضائي والقانوني المبرمة بينها.[2]

– وجوب التنسيق بين في المحافل الاقليمية والدولية المختصة في مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة.

–العمل على تنمية المناطق الحدودية من خلال اشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والقطاعات الحكومية ذات الاختصاص"مع "تكثيف التعاون بين الغرف التجارية وإقامة معارض متخصصة.

[1] مجموعة الازمات الدولية، **تونس الحدودية: جهاد وتهريب**، بروكسل، 2013، ص28.
[2] لقاء غدامس، على الموقع:.(25/02/2015)http://www.algeriapressonline.com/ar/index.php

– العمل على تعزيز العلاقات ذات الطابع الشعبي وتشجيع مبادرات المجتمع المدني بالدول الثلاث ووضع برامج لتنشيط التبادل الثقافي، الرياضي، الفني والاجتماعي بالمناطق الحدودية المشتركة[1].

وعليه من خلال هذا الاجتماع يمكن أن نستشفّ تصوّر إقليمي أمني ودبلوماسي جزائري للتهديدات الأمنية المختلفة، يربط بين منطقة الساحل والمغرب العربي. كما يتّضح بروز مقاربة أمنية بنائية شاملة لا تفصل بين البعد الدّاخلي والخارجي للأمن، أي بين التنمية والأمن بأبعده المختلفة (الاقتصادي، السياسي،الاجتماعي و الثّقافي) وهذا ما أكّده الوزير الأوّل في قوله:*" إن العملية ليست قضية إرهاب فقط بل قضية جريمة منظمة تستعمل فيها المخدرات وتبييض تستدعي التعمق في التعامل مع هذه القضية"* . وبين المجتمع والدولة والمنطقة ككلّ. بالتركيز على المناطق الحدودية أو ما يسمّى بأمن الحدود.

المبحث الثّالث : تقييم المقاربة الجزائرية

أن التصور الجزائري تجاه الأمن في منطقة الساحل الإفريقي لم يتغير قبل وبعد التدخل العسكري وهذا ما يعزز قوة الأطروحة الجزائرية وبالتالي فمستقبل المنطقة يجب أن يكون من خلال تعزيز مبدأ الحوار السياسي وتقديم الحل السلمي قبل أي عمل عسكري وتفعيل الدور التنموي كمرحلة أساسية في بناء الأمن وصولا للتعاون الجماعي والتنسيق البيني بين دول المنطقة لمكافحة كل التهديدات الأمنية.

وبناء على ذلك لعبت الجزائر دور المنسق والفاعل الإقليمي و المحوري في مواجهة التهديدات الأمنية من خلال مكافحة القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي وهذا لما تمتلكه من قوة إقتصادية وعسكرية وبشرية من حيث التعبئة والتجنيد إذ تحاول الجزائر منذ الإستقلال تكريس

[1] على الموقع: http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/7873.html (02/02/2015).

دورها القيادي على فضاء الساحل الإفريقي أوالحزام الأزماتي وبناءا على ذلك يتعين علينا تحليل العوامل التي تدفع بالجزائر للبروز كقيادة إقليمية رائدة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة كتنظيم الندوات والمؤتمرات الدولية والإقليمية وهذا من خلال مقاربتها الأمنية الداعية لتعزيز التنمية والحوار والتعاون ورفضها بقيام أي من القوى الأجنبية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بإجراء بعض العمليات والتدريبات العسكرية على أراضيها وفي الدول المجاورة كون رؤية الجزائر تراه تدخلا عسكريا.

لذلك تتطرّق الدراسة من خلال هذا المبحث الى أهمّ التحدّيات التي تواجهها المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي، سواء كانت داخلية أم خارجية المنشأ. كما سنقدّم مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكنها أن تحدّ من شدّة التهديدات الأمنية اللّاتماثلية في منطقة السّاحل الافريقي. وهذا ما ستعالجه الدراسة في مطلبين متتاليين.

المطلب الاول: حدود وتحدّيات المقاربة الجزائرية تجاه التهديدات الامنية لمنطقة السّاحل

تستقى مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية من التجربة التاريخية، المتمثلة في الثورة التحريرية ضد المستعمر الفرنسي، فالجزائر كمواطن بسيط يرعى حرمة بيته و حرمة جيرانه من أي تهديد قبل أن يكون سياسيا أو دبلوماسيا، ففي الكثير من المناسبات نرى الجزائر ترعى حرمة شعبها و الشعوب المجاورة و حتى البعيدة، حيث شكلت مجتمعا إنسانيا دو سياسة خارجية إنسانية دفاعية .

تتبنى الجزائر العديد من المبادئ الدبلوماسية و تسعى جاهدة لان تكون في مرتبة الوسيط الذي يحاول بكل جهوده لحل النزاعات الإقليمية و خاصة ما تعلق بجيرانها لان ذلك من واجباتها لحسن الجوار و الارتباط المتماسك فيما بينها بما يضمن أمنها و مصالحها، كما تتميز السياسة الخارجية الجزائرية منذ استقلالها إلى اليوم بإتباعها لمجموعة من المبادئ التي كانت من المنطلقات الرئيسية لتوجهات الخارجية للجزائر و مواقفها اتجاه القضايا الإقليمية و الدولية، خاصة من مبدأ حسن الجوار و التعاون، و هذا ما عززته الدساتير الجزائرية إلى اليوم، و مواقفها حيال التطورات الممتدة في الساحل الإفريقي .

الفرع الأوّل: حدود فعالية المقاربة الجزائرية تجاه منطقة السّاحل الإفريقي

لا تعاني السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة السّاحل الإفريقي من عملية الصنع قرار المغلقة فحسب، ولكن كذلك من أزمة النموذج المعرفي Paradigme المتّبع في عملية صنع القرار. فالدفاع عن مبدأ عدم التدخل والسيادة المطلقة، عن طريق الامتناع عن التدخل خارج حدودها مهما كانت الظروف، تجعل السياسة الخارجية الجزائرية تتناقض مع التطوّرات الميدانية من ناحية، ومع بعض من مبادئها من ناحية أخرى.

بالنسبة للتناقض الأول، يتعلق باستراتيجية الأمن والدّفاع المتّبعة، انطلاقا من التطوّرات الميدانية كما تمّ وصفها سلفا، فإن تهديدات منطقة الساحل الإفريقي هي تهديدات لاتماثلية منتشرة، عابرة للحدود، منعزلة، مجتمعية وعسكرية بالإضافة إلى الطبيعة الجغرافية المنطقة ، لا تسمح، باتباع استراتيجية أمنية / دفاعية وطنية حصرية. والدليل، علاوة على ذلك يمكن تلخيصه في الحقائق التالية:

– الحرب ضد الإرهاب لم تمكن من القضاء على الإرهاب، لكنها دفعته إلى التراجع خارج الحدود الجزائرية؛

–أنّ هجوم Tiguentourine ، الذي كلف 2 ملياري يورو، تم إعداده خارج الجزائر بقيادة مجموعة متعددة الجنسيات؛

يضاف إلى التناقض الأول (أي المبادئ التي يتم الدفاع عنها مقابل التطوّرات على أرض الواقع)، التناقض الثاني، بين المبادئ المذكورة أعلاه وغيرها من المبادئ التي تدافع عنها الجزائر على حد سواء. نذكر بعض الأمثلة المتعلقة بالساحل الإفريقي:

– إنّ الإلتزام بمبدأ عدم التدخل خارج الحدود يشوبه اعتراضين رئيسيين:

أمّا بالنسبة للأول: ففي الوقت الذي تعتبر الجزائر قرارات مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي كمصادر مطلقة للشرعية؛ دعا كلّ من قرار مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي إلى التدخل الإقليمي ضد الجماعات الإرهابية في شمال مالي؛

أمّا الاعتراض الثاني: ففي حقيقة الأمر أن هذا التدخل لم يعد تدخلاً عندما تدعو إليه دولة شريكة كمالي، مع مراعاة التهديدات التي لم تكن باستطاعتها مواجهتها بمفردها؛

–عدم تلاؤم مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، مع مبدأ أولوية التعاون الإقليمي على التعاون الدولي، وعليه في ظلّ غياب آلية إقليمية فاعلة وفعالة لإدارة الأزمات والتهديدات يصبح التدخل الأجنبي بالمنطقة أمر لا يمكن تجنّبه؛[1]

– إنّ مبدأ سيادة التعاون الإقليمي وأولويته على التوترات مع المغرب، يشكلّ أصل وجوهر الاستبعاد والإقصاء المتبادل من المبادرات الإقليمية التي اتخذتها الجزائر والمغرب. يبدو أن هذا الاستبعاد المتبادل يتفاقم بسبب صراعهم من أجل التأثير على منطقة الساحل، لأنه في سياق إقليمي آخر، "كحوار 5 + 5"، يعرف المتنافسان كيفية التصرف كشركاء؛

– صعوبة التوفيق بين مبدأ التصوّر الشامل أي الوسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحل النزاع في منطقة الساحل مع تطوير وتنفيذ استراتيجية أمنية؛

– تعارض مبدأ أولوية الحل السياسي على الأدوات العسكرية مع التصوّر الأمني للتهديدات الفعلية، ومبدأ عدم التفاوض مع الجماعات المسلّحة المشكّلة للنزاع بمالي.[2]

ورغم الجهود الدبلوماسية التي تقودها الجزائر في منطقة الساحل إلافريقي الا أن الوضع الأمني و الانساني مازال يهدد المنطقة خاصة أمن الجزائر مما يستلزم عمليا إعادة النظر في تمسكها بمبدأ عدم التدخل العسكري و إنما يستوجب تحديد شكل علاقتها مع الدول االاجنبية المتواجدة في المنطقة و تحديد المصالح أيضا حيث أن استقرار الجزائر لن يتحقق إالا بقيام استراتيجية تحافظ على مصالحها في إطار التنافس الدائم حول المنطقة.

كما أن المقاربة الانسانية المتبناة من طرف الجزائر لتحقيق تنمية الساحل تستوجب قيام المزيد من المشاريع الاقتصادية تكون على رأسها كمستثمر و بالتالي تحقيق الريادة في المنطقة و زيادة درجة التنمية على المستوى الداخلي، و هذا يعتبر حتمية مع الاوضاع الاقتصادية الحالية

[1] Dris-Aït Hamadouche Louisa, « L'Algérie et la sécurité au Sahel : lecture critique d'une approche paradoxale », **Confluences Méditerranée**, france: L'Harmattan, N° 90, 2014, p.111.
[2] **Ibid.,** p.112

لتجنب الالإستقرار على المستوى الداخلي كون الدبلوماسية الجزائرية تقترن بالوضع الداخلي و إن حدث ذلك فإنها تفقد المكانة على مستوى الساحل و بالتالي يصعب مواجهة الأزمة داخليا و خارجيا في نفس الوقت.

الفرع الثّاني: تحديات المقاربة الجزائرية تجاه تهديدات السّاحل الإفريقي

تواجه السياسة الخارجية الجزائرية تجاه التهديدات الأمنية اللّانماثلية بمنطقة السّاحل الإفريقي مجموعة من التحدّيات على مستوى التصوّر والأداء في أبعاده المحلّية، الاقليمية والدّولية انطلاقا من:

-زيادة النفقات العسكرية التي باتت تشكّل 4.5 % من الناتج المحلّي الخام، و19% من الميزانية السنوية، على حساب القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية المحلّية.[1]

-مشكلة مجابهة الجغرافيا الوعرة لإقليم السّاحل بحيث يشكّل بمساحته الشاسعة، حدوده، تضاريسه ومناخه القاسي عائقا أمام المراقبة.[2]

-إشكالية تفعيل معادلة التنمية والأمن على المستوى الداخلي للتدرّج في القضاء على التهديد في السّاحل عبر المطالبة بدعم من المجتمع الدوليّ، في إطار استراتيجيات للإتحاد الإفريقي والأمم المتّحدة ، بهدف تكامل مصالح منطقة السّاحل.

-عدم الاستقرار السياسي الذي أدّى إلى تباين القرار السياسي بل في بعض الفترات غياب المقاربة الجزائرية في الساحل الافريقي مما أدّى ببعض الدول إلى درجة محاولة ابعاد الجزائر من بعض التحالفات لاسيما G5، وذلك بسبب الانشغالات السياسية الداخلية.

-تزايد الأطماع الأجنبية على المنطقة، خاصّة إذا علمنا أنّ شركة انتاج اليورانيوم أريفا AREVA بالنيجر-الثانية عالميا- تشكّل 70% من الواردات الفرنسية للمادّة التي تعدّ أهمّ مصادر الطّاقة

[1] **SIPRI**, sur le site: http://www.portal.sipri.org/pyblications/pages/expenditures/country---search

[2] بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسّطي للأمن الجزائري الجزائر- أوروبا والحلف الاطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية،2005، ص53.

النووية.[1] ممّا أدّى إلى التدخّل الأجنبي بها كالتدخّل العسكري الفرنسي بليبيا ومالي الذي أنتج تسرّب للأسلحة، وشتّى أشكال الجريمة المنظّمة والإرهاب.

-التأثيرات الخارجية والولاء الخارجي خاصّة لفرنسا، رغم عضوية دول غرب افريقيا في الاتحاد الافريقي لكن معظمها لها ولاءات لفرنسا وللغرب أكثر منه للتكامل الاقليمي في بعده الافريقي.

-ضعف الحكومات في الساحل الافريقي وهشاشتها السياسية نتيجة الانقلابات العسكرية المتعاقبة والأوضاع الدّاخلية غير المستقرّة والاقتصاد الهشّ والتهميش الاجتماعي وضعف بنى الدولة وهياكل مؤسّساتها لدرجة الغياب في بعض المناطق من مالي، النيجر والتشاد.

-تعارض المقاربة الجزائرية الرّامية لتجفيف منابع تمويل الإرهاب، مع الممارسات الأجنبية التي تلجأ الى آلية دفع الفدية مقابل تحرير رهائنها المختطفين والتي قدّرت (حسب السفيرة الأمريكية) خلال الفترة الممتدة من 2004-2011 ب 89 مليون دولار.[2]

- التنافس المغربي الجزائري على الرّيادة في المنطقة المغاربية والسّاحلية، فبالرّغم من أنّ الجزائر لا ترفض مبدأ التعاون الاقليمي الموسّع لصّد التهديدات المشتركة للأمن القومي، إلاّ أنّها تريد إبقاء المغرب بعيدا عن الترتيبات الأمنية السّاحلية وتتخوّف من محاولات مناداة بعض الأطراف بضمّه للجنة الأركان العملياتية المشتركة أو المنظّمات الإقليمية الأخرى، فالمغرب بالنّسبة للجزائر ليس دولة ساحلية والاعتراف بأنّه دولة ساحلية يشكّل اعترافا ضمنيا بسيادته على الصحراء الغربية.[3]

- كما يشكّل انهيار أسعار البترول نتيجة للحراك والأزمات التي يعيشها الوطن العربي عموما والمنطقة المغاربية خصوصا، لاسيما بعد تنامي الخطر الإرهابي بالمنطقة وظهور ما يسمّى بتنظيم "داعش" الذي أصبح يسيطر على حقول النفط في ليبيا والعراق،[4] بالإضافة إلى تداعيات جائحة

---

[1] أبصير أحمد طالب، المشكلة الامنية في منطقة السّاحل، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010، ص193.

[2] دبش اسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

[3] حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص130.

[4] على الموقع الالكتروني:
http://www.lemonde.fr/economie/article/2014/09/15/pourquoi-le-prix-du-petrole-baisse_4487679_3234.html#mj8BTxu0uBQT2hRY.99 (22/01/2015).

الكرونا العالمية على الاقتصاد الوطني الجزائري الذي ظلّ يعتمد على الدعم، بل وانعدمت فيه الإنتاجية –ممّا يزيد من مخاطر الحراك الاجتماعي–[1] وظلّت مداخيله تعتمد على ما يقارب نسبة 98% على المحروقات.[2] كما أنّ ذلك السقوط لا يعني بالضرورة تقليص ميزانية الدّفاع خاصّة مع تنامي التهديدات الامنية بالفضاء السّاحلومغاربي. كما كان لانهيار الأسعار أثرا سلبيا على الجبهة الداخلية خاصّة في ظلّ سياسات التقشّف والتضخّم مع تهاوي العملة الوطنية وكذا المشاكل الإقتصادية الهيكلية التي يستعصي حلّها في ظلّ انخفاض احتياط الصرف في 2018 إلى 82.1 مليار دولار أي أقلّ من النصف بالمقارنة مع سنة 2013 حيث بلغ 194 مليار دولار، كما هو موضّح في الرسم البياني.

الرسم البياني رقم 02: تراجع احتياطي الصرف الجزائري من 2013-2020 (بالمليار دولار)

المصدر : https://donnees.banquemondiale.org

وهذا ما سيؤثّر مستقبلا ليس على المواطن، الذي يعدّ فاعلا وموضوعا مركزيا في عملية مكافحة التهديدات الأمنية فقط، ولكن كذلك على مؤسسات الدولة برمّتها واستقلاليتها المالية والإقتصادية. وهنا يطرح الأستاذ ووزير الصناعة آيت علي فرحات سؤالا جوهري: هل ستستمرّ المؤسّسة

[1] La chute des cours du pétrole, un phénomène à double tranchant, sur le site : http://www.la-croix.com/actualité/economie-entreprises/economie/ (15/11/2014)

[2] صايج مصطفى،" الجزائر والامن الاقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الامن القومي"، **المجلّة الجزائرية للدراسات الدولية**، العدد 2، ديسمبر 2014، ص10.

العسكرية استهلاك نصف الميزانية السّنوية في ظلّ تراجع احتياطي الصّرف ومن دون تقديم أي تفسير لتلك المصاريف؟ [1]

المطلب الثّاني: مقترحات وتوصيات لمكافحة التهديدات الأمنية اللّاتماثلية بالسّاحل الإفريقي

إنّ مكافحة التهديدات الامنية بمنطقة السّاحل الافريقي تتطلّب حذرا دائما على المستوى الوطني، وتشاورا مستمرّا على المستوى دون الإقليمي، وتنسيقا محكما على المستوى الاقليمي وتضامنا من دون ثغرات على المستوى الدوليّ. ولتفعيل هذا نطرح مجموعة من الاقتراحات والتّوصيات :

- بالنسبة للمستوى الوطني:

-إصلاح قطاع الأمن، وإدماج الأمن في الحوكمة والتنمية، بالإضافة إلى وضع سياسة أمنية محلّية وإستراتيجية دفاع وطنية متّسقة.

-تطوير حوكمة الأمن الذي قوامه الأمن الانساني والثقافة الوقائية.

-تطوير حوكمة مشتركة للأمن التي ترتكز على التوزيع القانوني للأدوار والمسؤوليات بين جميع فواعل الأمن: السلطات العموميّة،الإدارة العامّة، المجتمع المدني، القطاع الخاصّ، الجماعات المحلّية...الخ

-تطوير أجهزة الاستخباراتية مؤهّلة متكيّفة مع التهديدات. بالإضافة الى الحماية المستمرّة للحدود البرية، البحرية والجوية.

[1] Ait ali farhat, "Par où devra commencer le premier gouvernement de l'après Bouteflika", **Radio M,** Algérie, Alger, 06.03.2019.

–هندسة تشريعات وطنية متناسقة ومتناغمة لمكافحة الارهاب والجريمة المنظّمة، وتعير عن استقلالية القضاء. زيادة على وضع برامج وقائية ضدّ الجريمة العابرة للحدود مرتكزة على التعاون الواسع بين قوّات الأمن وفواعل الأمن الأخرى: المجتمع مدني، الإعلام، القطاع الخاصّ، الجماعات المحلّية...الخ.

–وضع برامج تكوينية خاصّة في مجال مكافحة الجريمة العابرة للحدود.

– تطوير قدرات البرلمانيين في الرقابة على القطاع الأمني، والدبلوماسية البرلمانية وتدخل في مجال الأمن، لاسيما عن طريق: إعلام، تكوين وتحسيس البرلمانيين بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم في مجال حوكمة قطاع الأمن، توحيد العمل المؤسّساتي (مثلا بين وزارة الخارجية والبرلمان).

– إنشاء مجالس وطنية لمكافحة التهديدات الأمنية ومراكز الدراسات الإستراتيجية والاستشرافية.[1]

– دعم الإصلاح الأمني، كعامل اقتصادي، وذلك لأنه مع ضعف الاقتصاد لا تستطيع الحكومات تقديم الخدمات بما فيها تلبية حاجة المواطنين من الأمن كخدمة اجتماعية؛ إذ إن توفير الأمن هو خدمة مكلِّفة لتقديمها، وبدون اقتصاد قوي، لن توجد عائدات ضريبية كافية للحكومة لتوفير الأمن المناسب، وفي المقابل يقود الافتقار للأمن إلى خلق ظروف اقتصادية أكثر معاكسة، وتؤدي أوجه القصور هذه إلى زيادة الصراع الذي يفاقم الحالة الاقتصادية فيرتب بالتالي مزيدًا من الصراع. ولذلك فتجاوز هذه الحلقة المفرغة هو ما يشكل أحد أبرز رهانات الإصلاح الأمني بإفريقيا.

- أمّا بالنسبة للمستوى دون الإقليمي والإقليمي:

– لابدّ من تعاون دول جوار ليبيا وتضافر الجهود لبناء الدولة، وتطوير إقتصادها الوطني وتعزيز الأمن الجماعي. إنّ هذه الأهداف ذات علاقة مباشرة بمستقبل دول المغرب العربي وغرب إفريقيا.

[1] ZEINI Moulaye, **Op.cit.,** pp. 28-29.

-كما أنّ العودة إلى الوضع القائم لم تعد منطقية، إذ ينبغي الشروع في التفكير في المفهوم الجديد للدولة التي تجمع بين مصالح المتضاربة، من خلال إجراءات غير ملزمة بقبول الجميع. فوضع الأسلحة يعني أولا وقبل كل شيء إلى تسوية مشكلة وطنية الطوارق. [1]

-المساهمة في وضع سياسات أمنية واستراتيجيات دفاع وطنية. وجعل الامن أهمّ عامل للتكامل تحت إقليمي.

-المساهمة القوية في كفاءة وتعزيز قدرات قوّات الدّفاع والامن في الفضاء الاقليمي.

-الارتكاز على الاعمال المشتركة في مجال مراقبة الحدود البينية، لاسيما عن طريق دوريات داخلية مختلطة على طول الشّريط الحدودي.

-تعزيز وتفعيل دور لجنة الأركان العملياتية المشتركة كإطار للتّشاور والتنسيق بين الأجهزة الاستخباراتية ، بالإضافة إلى إنشاء إطار للتعاون القانوني الاقليمي.

-المساهمة في تعزيز القدرات البشرية، الماديّة والمالية لقوّات الدفاع والأمن الإقليمية.

يبقى العمل الإقليمي المشترك بالغ الأهمية، لكنه لا يستطيع أن يعوض الاشتغال على المستوى القُطري، حيث الحلول السياسية تبقى هي أفضل المناهج لتحقيق الاستقرار والأمن، إذ هناك حاجة كبيرة لمواصلة تطوير هياكل الحكم الديمقراطي والمؤسسات القوية القادرة على الاستجابة في الوقت المناسب للتصدي بفعالية للتهديدات المتزايدة وغير التقليدية للأمن، كما يعد تطوير القيادة النوعية عاملًا رئيسيًّا في المساعدة على منع الصراعات من الظهور بشكل أكبر.

كما يبقى شعار "الحلول الإفريقية لمشاكل إفريقيا" هو الأنسب. وفي هذا الإطار، ينبغي إيجاد منظومة إقليمية فعَّالة لضمان أمن الدول الإفريقية تكون قادرة على دعم الجهود المحلية، وذلك على أساس أن الأمن هو منتج أو خاصية ناشئة لنظام تكيفي معقد، بمعنى أن الأمن القومي لكل دولة إفريقية هو وظيفة من وظائف نظام الأمن الذي توجد فيه .لأنه بغضِّ النظر عن مدى كفاءة دولة واحدة في إدارة أمنها القومي، فإنها حينما تجد نفسها في منطقة مضطربة ستظل معرضة

[1] TAJE Mehdi, " les défis sécuritaires au sahel : une analyse géopolitique**", tribune libre,** N°39, France : centre français de recherche sur le renseignement, p11.

للأحداث التي تحدث في البلدان المجاورة والتي تخرج عن نطاق سلطتها أو سيطرتها. طبعًا، الإطار المؤسسي لهذه المنظومة موجود، أي الاتحاد الإفريقي، الذي شارك بالفعل في جهود تسوية النزاعات والحروب المسلحة في مجموعة من الدول، لكن ضعف فاعليته بالنظر لاستمرار النزاعات وعدم الاستقرار بالقارة، تفرض حاجته لإصلاح عميق، خاصة في ظل افتقاده لسلطة تسود على حكومات الدول، وعدم استكمال مؤسساته، ثم ارتهانه للتمويل الخارجي من القوى الغربية مع ما يعنيه ذلك من تقويض لاستقلالية القرار الإفريقي.

يعد الانتقال إلى مرحلة السلام هو أنسب فترة لإصلاح القطاع الأمني؛ حيث خروج المجتمعات من الصراع والدخول في فترة الانتعاش يساعد على ظهور حكم ديمقراطي، فالعديد من الدول لا تزال بحاجة إلى التقدم في التحول من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي قبل إدخال نظام إصلاح القطاع الأمني بالكامل، في حين أن دولًا أخرى لم تصل بعد إلى وقف الصراع والانتقال لبناء السلام. وهنا، يصبح دور الأطراف الخارجية حاسمًا لأنهم يستطيعون تحديد جداول الأعمال الأمنية للدول الضعيفة أو الهشة وفي هذه العملية، بحيث إما يعززون أو يضرون بشدة بآفاق إصلاح القطاع الأمني الشامل .ويتطلب ذلك في المجمل تعاونًا عادلًا بين الغرب وإفريقيا، أي شراكة تقبل الافتراض بأن الدول الإفريقية هي الأخرى لها مصالح وطنية.

- وفيما يخصّ المستوى الدّولي :

-إنشاء جهاز أمني وإطار مؤسّساتي وقانوني، الذي يعمل بصرامة على مكافحة جميع أشكال الجريمة العابرة للحدود، مع ضرورة حماية حقوق وحرّيات الافراد.

-دعم المبادرات الدولية، والإقليمية في مجال الأمن بصفة عامّة، ومكافحة الإرهاب والجريمة بصفة خاصّة.[1]

الدول الإفريقية وعلى الرغم من تقدمها النسبي على مرِّ السنين، وفي ظل استمرار ضعف المؤسسات واستشراء الفساد واستعصاء التنمية، ستلازم وضعية الهشاشة؛ حيث القيود الناشئة عن

[1] ZEINI moulaye, **Op.cit.**, p30.

الافتقار إلى القدرات المؤسسية وشفافية التدبير والقيود التشغيلية للاقتصاد والاجتماع البشري، لا يمكنها إلا أن تعرقل جهود بناء السلام والأمن والاستقرار.

عموما إن صمود الجزائر وحماية جدار أمنها الخارجي من مختلف التهديدات القادمة من المنطقة الساحلية دليل على قدرة ونجاعة وكفئ السياسة الأمنية المنتهجة، لكن كلما تمكنت الجزائر من صياغة سياسة أمنية ذات أبعاد استباقية ووقائية كلما زادت فرص احتواء التهديدات الأمنية (الفعل بدلا من رد الفعل). وهو ما يتطلب إتباع سياسات واستراتيجيات اتجاه المنطقة مدروسة بدقة متناهية، لأن أي خطأ في التقدير أو القرار يمكن أن تكون له انعكاسات كارثية على مستقبل الأمن الوطني الجزائري في جوار يجمع بين الحركات الأزموية المعقدة ورهانات وترتيبات القوى الخارجية.

كما لا ترتبط الجزائر بالساحل الافريقي فقط بل بمنطقتين استراتيجيتين تدخل ضمن مجالها الأمني الحيوي وفي نفس الوقت ترقا بهما خصائصهما الجيوسياسية إلى مناطق جيوستراتيجية بامتياز على المستوى الدولي مما يجعلها تدخل ضمن جدول اعمال استراتيجيات القوى الدولية، فالأحداث المتسارعة والتغيرات التي تشهدها المنطقة المغاربية– الساحلية جعلت الأمن الوطني الجزائري منكشف على أكثر من صعيد من خلال هشاشة دول الجوار: تونس مازالت لم تخرج من مخاض التحول الديمقراطي، ليبيا انتقلت من دولة فاشلة إلى دولة منهارة، مالي ضحية الحركات الانفصالية والتدخل العسكري الفرنسي، نيجر وموريتانيا دولتان تعانيان ضعف وعجز في العديد من المستويات و القطاعات، المغرب الأقصى يزاوج بين العداوة والمنافسة بسبب الحدود وقضية الصحراء الغربية، مما ولد بيئة ملائمة لتنامي الجماعات الإرهابية وبناء علاقات تعاونية مع تجار الأسلحة والمنظمات الإجرامية[1].

[1]- منصور لخضاري، **الإمدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر**. مجلة شؤون الأوسط. فصلية متخصصة محكمة تفي بالاستراتيجيات الإقليمية، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد: 143، 2012، ص 7.

خلاصة الفصل:

إذا كانت التصوّرات الأجنبية تجاه ظاهرة التهديدات اللّاتماثلية كما تمّت دراستها في الفصل الثاني تعتمد على عمليات فرض وحفظ السلام النسبية والمصلحية؛ فإنّ التصوّر الإقليمي الدبلوماسي للسياسة الخارجية الجزائرية الهادف لصنع وبناء الأمن والسّلم بالمنطقة –لاسيما من خلال الوساطة بمالي– وكذا استرجاع نفوذها بالمنطقة على ضوء التوازنات الجيو–استراتيجية الجديدة، قد ارتبط بتعدّد جبهات النزاع (ليبيا ومالي) وفواعله ذات الطبيعة عبر–الوطنية .

وعليه، وحتّى وإن استطاعت الجزائر أن تجمع فواعل النزاع بمالي على طاولة المفاوضات وتوقيع اتفاقية السّلم والمصالحة بالجزائر إلاّ أنّ ذلك التوقيع لم يمنع من معاودة نشوب وتجدّد النزاع، بل لم يقض على أسبابه الرئيسية بحكم تجدّد النشاط اللّاتماثلي بالمنطقة.

وفي خضم التجادبات الإقليمية والدولية في المنطقة تشهد الديبلوماسية الجزائرية حراكا سياسيا واسعا في ظل التطورات الأمنية التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي عموما وبدرجة أخص منطقة شمال مالي التي تشترك حدوديا مع الجزائر التي أدت لسيطرة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والحركات الإرهابية الأخرى إضافة إلى إرتباطها الوثيق بالتهديدات الأمنية ذات بعد لا تماثلي التي تعتبر أكبر التحديات التي تواجهها المقاربة الجزائرية التي لم يعد ميكانيزمها الأساسي هو الهاجس النفسي وإنما توسعت إلى أشكال أخرى كتحدي الفشل الدولاتي وتحدي الإرهاب وإرتباطه مع الجريمة المنظمة وتحدي الهجرة الغير الشرعية داخل العمق الجغرافي للجزائر. بالإضافة إلى ما تواجهه المقاربة الجزائرية من تحديات داخلية وخارجية المنشأ، لاسيما فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الجزائري وتداعياته على السياسة العامّة للدولة، انطلاقا من مبدأ ارتباط السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية.

ورغم هذه التطورات، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية كان لها دورا بارزا في الدعوة إلى تكثيف الجهود ودعوة دول الساحل والشركاء لها من أجل التصدي لمثل هذه التهديدات.

الخاتمة

حاولت الدراسة الإجابة على التساؤل المركزي التالي:

ما مدى فعالية المقاربة الجزائرية في مكافحة التحدّيات والتهديدات الأمنية اللّاتماثلية بمنطقة السّاحل الإفريقي في ظلّ التوازنات الجيو–إستراتيجية بعد انهيار الدولة في ليبيا؟

بعد اختبار فرضية الدراسة من خلال البحث والتقسّي تبيّن بأنّ **نجاعة مكافحة التحدّيات والتهديدات الأمنية اللّاتماثلية لمنطقة السّاحل الإفريقي بعد انهيار الدولة اللّيبية، ارتبطت بمدى نجاعة الآليات العسكرية والدبلوماسية للمقاربة الجزائرية ومدى تجانسها وتعارضها مع المقاربات الأجنبية الأخرى.**

حيث توصّلت، وبناءا على الأطر النظرية والمفاهيمية من جهة والمعطيات الميدانية من جهة أخرى، إلى النتائج التالية:

- لم تعد الدولة الوطنية بمنطقة السّاحل الافريقي الفاعل الوحيد والمركزي بمنظور واقعي المأمّن والمؤمّن له في الفضاء السّاحلي. بل ظهرت مجموعة من الفواعل المنافسة والمتحدّية للدولة في مجال الأمن، السيطرة، النفوذ، التحكّم والتغلغل، بشكل قوّض مكوّنات الدولة ورهن سيادتها بل جعل بقاء الدولة مهدّدا بالمنطقة.
- من الناحية الجيو–سياسية لم تعد الصراعات والتهديدات بإقليم المنطقة، تهديدات أمنية دولاتية المنشئ فحسب، بل ظهرت فواعل أخرى تحت دولاتية تواجه الدولة بجيشها الرّسمي، كالإرهاب ممثّلا أساسا في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والتنظيمات الأخرى على غرار جماعة بكوحرام وحركة أنصار الدين...إلخ المستمّرة الولاء والإيديولوجية تحت مسمّيات أخرى، والجريمة المنظّمة بأشكالها المختلفة (الهجرة غير الشّرعية، تجارة المخدّرات وتهريب الأسلحة)، أي التهديدات اللاّتماثلية التي لم يعد يقتصر نشاطها بمنظور باري بوزان على حدود الوحدات السياسية فحسب، بل تعدّاها ليشمل الدّول المجاورة والمشكّلة لفضاء السّاحل الإفريقي، في إطار ما يسمّى بمركّب الأمن الإقليمي، الذي يعني فيه تهديد أمن ليبيا ومالي هو تهديد صريح ومباشر للأمن القومي الجزائري.

- كما كشفت الدراسة على أنّ تلك التحديّات ومن ثم التهديدات اللّاتماثلية باتت تتغذّى بدورها بمجموعة الحركيات السببية، كهشاشة النظم السياسية، القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى العوامل البيئية. حيث رشّح البناء الاقتصادي والسياسي المنطقة لتكون الأكثر انتاجا في العالم: للفقر بمعدّل 42.5 مليون أي 30% والبطالة بمعدّل 12.5 مليون من مجموع 145.5 مليون والأمية بمعدّل 55% أي 59 مليون. وعليه فإنّ تلك العوامل عزّزت من تحالف وتغلغل الفواعل اللّاتماثلية بالمنطقة وزيادة نشاطها، بشكل كرّس الحرمان والخوف والحاجة التي جعلت أمن الدولة وأفرادها مهدّدا سواءا بمفهوم بوزان أو آمارتيا سين ومحبوب الحقّ للأمن. أو حتّى إذا سلّمنا بمنطلقات المقاربة البنائية فإنّ الفواعل الإجتماعية بمنطقة السّاحل تقف عاجزة على بناء الأمن لاسيما وأنّ المنطقة تنعدم فيها اللّغة، وعناصر الهويّة والمؤسّسات الموحَّدة والموحدة للمجتمع. بل إنّ دراسة المنطقة كشفت عن اختلاف اللّغات وتعدّد الإثنيات بشكل يشتت الهوية ويكرّس الانتماءات القبلية والعرقية بدل من الانتماء للدولة ومؤسساتها.
- أنّ الدراسة الأمنية لمنطقة السّاحل الإفريقي يجب أن لا تنطلق من مفهوم الأمن في التعريف والتنظير، وإنّما من مفهوم اللّأمن الذي يعدّ هو الأصل في الدراسة والفهم والتفسير لكونه –أي الأمن– حالة عارضة إن لم نقل أنّها منعدمة بالمنطقة. وعليه فإنّ معالجة مختلف ظّواهر المنطقة بمنطلقات فكرية أجنبية (وإن كانت تشكّل التراكم المعرفي) يعتبر انطلاقا مخالفا لخصوصيات المنطقة التي تشكّل نموذج معرفي مستقلّ بكونها تتقاسم الجغرافيا وتتماثل في البنى السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية كما أنّها تتقاسم فواعل اللّاأمن (اللّاتماثلية). ثمّ إنّ هذا التصوّر لا يفسّر حالة اللّأمن بالمنطقة فحسب بل يقدّم الحلول لتلك المسارات البناء الدولة ويواجه تلك التهديدات العابرة للحدود. لدى يتوجّب التأسيس لتصوّر ينبع من قناعات وتجارب المنطقة وخصوصياتها.
- تعود دراسة الآليات العسكرية للمقاربة الجزائرية تجاه ظاهرة اللّاتماثلية لمنطقة السّاحل الإفريقي إلى انتماءات الجزائر (التاريخية، البشرية، الجغرافية والعسكرية...إلخ) للمنطقة ، وطبيعة التهديدات (الصلبة) للأمن الوطني الجزائري بالإضافة إلى الالتزامات الدولية للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة.

- أنّ المقاربة العسكرية الجزائرية تجاه التهديدات الأمنية والتحدّيات اللاّتماثلية في منطقة السّاحل الإفريقي، وفق المقاربة الواقعية، لا تعمل فقط على زيادة القوّة العسكرية والدفاع عن حدودها وحفظ بقاءها، بل تدافع كذلك عن مبدأ حماية سيادة دول السّاحل من التدخّلات الأجنبية الأخرى. كما جسّدت حماية تلك المصالح العليا لدول المنطقة في إطار إقليمي مشترك، من خلال تفعيل مؤسّسة أمنية فوق قومية تضمّ دول الميدان، بالإضافة الى تعزيز التعاون الإقليمي الإقتصادي والإجتماعي. ومنه هندسة الأمن بالمنطقة الذي يتصدّر أولويات التّعاون وفق مبدأ الأمن أولا.
- بالنظر لوطنية الميكانيزمات العملياتية الجزائرية أي غياب مقاربة ما وراء حدودية بناءا على منطلقات السياسة الخارجية تجاه الدول الأخرى، من جهة؛ وكذا حدود لجنة الأركان العملياتية المشتركة، وتأزّم الوضع الأمني بالمنطقة لاسيما بعد انهيار ليبيا من جهة أخرى. تبيّن أنّ دول السّاحل الإفريقي لاسيما تلك القريبة من الفضاء الجزائري (مالي، النيجر موريتانيا، تشاد وبوركينافاسو) قد دعت للتدخّل العسكري الفرنسي في إطار عمليّة سرفال ثمّ برخان، ثمّ أسّست لتنظيم تحت إقليمي مشترك من خلال دعم –مالي،،تقني وعسكري– فرنسي خاصّة للقوات المشتركة للمجموعة FC–G5S.
- بغض النظر عن النجاحات أو الإخفاقات النسبية للتواجد العسكري الأجنبي بالمنطقة، فإنّ إنشاء هذا التنظيم المشترك لمجموعة الخمسة لدول السّاحل في الفضاء الذي طالما اعتبرته الجزائر عمقها الطبيعي والاستراتيجي، هو إقصاء عسكري واستراتيجي للجزائر من المنطقة، من جهة؛ كما يعتبر تنازل عن الفكر الواقعي لتلك الدول لصالح المنظور الماركسي (التبعية) ومفهوم الاعتماد المتبادل المركّب لدى جوزيف ناي وروبرت كيوهن في المنطقة، في إطار هرمية النظام الدولي وعدم التوازن في العلاقات الدولية بل وكذا فوضويتها، من جهة أخرى.

وحتّى وإن تمّ التسليم بمقاربة مركّب الأمن الإقليمي كخلفية للتواجد الأجنبي بالمنطقة، فإنّ التساؤل المطروح: هل هي مقاربة تحمي الجزائر أم أنها حماية لمصالح الدول الشمالية بدول الجنوب (الساحل الإفريقي) دون الجزائر؟ أليس ذلك إضعاف لقدرات الدولة في سبيل أمن دول أخرى، لاسيما في ظلّ التوجس من التهديد اللاّتماثلي وكذا ارتدادات وتراجع

التهديد اللّاتماثلي للجنوب الجزائري؟ مع العلم أنّ مركّب الأمن يمكن أن يكون في صالح الأمن الجزائري إذا أحسن توظيفه في إطار عمل مشترك صريح وبنّاء وحقيقي يعمل على تأمين دول المنطقة على حدّ سواء مع احترام سيادتها.

- أنّ التصوّرات الأجنبية وحتّى القوى المنتشرة في المنطقة (المحليّة أو الأجنبية) لا تحمي شعوب تلك المنطقة وممتلكاتها بل هي حماية لمصالحها المهدّدة بفعل الإرهاب وجريمة الاختطاف في المنطقة أو ظاهرة الهجرة حماية للمصلحة الوطنية للقوى الأجنبية، وليس حماية لدول المنطقة. ويمكن تبرير ذلك بعدّة ظواهر لم يتم التقليل من تهديداتها بل زادت حدّتها خلال الفترة الأخيرة لاسيما ما تعلّق بالمشاكل الاقتصادية كالفقر، البطالة وغياب التنمية... التي تعتبر كأولويات هامشية في السياسة الخارجية لتلك القوى على الرغم ممّا سطّر في أهداف مجموعة الخمسة G5. عليه فإنّ التصوّرات الأجنبية لظاهرة اللّاتماثلية تعتمد على عمليات فرض وحفظ السلام النسبية والمصلحية أي فرض وحفظ السّلام بالمناطق التي تتركّز بها المصالح الفرنسية.
- أنّ التصوّر الإقليمي الدبلوماسي للسياسة الخارجية الجزائرية الهادف لاستعادة الأمن وبناء السّلم بالمنطقة –لاسيما من خلال الوساطة بمالي– وكذا استرجاع نفوذها بالمنطقة على ضوء التوازنات الجيو–استراتيجية الجديدة، قد ارتبط بتعدّد جبهات النزاع في ليبيا ومالي وفواعله ذات الطبيعة عبر–الوطنية . ممّا يؤدّي إلى عرقلة نجاح الجهود الدبلوماسية بالمنطقة.
- أنه رغم محاولات الدبلوماسية الجزائرية لحلّ النزاع بمالي من خلال جمع فواعله على طاولة المفاوضات وتوقيع اتفاقية السّلم والمصالحة بالجزائر؛ إلاّ أنّ ذلك التوقيع لم يمنع من معاودة نشوب وتجدّد النزاع، بل لم يقض على أسبابه الرئيسية بحكم تجدّد التهديدات اللّاتماثلية بالمنطقة.
- تواجه المقاربة الجزائرية العديد من التحديات الداخلية والتي من شأنها أن تؤثّر على نشاط السياسة الخارجية، لاسيما فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الجزائري المرتبط بالمحروقات وتداعياته على السياسة العامّة للدولة، انطلاقا من مبدأ ارتباط السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية.

- إنّ مكافحة التهديدات الامنية اللّاتماثلية بمنطقة السّاحل الافريقي يتطلّب حذرا دائما على المستوى الوطني مراعاة لمقتضيات مفهوم حوكمة الأمن، وتشاورا مستمرّا على المستوى تحت إقليمي، وتنسيقا محكما على المستوى الاقليمي بالإضافة إلى التضامن على المستوى الدوليّ.

الملاحق

الملحق رقم 01: حجم المحجوزات من الكوكايين في العالم بالكلغ

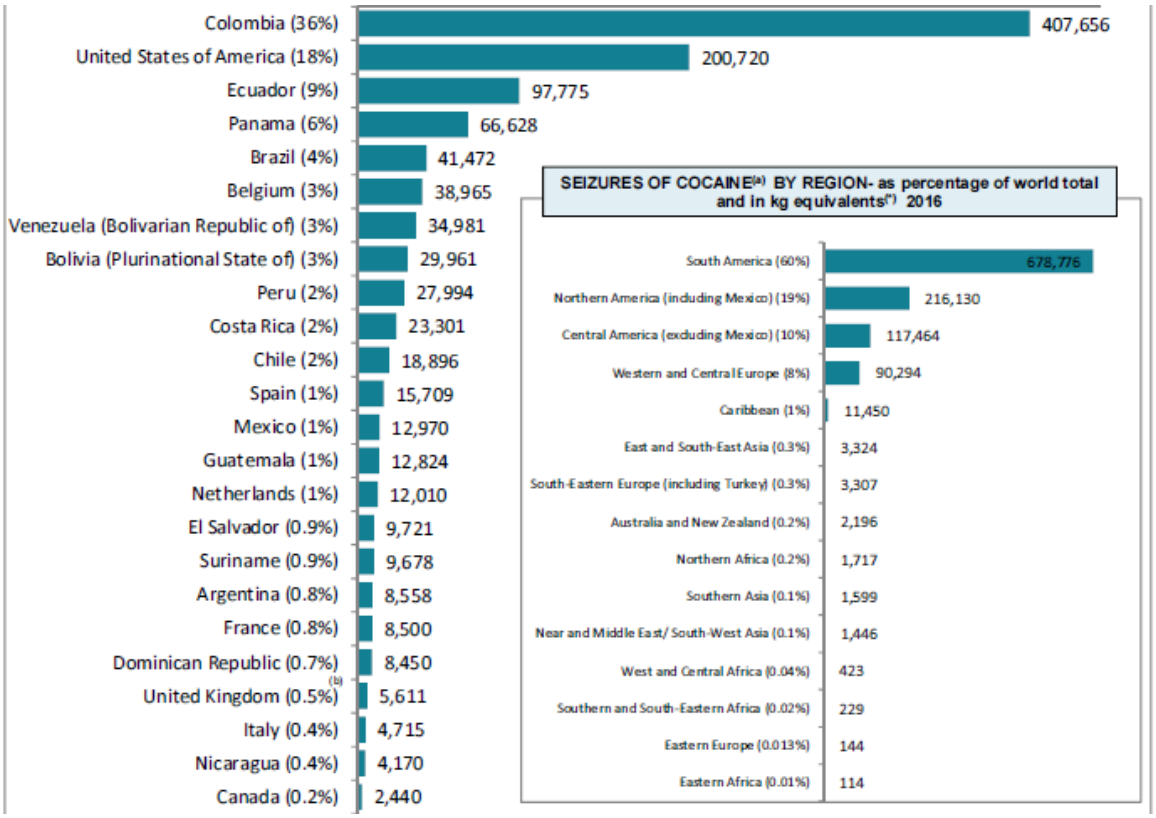

Source: United Nations Office of Drugs and Crim, World Drug Report 2011, United Nations: New York, 2018, P.56

الملحق رقم 01: اتفاقية السلم والمصالحة بمالي المنبثق عن مسار الجزائر

ACCORD POUR LA PAIX

ET LA RECONCILIATION AU

MALI ISSU DU PROCESSUS

D'ALGE

Préambule

Nous, Gouvernement de la République du Mali et Mouvements signataires de la Feuille de route du 24 juillet 2014, ci-après dénommés les parties ;

Réunis à Alger dans le cadre du processus de négociations défini par la Feuille de route que nous avons adoptée à Alger, le 24 juillet 2014, en vue de parvenir à un Accord pour une paix globale et durable garantissant une solution définitive à la crise qui affecte le nord du Mali appelé par certains Azawad;

Exprimant notre profonde reconnaissance à l'Algérie, en tant que Chef de file de la Médiation, ainsi qu'à la Communauté économique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO), l'Union africaine (UA), les Nations unies, l'Union européenne (UE) et l'Organisation de la Coopération islamique (OCI), le Burkina Faso, la Mauritanie, le Niger, le Nigeria et le Tchad, membres de l'Equipe de Médiation ;

Ayant procédé à une analyse approfondie de la situation au Mali, en général, et en particulier la nature des crises que connaît périodiquement les régions du nord du Mali ;

Déterminés à éliminer définitivement les causes profondes de la situation actuelle et à promouvoir une véritable réconciliation nationale fondée sur une réappropriation de l'Histoire à travers une unité nationale respectueuse de la diversité humaine caractéristique de la Nation malienne ;

Convaincus de la nécessité de reconstruire l'unité nationale du pays sur des bases novatrices, qui respectent son intégrité territoriale, tiennent compte de sa diversité ethnique et culturelle, ainsi que de ses spécificités géographiques et socio-économiques;

Reconnaissant la nécessité d'accélérer le développement économique, social et culturel du Nord du Mali à travers un système adapté ;

Reconnaissant la nécessité d'une gouvernance conforme aux spécificités géo historiques et socio-culturelles des régions du Nord, dont l'histoire a été marquée d'épreuves ayant profondément affecté les conditions de vie des populations ;

Reconnaissant la nécessité de restaurer sans délai la sécurité, promouvoir durablement la paix et la stabilité dans notre pays et traduire dans la réalité les règles de bonne gouvernance, de transparence dans la gestion, de respect des droits de l'homme, de la justice et de lutte contre l'impunité ;

Reconnaissant l'impératif de la lutte contre le terrorisme et la criminalité transnationale organisée ;

Réitérant notre attachement aux instruments africains et internationaux pertinents ;

Ayant à l'esprit les Accords antérieurs, ainsi que les difficultés rencontrées dans leur mise en œuvre et leur suivi ;

Convenons de ce qui suit :

TITRE I : PRINCIPES, ENGAGEMENTS ET FONDEMENTS POUR UN REGLEMENT DURABLE DU CONFLIT

Chapitre 1 : Principes et Engagements

Article 1 : Les Parties, dans l'esprit de la Feuille de route, réitèrent leur attachement aux principes ci-après :

a) respect de l'unité nationale, de l'intégrité territoriale et de la souveraineté de l'Etat du Mali, ainsi que de sa forme républicaine et son caractère laïc;

b) reconnaissance et promotion de la diversité culturelle et linguistique et valorisation de la contribution de toutes les composantes du peuple malien, particulièrement celle des femmes et des jeunes, à l'œuvre de construction nationale;

c) prise en charge par les populations de la gestion effective de leurs propres affaires, à travers un système de gouvernance prenant en compte leurs aspirations et leurs besoins spécifiques;

d) promotion d'un développement équilibré de l'ensemble des régions du Mali tenant compte de leurs potentialités respectives;

e) rejet de la violence comme moyen d'expression politique et recours au dialogue et à la concertation pour le règlement des différends;

f) respect des droits de l'Homme, de la dignité humaine et des libertés fondamentales et religieuses;

g) lutte contre la corruption et l'impunité;

h) lutte contre le terrorisme, le trafic de drogues et les autres formes de criminalité transnationale organisée.

Article 2 : Les Parties s'engagent à mettre en œuvre, intégralement et de bonne foi, les dispositions du présent Accord en reconnaissant leur responsabilité première à cet égard.

Article 3 : Les Institutions de l'Etat malien prendront les dispositions requises pour l'adoption des mesures règlementaires, législatives, voire constitutionnelles nécessaires à la mise en œuvre des dispositions du présent Accord, en consultation étroite avec les Parties et le soutien du Comité de suivi prévu par le présent Accord.

Article 4 : Les dispositions de portée nationale arrêtées dans le présent Accord seront mises en œuvre prioritairement dans les régions du Nord du Mali, sans préjudice des mesures spécifiques convenues pour cette partie du pays. Ces dispositions sont applicables aux autres régions du pays.

Chapitre 2 : Fondements pour un règlement durable du conflit

Article 5 : Le présent Accord vise à créer les conditions d'une paix juste et durable au Mali, contribuant à la stabilité sous régionale, ainsi qu'à la sécurité internationale. Il consacre solennellement le règlement concerté du conflit sur la base des éléments suivants :

De l'appellation Azawad

L'appellation AZAWAD recouvre une réalité socio-culturelle, mémorielle et symbolique partagée par différentes populations du nord Mali, constituant des composantes de la communauté nationale. Une compréhension commune de cette appelation qui reflète également une réalité humaine, devra constituer la base du consensus nécessaire, dans le respect du caractère unitaire de l'Etat malien et de son intégrité territoriale.

Des mesures destinées à instaurer la paix et la réconciliation nationale

La dimension socio-politique des crises cycliques qui ont jalonné le septentrion malien nécessite un traitement politique. A cet égard, une Conférence d'Entente Nationale sera organisée durant la période intérimaire, avec le soutien du Comité de Suivi et sur la base d'une représentation équitable des parties, en vue de permettre un débat approfondi entre les composantes de la Nation malienne sur les causes profondes du conflit. Ce débat aura à prendre en charge, entre autre, la problématique de l'Azawad. Il devra dégager les éléments d'une solution devant permettre au Mali de transcender sa douloureuse épreuve, de valoriser la contribution de ses différentes composantes à l'identité du pays et de promouvoir une véritable réconciliation nationale. Une Charte pour la Paix, l'Unité et la Réconciliation nationale sera élaborée, sur une base consensuelle, en vue de prendre en charge les dimensions mémorielle, identitaire et historique de la crise malienne et de sceller son unité nationale et son intégrité territoriale.

Des mesures destinées à assurer une meilleure gouvernance

Outre les mesures visées ci-dessus, le règlement définitif du conflit nécessite une gouvernance qui tienne compte des spécificités locales et qui s'articule autour des éléments suivants :

- la mise en place d'une architecture institutionnelle fondée sur des Collectivités territoriales dotées d'organes élus au suffrage universel et de pouvoirs étendus ;
- la gestion par les populations des régions concernées de leurs propres affaires sur la base du principe de la libre administration ;
- une plus grande représentation des populations du nord au sein des institutions nationales ;
- le renforcement de l'État de droit en rapprochant la justice des justiciables ;
- la mise en place d'un système de défense et de sécurité basé sur les principes d'unicité, d'inclusivité et de représentativité ;

- une participation active et significative des populations, en particulier celles du nord à la gestion de la sécurité locale ;
- un redéploiement progressif des forces armées et de sécurité reconstituées du Mali ;
- la mise en place d'une Zone de Développement des Régions du Nord, dotée d'un Conseil consultatif interrégional et d'une Stratégie Spécifique de développement adaptée aux réalités socio-culturelles et géographiques ainsi qu'aux conditions climatiques. La Stratégie sera financée notamment par un Fonds pour le développement durable dont les ressources proviendront de sources publiques nationales et de contributions internationales ;
- l'engagement de la Communauté internationale à garantir la mise en œuvre effective et le respect des dispositions du présent Accord, ainsi qu'à accompagner les efforts déployés à cet effet à travers un soutien politique, diplomatique, financier, technique et logistique ;
- Une période intérimaire s'ouvrira dès la signature de l'accord.

TITRE II : QUESTIONS POLITIQUES ET INSTITUTIONNELLES

Chapitre 3 : Cadre institutionnel et réorganisation territoriale

Article 6 : Les Parties conviennent de mettre en place une architecture institutionnelle permettant aux populations du nord, dans un esprit de pleine citoyenneté participative, de gérer leurs propres affaires, sur la base du principe de libre administration et assurant une plus grande représentation de ces populations au sein des institutions nationales. A cet effet, il est prévu les dispositions ci-après :

Au niveau local

- La région est dotée d'une Assemblée Régionale élue au suffrage universel direct, bénéficie d'un très large transfert de compétences, de ressources et jouit des pouvoirs juridiques, administratifs et financiers appropriés ;
- Les populations maliennes et en particulier celles des régions du Nord auront dans ce cadre à gérer leurs propres affaires sur la base du principe de la libre administration ;
- Le Président de l'Assemblée est élu au suffrage universel direct. Il est également le chef de l'Exécutif et de l'Administration de la région ;
- Les cercles et les communes sont dotés d'organes délibérants (Conseil de cercle et Conseil communal) élus au suffrage universel direct et dirigés par des bureaux ayant une fonction exécutive avec à leur tête un Président du Conseil de cercle et un Maire élus ;
- II est reconnu à chaque région le droit d'adopter la dénomination officielle de son choix dans le cadre des dispositions relatives au statut juridique et fonctionnement des régions.

Au niveau national

- réactiver et diligenter le processus de mise en place de la deuxième chambre du Parlement sous la dénomination de Sénat, de Conseil de la Nation ou de toute autre appellation valorisante de sa nature et de son rôle, et en faire une institution dont les missions et la composition favorisant la promotion des objectifs du présent Accord ;
- améliorer la représentation des populations à l'Assemblée Nationale par l'augmentation du nombre de circonscriptions électorales et/ou toutes autres mesures appropriées ;
- à court terme, prendre des mesures dans le sens de l'ouverture du Haut Conseil des Collectivités notamment aux représentants des notabilités traditionnelles, aux femmes et aux jeunes ;
- assurer une meilleure représentation des populations du Nord du Mali dans les institutions et grands services publics, corps et administrations de la République.

Chapitre 4 : Répartition des pouvoirs et compétences

Article 7 : Les Parties reconnaissent la nécessité d'un partage des missions et responsabilités entre l'Etat et les collectivités territoriales, pour assurer le niveau d'efficacité requis et la prise en compte des besoins et demandes des citoyens et des communautés à la base.

Article 8 : Les régions sont compétentes, dans un cadre général préalablement défini par voie législative et réglementaire, dans les matières ci-après:

a) plan et programme de développement économique, social et culturel ;
b) aménagement du territoire ;
c) création et gestion des équipements collectifs et des services sociaux de base (éducation de base et formation professionnelle, santé, environnement, culture, infrastructures routières et de communication relevant du domaine régional, énergie, hydraulique et assainissement) ;
d) agriculture, élevage, pêche, gestion forestière, transports, commerce, industries, artisanat, tourisme, transports interrégionaux ;
e) budgets et comptes administratifs régionaux ;
f) établissement et application d'impôts et de recettes propres sur la base de paramètres déterminés par l'Etat ;
g) institutions de redevances ;
h) acceptation et refus de dons, subventions et legs;
i) octroi de subventions;
j) prises de participation;
k) coopération décentralisée et jumelage;
l) police territoriale et protection civile.

Article 9 : Les délibérations des collectivités territoriales sont exécutoires dès leur publication et transmission au représentant de l'Etat. La répartition des compétences entre les différentes collectivités territoriales est déterminée par la loi, sur la base du principe de subsidiarité.

Chapitre 5 : Représentation de l'Etat et contrôle de légalité

Article 10 : L'Etat nomme auprès des collectivités territoriales un Représentant, aux fins de préserver l'intérêt général. A ce titre, il relaie la politique du Gouvernement sur les grands projets et facilite les politiques de développement économique et social et d'aménagement du territoire.

Article 11 : L'Etat, à travers son Représentant, exerce un contrôle de légalité a posteriori des actes administratifs des collectivités territoriales. Les modalités d'exercice de ce contrôle sont définies par la loi.

Article 12 : Sans préjudice des prérogatives de l'Etat dans le cadre de ses compétences régaliennes, les Parties conviennent de la nécessité d'une consultation entre l'Etat et les régions sur :

- la réalisation des projets de développement décidés par l'Etat et les organismes publics ou privés concernant ces entités ;
- l'exploitation des ressources naturelles, notamment minières.
- toute autre question entrant dans la mise en œuvre de cet Accord.

Chapitre 6 : Financement et moyens

Article 13 : Additionnellement à la fixation des taux des taxes, redevances et impôts locaux, tel que stipulé à l'article 8 du présent Accord, chaque région jouit de la latitude de créer des impôts adaptés à sa structure économique et à ses objectifs de développement dans le cadre de la loi.

Article 14 : L'Etat s'engage à mettre en place, d'ici l'année 2018, un mécanisme de transfert de 30% des recettes budgétaires de l'Etat aux collectivités territoriales, sur la base d'un système de péréquation, avec une attention particulière pour les régions du Nord, selon des critères à déterminer.

Article 15 : L'Etat rétrocède aux collectivités territoriales concernées un pourcentage des revenus issus de l'exploitation, sur leur territoire, de ressources naturelles, notamment minières, selon des critères à définir d'un commun accord.

Article 16 : L'Etat s'engage à :

- transférer aux collectivités territoriales les services déconcentrés relevant de leurs domaines de compétence;

- rendre plus attrayante la fonction publique des collectivités territoriales, prioritairement dans les régions du nord du Mali;
- favoriser le recrutement dans la fonction publique des collectivités territoriales, dont les effectifs seront majoritairement réservés aux ressortissants des régions du Nord.

TITRE III : QUESTIONS DE DEFENSE ET DE SECURITE

Chapitre 7 : Principes directeurs

Article 17 : Les questions de défense et de sécurité ci-après sont régies par les principes suivants :

- Inclusivité et représentation significative de toutes les populations du Mali au sein des forces armées et de sécurité ;
- Unicité des forces armées et de sécurité du Mali, relevant organiquement et hiérarchiquement de l'Etat central ;
- Progressivité du redéploiement des forces armées et de sécurité reconstituées du Mali;

Chapitre 8 : Cantonnement, intégration et désarmement, démobilisation, et réinsertion (DDR)

Article 18 : Le processus de cantonnement des combattants vise à recenser les combattants éligibles à l'intégration ou au programme DDR. Ce processus est mené suivant des normes et pratiques professionnelles établies avec le soutien de la Mission multidimensionnelle Intégrée des Nations unies pour la stabilisation au Mali (MINUSMA).

Article 19 : Les Parties conviennent de la mise en place d'une commission nationale pour le DDR, comprenant les représentants du Gouvernement et des mouvements signataires. Cette commission travaillera en étroite collaboration avec le Comité de suivi du présent Accord.

Article 20 : L'intégration et le DDR se déroulent au fur et à mesure du cantonnement des combattants pour, soit l'intégration au sein des corps constitués de l'Etat y compris au sein des forces armées et de sécurité, soit la réinsertion dans la vie civile. Le DDR concernera les ex-combattants cantonnés qui n'auront pas bénéficié de l'intégration.

Chapitre 9 : Redéploiement des Forces armées et de sécurité

Article 21 : Les forces armées et de sécurité reconstituées se redéployeront, de manière progressive à compter de la signature de l'Accord, sur l'ensemble des régions du nord. Ce redéploiement s'effectue sous la conduite du Mécanisme Opérationnel de coordination (MOC), avec l'appui de la MINUSMA.

Article 22 : Les forces redéployées devront inclure un nombre significatif de personnes originaires des régions du nord, y compris dans le commandement, de façon à conforter le retour de la confiance et faciliter la sécurisation progressive de ces régions.

Chapitre 10 : Réorganisation des Forces armées et de sécurité

Article 23 : Les Parties conviennent de la nécessité d'entreprendre, en profondeur, une Réforme du secteur de la sécurité (RSS), en tirant les leçons des expériences passées et en s'appuyant sur les documents pertinents de l'Union africaine et des Nations unies.

Article 24 : Le Gouvernement prendra, avec l'aide des partenaires internationaux, toutes les dispositions nécessaires pour la mise en place d'institutions de défense et de sécurité aptes à répondre aux besoins sécuritaires du pays et à contribuer à la promotion de la sécurité régionale.

Article 25 : Les Parties conviennent de mettre en place un Conseil national pour la RSS, suffisamment représentatif et réunissant des capacités issues des différentes communautés, en vue d'entreprendre une réflexion approfondie sur une nouvelle vision nationale de la sécurité et de la défense compte tenu de tous les facteurs locaux, régionaux, nationaux et internationaux pertinents.

Article 26 : Le Conseil national pour la RSS fait des recommandations sur des mécanismes novateurs en ce qui concerne les nominations aux postes dans les grands commandements et services, aux fins de renforcer la cohésion nationale ainsi que la professionnalisation et l'efficacité desdits postes.

Article 27 : Dans le contexte de la réforme des Forces armées et de sécurité, il sera procédé à la création d'une police placée sous l'autorité des collectivités territoriales, dans le cadre de leurs pouvoirs de police.

Article 28 : Des comités consultatifs locaux de sécurité (CCLS) regroupant les représentants de l'Etat, des autorités régionales et locales, des communautés et des autorités traditionnelles, sont mis en place et placés sous l'autorité du chef de l'Exécutif local.

Chapitre 11 : La lutte contre le terrorisme

Article 29 : Les Parties réitèrent leur engagement à combattre le terrorisme et ses multiples connexions que sont le crime organisé et le trafic de drogue, y compris a travers les stratégies et mécanismes régionaux existants.

Article 30 : Les Parties conviennent de la mise en place, en tant que de besoin, d'unités spéciales aux fins de lutter contre le terrorisme et la criminalité transnationale organisée.

TITRE IV : DEVELOPPEMENT SOCIO-ECONOMIQUE ET CULTUREL

Chapitre 12 : Stratégie Spécifique de Développement

Article 31 : Les Parties conviennent de la nécessité pour l'Etat de refonder sa vision du développement local au profit d'une plus grande habilitation des collectivités locales à

formuler leurs stratégies de développement dans le cadre d'une approche solidaire, participative et adaptée aux réalités socio-culturelles et géographiques locales et assurant la transparence et la reddition des comptes à tous les niveaux.

Article 32 : Deux ou plusieurs autres régions peuvent, dans des conditions déterminées par la loi, mettre en place les instances appropriées, afin de mieux promouvoir leur développement économique et social, dans la limite de leurs compétences telles qu'énoncées dans le présent Accord.

Article 33 : Il est créé une Zone de Développement des Régions du Nord, dotée d'un Conseil consultatif interrégional constitué des représentants des Assemblées Régionales concernées et chargé exclusivement de la coordination des efforts de la mutualisation des moyens en vue d'accélérer le développement socio-économique local et d'autres questions connexes.

Article 34 : La Zone est dotée d'une Stratégie spécifique de développement élaborée conjointement par les Parties avec l'appui des partenaires internationaux et financée notamment par un Fonds pour le développement durable.

Article 35 : La Stratégie est destinée à hisser les régions du nord au même niveau que le reste du pays en termes d'indicateurs de développement, et ce dans un délai n'excédant pas une période de 10 à 15 ans. Le suivi de sa mise en œuvre sera assuré par le Conseil Consultatif de la Zone de Développement avec le soutien des Institutions et autorités compétentes.

Article 36 : Les Parties conviennent de la mise en place, sous l'égide du Comité de Suivi du présent Accord (CSA), d'une «Mission d'évaluation conjointe au Nord du Mali (MIEC/Nord Mali)», afin de procéder à l'identification des besoins en matière de relèvement rapide, de réduction de la pauvreté et de développement dans la Zone. La mission sera menée au plus tard dans les trois mois suivant la signature de l'Accord. La Banque Mondiale, la Banque Africaine de Développement (BAD), et la Banque Islamique de Développement (BID) seront invitées à conduire la mission, en concertation avec le gouvernement, les autres institutions internationales compétentes, et les représentants de la Zone.

Article 37 : Une Conférence d'appel de fonds sera convoquée dans les deux mois suivant l'élaboration de la Stratégie spécifique de Développement. La Conférence instituera un Fonds pour le Développement Durable qui servira d'outil de financement de la stratégie spécifique de Développement.

Chapitre 13 : Mobilisation en faveur d'un développement des régions du Nord

Article 38 : La Zone de Développement des Régions du nord bénéficiera, de façon prioritaire, des dispositifs de soutien de l'Etat prévus dans le présent Accord.

A cet égard, les Parties conviennent de mettre en œuvre toutes les mesures à court, moyen et à long termes énoncées dans l'annexe relative au développement socio-économique et culturel.

Le Gouvernement soumettra dès les premières sessions au Comité de Suivi de l'Accord, un document précisant ses engagements en la matière, les moyens propres qu'il envisage de mobiliser ainsi que le calendrier de mise en œuvre des engagements tels que convenus et concernant notamment les domaines suivants :

- services sociaux de base;
- développement des ressources humaines;
- sécurité alimentaire;
- développement rural (agriculture, élevage et activités pastorales);
- infrastructures structurantes, en vue d'assurer le désenclavement des régions du nord;
- mines et énergie solaire;
- emploi; en particulier pour les femmes, les jeunes et les anciens combattants ;
- création d'entreprises locales;
- réinsertion et réhabilitation des rapatriés, des personnes déplacées et autres groupes vulnérables;
- artisanat, tourisme, commerce et communications; et
- éducation et culture.

Article 39 : Les Parties conviennent, s'agissant des domaines de l'éducation et de la culture, de prendre les mesures suivantes :

- adaptation des programmes d'enseignement aux réalités socioculturelles des régions;
- promotion des langues et écritures locales;
- renforcement du système d'enseignement primaire et secondaire avec une attention particulière à l'éducation pour tous;
- création d'institutions d'enseignement supérieur;
- création de centres culturels et de musées régionaux ; et
- promotion des cultures de ces régions aux niveaux local, national et international.

Article 40 : Une Agence de développement régional sera mise en place au niveau de chaque région pour renforcer la capacité de maitrise d'ouvrage des régions et de permettre un suivi approprié de la mise en œuvre des engagements pris par le Gouvernement en faveur des régions.

L'Agence fait partie de l'administration régionale et placée sous l'autorité du Président de l'Assemblée régionale, devant laquelle elle est responsable.

Article 41 : Des conventions–programmes Régions / Etat seront conclues en vue de la mise en place de programmes d'investissement pluriannuels structurants et de la réglementation des obligations de l'Etat en matière de développement économique et social.

Article 42 : L'Etat s'engage à faciliter une plus forte implication des collectivités territoriales dans la mobilisation et l'utilisation des revenus et subventions provenant de l'exploration et l'exploitation des ressources naturelles locales, ainsi que les dividendes générées par la coopération décentralisée, et les accords économiques conclus par l'Etat les concernant.

Article 43 : L'Etat s'engage à promouvoir les projets de coopération transfrontalière d'initiative locale. Des dispositions seront prises pour associer adéquatement les collectivités territoriales dans l'élaboration, la conclusion, la mise en œuvre et le suivi des accords de prêt et d'aide au développement les concernant.

Article 44 : Une revue périodique des programmes de développement sera réalisée par les partenaires techniques et financiers, sous l'égide du Comité de suivi.

Article 45 : Tous les acteurs internationaux ayant élaboré des stratégies ou pris des initiatives pour le Sahel, sont invités à accorder la priorité requise aux besoins des régions du nord du Mali et à l'importance que revêt leur stabilisation rapide pour la paix et la sécurité régionales.

TITRE V : RECONCILIATION, JUSTICE ET QUESTIONS HUMANITAIRES

Chapitre 14 : Réconciliation et Justice

Article 46 : Les Parties conviennent de promouvoir une véritable réconciliation nationale fondée sur les éléments ci-après :

- élaboration d'une Charte nationale pour la paix, l'unité et la réconciliation nationale ;
- mise en place de mécanismes de justice transitionnelle notamment par l'opérationnalisation de la Commission Vérité, Justice et Réconciliation (CVJR) ;
- création d'une Commission de lutte contre la corruption et la délinquance financière ;
- création d'une Commission d'enquête internationale chargée de faire la lumière sur tous les crimes de guerre, les crimes contre l'Humanité, les crimes de génocide, les crimes sexuels et les autres violations graves du Droit international, des Droits de l'homme et du Droit international humanitaire sur tout le territoire malien ;
- réaffirmation du caractère imprescriptible des crimes de guerre et crimes contre l'humanité et engagement des Parties à coopérer avec la Commission d'enquête internationale ;
- non amnistie pour les auteurs des crimes de guerre et crime contre l'Humanité et violations graves des Droits de l'homme, y compris des violences sur les femmes, les filles et les enfants, liés au conflit ;
- consolidation du pouvoir judiciaire de manière à assurer l'État de droit sur l'ensemble du territoire ;
- engagement à mettre en œuvre une réforme profonde de la Justice pour la rapprocher du justiciable, améliorer ses performances, mettre fin à l'impunité et

intégrer les dispositifs traditionnels et coutumiers sans préjudice du Droit régalien de l'Etat ;

- généralisation de l'assistance judiciaire et juridique et l'information sur les droits des citoyens ;
- promotion d'une formation de qualité à tous les acteurs et auxiliaires de la justice, y compris les Cadis ;
- revalorisation du rôle des Cadis dans l'administration de la justice, notamment en ce qui concerne la médiation civile de manière à tenir compte des spécificités culturelles, religieuses et coutumières ;
- valorisation du statut des autorités traditionnelles à travers leur prise en charge et la prise en compte dans les règles de protocole et de préséance.

Chapitre 15 : Questions humanitaires

Article 47 : Les Parties s'engagent à créer les conditions nécessaires pour faciliter le retour, le rapatriement, la réintégration et la réinsertion rapide de toutes les personnes déplacées et les réfugiés et mettre en place les mécanismes de prise en charge, conformément aux instruments africains et internationaux pertinents y compris la Convention de l'OUA de 1969 régissant les aspects propres aux problèmes de réfugiés en Afrique et la Convention 2009 (Convention de Kampala) sur la protection et l'assistance aux personnes déplacées en Afrique.

Article 48 : Les Parties invitent les agences et organisations humanitaires à appuyer les efforts visant à assurer le retour, le rapatriement, la réintégration et la réinsertion rapide de toutes les personnes déplacées et les réfugiés.

Article 49 : Les Parties s'engagent à promouvoir et à respecter les principes d'humanité, de neutralité, d'impartialité et d'indépendance guidant l'action humanitaire. Elles s'engagent également à prévenir toute utilisation à des fins politiques, économiques ou militaires de l'aide humanitaire, à faciliter l'accès des agences humanitaires et à garantir la sécurité de leurs personnes.

TITRE VI : GARANTIES ET ACCOMPAGNEMENT D'ORDRE INTERNATIONAL

Chapitre 16 : Responsabilité des Parties

Article 50 : Les Parties reconnaissent que la première garantie de l'aboutissement de l'Accord réside dans leur sincérité, leur bonne foi et leur engagement à assumer le contenu de l'accord et œuvrer à la mise en œuvre de l'ensemble de ses dispositions dans l'intérêt de la réconciliation de leur pays, ainsi que de la paix, de la sécurité et de la stabilité du Mali et dans la région dans son ensemble.

Article 51 : Les Parties demandent à la classe politique ainsi qu'à la société civile, notamment les organisations de femmes et de jeunes, les médias, les communicateurs

traditionnels et les autorités traditionnelles et religieuses, d'apporter leur plein concours à la réalisation des objectifs de l'Accord.

Chapitre 17 : Rôle de la Médiation

Article 52 : La Médiation, sous l'égide de l'Algérie en tant que Chef de file, est le garant politique de l'Accord et du respect de ses dispositions par les Parties. A ce titre, elle :

- continue d'offrir ses bons offices aux Parties ;
- conseille les Parties, en tant que de besoin, dans le processus de mise en œuvre et,
- joue le rôle de dernier recours au double plan politique et moral en cas de graves difficultés de nature à compromettre les objectifs et buts du présent Accord.

Article 53 : La Médiation contribue activement au plaidoyer international pour l'application optimale de l'Accord et la mobilisation du soutien nécessaire en faveur du Mali.

Chapitre 18 : Rôle de la communauté internationale

Article 54 : La communauté internationale est garante de la mise en œuvre scrupuleuse du présent Accord et est engagée à accompagner les efforts déployés à cet effet. De façon plus spécifique :

- les Nations unies, I'UA, la CEDEAO, I'UE, I'OCI ainsi que les autres partenaires internationaux, s'engagent à apporter leur plein soutien politique à l'Accord;
- le Conseil de paix et de sécurité de l'UA et le Conseil de sécurité des Nations-unies sont invités à apporter leur plein appui au présent Accord, ainsi qu'à suivre de près sa mise en œuvre et à prendre le cas échéant, des mesures contre tous ceux qui entraveraient la mise en œuvre des engagements qui y sont contenus et la réalisation des objectifs poursuivis ;
- la communauté internationale est appelée à accompagner la mise en œuvre de l'Accord, à travers le soutien financier, technique et logistique requis pour le fonctionnement des différents mécanismes prévus par l'Accord, le DDR, la RSS et les efforts de lutte contre le terrorisme et le crime organisé, ainsi qu'en contribuant promptement et généreusement au Fonds fiduciaire envisagé et en saisissant l'occasion de la Conférence d'appel de fonds prévue dans l'Accord pour apporter un concours significatif en vue du développement des régions nord.

Article 55 : Les Parties conviennent de la mise en place d'un mécanisme d'évaluation et de suivi, impliquant l'ensemble des acteurs maliens concernés et les partenaires internationaux.

Article 56 : Le rôle déterminant et les contributions importantes attendues de la MINUSMA, des Agences et programmes des Nations unies et de toute autre organisation ou structure inter-étatique pour la réalisation des objectifs du présent Accord relèvent des mandats dont ils sont dotés par leurs instances compétentes.

Chapitre 19 : Le Comité de suivi de l'Accord

Article 57 : Les Parties conviennent de la création, dès la signature de l'Accord, d'un Comité de suivi de mise en œuvre de l'Accord pour la paix et la réconciliation au Mali (CSA).

Article 58 : Le CSA est composé comme suit : le Gouvernement du Mali, les mouvements signataires du présent Accord et la Médiation (Algérie, en tant que Chef de file, Burkina Faso, Mauritanie, Niger, Tchad, CEDEAO, Nations Unies, OCI, UA, UE,). Les membres permanents du Conseil de sécurité des Nations unies sont invités à participer aux travaux du Comité. Le CSA peut, en outre, inviter, en tant que de besoin, d'autres acteurs et institutions financières internationaux, à participer à ses travaux.

Article 59 : Le CSA est présidé par l'Algérie, Chef de file de la Médiation, assisté du Burkina Faso, de la Mauritanie, du Niger, et du Tchad, en tant que vice-présidents. Le Comité siège à Bamako ; il peut exceptionnellement se réunir ailleurs, s'il le juge nécessaire. Il se réunit en séance plénière, au moins, une fois par mois, et peut, en tant que de besoin, tenir des réunions extraordinaires.

Article 60 : Le CSA accomplit les missions suivantes:

- assurer le suivi, le contrôle, la supervision et la coordination de l'application effective par les Parties de toutes les dispositions de l'Accord, et cela sans préjudice du mandat confié à la MINUSMA par le Conseil de Sécurité ;
- élaborer un chronogramme détaillé de mise en œuvre des dispositions pertinentes de l'Accord et veiller à son respect ;
- assurer l'interprétation des dispositions pertinentes de l'Accord en cas de divergences entre les Parties ;
- concilier, le cas échéant, les points de vue des Parties ; et
- encourager le Gouvernement à prendre toutes les mesures jugées nécessaires à la mise en œuvre effective des dispositions de l'Accord, y compris :
    i. la présence des services publics déconcentrés et décentralisés au Nord ;
    ii. l'adoption diligente des textes constitutionnels, législatifs et réglementaires pour permettre la mise en œuvre des dispositions de l'Accord ;
    iii. le transfert des ressources et des moyens requis pour le fonctionnement effectif des collectivités territoriales et l'exercice de leurs compétences ;
    iv. la prise des mesures pour permettre l'appropriation au niveau local des nouveaux outils démocratiques convenus dans l'Accord, notamment à travers l'actualisation des listes électorales, l'encouragement à l'enrôlement et à la participation aux élections locales, et l'accompagnement de la création des institutions et procédures nouvelles.

Article 61 : La MINUSMA, en collaboration avec l'UA (MISAHEL), l'OCI, l'UE, et la CEDEAO, assiste le CSA dans le suivi de la mise en œuvre de l'accord.

Article 62 : Pour l'accomplissement de son mandat, le CSA met en place quatre sous-comités couvrant les thématiques suivantes : « questions politiques et institutionnelles" ; "défense et sécurité" ; "développement économique, social et culturel"; et "réconciliation, justice et questions humanitaires".

Chapitre 20 : Observation indépendante

Article 63 : Les Parties conviennent de la désignation d'un Observateur indépendant par le CSA, chargé d'évaluer de manière objective l'état de mise en œuvre du présent Accord.

Il rend public tous les quatre mois un rapport exhaustif faisant le point de l'exécution des engagements pris aux termes de l'Accord, identifiant les blocages éventuels, situant les responsabilités, formulant des recommandations sur les mesures à prendre.

Article 64 : L'Observateur indépendant bénéficie du soutien technique requis pour l'accomplissement de son mandat.

TITRE VII : DISPOSITIONS FINALES

Article 65 : Les dispositions du présent Accord et de ses annexes ne peuvent être modifiées qu'avec le consentement express de toutes les Parties signataires du présent Accord et après avis du Comité de suivi.

Article 66 : Les annexes font partie intégrante de l'Accord et ont la même valeur juridique que les autres dispositions du corps du texte.

Article 67 : Le présent Accord entrera en vigueur dès sa signature par les Parties et la Médiation.

(Version Révisée le 25 février 2015 à 19.30)

ANNEXE 1 : Période Intérimaire

En attendant la mise en place des mesures prévues dans le présent Accord, les mesures intérimaires, ci-après, sont convenues. Elles doivent être mises en œuvre durant une période intérimaire qui prend effet immédiatement après la signature de l'Accord global et définitif de paix, et devant s'étaler sur une durée allant de dix-huit à vingt et quatre mois.

Cette période aura pour fonction de favoriser la mise en place des conditions de nature à réconcilier les Maliens, et à jeter les bases d'un Mali nouveau, démocratique et uni grâce, entre autres, à la promotion de la paix, de la démocratie et de l'acceptation de la diversité culturelle. Elle permettra également d'assurer le retour, la réinstallation et la réinsertion des maliens vivants hors du territoire national ainsi que la réhabilitation des sinistrés.

Objectifs et durée de la période intérimaire

Une période intérimaire sera ouverte immédiatement après la signature du présent Accord. Durant cette période, et en attendant l'adoption et l'entrée en vigueur des dispositions légales et de gouvernance énoncés dans le présent Accord, des mesures exceptionnelles en ce qui concerne l'administration des régions du nord du Mali sont prises et mises en œuvre. Ces dispositions ont pour objectifs :

- De garantir l'adoption de textes réglementaires, législatifs, voire constitutionnels, permettant la mise en place et le fonctionnement du nouveau cadre institutionnel et politique, sécuritaire et de défense, de développement économique, social et culturel, de justice et de réconciliation nationale ;
- De réviser la loi électorale de manière à assurer la tenue aux niveaux local, régional et national, au cours de la période intérimaire, d'élections en vue de la mise en place des organes prévus par le présent accord ;
- D'appliquer les mesures et arrangements relatifs au rétablissement de la paix, à la cessation des hostilités et à la réforme des forces de défense et de sécurité en vue de renforcer son professionnalisme et son caractère républicain;
- De veiller à l'adoption de mesures convenues pour faire face au défi du terrorisme et de l'extrémisme et éviter toute répétition de l'exclusion, la marginalisation et l'impunité;
- D'appliquer l'Accord conformément au chronogramme de mise en œuvre.

Afin d'assurer la continuité de l'Etat, les institutions actuelles poursuivront leur mission jusqu'à la mise en place des organes prévus dans le présent Accord.

- La mise en place, le cas échéant et au plus tard trois mois après la signature de l'Accord, des autorités chargées de l'administration des communes, cercles et régions du Nord durant la période intérimaire. Leur désignation, compétences et modalités de leur fonctionnement seront fixées de manière consensuelle par les parties ;

- L’adoption diligente des textes constitutionnels, législatifs et règlementaires pour permettre la mise en œuvre des dispositions de l’Accord ;
- Le gouvernement prendra toutes les dispositions nécessaires pour faire adopter par l’Assemble nationales, dans les 12 mois, une nouvelle loi électorale ;
- Les élections sont tenues aux niveaux Régional et Local pour les organes concernés par les dispositions du présent Accord durant la période intérimaire, conformément aux dispositions et dans le délai maximum de 18 mois.

ANNEXE 2 : Défense et Sécurité

I. Mesures sécuritaires intérimaires

Sous l'égide de la Sous-commission Défense et Sécurité du Comité de Suivi du présent accord, il est créé une Commission Technique de Sécurité (CTS) qui reprend les attributions de la Commission Technique Mixte de Sécurité (CTMS) issue de l'accord de Ouagadougou et élargie le 16 Septembre 2014 à Alger:

a. Participation effective des représentants du Gouvernement et de la *Coordination* et de la *Plateforme* à la CTS et aux Equipes Mixtes d'Observation et de Vérification (EMOVs) élargies, y inclus les antennes dans les régions

- La CTMS élargie poursuivra ses missions jusqu'à la mise en place effective de la CTS ;
- La CTS inclut six représentants des forces armées et de sécurité du Mali ; trois représentants de la *Coordination* et trois représentants de la *Plateforme*. Elle comprendra deux représentants de la MINUSMA (y inclus le président de la CTS) et un représentant de chacun des membres de l'équipe de la Médiation et des forces internationales en présence.
- La CTS est chargée notamment :
  - d'observer le cessez-le-feu entre les parties ;
  - d'enquêter sur d'éventuelles violations du cessez-le-feu ;
  - de mettre à jour les arrangements sécuritaires et les vérifier ;
  - de procéder à l'identification et la validation des sites de cantonnement ; et
  - de soutenir techniquement le processus d'intégration des ex-combattants.

b. Mise en place du Mécanisme Opérationnel de Coordination (MOC) et des patrouilles mixtes

- Dans les 60 jours suivants la signature de l'accord, Il est institué sous l'égide de la CTS un Mécanisme Opérationnel de Coordination (MOC) et des patrouilles mixtes ;
- La CTS proposera les termes de référence détaillés du Mécanisme Opérationnel de Coordination (MOC), y compris sa composition et ses missions. Les termes de référence détermineront sur une base inclusive et consensuelle, le nombre de représentants des forces armées et de sécurité et de la *Coordination* et de la *Plateforme* au sein du MOC ;

- Ce mécanisme sera coordonné par un officier des forces armées et de sécurité secondé par un représentant de la *Coordination* et un représentant de la *Plateforme* ;
- Le MOC travaillera en étroite collaboration avec les forces internationales en présence ;
- Le MOC est chargé de planifier et de conduire les **patrouilles mixtes** incluant des éléments des forces armées et de sécurité Maliennes et des éléments de la *Coordination* et de la *Plateforme* avec, si nécessaire et si possible, l'appui de la MINUSMA et des forces internationales en présence (modalités et calendrier de patrouille par zone à définir par le MOC). La première patrouille mixte devra avoir lieu au plus tard le 60ème jour suivant la signature de l'accord ;
- Le MOC est également chargé de planifier et coordonner toutes les actions et mouvements des combattants pour toute la durée du processus de cantonnement ;
- Dans les 60 jours suivant la signature de l'accord, la CTS et le MOC présenteront un plan de mise en œuvre des arrangements sécuritaires pour le Nord du Mali, dans lequel les patrouilles mixtes auront un rôle primordial dans la sécurisation du processus de cantonnement/regroupement et de démobilisation. Ce plan aura pour objectif de prévenir/réduire tout vide sécuritaire avant, durant et après les processus de cantonnement, d'intégration et de DDR.

c. Cantonnement

- Dans les 30 jours suivant la signature de l'accord, la CTS finalisera l'identification et la validation des sites de cantonnement/regroupement et de démobilisation des combattants. La MINUSMA lancera l'aménagement de ces sites qui devront être prêts dans un délai maximum de 120 jours et seront livrés au fur et à mesure qu'ils seront construits.
- Dans les 30 jours suivant la signature de l'accord, la CTS mettra à jour le mode opératoire du 18 février 2014 pour le cantonnement conformément aux mesures du présent accord et fixera la date effective du démarrage du cantonnement.
- Dans les 30 jours suivant la signature de l'accord, les mouvements soumettront à la CTS une liste définitive et certifiée de leurs combattants et de leurs armements sur la base des principes définis dans le mode opératoire du 18 février 2014 mis à jour.

II. Intégration des ex-combattants

Dans les 60 jours suivant la signature de l'accord, il sera mis en place, une Commission d'Intégration

- Cette Commission d'Intégration, qui comprendra des représentants des forces armées et de sécurité, de la *Coordination* et de la *Plateforme*, travaillera en étroite coopération avec le Comité de Suivi du présent accord;
- Un Décret définira la composition, les missions, et le mode de fonctionnement de la Commission d'Intégration sous l'autorité du Président de la République, qui désignera une personnalité compétente et consensuelle qui en assurera la présidence ;
- Dans les 90 jours suivant la signature de l'accord, la Commission d'Intégration en coordination avec le Conseil National pour la RSS établiront les critères, les quotas et les modalités de l'intégration des combattants dans les corps constitués de l'Etat y compris au sein des forces armées et de sécurité et de l'harmonisation des grades ;
- Sur cette base, les mouvements soumettront la liste de leurs combattants candidats à l'intégration et le gouvernement prendra les mesures appropriées pour leur intégration dans un délai qui n'excédera pas six mois suivant la signature de l'accord, sous la supervision de la Commission d'Intégration et du Conseil National pour la RSS ;
- La Commission d'Intégration en coordination avec le Conseil National pour la RSS formulera des propositions sur les modalités d'attribution des grades et de reclassement. Les membres des mouvements anciennement officiers des forces armées et de sécurité seront réintégrés au moins aux mêmes grades. Ceux qui ne remplissent pas les conditions et ceux qui choisiront de ne pas être intégrés pourront bénéficier d'une pension de retraite, d'une pension proportionnelle ou d'une pension d'invalidité ou tout autre arrangement suivant le cas.

III. Processus de Désarmement, de Démobilisation, et de Réinsertion (DDR)

Dans les 60 jours suivant la signature de l'accord, il sera mis en place, une Commission Nationale pour le DDR

- Cette Commission National DDR travaillera en étroite coopération avec le Comité de Suivi du présent accord ;
- Un Décret définira la composition, les missions, et le mode de fonctionnement de la Commission Nationale DDR sous l'autorité du Président de la République, qui désignera une personnalité compétente et consensuelle qui en assurera la présidence.
- La Commission Nationale DDR comprendra un organe politique de haut niveau, des sous-commissions techniques qui travailleront en parallèle et en coopération, ainsi que des antennes opérationnelles au niveau des régions.
- Les sous-commissions techniques seront composées d'experts et de représentants des forces armées et de sécurité, de la Coordination et de la Plateforme, ainsi que des ministères compétents, et de représentants des communautés.

- Dans les 120 jours suivant la signature de l'accord, la Commission Nationale DDR, en collaboration avec le Comité de Suivi du présent accord, adoptera un programme national de DDR inclusif, cohérent et accepté par tous, y compris des besoins en mobilisation de ressources.
- La Commission Nationale DDR bénéficiera d'un appui technique de la MINUSMA et des autres partenaires.
- Les frais de fonctionnement de la Commission Nationale DDR et des antennes régionales seront pris en charge par le gouvernement avec l'appui des partenaires.
- Le programme DDR sera mis en œuvre avec l'appui requis de tous les démembrements de l'Etat malien et des partenaires.

IV. Redéploiement des Forces armées et de sécurité

Dans les 60 jours suivant la signature de l'accord, le MOC, à travers la CTS, proposera à la Sous-commission Défense & Sécurité du Comité de Suivi de l'accord, un plan et calendrier détaillé de redéploiement des Forces armées et de sécurité reformées au Nord Mali.

- Ce plan et calendrier de redéploiement seront basés sur le plan de mise en œuvre des arrangements sécuritaires pour le Nord du Mali et devront prendre en compte l'environnement, les menaces, et les besoins sécuritaires.
- Les unités reconstituées et déployées seront entièrement équipées et prises en charges par l'Etat malien.
- Le redéploiement des forces armées et de sécurité reconstituées prendra en compte les besoins de protection des populations et de sécurité intérieure, de défense de l'intégrité du territoire, de sécurisation des frontières et de lutte contre le terrorisme.

V. Réforme du Secteur de la Défense et de la Sécurité

a. **Dans les 60 jours suivant la signature de l'accord, le décret portant création du Conseil National pour la RSS sera révisé** afin d'accroitre la représentation des mouvements signataires de l'accord et des différentes communautés et de convenir des reformes et du plan de mise en œuvre.

- Dans les 90 jours suivant la signature de l'accord, le CN-RSS fera procéder à une évaluation détaillée du système de défense et de sécurité, avec l'appui des partenaires et incluant la consultation des populations, en vue de déterminer les axes de réforme prioritaire du secteur.
- Le CN-RSS définira en outre les responsabilités et missions des différents acteurs du secteur de la sécurité, en tenant compte de la diversité des espaces géographiques (villes, villages, brousse, espaces désertiques, axes de circulations, points de passage obligés, et espaces frontaliers) et suivant les objectifs poursuivis (protection des populations, justice, incarcération et exécution des sentences judiciaires, lutte contre les désastres naturels,

actions offensives, rassemblement de preuves, enquêtes, défense du territoire, gestion des frontières, renseignement, gestion et supervision des institutions de sécurité, etc.).

- Le CN-RSS veillera à renforcer le contrôle et la supervision des forces armées et de sécurité aux niveaux national et local et à promouvoir le respect des lois et de l'état de droit.

b. Mise en place de la Police territoriale

- Dans les 12 mois suivant la signature de l'accord, une loi créant et définissant les compétences de la nouvelle police territoriale sera adoptée. Elle précisera également les relations de la police territoriale avec les autres structures de sécurité, la composition et les modalités de recrutement, la formation, ainsi que le rattachement hiérarchique et les modalités de commandement et de contrôle.

c. Mise en place des Comités Consultatifs locaux de Sécurité (CCLS)

- Dans les 60 jours suivant la signature de l'accord, des Comités Consultatifs locaux de Sécurité (CCLS) seront créés par décret aux niveaux régional en priorité et au niveau communal ensuite (un CCLS pour chaque région et basé dans la capitale régionale, et un CCLS dans chaque commune).
- Les CCLS incluront les acteurs de la sécurité et de la justice au niveau local, y compris les représentants de la nouvelle police territoriale, et des représentants des communautés et des autorités traditionnelles, religieuses et coutumières, des membres de la société civile y compris les associations de femmes et de jeunes. Les CCLS émettront des avis et recommandations à l'endroit de l'exécutif local et des acteurs de la sécurité, et contribueront à l'échange d'information, à la sensibilisation et à une meilleure prise en compte des préoccupations de ces populations.
- Les CCLS se réunissent au moins une fois par mois pour évaluer la situation sécuritaire et formuler des recommandations.

ANNEXE 3 : Actions et projets de développement économique, social et culturel à réaliser dans les régions du Nord du Mali à court, à moyen et à long termes

I. Mesures Intérimaires

Conformément aux dispositions prévues dans le titre VI de l'Accord relatif à la Période Intérimaire, les actions et projets suivants identifiés par les Parties devront être réalisés sous le sceau de l'urgence et par ordre de priorité au profit des populations affectées par la situation sécuritaire dans les régions Nord du Mali :

1. Education et formation

- Organiser la rentrée scolaire 2014-2015 sur l'ensemble des régions de Gao, Tombouctou et Kidal.
- Actualiser l'état des lieux dans tous les établissements scolaires des régions.
- Renforcer la fonctionnalité des cantines scolaires dans 314 établissements scolaires dès l'ouverture des classes par la dotation en produits alimentaires et équipements appropriés.
- Renforcer la fonctionnalité des établissements scolaires par :
  - la réhabilitation des établissements endommagés ;
  - leur dotation en matériels scolaires (y inclus matériel récréatif) et en kits scolaires ; et
  - le retour rapide et effectif dans les régions de Gao, Tombouctou et Kidal de tous les enseignants redéployés dans les autres régions du Mali par des mesures incitatives au retour.
- Orienter les élèves admis au DEF dans les académies de Tombouctou et Gao ;
- Recruter des enseignants contractuels pendant la durée de l'intervention ;
- Construire et équiper des Espaces d'Apprentissage Temporaire (EAT) ;
- Assurer l'inscription et la prise en charge des élèves admis au Bac dans les facultés d'enseignement ;
- Mobiliser et engager les communautés à soutenir le retour et le maintien des enfants, particulièrement les filles, à l'école dans les zones affectées ;
- Construire et équiper un centre de formation professionnelle agro-pastoral à Kidal et à Tombouctou ;
- Réhabiliter le centre de formation professionnelle pour la promotion de l'agriculture au Sahel de Gao.

2. Santé :

- Renforcer la fonctionnalité des formations sanitaires (CSCom, CSRef., et hôpitaux régionaux) par :

- la dotation en matériel technique/équipement et en produits de santé pour la fourniture du paquet de soins en fonction de leur niveau,
- la réhabilitation et l'équipement des formations sanitaires non fonctionnelles dans les régions de Gao (3), Tombouctou (3) et Kidal (5).

· Organiser le retour du personnel socio-sanitaire déplacé dans les zones en mettant en place des mesures incitatives (primes, aide à l'installation,...) et sécuritaires;

· Recruter et mettre à la disposition des formations sanitaires des agents médicaux contractuels pour renforcer les prestations de soins et améliorer la couverture sanitaire pendant la durée de l'intervention;

· Organiser des journées médicales de soins spécialisés (cardiologie, ophtalmologie, chirurgie) dans les hôpitaux régionaux par des praticiens des hôpitaux nationaux;

· Améliorer l'accès financier des populations aux structures de santé à travers la prise en charge des coûts des soins des personnes indigentes et des rapatriés ;

· Renforcer les activités de stratégies avancées en soins préventifs et curatifs par des équipes mobiles ;

· Mettre en place des systèmes de dépistage, de référence et contre référence et de prise en charge des cas d'enfants souffrant de malnutrition aiguë ;

· Assurer la surveillance épidémiologique dans les trois régions et mettre en place un dispositif de riposte ;

· Lancer les travaux de construction et d'équipement de trois centres de santé de proximité et d'assistance sociale respectivement à Kidal, Gao et Tombouctou.

3. Hydraulique

· Réhabilitation des points d'eau (forages, puits pastoraux);

· Réalisation d'un forage à Kidal ;

· Réalisation d'un forage à Gao ;

· Réalisation d'un puit-citerne à Tombouctou.

4. Relance de l'économie locale

Fournir des appuis à la reprise de la production agricole et animale à travers :

· la relance des activités agricoles familiales et communautaires ;

· la distribution d'intrants agricoles ;

· l'organisation des campagnes de vaccination et traitement du bétail ;

· la réparation des motos pompes des périmètres aménagés ;

- la mise en place des activités génératrices de revenus pour les femmes et les jeunes dans les domaines de l'agriculture, l'élevage, le petit commerce, la pêche et l'artisanat.

Modalités de mise en œuvre :

- Le Gouvernement s'engage à exécuter les actions et projets ci-dessus retenus dans la transparence, en concertation avec ses partenaires engagés dans le Processus d'Alger et avec l'implication des communautés concernées ;
- Le Gouvernement s'engage à mobiliser les ressources financières et humaines nécessaires à la réalisation de ces actions et projets y compris à travers le recours aux possibilités de financement offertes par les partenaires techniques et financiers ;
- La Sous-commission « Questions Développement Socio-économique et Culturel » du Comité de Suivi sera chargée du suivi et de l'évaluation périodique de la mise en œuvre de ces actions et projets. La commission paritaire sera composée des représentants des parties et de la médiation, à raison d'un représentant pour chacune des parties. Elle pourra faire recours à toute personne dont l'avis sera jugé utile à son travail. Elle tiendra ses réunions d'évaluation en tant que de besoin, sur initiative de la médiation ;
- La communauté internationale est invitée à s'impliquer fortement dans l'accompagnement de la mise des actions et projets mentionnés dans cette annexe ;
- Le Gouvernement s'engage à assurer, à travers une attention spéciale, la protection, la réhabilitation et la promotion des catégories sociales vulnérables, notamment des enfants chefs de famille, des orphelins, des enfants traumatisés, des veuves, des femmes chefs de famille, des jeunes délinquants, des handicapés physiques et mentaux, etc.
- La mise en œuvre de ces actions et projets se fera autant que faire se peut dans une optique qui assure des liens dynamiques efficaces entre les activités relatives à la satisfaction des besoins humanitaires d'urgence et des mesures à plus long terme de reprise économique, de croissance durable, de réduction de la pauvreté et de réalisation des Objectifs du Millénaire pour le Développement ;
- Les Parties s'abstiendront de toute action ou initiative susceptible de perturber ou d'entraver la mise en œuvre de ces actions et projets ;
- Les Parties s'engagent à assurer libre accès et la sécurité aux agents de l'Etat, prestataires de service concernés et aux personnels humanitaires.

II. Mesures à moyen et à long termes

Dans le cadre de la Stratégie Spécifique de Développement visé dans le Titre IV de l'Accord relatif au développement socio-économique et culturel des régions du Nord, des plans spéciaux pluriannuels pour la Zone de développement des régions du Nord du Mali seront mis en œuvre et comporterait notamment la réalisation des actions et projets ci-après :

Au titre du développement rural, de la sécurité alimentaire et de l'environnement, il sera procédé à ce qui suit :

- l'appui aux producteurs en semences, engrais et autres intrants ;
- l'appui aux services techniques pour la reconstitution des ressources génétiques végétales et animales ;
- le renforcement de la santé animale et travers la réhabilitation des structures vétérinaires régionales et locales ;
- l'amélioration de la couverture sanitaire du cheptel de chaque région ;
- la mise à disposition des services de matériels et moyens logistiques, équipements techniques et l'appui au retour du personnel d'encadrement technique ;
- la promotion de petits étangs piscicoles, des cages flottantes et des pratiques d'empoissonnement des mares ;
- la distribution alimentaire pour les populations les plus vulnérables en situation d'insécurité alimentaire ;
- le renforcement de l'efficacité du dispositif national de sécurité alimentaire ;
- renforcer le système d'alerte précoce pour faire face aux crises et situations alimentaires d`urgence;
- le renforcement des capacités du Stock National de Sécurité et des banques de céréales des communes ;
- l'approvisionner en denrées alimentaires les populations les plus vulnérables ;
- le renforcement de la fluidification des échanges entre les populations des zones déficitaires et celles des zones excédentaires en produits céréaliers ;
- l'appui à la production et la commercialisation du cheptel local ;
- la lutte contre l'ensablement du fleuve Niger, des bras du fleuve, des principaux lacs, des mares et chenaux d'alimentation ;
- la réalisation de plantations de protection des berges des cours d'eau et des plantations de production de bois en vue de satisfaire les besoins en bois de chauffe et de service ;
- la protection de la faune et de son habitat en vue de développer l'éco-tourisme ;
- la lutte antiacridienne ;
- L'assistance en matière de recherche dans le domaine agro-pastoral.

Au titre des programmes de relance de l'économie locale, il sera procédé à ce qui suit :

- la réintégration économique des jeunes et de femmes et de leurs organisations dans le cadre d'initiatives privées collectives ;
- la promotion des Activités Génératrices de Revenus au profit de jeunes et femmes regroupes en entreprises d'économie sociale et solidaire (associations ou groupements d'intérêt (économique, coopératives) ;
- le soutien à la création de micro-entreprises dans la communauté afin de revitaliser l'économie locale et promouvoir les opportunités d'emplois ;
- le renforcement des compétences des jeunes et des femmes en harmonie avec les besoins réels des économies locales et leur participation active ;
- l'appui aux coopératives et aux entreprises qui peuvent générer des emplois, à travers des appuis financiers et non financiers adaptes à leurs besoins ;
- la formation et l'aide à la gestion, orientée prioritairement sur les capacités des auto-entrepreneurs, initiateurs d'activités génératrices de revenus ;
- une meilleure organisation des artisans ;
- la création de Villages Artisanaux dans les Régions Nord du Mali ;
- l'accès au crédit et aux moyens de production ;
- la création d'espace d'échange et foires dans la perspective de l'intégration sous régionale ;
- la mise en place d'un programme de soutien à l'entreprenariat au profit des jeunes diplômés et des femmes, des programmes de formation et d'insertion des jeunes déscolarisés et non scolarisés ;
- l'amélioration de la productivité et de la compétitivité des artisans et des entreprises artisanales par le biais de la formation professionnelle ;
- la mise en place des activités génératrices de revenus ;
- l'accès aux intrants et la mise en place des circuits de commercialisation ;
- la promotion des activités économiques liées au secteur de la culture telles que le tourisme culturel, les évènements et produits artistiques et culturels ;
- le développement des services de la micro finance ;
- la promotion des industries extractives (recherche, exploration et exploitation) dans les régions du nord.

Au titre du développement des infrastructures structurantes, il sera procédé à ce qui suit :

1) La réalisation des axes routiers :
   - Relier Kidal, Gao et Tombouctou à la Route transsaharienne ;
   - Gao — Bourem·· Taoussa ;
   - Bourern — Kidal ;
   - Kidal — Timiaouine (Frontière algérienne) ;

- Anefis — Tessalit — Bordj Baji Moctar ;
- Kidal Menaka ;
- Ansongo --- Menaka --- Anderamboukane --- Frontière Niger ;
- Goma Coura-- Tombouctou ;
- Douentza – Tombouctou ;
- Douentza --- Gao (réhabilitation) ;
- Gossi — Gourma — Rharous ;
- Piste Boré — Korientzé – Aka ;
- Piste Mounia — Diafarabé — Dia --- Tenenkou — Youwarou ;
- Piste lndelimane — frontière Niger ;
- Piste Ansongo — Tessit — Frontière Burkina Faso ;
- Léré— Fassala.

2) La réalisation des aéroports de Kidal, Tessalit, Taoudeni, Menaka, Gao (réhabilitation) et Goundam.
3) La réalisation des centrales solaires et diesel dans les localités de Tombouctou, Goundam, Dire, Niafunke, Gao, Menaka, Kidal, Tessalit, Gourma Rharous, Ansongo, TinEssako, Abeibara, Bourem, Douentza,Tenikou, Youwarou, Léré.
4) Relier les trois régions du Nord au projet structurant régional de Gazoduc transsaharien.
5) La construction des quais dans les escales fluviales de Bamba, Dire et Youwarou.

Au titre de l'amélioration de l'accès aux Services Sociaux de Base, il sera procédé à ce qui suit :

6) La poursuite des actions de réhabilitation des formations sanitaires détériorées et la construction et l'équipement de nouveaux centres de santé communautaire ;
7) La construction d'un hôpital régional à Kidal et à Ménaka ;
8) Renforcement de l'accès des étudiants issus du Nord aux programmes de bourses d'études de coopération ;
9) Le renforcement de la fourniture des soins aux populations en milieu nomade, par le déploiement d'équipes mobiles polyvalentes itinérantes pour l'offre des soins préventifs et curatifs ;
10) La mise en œuvre de la stratégique avancée dans les aires de santé et la stratégie des soins essentiels dans la communauté ;
11) La construction de nouvelles écoles conformément à la carte scolaire dans les régions de Tombouctou, Gao et Kidal ;
12) L'appui au fonctionnement des cantines scolaires ;
13) La dotation des écoles de personnel enseignant en qualité et en nombre suffisant ;

14) La dotation des élèves en fournitures et manuels scolaires et les enseignants en matériel didactique ;

15) Le lancement d'un vaste programme de communication pour soutenir le maintien des enfants, particulièrement celui des filles, à l'école ;

16) Le développement des pôles universitaires dans les régions du Nord avec la création des facultés selon les spécificités de chacune desdites régions ;

17) L'accélération de la déconcentration de l'enseignement supérieur par la réalisation d'Institutions d'Enseignement Supérieur dans les régions du Nord ;

18) La réhabilitation des centres de formation et des services déconcentrés de l'emploi dans les régions de Kidal, Gao et Tombouctou ;

19) La création d'un lycée technique public dans chaque région ;

20) La construction d'un centre de formation professionnelle par cercle dans les régions du nord ;

21) L'approvisionnement des populations vulnérables en eau potable ;

22) Le renforcement de l'adduction d'eau de la ville de Gao ;

23) Le renforcement de l'adduction d'eau de la ville Tombouctou ;

24) La réalisation de l'Aqueduc ln Esseri --- ln Tebzaz—Kidal.

Dans le domaine de la culture, il sera procédé à ce qui suit :

25) La réhabilitation et l'appui des services régionaux et subrégionaux de la culture, ainsi que les missions culturelles de Tombouctou, de Gao et d'Es souk ;

26) La promouvoir des activités de recherche pluridisciplinaire sur les questions de culture, de patrimoine, d'industrie culturelle ;

27) Le renforcement du dialogue interculturel par la relance des évènements culturels dans les régions du Nord à travers les rentrées culturelles, les semaines nationales, les biennales artistiques et culturelles et les festivals.

قائمة المراجع

. الكتب:

باللّغة العربية:

1. بن عنتر عبد النور ، **"العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا"**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015.
2. حبيب كمال ، **تحوّلات الحركة الاسلامية والاستراتيجية الامريكية**، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2006.
3. دبش اسماعيل ، **الوضع في الساحل بين الوقع الاقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الازمة في مالي (منذ 2010)**، الجزائر، د.د.ن، جوان 2013.
4. الزيات في عبد حليم ، **التنمية السياسية – الأبعاد والمنهجية-**، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 1985.
5. فريديريك، **بناء قطاع الأمن في ليبيا**، مركز كارينغي للشرق الأوسط، جويلية2013.
6. مايكل شوركين، ستيفاني بيزارد وإس ريبيكا زيمرمان، **معركة مالي التالية: تحسين قدرات مكافحة الإرهاب**، الو.م.أ.: راند، 2017.
7. مجموعة الازمات الدولية، **تونس الحدودية: جهاد وتهريب**، بروكسل، 2013.

- باللّغة الإنجليزية:

8. AGNES G. Schaefer and Lynn E. Davis, **Defense Sector Assessment Rating Tool**, USA: RAND Corporation, 2010.
9. Bull Hedley, **The anarchical society (a study of order in world politics).**London: The Macmillan press LTD., 1977.
10. BUZAN Barry and ole weaver**, Region And Power : The Structure Of International Security**, cambrige: cambrige university press, 2003.
11. BUZAN Barry, Peaople, States and Fear, United Kingdom: ecpr, 2007.
12. Conflict Armament Research, **enquête sur les transferts d'armes transfrontaliers dans le sahel**, Grande-Bretagne : Londres, 2016.

13. Fund For Peace, **cast guide d'évaluation des conflits**, Washington: Foreing Policy,2014.
14. HAUB Carl et Toshiko Kaneda, **2014 World Population Data Sheet,** Washington: Population Reference Bureau, 2014.
15. International Organization of Migration. **Libya 2016: Migration Profiles & Trends**, Tunisia : OIM, 2017.
16. KEENAN Jeremy**, The dark sahara: america's war on terror in africa**, Londres: pluto, 2009.
17. RABASA Angel, **Ungoverned Territories: Understanding And Reducing Terrorism Risks**, United States: RAND Corporation.
18. RABASA Angel, **Ungoverned Territories: Understanding And Reducing Terrorism Risks**, United States: RAND corporation, 2007.
19. SHURKIN Michael, **France's War in Mali Lessons for an Expeditionary Army**, U.S.A: RAND corporation, 2014.
20. SHURKIN Michael, **France's War in Mali Lessons for an Expeditionary Army**, U.S.A: RAND Corporation, 2014.
21. Vernon Van Daky, Political Science a philosophiacal analysis, California: Stanford University Press, 1960.
22. WILLIAM Paul d., **Security Studies : An Introduction**, 1st edition, British: Taylor & Francis e-Library, 2008.
23. WOLFERS Arnold, **Discord and collaboration, Essays on International Politics,** Baltimore: John Hopkins University Press, 1962.

باللّغة الفرنسية:

24. AKTOUF Omar, **Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations : une introduction à la démarche classique et une critique**, Canada : Presses de l'université du Québec, 1987.
25. BARRERA Bernard, **Opération Serval : Notes de guerre,** France : Seuil, 2013.
26. BARTHELEMY Courmont, **la guerre**, paris, armond colin,2007.
27. BONIFACE Pascal, **la Géopolitique**, France : Eyrolles, 5eme édition, 2018.

28. CHARLES Philippe DAVID, **la guerre et la paix approches contemporaines de la sécurité et la stratégie**, France : Presse de Sciences Po., 2012.
29. CHARLES Philippe DAVID, **la guerre et la paix approches contemporaines de la sécurité et la stratégie**, France : Presse de Sciences Po, 2000.
30. CHARLES philippe David, **la guerre et la paix approches contemporaines de la sécurité et la stratégie**, France : Presse de Sciences Po., 2006.
31. DEFAY Alexandre, **la Géopolitique**, France : P.U.F., 2eme édition, 2013.
32. BATTISTELLA Drio, **théories des relations internationales**, 5eme édition, France : Presses de Sciences Po, 2015.
33. BENOIT Gauthier, **Recherche Sociale : de la problématique à la collecte des données**, 5eme édition, Canada : Presses de l'université du Québec, 2009.
34. KONE Djibril et AG EGLESS Mohamed, **Le patriote et le Djihadiste,** Bamako : Editions La Sahélienne, 2012.
35. NAFFET Keita, **L'Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'Alger : entre euphorie ou doute, la paix en signe de traces !,** Mali: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2018.
36. Nations Unis, **Lutte contre le terrorisme dans la région du Sahel: cadre juridique, techniques d'enquête et coopération policière**, Vienne : Office des Nations Unies, juillet 2012.
37. Organisation internationale pour les migrations (OIM), **Glossaire De La Migration**, Suisse : Genève, 2007.
38. RAFFRAY Mériadec, **les rébellions touarègues au sahel**, France: CDEP/DREX, 2013.
39. Yves Lacoste, **la géopolitique de la méditerranée**, France : Armand colin.
40. ZEINI Moulaye, **la problématique de la criminalité transnationale et le contrôle démocratique du secteur de la sécurité**, Mali : Friedrich-Ebert-Stiftung, 2014.

• الرسائل والأطروحات:

- باللّغة العربية:

41.أبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة السّاحل، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010 .

42.بكشيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في السّاحل الإفريقي، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية الإعلام، 2010-2011.
43.حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.
44.دحومان حسينة، الإرهاب في السّاحل، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011-2012.
45.شليغم عبير، التدخّل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة السّاحل الإفريقي 2012-2013، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2014.
46.شوادرة رضا، اشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة السّاحل الافريقي، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2010-2011.
47.قلاع الضروس سمير، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في السّاحل الافريقي، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2012-2013.
48.لخضاري منصور، استراتيجية الامن الوطني في الجزائر 2006-2011، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013.

- باللّغة الفرنسية:

49. CELLIER François et ROBINET Cyril, La Rente De L'uranium Au Niger**, mémoire de master 2 en PDAPS**, 2008.

• التّقارير:

- باللّغة العربية:

50.المنظّمة الدولية للهجرة، **تقرير الهجرة في العالم لعام 2018**، سويسرا: جنيف، 2018.

- باللّغة الفرنسية:

51. BENCHERIF Adib, **Le nord du Mali, entre risques de balkanisation et talibanisation**, paix et sécurité internationale (psi).

52. Crisis Group**, "mali : évite l'escalade"**, rapport afrique n°189, Bruxelles,18 juillet 2012
53. NAUCHE Philippe et GUILLOTEAU Christophe**, " l'opération Serval *au* Mali",** assemblée nationale français : rapport d'information, juillet 2013
54. NEUMANN Peter et Ana Salinas de Frias, **Rapport sur les liens entre le terrorisme et la criminalité transnationale organisée**, Strasbourg: Conseil de l'Europe, 10 mai 2017.
55. Office des Nations Unis contre la Drogue et le Crime, « Programme Sahel Résultats et activités », **Rapport d'activité**, Juin 2017.
56. PLAGNOL Henri et François Loncle, **la situation sécuritaire des pays du sahel**, assemblée nationale français: rapport d'information, 06 mars 2012.

- باللّغة الإنجليزية:

57. United Nations Office of Drugs and Crim, **World Drug Report 2011**, United Nations: New York, 2011.
58. United Nations Office of Drugs and Crim, **World Drug Report 2011,** United Nations: New York, 2018.

• ملتقيات والمحاضرات:

- باللّغة العربية:

59. عمّار بن سلطان، "نظام الاختراق والتّغلغل ونشوء الظّاهرة الإرهابية في الجزائر"، **ملتقى دولي حول الدولة الوطنية والتحوّلات الدولية الراهنة**، الجزائر: دار هومة، 2004، ص105.

- باللّغة الفرنسية:

60. DELCOURT Barbara, « Théories de sécurités », **conférence délivrée aux étudiants du deuxième cycle ; relations internationales**, Université libre de Bruxelles, 2006, pp. 38-39.

- باللّغة الإنجليزية:

61. HIROSHI Ohta, "The Interlinkage of Climate Security and Human Security: The Convergence on Policy Requirements", **Conference on "Climate/Security"**, University of Copenhagen, Denmark: Copenhagen, 9 March 2009, p.4.

• المجلات والدّوريات:

- باللّغة العربية:

62.أبو هنية حسن، **البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الاسلامية**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر: الدوحة،2014 ص ص31- 32.

63.أبوزيد عمار ومليكة آيت عميرات، "جبهة مشتركة لمكافحة الأرهاب، **مجلّة الجيش**، العدد 561، أفريل 2010 ، ص26.

64.بدوي تامر، **داعش الأبعاد والتداعيات الاقليمية**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر: الدوحة، 2014،.

65.بن عنتر عبد النور ، **"الأزمة الليبية غياب جماعي وخلافات ثنائية"، مجلّة الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية"،ع06، سبتمبر 2011،ص06.

66.بوحنية قوي، **الاستراتيجية الأمنية تجاه التطوّرات الأمنية في منطقة السّاحل**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر: الدوحة، جوان 2012،ص- ص8-9.

67.بوحنية قوي، **الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة السّاحل الافريقي: المخاوف من استنساخ داعش في السّاحل الأزماتي**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر: الدوحة، 2014 ، ص-ص 5-6..

68.بوشناق أحمد إسماعيل، **" دور الإعلام في تشكيل الجماعات الإرهابية بالمنطقة الساحل-مغاربية: نموذج الحراك العربي"**، مجلّة الاتصال والصحافة للمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام، **العدد04، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،2016 ، ص27.**

69.بوشناق أحمد إسماعيل، "الآليات العملياتية للمقاربة الجزائرية لمكافحة التهديدات اللاّتماثلية بمنطقة السّاحل الإقريقي"، **المجلّة الجزائرية للقانون المقارن**، العدد04، الجزائر: ابن خلدون للطباعة تلمسان، 2017 ، **ص309**.

70.حجازي عبد اللطيف ، "الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية.. الرؤية والتحركات"، **المستقبل للدراسات والأحداث المتقدّمة**، الخميس 09 مارس 2017.

71.الخطيب معتز ، **تنظيم الدولة الاسلامية:البنية الفكرية وتعقيدات الواقع**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر: الدوحة، 2014 ،ص08.

72.شقير شفيق، **تنظيم الدولة الاسلامية"التأثير، النشأة والمستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر: الدوحة، 2014.

73.الشيخ العلوي الحسين، "تجمع الساحل الخماسي: تنسيق في ظلّ التعقيدات"، **مركز الجزيرة للدراسات،** قطر: الدوحة، 2014 ، ص-ص2-4.

74.مصطفى،" الجزائر والامن الاقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الامن القومي"، **المجلّة الجزائرية للدراسات الدولية،** العدد 2، ديسمبر 2014 ، ص10.

75.فريدوم أنووها وصامويل أيوول، "بوكوحرام: ديناميات صعود وتراجع جماعة عنيفة في نيجيريا"، **مركز الجزيرة للدراسات،** قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018، ص03.

76.القصير كمال ، **جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014،** مركز الجزيرة للدراسات، قطر: الدوحة، ص10.

77.لخضاري منصور ، "الأزمة اللّيبية وانعكاساتها على منطقة السّاحل الإفريقي"، **مجلّة البحوث والدراسات العلمية،** الجزائر، جامعة يحيي فارس بالمدية، العدد 06، الجزء الثاني، جوان 2012، ص186.

78.مساعيد ض.،" جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب"،**مجلة الجيش،**ع. 561 ، أفريل 2010 ، ص167.

79.ولد إبراهيم الحاج ، **أزمة مالي: انفجار الداخل وتداعيات الإقليم،** مركز الجزيرة للدراسات، قطر: الدوحة، فبراير 2012 ، ص- ص3-4.

80.ولد الأمير سيدي أحمد ، "عملية برخان العسكرية الفرنسية بالساحل: حدود النجاح وعوامل الإخفاق"، **مركز الجزيرة للدراسات،** قطر: الدوحة، فبراير 2016، ص4.

81.مالكي أحمد، **تطور الوضع في ليبيا بعد القذافي،** تونس: مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ع06، سبتمبر2011، ص03.

- باللّغة الإنجليزية:

82. ARNOLD Wolfers, "National Security as an Ambiguous Symbol", **In Political Science Quarterly,** United State: Nex York Vol. 67, N°4, 1952, pp. 495-496.

83. McRae Rob, Human security in a globalized world, in "**Human security and the new diplomacy: Protecting perpole promoting peace**", Montreal: McGill University Press, 2002, PP. 18_25

84. BRATTON Michael and CHANG Eric, "State Building And Democratization In Sub-saharan Africa Forwards, backwards, or together?", **in comparative political studies**, vol. 39, November 2006, pp. 1059-1083. .

85. PAUWELS, Annelies and Parkes, Roderick, « The refugee- development nexus », **European Union Institute for Security Studies, *EUISS,*** N° 2, 8 février 2017.
86. ROTBERG Robert, “The Nature Of State Failure”, in: **the washington quarterly**, vol. XXV, 2002, pp. 85-96.
87. SORENSEN George, “after the security delemma :the challenges of insecurity in weak states and the dilemma of liberal values”, **security dialogue**, 2007.
88. TARDY Thierry, “A Critique of Robust Peacekeeping in Contemporary Peace Operations”, **International Peacekeeping,** Vol. 18, No. 2, April 2011.

- باللّغة الفرنسية:

89. AÏT HAMADOUCHE-DRIS Louisa, « L'Algérie et la sécurité au Sahel : lecture critique d'une approche paradoxale », **Confluences Méditerranée**, france: L'Harmattan, N° 90, 2014.
90. AMMOUR Laurence Aida, "évolution de la politique de défense algérienne", **in bulletin de documentation, N°7**, France : centre français de recherche sur le renseignement, aout 2013, pp. 4-5.
91. ASSANVO William, **Etat de la menace térroriste en afrique de l’ouest**, note d’analyse, n°12, Ovida, juillet 2012, p.3.
92. ASSANVO William,"menace terroristes en Afrique de l’ouest : etat de repense nationales régionales et internationales ", **note d’analyse** n°13, ovida, juillet 2012, p.18.
93. B.H., paiement de rançons : une violation des engagements internationaux, **in politis-el moudjahide : terrorisme les marchands de la mort**, n°01, septembre 2011, p.16.
94. BENCHERIF Adib, « Le nord du Mali, entre risques de balkanisation et Talibanisation », **paix et sécurité internationale**, canada : école nationale d’études internationales , p.3.
95. BENNOUR karima, les pays du champ soulignent la complémentarité des stratégies, **la nouvelle république**, 27-09-2011, p7.
96. BERKOUK Mhand, "région du sahel : pour un épistème de sécurité collective", **in politis-el moudjahide : terrorisme les marchands de la mort**, N°01, septembre 2011, p.6.
97. BOURGEOT André," sahara de tous les enjeux"**, in Hérodote: géopolitique du Sahara**, N°142, Paris : la découverte, 3eme trimestre 2011, p.07.
120. Crisis Group**,** mali : évite l’escalade, **rapport afrique** n°189, Belgique : Bruxelles,18 juillet 2012, p.9.

98. DECENE Eric, "forces spéciales et groupe d'intervention antiterroristes algériens", **bulletin de documentation, N°5,** France : centre français de recherche sur le renseignement, 18 janvier 2013, p.7.
99. DENECE Eric, **"**Nigéria : accroissement et internationalisation des actions du groupe terroriste Boko Haram**"**, **Note d'actualité**, n° 257, Paris : Centre français de recherche sur le renseignement, 18 janvier 2013, p. 4.
100. DJIBY Sow, « Force Conjointe du G5 Sahel : Perspective Strategique sur L'appropriation Securitaire par les Etats Saheliens », **Diploweb**, France, 2018, p.9.
101. DOMBROWSKY Patrick, " les guerres du désert saharien ", **in géostratégiques**, n° 32, paris, 3ème trimestre 2011, p.270.
102. GREGOIRE Emmanuel et BOURGEOT André, " désordre, pouvoirs et recompositions territoriales au Sahara ", **Hérodote : géopolitique du Sahara**, N°142, paris : la découverte, 3eme trimestre 2011, p.7.
103. GREGOIRE Emmanuel, "Niger : un Etat à forte teneur en uranium", **Hérodote : géopolitique du Sahara,** N°142, paris : la découverte, 3eme trimestre 2011, p.206.
104. HANNE Olivier, "Barkhane: succès, atouts et limites d'une opération originale dans la Bande sahélo-saharienne", **in Res Militaris**, france, décembre 2016, p.3.
105. Haut Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, Droits de l'homme, terrorisme et lutte antiterroriste, **Fiche d'information**, No 32, Suisse : Genève, novembre 2009, P.6.
106. L'Union Européenne, « Mission de formation de l'EU au Mali (EUTAM Mali) », **Politique de Sécurité et de Défense Commune**, juillet 2016, p.1.
107. MEMIER Marc, « AQMI et Al-Mourabitoun : le djihad sahélien réunifié ? », **Études de l'Ifri,** France : Ifri, janvier 2017, p. 23.
108. N'DIAYE Issa, «le pouvoir au bout du fusil !», **Revue Algérienne de Droit Comparé,** N°4, Algérie : IBN-Khaldoun, 2017, p. 310.
109. Observatoire De La Prospective Humanitaire, "Le contexte sécuritaire au Nord et Centre du Mali : Les jeux d'acteurs à l'horizon 2019", **Programme Humanitaire & Développement,** France: IRIS, 2018, p.7.
110. PHAM Jean Peter, "Boko Haram la menace évolue", **in Bulletin de la sécurité africaine**, Washington : publication du Centre d'études stratégiques de l'Afrique, N° 20, avril 2012, p.8.
111. RODIER Alain, "Boko Haram proclame un Etat islamique", **note d'actualité,** n°367, paris : centre français de recherche sur le renseignement, p2.

112. RODIER Alain, "califat islamique : lutte d'influence pour l'extension à l'internationale", **note d'actualité** N°382, France : centre français de recherche sur le renseignement, février 2015.

113. RODIER Alain, "l'Etat islamique dans le monde", **note d'actualité**, N°361, France: centre français de recherche sur le renseignement, 2014, pp. 2-6.

114. ROSIERE Stéphane, "Géographie politique, géopolitique et géostratégie: distinctions opératoires", **L'Information Géographique**, N°1, France: sedes, 2001, p.42.

115. ROUPPERT Bérangère, EUTM Mali : Une mission déployée dans l'urgence dans un contexte de conflit ouvert, **Note d'Analyse,** 19 avril 2013, Bruxelles : GRIP, p.13.

116. SADATCHY Priscilla," boko haram : un an sous état d'urgence", **note d'analyse**, Bruxelles : groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (grip), 3 juin 2014, p.1.

121. Savannah de Tessières, "mesurer les flux d'armes illicites: le niger", **note d'informaion,** allemagne: small arms survey, 2017, pp. 3-4.

117. Simon julien," le sahel espace de transit des stupéfiants : acteurs et conséquences politique"**, in Hérodote : géopolitique du sahara,** paris : la découverte, N° 142, 2011.

118. TAJE Mehdi, " les défis sécuritaires au sahel : une analyse géopolitique**", tribune libre,** N°39, France : centre français de recherche sur le renseignement, p11.

122. Union Européenne, «Fonds fiduciaire d'urgence pour l'Afrique: Région Sahel et Lac Tchad Répondre aux défis des flux migratoires dans les pays du Sahel **», International Coopération and Développent,** Belgique: commission européenne, 2017, p.2.

123. YAHIA H. Zoubir, "Défis sécuritaires, migrations, instabilité et extrémisme violent au Sahel", **Annuaire IEMed. de la Méditerranée**, Espagne: Barcelone, p4.

- **الوثاق الرسمية:**
- **الاتفاقيات والقوانين:**

- باللّغة العربية:

119. الأمم المتّحدة، **اتفاقية جنيف الخاصّة بوضع اللّاجئين**،1951.

120. الأمم المتّحدة، **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها**، نيويورك، 2004.

121. الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية** ، نيويورك، 08 جانفي 2001.

- باللّغة الفرنسية:

122. République Algérienne démocratique et populaire, **loi de finances 2013**, n° 12-12, 26 décembre 2012.

123. Mali, Niger, Tchad, Mauritanie et Burkina-Faso, **Convention portant la création du G5 Sahel,** 19 décembre 2014.

124. **Accord de paix et de conciliation au mali**, Alger 2015.

125. République Algérienne démocratique et populaire, **Loi de finances 2019**, n° 18-18, 27 décembre 2018.

• القرارات:

126. Conseil de Sécurité des Nations Unis**, résolution 1373**, article 04, 2001.

127. Conseil de Sécurité, **Résolution 2085**, New-York, Nations Unies, 20 décembre 2012.

128. Conseil de Sécurité, **Résolution 2100**, New-York, Nations Unies, 25 avril 2013

129. Conseil de Sécurité, **Résolution 2391**, New-York: Nations Unies, 21 juin 2017.

. المقابلات:

124. **مقابلة** مع السفير الجزائري السابق طفار عبد القادر، 2015/01/9، على الساعة 10:30، الجزائر.

125. **مقابلة** مع السفير الجزائري السابق طفار عبد القادر، 2015/01/11 على الساعة 11:30، الجزائر.

126. **مقابلة** مع البروفيسور أمنحند برقوق، 2015/04/21، على السّاعة 11:30، الجزائر.

127. Ait ali farhat, "Par où devra commencer le premier gouvernement de l'après Bouteflika", entretien effectuer par **Radio M,** Algérie, Alger, 06.03.2019.

. الجرائد:

- باللّغة العربية:

128. أحمد ناصر، "ثلاث دول من الساحل تبلغ الجزائر حاجتها للسّلاح: اجتماع عال في تمنراست استعدادا لهجوم كاسح على قاعدة الصحراء"، **جريدة الخبر**، العدد 5727، 2009/09/13.

129. بوعاتي جلال ، الحوار اللّيبي:الفرقاء أمام رهان حكومة الوحدة، **جريدة الخبر**، العدد7761 ، 13 أفريل 2015.

130. بوعاتي جلال، تفاؤل بالتوصل إلى اتفاق بين الفرقاء الليبيين، **جريدة الخبر**، العدد7762 ، 14 أفريل 2015 .

131. خلاف مليكة، الندوة الدولية حول الشراكة الأمن والتنمية: من أجل مقاربة شاملة وموحّدة لمواجهة الإرهاب، **جريدة المساء**، 07-09-2011.

- باللّغة الإنجليزية:

132. « Libyan oil buys allies for Qaddafi », **New York Times**, 15 mars 2010.

- باللّغة الفرنسية:

133. AGGAR salim, plus de 24 mois après leur enlèvement par le mujao nos deux derniers diplomates libérés, **l'Expression**, n°4216, 31/08/2014.

134. BENNOUR karima, les pays du champ soulignent la complémentarité des stratégies, **la nouvelle république**, 27-09-2011.

135. FIDET mansour, "terrorists target algeria gaz pipeline ", **magharebia**, 29 janvier 2013.

136. Jeune Afrique**, Mali : comment sauver le nord ?,** 9 mai 2012.

137. TLEMÇANI Salima, « Affaire Zendjabil», El Watan, 23 octobre 2006.

138. **Tout Sur l'Algérie**, " Prise d'otage d'in amenas : les aveux étonnants de mourad medelci ", 26/01/2013.

. المواقع الالكترونية:

- باللّغة العربية:

139. الاذاعة الجزائرية، توقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام بين الحكومة المالية و الجماعات السياسية-العسكرية لشمال مالي، على الموقع: **http://radioalgerie.dz**

140. الاذاعة الجزائرية، توقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام بين الحكومة المالية و الجماعات السياسية-العسكرية لشمال مالي، على الموقع: **http://radioalgerie.dz**

141. برقوق امحند ، منطق الأمننة في ساحل الأزمات، على الموقع: **http://politics-ar.com**

142. بوعدمة رتيبة ، إجماع دولي على تزايد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل بسبب الوضع الليبي، جريدة البلاد الجزائرية، متحصل عليه يوم 13 مارس 2013،عبر الموقع الإليكتروني التالي **http://www.albilad.net**

143. حسين طليس، من هي داعش وماهي أهدافها؟، على الموقع: **http://www.alalam.ir**

144. الدبلوماسية الامريكية: الحلّ في ليبيا لن يكون عسكريا وندعم الوساطة الجزائرية، على الموقع: **https://www.afrigatenews.net**

145. دعم أمريكي وأوروبي قوي للحوار الليبي بالجزائر في جولته الأولى12،04،2015 **http://www.elkhabar.com**

146. غمراسة بوعلام، "لسنا معنيين بمشروع قيادة القوات الامريكية في الساحل الافريقي: وزير الخارجية الجزائري ينفي وجود قواعد عسكرية لواشنطن في بلاده"، الشرق الاوسط، الرياض، على الموقع: **http://www.aawsat.com**

147. القصير كمال ، جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع: **http://studies.aljazeera.net**

148. لقاء غدامس، على الموقع: **http://www.algeriapressonline.com**

149. هامل عبد الغني ، "مكافحة المخدّرات في الجزائر"، **نشرة الأخبار**، التلفزيون الجزائري، 26 جوان 2012. منشور على الموقع: **https://www.youtube.com/watch?v=KO82Tob_HLY**

150. وزارة الشّؤون الخارجية، على الموقع: **http://www.mae-gov.dz**

- باللّغة الأجنبية:

151. The independent resource on global security ; STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE: **https://www.sipri.org/,09.02.2018.**

152. « Un centre du renseignement pour lutter contre le terrorisme au Sahel », *RFI*, 30 septembre 2010. Sur le site : **http://www.rfi.fr**

153. « AQMI menace ceux qui voudraient aider la Cédéao au Mali, Le monde », Voir le site : **http://www.lemonde.fr**

154. « Réunion du G5 Sahel: 414 millions d'euros de financement dont 50 millions de l'UE », **Rfi.fr**, 23/02/2018, sur le site : **http://www.rfi.fr/afrique/20180223-reunion-g5-sahel-ue-union-europeenne-doubler-contribution**

155. BACHE David, mali : le mujao revendique l'attaque d'un camion du CICR, sur le site : **http://www.rfi.fr/afrique/**

156. BERTHEMET Tanguy, Le Mujao, le mystérieux groupe qui a annoncé la mort de l'otage français, le figaro. Voir le site : **http://www.lefigaro.fr**

157. Bouchama, sur le site : **http://localhost/aps-ouest/spip.php?article8175**

158. CARBONARI Andrea, sahel la bande de l'instabilité, sur le site : **http://www.misna.org**

159. Conflict Armament Research, sur le site : **http://www.conflictarm.com/**

160. France 24, Attentat-suicide contre une **http://www.france24.com/fr/**

gendarmerie à Tamanrasset. sur le site :

161. Hamid A., "Y a-t-il une cohésion régionale dans la lutte contre Aqmi au Sahel?", *Le Matin*, sur le site : **http://www.lematindz.net**

162. International Organization For Migration, sur le site : **http://www.iom.int/fr**

163. Jeunne Afrique, Mali: la mort d'Ahmed el-Tilemsi, un coup pour le MUJAO et Belmokhtar. Voir le site: **http://www.jeuneafrique.com**

164. La chute des cours du pétrole, un phénomène à double tranchant, sur le site : **http://www.la-croix.com**

165. Le figaro, Afrique: fusion de 2 groupes djihadistes. sur le site : **http://www.lefigaro.fr**

166. Le Mali au menu de la réunion tripartite entre l'Algérie, la Libye et la Tunisie, : **http://www.rfi.fr**

167. Sipri, sur le site: **http://www.portal.sipri.org**

168. sur le site **http://www.sawt-alahrar.net**

169. sur le site **http://www.sawt-alahrar.net**

170. sur le site **http://www.lemonde.fr**

171. sur le site **http://www.elbilad.net/flash/detail**

172. sur le site **http://www.un.org**

173. sur le site **http://www.lepoint.fr/monde/egypte**

174. sur le site **http://www.causeur.fr**

175. sur le site **https://peacekeeping.un.org**

176. sur le site **https://minusma.unmissions.org/**

177. Sur le site : **http://www.jeuneafrique.com**

178. Sur le site : **https://tradingeconomics.com**

179. sur le site: **http://www.mf.gov.dz**

180. TARANTINO Alessandra, " Méditerranée : ce que l'on sait des circonstances du naufrage **http://www.jeuneafrique.com**

qui a fait plus de 800 morts", jeune afrique, sur le site :

181. Tout Sur l'Algérie, " Prise d'otage d'in amenas : les aveux étonnants de mourad medelci ", sur le site : **http://www.toutsuralgérie.dz**

الفهارس

فهرس الأشكال والجداول:

الرسم البياني01: خطّ بياني لعمليات بوكوحرام والخسائر البشرية الناجمة عنها بين 2009–2017 .. 82

الرسم البياني رقم 02: تراجع احتياطي الصرف الجزائري من 2013–2020 (بالمليار دولار) 200

الجدول 01: الوضع السوسيو–اقتصادي لمنطقة السّاحل الإفريقي **56**

فهرس الخرائط:

الخريطة رقم 01: انتشار المجموعات الإثنية بمالي..... 54

خريطة رقم 02: الطّبيعة المناخية لمنطقة الساحل الافريقي 60

الخريطة رقم 03: الكثافة السكانية في النيجر (كلم2)..... 61

الخريطة رقم 04: انتشار الجماعات الموالية للقذّافي والمتمرّدين 70

الخريطة رقم 05: أهمّ الجماعات الارهابية بمنطقة السّاحل الافريقي..... 72

الخريطة رقم 06: توضّح المناطق المسيطر عليها من قبل حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا. 79

الخريطة رقم 07: انتشار الدولة الاسلامية في العراق والشّام بليبيا 86

الخريطة رقم 08: المناطق اغتيال الـ21 قبطي، والردّ المصري على العمليّة 88

الخريطة رقم09: التدفقات الرئيسية للأسلحة بمنطقة السّاحل الإفريقي..... 94

الخريطة رقم 10: اتجاهات الهجرة غير الشرعية نحو الاتحاد الأوربي..... 98

الملحق رقم 11: حالات وفاة المهاجرين أو فقدانهم المسجّلة في جميع أنحاء العالم 2016..... 99

الخريطة رقم 12: اللّاجئين الماليين خلال النّزاع المسلّح لسنة 2012..... 101

الخريطة رقم 13: طرق تهريب المخدّرات 104

الخريطة رقم 14: حركة شبكات الإرهاب والإجرام ودورها في الإعتداء على محطّة تغنتورين..... 114

الخريطة رقم 15: تراجع الجماعات المسلّحة بعد عمليّة سرفال..... 140

الخريطة رقم 16: عملية برخان 143

الخريطة رقم 17: عدد قوات المينوسما وانتشارها في التراب المالي..... 159

الخريطة رقم 18: تعدّد فصائل ومناطق النزاع في ليبيا..... 176

فهرس الملاحق:

الملحق رقم 01: حجم المحجوزات من الكوكايين في العالم بالكلغ 214

الملحق رقم 02: اتفاقية السلم والمصالحة بمالي المنبثق عن مسار الجزائر..... 215

فهرس المحتويات:

مقدّمة..... 12

الفصل الأوّل: التهديدات الامنية اللاّتماثلية في منطقة السّاحل الافريقي..... 45

المبحث الأول: التهديدات اللاّتماثلية بمنطقة السّاحل الإفريقي: دراسة في المفهوم، الأسباب والنتائج ... 47

المطلب الأوّل: مفهوم ظاهرة التهديدات اللاّتماثلية في منطقة السّاحل الإفريقي 47

الفرع الأوّل: تعريف التهديدات اللاّتماثلية.....47

الفرع الثّاني: المؤشّرات السببية لظاهرة التهديدات اللاّتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي 50

المطلب الثّاني: التداخل العضوي والوظيفي بين الإرهاب والجريمة المنظّمة 63

المبحث الثاني: التهديدات الإرهابية في السّاحل الإفريقي بعد الأزمة اللّيبية 69

المطلب الاوّل: تزايد دور تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.....73

المطلب الثاني: التنظيمات الإرهابية: بين التأسيس واستمرارية الولاء 76

الفرع الأوّل: حركة أنصار الدين: (ANSAR ADIN).....76

الفرع الثاني: حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا(ك.ت.ج.غ.إ.) (MUJAO) 77

الفرع الثالث: بوكو حرام bokoharam، جماعة أهل السنة والجهاد.....80

الفرع الرابع: تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) ISIS 82

المبحث الثالث: أهمّ أشكال الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي 91

المطلب الأوّل: تهريب الأسلحة اللّيبية: دراسة في المسارات والتداعيات 91

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية لمنطقة السّاحل الإفريقي: بين العبور والاستقرار 95

المطلب الثالث: تحدّي تجارة المخدّرات 102

الفصل الثاني: المقاربة العملياتية الجزائرية والمقاربات الأجنبية المنافسة لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي..... 110

المبحث الأوّل : الآليات العسكرية الجزائرية تجاه التهديدات اللاّتماثلية: بين البعد الوطني والإقليمي ...112

المطلب الأوّل: الآليات العسكرية الوطنية 112

المطلب الثّاني: الأليات الجزائرية الاقليمية (لجنة الأركان العملياتية المشتركة ل.أ.ع.م – CEMOC) 123

الفرع الأوّل: نشأة اللّجنة 123
الفرع الثالث: تحدّيات لجنة الأركان العملياتية المشتركة.....128
المطلب الثّالث: التعاون الجزائري العسكري الثنائي 131
الفرع الأول: التعاون العسكري الجزائري التونسي 132
الفرع الثاني: التنسيق الأمني الجزائري الليبي.....134
المبحث الثاني: منطقة الساحل الإفريقي في ظلّ التدخّلات العسكرية الأجنبية الدولاتية والمشتركة 136
المطلب الأوّل: التدخل العسكري الفرنسي في منطقة السّاحل الإفريقي على ضوء عمليتي سرفال وبرخان 136
الفرع الأوّل: الأسباب العسكرية للتواجد الأجنبي بمنطقة السّاحل الإفريقي 136
الفرع الثّاني: عمليّة سرفال.....139
الفرع الثّالث: عمليّة برخان 142
المطلب الثاني: مجموعة الخمسة لدول السّاحل الإفريقي (G5-S) (م.خ.س.) 149
المطلب الثالث: حفظ الأمن بمنطقة السّاحل الإفريقي في التصوّرات الأوروبية والأممية.....155
الفرع الأوّل: بعثة التدريب الأوربية في مالي (ب.ت.أ.م): Mission de formation de l'UE au Mali (EUTM)155
الفرع الثّاني: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي 157
الفصل الثالث: التحدّيات اللّاتماثلية لمنطقة السّاحل الإفريقي في تصوّرات الدبلوماسية الجزائرية 164
المبحث الأوّل: الجهود الدبلوماسية الجزائرية لمكافحة الارهاب والجريمة المنظّمة بالساحل الافريقي....166
المطلب الاوّل: دبلوماسية الندوات ودورها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة بالساحل 167
الفرع الاوّل: ندوة الجزائر حول الأمن والاستقرار في الساحل 168
الفرع الثاني : ندوة الجزائر الدولية حول الشّراكة، الأمن والتنمية 171
المطلب الثاني: الدور الجزائري في حلّ الأزمة اللّيبية.....174
المبحث الثاني: نحو تصوّر إقليمي مدمج لمواجهة تحدّيات السّاحل الافريقي 181
المطلب الأوّل: الوساطة الجزائرية المشتركة في النزاع المالي.....182
الفرع الأوّل: تطوّرات الوساطة ونتائجها 182
الفرع الثاني: البعد الإقليمي والدولي للوساطة الجزائرية.....188
الفرع الثالث: تحدّيات تنفيذ الوساطة 189

المطلب الثاني : لقاء غدامس وأمن الحدود 192

المبحث الثّالث : تقييم المقاربة الجزائرية 194

المطلب الاول: حدود وتحدّيات المقاربة الجزائرية تجاه التهديدات الامنية لمنطقة السّاحل.....195

الفرع الأوّل: حدود فعالية المقاربة الجزائرية تجاه منطقة السّاحل الإفريقي 196

الفرع الثّاني: تحديات المقاربة الجزائرية تجاه تهديدات السّاحل الإفريقي 198

المطلب الثّاني: مقترحات وتوصيات لمكافحة التهديدات الأمنية اللّاتماثلية بالسّاحل الإفريقي 201

الخاتمة.....207

الملاحق 213

قائمة المراجع.....245

الفهارس.....262